

٢١٦١

ح ١

حاشية على شرح جمع الجوامع للمحلي، تأليف

الأنصاري، زكريا بن محمد - ٩٢٦هـ. بخط حسن

عبدالكريم سنة ١١٢٨هـ.

١٨٩ ق ٢٣ س ٢٢ × ١٦ سم

نسخة جيدة، خطها نسخ معتاد.

الأعلام ٨٠:٣ هدية العارفين ٣٧٤:١

١- أصول الفقه الاسلامي أ- المؤلف

٢- تاريخ النسخ د- الأنصاري

المحلي

على شرح

1145





المجلد الثاني والسورة

٢٥ / ٢

مكتبة جامعة الملك سعود "قسم المخطوطات"
الرقم: ٦٦٦٢ ف ١٤٤٤ / ٢
الصفحات: هاشية على شرح جمع الجوامع للمعالي
المؤلف: الشيخ محمد بن عبد الله بن محمد بن محمد
تاريخ النسخ: ١١٩٨ هـ
اسم الناسخ: محمد بن عبد الله بن محمد بن محمد
عدد الأوراق: ٨٩ - ١٠٠ - ١٠١
ملاحظات: - - - - -
- - - - -

هـ حاشية

العالم العلامة البحر الغيا من فريد عمره

وفريد دهره شيخ مشايخ العلم

الاعلام صدر مصر ومكة والشام

حسنة الليالي والايام

ابو يحيى زكريا الانصاري

الشافعي فقيه

اسم بالترجمة

والرضوان

علي جميع

المجوامع

قال سبيد ناوسولا فاض الضميمة في شياخ الاسلام ملك
العلم الاعلام صدر مصر ومكة والشام حسنة اليان والامام ابو يحيى
زكريا الانصاري الشافعي في الله تعالى بوجوده الانام وعشره في
زمره خبر الانام وعلى الله وصحة البرزاة الكرام **وبعد**
فمن حاشية وصفت على شرح جميع المواضع في اصول الفقه والدين
لشيخنا الامام المحقق والبرهان في عبد الله محمد جلال الدين
ابن احمد المحلى رحمه الله تعالى من عقلة وثبات مجله وتبرزه
افهم مع بيان ما يرد عليه والجواب عنه اذا امتن وقد انعم فيهما
بالامام رحمه الله لا يضاف او غيره والله اسأل ان ينفع بها قارئه
قريب مجيب **قوله** اي نصفك بجميع صفاتك اياها اذا التنا
التفصيل لا يطبقه البشر وان تعد وانما الله لا تحصىها وقيد
المجيب لانه من مدلول اللفظ مع معونة المقام لا من مدلول
وحيه كما يد ل ذلك عدم التقايد في الاستدلال بالامام الزمخشري
بالله قوله وكل من صفاته تعالى هي وقوله ورعاية جميعها ابلغ
في التعظيم المراد كما ذكر اي من تحذرت اللهم **قوله** سبوحه
العمل عا وحيات بالاسم انتشار الى ان الاخبار بالمد بورتان
بالنظر المستعمل لا يقال ان لا يتاني فيه اشتراكه في الخلال **قوله**
فان يتون العظمة لاظهار منزهتها الى العظمة من لوازم التعظيم
المد بورتان ونحوه نطق اظهارها بقوله تعالى واما بنعت ربك
فان فاسد الاثبات بتون العظمة ليستقل الذهن شيئا ان
مد بورتان بقوله من تعظم الله به بيان للزوم المعال اظهاره
بقوله امتثال ويجوز ان يقال اني بالتون المتكلم ومن معه رعاية

للابغية

للابغية وتبين على استنصاره لغتة واعترا فله بغيرها عن
ويامه محمد الحمد وساعطى عليه كما اشار الى ذلك خبر لا احص
انما عليك كما اثبت على نفسك **قوله** الاخصر منه افعل
التفصيل المعروف بالاضاف لا يستعمل من قبول ذلك بان
الزيادة او حشية لا معرفة او بان من متعلقة باخصر مقدر
مد بورتان عليه بالمد بورتان كما قيل بمثله في قول الشاعر ولست بالاكتر
منهم حص **قوله** للندد بخط الله ونداء الخطاب بالكار
والندد بالندد لان الله لا يخط الله وقت يا وعوض عنهما المسم
وتشددت لتكون على من كان معوض عنه وقد يقال لانه لا
يحدف بال **قوله** اذ التقضد بل لا يقليل لما تضمنه قوله
الصبغة الشايعه الحمد من ان صبغة الحمد مد بورتان فغير الشا
الحمد وقوله لانه ثنا الخ تعليل لعدم ولعن ذلك المصغرة
اي ما قاله **قوله** لا الاعلام بذلك الذي هو من جملة الاصل
في القصص بالخبر من الاعلام يصحونه الفصح بالخبر اما الاعلام
اشاد بيصون الخبر وهو الاصل او اعلامه بان الخبر عالم به
المصنوع والاول يسمى فائدة الخبر والثاني لازما فقوله
بذلك اي بانه مالك لجميع الحمد من الخلق وقوله الذي هو الخ
صبغة الاعلام وقوله من الاعلام بيان للاصل وقوله برعاية
الابغية قد يقال برعاية اي ايضا في الحمد اسم فيشمل جميع
الصفات قل **قوله** بتا فية الشافعية بصبغة ولحمه وهي
الملكية وقوله هناك اي في تحذرت اللهم وقوله بان
الشا بعض الصفات قد يقال او يطلق ان انتفا لامية
لجميع لا يلزم منه التقييد بالبعث فلو حذف هذا كان اولي

لك

واخصر **قوله** قال تشابه اي بذلك البعض والكل من التشابه
 اي بتلك الواحدة **قوله** ايضا هو مصدر افع اذا رجح وهو مفعول
 مطلق حذف فعامله كارجح الي الاخبار بكذا رجوعا او حال حذف
 عاملها وصاحبها كاجر بكذا رجعا الي الاخبار به وانما يستعمل
 مع شيئين بينهما توافق وبغض كل منهما عن الآخر فلا يجوز
 زيد ايضا ولا جازيد ومضى عم وايضا ولا اختصم زيد وعم وايضا
قوله علي نعم اي لا حلقا ولا بتا فيه قول الشاعر وعلي كحل
 شمل **قوله** يعني انعام الي لان الحمد في الحقيقة انما هو على الانعام
 الذي هو من افعال لا تعلى لا على النعم به ولان الحمد على النعم به
 انما هو باعتبار صدوره عنه **قوله** وانما حمد علي النعم انما
 انعامات الله ليوافق ما قد مر انما **قوله** في مقابلتي
 اي سوا الوقت عليه ام على غيره **قوله** لان الاول اي الحمد في
 مقابلة النعمة لفظا او بنية وانجب اي يعني انه يقع ولها لا
 بمعنى انما اذا انعم الله تعالى على عبد بنعمة يجب عليه ان يحمده
 عليها بالحمد الذي ذكره وهو الحمد اللفظي او بالحمد المنوي **قوله**
 بقوله بدل مما قبله او الباقية يعني في **قوله** وهلم جرا الاحسن
 حافظا للعلامة الجلال بن هشام بعد اطلاعه على كلام غيره فيه
 وتوقفه في انه عربي ان معنى هل تعال لا بمعنى الجي المشي
 ولا بمعنى الطلب حقيقة بل بمعنى الاستمرار على الشيء وبمعنى الحث
 وغيره بالطلب كما في قوله تعالى ولا تجعل خطا ثم فليمد دل
 الهمزة او جزا مصدر جرح اذا شجبه بغيره مصدر او جعله
 حال لا مولى ليس بالمراد بالمراد بل التعميم كما في السحب في
 فقهه هذا الحكم مشعب على كذا اي شامل له فكانه قبله ههنا

واستمر

واستمر ايدان كل واحد من زيادة النعم استمرارا او مستمرا كما يقال
 ذلك عام كذا او هلم جرا اي واستمر ذلك في بقية الاعوام **قوله**
 ونصاب ذلك ان يقول بعده ونسبها ونسبها من كراهة اقرار
 احدتها عن الامر **قوله** اخذنا من حديث امرنا الله ان نصلي
 عليك استند كبر على ان صلاتنا عليه فامور بها وعلى ان معناه
 دعائونا له بما لا يقتضيه الرحمة **قوله** وفي ثالث الخ فضيلة
 ان من اوصى اليه بشرع ولم يورث بتبليغ ليس يني ولا رسول
قوله لان النبي لم ير عن الله تعالى ان يكون تعزلا بمعنى فاعل
 كما هو الظاهر وان يكون فاعلا بمعنى مفعولا لانه محذر بالانكسار
 اليه بواسطة وبذلك ونها ونها ونها بالشب بالقول المشهور من الاقوال
 الثلاثة التي ذكرها لوجود ماخذ التسمية في كل بي ولو غير رسو
 لان من لم يورث بتبليغ لا يلزم كونه محذرا بغيره **قوله** وقيل انه
 الاصل عرفه ليعيد ان اصل المسموع ولو ذكره لتوهم ان كلامها
 اصل **قوله** من اسم مفعول المضعف اي المضعف العين
 بان نقل الحمد الي باب التفعيل لا المضعف الذي لم يثقل
 حروفه الاضداد من التضعيف كسمه وذلك **قوله** بلطف فله
 في معنى الجداية فقد فسرها الراغب بالذل بلطف قال
 واما قوله تعالى فاهد وهم الي صراط الحميم فلهو على المختار **قوله**
 وهذا ما حوذه من قوله تعالى وانك لن تجدني الا صراطا مستقيما
 اي من حيث ان كلامها مما يحاز سوا الجلال متجاوزا ام استغفار
 لانه الاستغارة مجازة علاقتهم المشابهة **قوله** لانه صواب
 عليه وسلم الي اخر الاحاديث دلالة على ان ضمن الخمس لافادته
 المولى من بين هاتين والمطلب وثايلها على ان الصدفات

ها

ل

ل

دة

لا تترك لاله وثا لثا علي ان من لا تترك لاله الصدفات من قسم لثتهم
 خمس الخمس قد راجعوا علي ان الله هم اقارب المومنين من بني
 هاشم والمطلب وقوله نزل وعبد شمس هاشم والمطلب
 اولاد عبد مناف بن قصي **قوله** والسطور من عطف الجرح علي
 الكمال مبيح اذا لم يكن الصنفه وهي الكتاب قاله الجوهر وغيره
 فما قبل ان لا غلط فاحش لان الطرس الورق والسطور حاله في
 والمال ليس جزا الى غلط فاحش نعم يحتمل ان يرد بالطررس
 الورق بلا سطور مجازا من باب اطلاق الكل علي جزءه فلا يكون
 ذلك من عطف الجرح علي الكمال وفي قوله المص ما قامت النظر وسع
 والسطور جنانا من انقلب لاختلاف اللفظين في ترتيب الحروف
 نظرا اليهم استرغورنا وامن روعا **قوله** يعيون الالفاظ
 متعلق بالطررس والسطور بمعن ما قامت طروس يعيون الالفاظ
 ويحتمل تعلقه بقامت وفيه علي التقديرين استعارة امثا
 تحقيقه بان استعار المعاني الالفاظ لفظا يعيون كقولها ادل
 واجل ما في الحيوان ويكون ايضا في العيون الالفاظ في قوله الاستعا
 ثم رشي الاستعارة بالبياض والسواد لاجتماعهما في الاستعارة
 او بالكتاب لان شبه الالفاظ به ويحيون باصرة من حيث
 ابتداء وات اخر بعضها اشرف من بعض ويكون النبات العيون
 لها استعارة تخيلية والترشيح بحاله وذلك لالطررس والسطور
 تجرهم للاجتماع في الاستعارة **قوله** ويقتدي بها اي بالعاني
قوله وهي اي المعاني **قوله** اي الطروس واي سطور الطروس
 ليس تفسير البياضها وسوادها والالكان المعن نصلي مدرك
 قيام الطروس والسطور مقام الطروس والسطور ولا يعين له

بل ذلك

بل ذلك تفسير لغيره كما هو ظاهر كالملة ولا يينا في عود الضمير
 الي المكت في قوله المعن نصلي الخ لان المكت عبارة عن الطرس
 والسطور لا يقال في تفسير الضمير به ذلك وهو علي
 التوفيق بمدة قيام الشيء بغيره من ذلك دور لان
 المعن منوقوف علي محل يقوم به ومحلها هنا صار متوقفا
 عليه لانا نقول جملة التوقف مختلفة لان توقف المعن
 علي المحل انما هو من جملة ان لا يقوم بنفسه بل بمحله وتوقف
 محله هنا عليه انما هو من جملة التوقيت المذكور وقوله المعن
 نصلي الخ بيان المقصود مع قطع النظر عن جملة **الشيء**
 الحاضل بواسطه العيون وبياضها وسوادها وهذا كله
 جري علي كلامه وايضا له والاقا لاولي ان يرد يعيون الالفا
 نفسا او خيالا ان يعين الشيء تعالى لنفسه واختياره قاله
 الجوهر وغيره ويضمير بياضها وسوادها العيون بمعن
 حواس البصر علي طريق الاستعداد والمعن نصلي مدة قيام
 كتب العلم قيام بياضها لعيون وسوادها لانها من كمالها
 المكت حفظا ولا زما لان المكت تحفظ الالفاظ المفيدة
 العلم كما ان العيون تحفظ مربيها وبياض المكت وسواد
 لازمان لها كما ان بياض العيون وسوادها لازمان لها وقيام
 كتب العلم بقيام اهله لا خذله اياه منها بنظرهم فيها بحواس
 البصر وقيامهم الي الساعة **قوله** المبدؤ بها اي بشي الصلا
 منه **قوله** يضبط المص اسنده اليه تقوية تدرج علي
 من زعم انه يشهد به الضاد وفتحها وان اضله تنضريه
قوله اي تشا لانه تفسير لنضريه بالمعن العربي لا اللغوي

س

ظ

بفتحها

ها

ة

تعيينه تفسيره له بخصه وتدل كذلك على جعل من المصو
والدلة بياناً لقاعدة السؤال ان جعلت من بيانها فان جعلت
بعضها بالصاحبة فلا اشكال **قوله** بتعيينه السبب في ما
يؤخذ من لطف الكلام الدال على خصوص المقصود او سابقه وكل
منها هنا ان كل من يصح والاشي من فن اصول النظام في ان
انما سأل المتبحر عن انما لم يخرج الا بالغا مجردا **قوله** الذي انما له
الخصلة لجمع الجوامع وانما لم يمتد اخره جود واجزى بها مع
انما جمع عن الفرد لانه هنا مصدر وهو يطلق على اكثر والقليل
ولا لم يفرص صنف الى مع قوله فيجمع وما بينهما تغليل لا كما لم
وقوله فيما امله متعلق بلثرة الانتفاع **قوله** وعلى كل حال مانع
بين بل شرا لتعريف بالوانع دون المانع لانه اذا كان هناك
جود وعلى كل حال مانع فذلك مانع دون المانع لا سأل الله
منعها **قوله** فيما هو قيد متعلق بخصف وان وصف اي مصنف
في فن جمع الجوامع فيه والذي يجمع الجوامع فيه فن اصول الفقه
وقد اصول الدين **قوله** فضلا عن كل مختصرا بما لا يفعل بخروف
هو حال من مصنف او صنف له واما حاله هذا وفي استعماله
في الاثبات كما هنا فلفظ القول ان ههنا ما لا يستعمل الا في النفي
نحو فلان لا يملك دهرها فضلا عن ديناراي لا يملك دهرها ولا ديناراي
وان عدم مملكته للديناراي من عدم مملكته للديناراي **قوله** المختص
بما يناسب من النصوص اعتلار عن المصنف اقتضاه ههنا على
ففي الاصول بان ما ذكرنا انما يثبت من النصوص ليس مقصودا
لاننا نل بالبر من ظهورنا في ورد في **قوله** وفي لزام من اضافته
الاسمي اليه لاسم يجوز ايضا ان يكون من اضافته العام الى الخاص

عند كان الاول افتقد **قوله** والقاعدة قضية كلية يتعرف بها الحكم
حيثما انما هي جزئية موضوعها ان موضوعها امر كلي كالامر
في مثل به القاعدة من اصول الفقه بقوله نحو الامر للوجوب
حقيقة ان يدرج فيه جزئية كما قيموا الصلاة وانوا الزكاة
وصوموا رمضان ولها احكام هي كون كل منها للوجوب حقيقة
والقضية الكلية تشمل على تلك الاحكام بالقوة وتعرفها منها
بالفعل بان يجعل موضوعها في المثال على اقيس الصلاة مثلا
فتم فصل قضية وتعمل صغرى والقضية الكلية كبرى فيقال
اقيموا الامر والامر للوجوب حقيقة ينتج اقيموا للوجوب حقيقة
ولا يعمل فكما مثل به القاعدة من اصول الدين بقوله وانما نل
بده تعالى ان تدرج فيه جزئية كما كالعلم باحوال زيد والعلم
باحوال عمر والعلم باحوال بكر ولها احكام هي كون كل منها ثابتا
بده تعالى فيركب من ذلك قياس فيقال العلم باحوال زيد مثلا
علم والعلم ثابت بده تعالى ينتج العلم باحوال زيد ثابت بده تعالى
ويقال للقاعدة القانونية والاصل والاضابط ولا جناس في قول
المصنف بالتقواعد القواطع والقول بان فيه جناسا مضارعا لا تقار
المكملتين في عدم الحروف والمهيئات واختلافهما في حرف مع
التقارب فخرجنا او جناسا لاحقا لا تقا في العدد والمهيئات
واختلافهما في الآخر مردودا بشرط في كل منهما الاتفاق في
الترتيب ايضا وفي الثاني عدم تقارب الحرفين المختلفين فخرجنا
قوله والنصوص والاجماع لم يأت فيه بانها مع انه المناسبت
لسابقه ولا حقه لانه من نوع سابقه لان كلا منهما متعلق
باصول الدين ولا حقه متعلق باصول الفقه **قوله** وجز الواحد

معطوف على القياس **قوله** الذي هو الحصة لسكوت الباقي
 وقوله هو مبتدأ خبره وفاق وما بينهما بيان للمثال ذلك **قوله** وفيما
 ذكره من الاصول قواعد قواعد تقليب اي نظر اليها ليل كما في
 اولها ولا فلو نظر الي وجوب العمل ايضا كان ما جعله ظنيا قطعيا
 ايضا اذا القطع قد يكون بالنظر الي الديل كما المتواتر وقد يكون
 بالنظر الي الدلالة وان كان الديل ظنيا وقد يكون بالنظر الي وجوب
 العمل كظنون المجتهد فانه قطعي للعمل لا يجوز مخالفة لكن الشارع
 مشي على ما رجح المص في شرح المختصر فحمله خلافه خلافا
 مسايلا اصول الفقه كلفها قطعية او بعضها قطعي وبعضها ظني
 ثم قال والاول هو راي القاضى واكثر المتقدمين والثاني هو
 الاظهر عندنا وقول المص من الاحاطة ببيان لم يبلغ ذوق المجد
 والتشهير كما اشار اليه الشارع بقوله من تلك الاحاطة فانه
 متعلق ببلوغ لا بالتشهير ولم يصح بذلك ولا بتوجيه تقديم
 البيان على المصين كتنقيح ما قد مر في قول المص من فن الاصول **قوله**
 من غير ان ياتى في النقيض بالاصل من بخلاف النقيض بالاصول
 فانه ملبس بالجمع **قوله** منها لالحال من ضمن الوارد فيه من المبا
 ما ليست في جعله مفعولا للوارد كما في قول ورد المنهال وان كان
 الثاني السبب بما قد مر من تقديم البيان على المصين بان يجعل
 من زها ما يه مصنف بيان لما بعده والمعنى عليه انه وصف
 كتابه بانه ورد منه لا بروي ويمير هو قريب من ما يه مصنف
 في الاصول فروي منه واصناف راي عمل المير وشيخ فتنه الكتب التي
 استمد منها كتابه المنهال بروي ويمير من ورد وان كان المير انما
 يكون من بعض المناهل كما رزمر وشيخ كتابه لكثرة ما فيه من

وبد ذلك المنهال وكل منها استعادة تحقيقية ثم رشحها بذكر
 الاروا والمير وعليه ما ذكره في منهل البروي ويمير استعادة
 تحقيقية ايضا حيث استعار كتابه لما احتوي عليه من قواعد الاصلين
 التي يتفرع عليها ما لا يحصى لفظ المنهال الذي من شأنه ان من
 ورده نال عرضه منه ثم رشح الاستعادة بما ذكر **قوله** ويمير يعنى
 اوله يجوز ايضا ضمه من امار **قوله** والاشياء عدل اليه هو معنى
 المير **قوله** ومن استعمال الجوع والعطش في غير معناها المعروف
 الخ اي فاما معناها المعروف فالجوع عرض بخلقه ابدى تعالى عنه خلوه
 المدة من المال والعطش عرض بخلقه ابدى تعالى عنه خلوه من
 الماء **قوله** ايضا زاده هنا تبينها على ان كتابه احاط بزيادة ما في
 شريعته كما احاط بزيادة غيرها من الكتب المشار اليها بقوله زها
 ما يه مصنف **قوله** وناهيك بكثرة فوايدها صيغة مدح مع
 تأكيد طلب مثال حسبان من رجل وناهيك من رجل قال الجوهري
 وغيره يقال ناهيك من رجل ويهيك منه ونهال منه وناويله
 انه يجده وغناؤه بنهال عن نطلب غير التمهى فمعنى كلام الشارع
 انها بكثرة فوايدها بنهال انك عن نطلب غيرها والبا من علاقة بجذو
 وهي مع مدح حواجر ناهيك بمعنى نهائيك وكفايتك اي دفا
 حافظة بكثرة فوايدها وبختمال زياذتها وجز ما قبلها مدح حواجرها
 اي كافيك كثرة فوايدها وبختمال علسه اي كثرة فوايدها كفايتك
قوله بصنيط المص اسند اليه تقوية لدفع توهم انه مضاف
 لكثير **قوله** ويخصرا كونه اعتبارا لانه من تقسيم الكل الى اجزاء
 وهو تقصيلة وتحليلها اليها فلا يصدر عن المتقسم على اقسامه ضرورة
 ان الكل لا يحال على الجز من حيث هو جز بخلاف تقسيم الكل الى اجزائه
 فهو هنا مجتمع وهذا بخلاف انقسام اصول الفقه الى انواعه **قوله**

قوله من تقسيم الكلي الى جزئيات لا من تقسيم الكلي الى اجزائه
يعني المعنى المقصود منه اي بالذات او بالعرض دفع لا يبراد الخطبة
وهو وصف هذا الكتاب بعد تمام المقصود منه **قوله** اي في امور
متقدمة او متدنية عليه مع ما قبله لن ونشر مرتب **قوله** مع
توقفه على بعض الشاربه مع ما قبله ان المص جمع بين مقدمه
العلم وهي ما يتوقف عليه الشروع في مسابله كغيره من وجوبه
وموضوعه وحده هذا الكتاب وهي ما قد من امام المقصود لارتبها
له بها وانتفاع بها فيه سواء اتوقف المقصود عليها ام لا **قوله**
اذ يثبتها الاصول ثابته ويثبتها اخرى اي وكل من اثباتها وتبينها
فتوقف على تصور هذا المقاد يتبع بعضها **قوله** يتبين الادلة
عند تعارضها بيان لمناسبة ذكر التعادل وان تراخي عطف
الادلة **قوله** انما يثبتها لولها اي عند المجتهد بيان لمناسبة
ذكر الاجتهاد عطف ما ذكر **قوله** وما يتبعه معطوف على
الاجتهاد وكذا قوله وما ضم اليه من علم الكلام **قوله** المختص
بما يناسبه من كائنات المصروف قد يقال لم ذكرها خاتمة ونزكها
فما مر ويحاج بان كلامه ثم ناظر الى المعاني وهذا الى المباني والتم
بقرينة قوله المقتضى بحسب التقليد **الكلام في المقدم ما**
على بصيرة في طلبها اشار به الى ان الشارح في علم لا يد ان يتصوره
بوجه ما والا لا متغير الشروع عليه والي ان تصور يكون على
بصيرة كما يكون يتبع يفهم كما ان تصور يكون على زيادة بصيرة
انما يكون بذلك في تصورية لموضوعه **قوله** المشي بهذا اللقب
المشعر بمدح الحريان لكونه لغيا وانما يشعر بمدح لا بد من
اللقب علم يشعر بمدح او ذم ولما كان كل من اسما العلوم كالاصول
والفقه والمتموي يطلق على معلومات معينة يجوز يد بعلم الفقه

اي يعلم

اي يعلم تلك المعلومات ونارة على ادراكها عرف جماعة اصول
الفقه بانه لا يلا الفقه الاجمالية فطرف استفادة جزئياتها
وهو مستفادها واخرون بانه معرفتها وقد ذكرها اليهم باختصاص
بخل ورجح منكما الاول كما نقله عنه الشارح بعد والاوجه ان لا
الفقه الاجمالية التي اقتصر عليها لا تصلح تعريفها لاصول الفقه
لانها موضوعات تكونها بحيث فيها عن احوالها العارضة لها
من عموم وخصوص وامر ونهي وعينها فلا يعرف بها لان تعريف
العلم غير موضوعه ولكل علم مباد وموضوع ومسابل فباد
تعريفه وتعرفها فسادا وفائدة وما منه استمداد ومو
ما يثبت فيه عن عوارضه الذاتية كالادلة هنا كما عرفت ومسايله
ما يطلب نسبة محولة الى موضوعه في ذلك العلم كعلمنا هنا ما
الامر بالوجوب والنهي للتحريم قال المص في منع الموانع وانما اقل
اصول الفقه لا يلا يتوهم عود الضم الى الاصول ولان التعريف
يجتنب فيه الاضمار ما امكن ولتتقارب التعريف لان الاول احدث
لقب مرتب من منضاه يمين والثاني العلم المعروف قال وهذا هو
المستعمل عندي **قوله** اي غير الحقيقة التي هي متعلقة بالمفصلة **قوله**
لخطفت الامرا الى الخاتمة ذلك عن قرينة تقرير المهاد منه وعن
كون متعلقه خاصا **قوله** وغير ذلك اي كالعامة والخاص والمطلق
والمقيد بالبحوث عنها كما يأتي في مجملها فغير معطوف على مطلق
الامر ويجوز عطفه على مدح غود اليان المدح كورة وعلى اختيار ان
في المجال المدح كورة وتمثيلة كما يمكن بالادلة الاجمالية بالامثلة
المدح كورة ظاهرا ان المهاد بالادلة الجزئية هو المفرد الذي هو
موضوع القضية لا القضية التي هي قاعدة وهو الموافق لما سياتي

بل

موضوعه

من ان الدليل عند الاصوليين ما يمكن التوصل اليه كالعالم فانز بانظر
الي احواله من تقير وتجدد يتوصل الي المطلوب وهو حدة وث العالم
تكنه بينا في قول المصنفين الاتي من فن الاصول بالتوازي لا
المعنى في القاعدة التوصل بالتفصيل وفي الدليل التوصل بالقوة
بقرينة قوله ما يمكن فان حلت القاعدة على الدليل فلا منافاة
قوله فخرج الدليل بالتفصيلية نحو اعموا الصلاة ليس بين الجائز
والتفصيلية تقابرا بذات بل بالاعتبار اذ هما شي واحد له جهتان
كأعموا الصلاة جهة اجماله هي كونه امر او جهة تفصيله هي كونه
متعلقة خاصا وهو اقامة الصلاة فالاول يعرف الدليل من
الجهة الاولى والفقهاء من الثانية وجمع في جملة دلائل الدليل
المهم وهو جازي كنكته ناد كوصيد ووصايد اذ شرط اطراد جميع
قويل على فعاليل كونه موثقا كسعيد علم امرأة ويدل بطل قول
من زعم ان جميع دليل على دليل الحق **قوله** اي معرفة دلائل العقل
الاجالية اي معرفة احوالها وكذا ايقدم في نظير بعد ويعبر عن هذا
القول بان العلم بالتقواعد التي يتوصل بها الي الفقه قال السعد
المتقاربي ولا يدخل فيه علم الخلاف لانا نمنع ان قواعد يتوصل
بها الي الفقه توصلا قريبا بل كما يتوصل بها الي محافظة الحكم
المستفاد المستنبط او مدافعة ونسبته الي الفقه وغير سوا
فان الحد في اما يجب بحفظ وضع او معترض بحد ووضع الا ان
الفقيه اثر واقية من مسابيل الفقه وبنوا كانه عليه حتى توهم
ان له اختصاصا بالفقه واصول الفقه وان كان اصلا للفقه لا حقا
ايده لزم لاصول الدين لاحتياج كون الادلة حجة لم قد الصانع
وصفاته **قوله** يعنى الخ في الموضوعي تفسير للطرف واني

يعني

يعني دون اي لانه الطرف ليست ظاهرة فيما فسر به **قوله** وبطرف
مستفاد ما عطف مستفادها عليا مستفادتها وهو صريح وان
كان الاول عطف على طرف اي ويستفادها اي كماله كما شري عليه
بعضهم لئلا من كلام البيضاوي وغيره وبالجملة الاصول مسوبة
الي الاصول فلا يحتاج الي تعريفه لكن المصنف يكتفي في صدق اسم
بمعرفة الاصول حتى يعرف معهما ما تتوقف هي عليه من طرف استفا
الادلة مستفادها وسبب تفصيله مع رده في كلام الشارح
قوله المجتهد قيد به لانه الذي يستفاد من الادلة التفصيلية
بخلاف المقلد فانه يستفاد من المجتهد بواسطة دليل اجمالي
وهو ان هذا اقتناه به المقتضى وكل ما اقتناه به المقتضى فهو حكم الله في
معرفة لايه فاسيلوا اهل الذك والاحكام على ذلك مجمله داخل في
المستفاد سبه **قوله** وبالمزجيات اي يعرفونها الخ توطئة لا عراض
علي للمهم فيما ياتي وقوله اي جازي عليه اي فسر به دلائل الفقه وصرح به
بعد ايضا ليعين ان المراد الدلائل التفصيلية وقوله التي هي لا اجمالية
كما يفهم كلام المصنف انه تقدم مراتبها متخدرات بالذات ومن في قول
من جملة دلائل تبعية وقوله لتلك الدلائل اي التفصيلية وقوله
التي هي الفقه صفة لاستقارة الاحكام من حيث لا يد الفقه الذي
هو العلم بالاحكام التي بيانها وقوله على الوجه السابق اي من ان
المقتضى في المزجيات مرفقة وفي صفات المختد وفيها ما يد
وقوله كما تقدم ماري في قوله ان يد لاي الفقه الاجمالية وفي قول
المصنف اصول الفقه دلائل الفقه الاجمالية واعتبر في الاجمالية دون
التفصيلية لانضباط التكاليف دون التفصيلية كما نبه عليه بقوله
كثر ثلثا جذا وقوله ومن المزجيات وصفات المجتهد عطف على من

له

ادلتها وكلاهما بيانا لما يتوقف عليه العقل وقوله لما قاله اي في من
الموانع وكذا قوله قاد وقوله من استغاطها بيانا لما لم يبق اليه
قوله وليت خبير شروع في الاعتراض على المص **قوله** مما تقدم مر اي
في قوله وبالمجانب الخ **قوله** وهو اي ما سري اليه من انما طريق
للمجانبية من ذلك **قوله** على ما ذكر اي من المجانبات وصفات
المجتهد **قوله** من ذلك اي ما ذكر من المميزات وصفات المجتهد
وفائدة ذكره كسط الكلام به لا يخرج شي **قوله** من حيث حصولها
للمر لا معرفتها يعني به ان قول المجانبية انما تذكر في ثبت الاصول
لتوقف معرفته على معرفتها غير قويم **قوله** والمعتبر بحيث
ان قول المص وذكرها حينئذ الخ غير قويم ايضا بالنظر لصفاته المجتهد
قوله تكونها من الاصول تغليب لقوله المعقول لها اكثر ان الباقيات
قوله وطرق استفادة ومستفيد جزئيا لئلا يشار به الى الرد على
المص في جعل الضمير في استفادتها ومستفيدها لاجل الدلائل
الاجمالية لما مر من ان الطرق المدلورة انما هي طرق لاستفادة الأدلة
التفصيلية **قوله** من ذلك اي ما ذكر من تعريفه **قوله** لان معلومها
مختلف تغليب لقوله لا يبين المفهوم **قوله** ولا حاجة الى ذكره اي
معلوم التعريف والمجتهد **قوله** لذلك اي لعل به مما ذكر **قوله** على
ان بعض المصايح كالشيخ ابي ابي القاسم السمرقاني في كتابه في الحجة وقد
قوله اي بجميع النسب الشاملة والنسبة الشاملة هي شئ واحد لا يخرج
اجابا او سلكا فلذلك هنا معنى النسبة الشاملة بين الامر بين التي
العلم بها حيث انما واقعة او ليست بواقعة تصديق وتقر
نصورا لا بمعنى ما اصطلح عليه الاصوليون من انه خطاب الله الاتي
بيانه ولا كان ذكر الشريعة تكرارا ولا بمعنى ما اصطلح عليه

المنطقيون

المنطقيون من انه ادراك النسبة واقعة او ليست بواقعة المستحي
نصديقا لانه علم والقد ليس علما بالعلوم الشرعية فالعلم بالحكا
المذكورة التصديق بتعلقها لا نصوره الا انه من مبادئ اصول
الفقه ولا التصديق بثبوتها لانه من علم الكلام **قوله** من الله وا
والصفات اية والافعال وكانه اكتفى عنها بالصفات عليا المراد
بالذوات الموصوعات وبالصفات المحولات الشاملة للأفعال **قوله**
العقلية والحسبية اي والضعفة وهي الاصطلاحية كالعلم بان الغا
مرقوع وهذا مع ان الحكم في الحقيقة في الاخير من الماهو العقل
على المشهور لكن بواسطة الحسن والوضع **قوله** اي الاعتقاد به
يعني المتعلقة بحصول علم وان كان عملا قلب بغيره قوله الاتي في
يترتب الحكم فتناول الفعل القلبي الاعتقادي وغيره فالحكم الظن
قساما ما متعلقه حصول علم وما متعلقه كيفية عمل **قوله** وتبين
المكتسب علم الله وجبريل وابليس بما ذكر اما علم الله فلا يوصف باكتساب
بل ولا ضرورة بل لم يأخذه من دليل اذ علمه تعالى بكل شئ قديم واما
علم جبريل وابليس فضروري لا مكتسب اذ لا طريق الى علمهما ان ما وحي
اليهما هو كلامه وبالمزاد منه كذا العلم الضروري بذلك ان يخلق
الله علمهما ضروريا به نعم قيد الاستوي وغير علم ابني بالعلم
الحاصل بالوحي وقصته ان علم الحاصل باختياره فقه وهو ظاهر
والا كان التعريف غير مانع واما علم به فدليل كعلم بالوحي **قوله**
وتبين التفصيلية العلم بذلك المكتسب بخلاف من مقتضى والناق
الجميع فيه جماعة منهم المص وهو مدين على ان كلاما من مقتضى والناق
يعيد علمه والمص انه لا يقيد علمه حتى يكون قديم هو الدليل المقيد
لذلك اذ لئلا التفصيلية في هذه العلم اية نور المقلد فانه انما يستفيد

كان فقيها فالحق ان قوله من صرح
كان فقيها فالحق ان قوله من صرح

من المجتهد بواسطه دليل اجمالي واما قول الزركشي الظاهر ان ذكر
التفصيل ليس للاختراز فان التساوي الاحكام ولا يكون من غير
ادلتها التفصيلية وانما ذكر ذلك لانه على المنسب منه بالمطابقة
فان صواب عدم ذكرها ليل يوضح انه قد زاد فلا يخفى ما فيه
اذ يتقدم تسليمه لا يقال في ابوهم انه غير انصواب ولا العقب
انما ذكر في الاصل لبيان الماهية وان كان بعضها في الاختراز
فانصواب ذكرها **قوله** لا يبا فيه قول مالك الذي هو المشهور
وروي ابن عبد البر في مقدمته التمهيد انه يسئل عن ثمان واربعين
مسئلة فقال في ثنتين وثلاثين منها لا ادري **قوله** بل ان
مضى لذلك ان يان يكون له مدته يقتدر بها على اذ ان جزئيات
الاحكام **قوله** خلاف الظاهر بل الظاهر انها قد ان كما مر في كلامه
ما يشير اليه وليس لهذا البر فائدة **قوله** المتعارف بين الاصوليين
الشاربه الى اخرج خطاب الوضوع كما ذكره بعد والى ان المص انما
ذكر نص في الحكم وافسها هذه الماهية من ان تصورهما من الماهية
التي يتوقف عليها المصود بالثبات اذا اصولي بينهما تارة
ويبينها اخرى لا يكون ذلك الحكم في تعريف الفقه قبله لان ذلك
يقتضي ان الحكم المتعارف بين الاصوليين وهو خطاب الله
والحكم الماحوذ في تعريف الفقه ليس خطابا بل ما يثبت به من
وجوب وحرمة وغيرهما ان فخر اليه مقيد بما بعده والافهوش
امر لا خراجا او سلبا كما مر **قوله** خطاب الله الى كل احد النفس الارز
الخطاب لغة توحيد الكلام نحو اخرى في فهم ثم نقل الى ما يقع
به الخطاب والمراد هنا ما فسر به الشارح **قوله** المستفي في الارز
مبنى على ذلك اما على مقابلته فيفسر الخطاب بالكلام المتوجه لافهما

او الكلام

او الكلام المقصود منه افهام من هو مستفي لفهمه **قوله** اي البالغ
العاقل يدل كالاصفها في اي تفسير المكلف بهذا عن تفسيره بمن تعلق
به حكم الشرع ليدل بالبرهان **قوله** قبل وجوده اي وكذا بعد وجوده
فقال المصنف **قوله** من حيث انه مكلف بكسر الهاء وقد اولى الفقه
بفتحها وعدم من المحن لكنه يجوز على راء الكسار في اضافة حيث الى
المفرد قاله الزركشي وقد اوجب المتوسط وغيره فتحها والمكلف
جواز الامر بين وان كان كسرهما اكثر واورد على المص انه كان ينبغي
ان يزيد بعد مكلف به واجيب بانه لو زاده لا يقتضي ان المكلف
لا يجاطب الا بمكلف به وليس كذلك اذا المندوب والمكروه والباح
مخاطب بهما مع انه غير مكلف بهما كما سيأتي **قوله** في تناول اي التفرغ
قوله والتولي اي التكليف التفرغ عطف على التولي الشامل للاعتقاد
كاعتقاد ان الله واحد وبغيره كائنية في الوضوع **قوله** وغيره اي كما
الزكاة والحج **قوله** الاية صفة لدخولات من اول فحده التعلق
والمعن واحد **قوله** للاخيرين اي للاقتضا غير الجازم والتحجير كالاول
الظاهر اي الاقتضا الجازم فان تناول حيثية التكليف له ظاهر وللآخر
حق لا لا اقتضا الجازم هو الزام ما فيه كلفه وهو معنى التكليف
بجمله فالاخيرين لا الزام فيهما فلهذا ينبغي بقوله فانه لو لا وجود
التكليف لم يوجد الحق **قوله** ولا خطاب يتعلق بفعل غير البالغ
العاقل اي فلهذا خرج بالمكلف ومراده بهذا في الخطاب التكليفي
عن فعل غير البالغ العاقل لما ياتي من ان الخطاب الوضعي يتعلق
به ذلك **قوله** ومن جملة من اي من الحكم المتعارف زاد والوضعي
يقول الخطاب نوعان تكليفي ووضعي فاذا ذكر احدهما وحده
ذكر الآخر ومن لم يجعله منه يمنع كون الخطاب الوضعي حكما

بين

وكيف يجب ذكره في تعريف الحكم بل كيف يتصور وقد يقال من جعله منه
لا يحتاج الى زيادة او الوضع له خوله في الحد اذا المراد من الاقتضاء والتخيير
اعم من الصريح والضمني وخطاب الوضع من قبيل الضمني اذ معنى
سببية الزوال مثلا ايجاب الصلاة عليه فانه قد وقع ما ذكره
بقوله لكنه لا يشمل من الوضع ما منقطع بغير فعل المكلف كالزوال
سببا لوجوب الظهور اذا السعد التفتت اذ اني سأل عن ذلك وايجاب
عنه بان المراد بالتعلق الوضعي اعم من ان يجعل فعل المكلف سببا
او شرطه **قوله** اي من هنا فسر ثم يهنا مع المناسب تفسيرها
بمكان او هنالك لكونها للبعد لان غرضه الاختصار وانها المكان
مع قطعا نظر عن كونها للبعد او بغيره بقوله اقتصاره على قوله
للمكان **قوله** مما سياتي عن المقترلة اي من ترتيب المخرج او الذا
الخ ومن وجوب شكر المنعم عقلا ومن الخطر والاباحه والوقوف عنهما
فيما قبل ورود الشرع مما لم يقض به العقل **قوله** المقتر وصف لها
قوله عن بعضه هو ثالث التلازمة الثانية في كلام المص والضمير في
شاركه راجع لبعضه وفي غيره راجع له ايضا او لما يجمل به العقل وان
تأخر عنه لتقدم عليه رتبة وقول المص والعقاب اي ترتيبه لبعض
بعض الشارع عليه فلا يبا في جواز العفو عنه عندنا **قوله** اي لا يحتل
به الحكم اشارة الى ان معنى قول المص لاحكام الله انه لا يمكن اذراك
حكم شرعي الا من الله والا فالحق انه لم يجعلوا للعقل حكما شرعيا
كما يوهنه كلام المص بل جعلوه طريقا الى العلم به يمكن اذراكه به متى
غلب ورود سمع والحكم الشرعي عندهم بحسب المصالح والمفاسد
فما كان حسنا عقلا جورا شرعا وما كان قبيحا عقلا منعنا الشرع
والشرع عندهم تابع للعقل ولهذا يقولون انه موكل بالحكم العقل

فيما

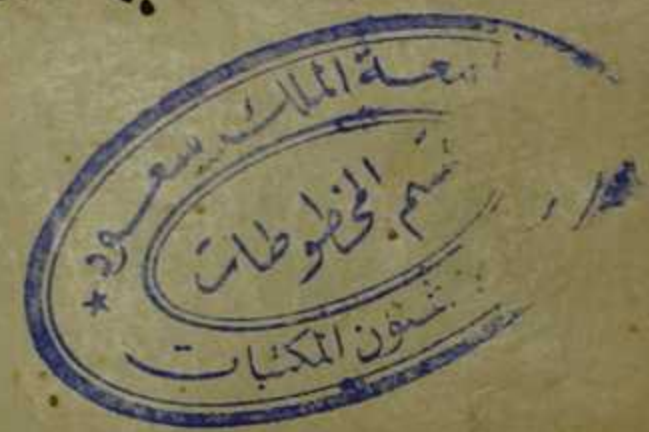
فيما سبقت في تفسيرها

فيما ادركه من حسن الاشياء وقيما والمف عندنا ان الحسن ما حسنه
الشرع والقيس ما يحسنه الشرع **قوله** خلافا للمقترلة منضوب على
المصدر والحوال بتاويله بما لاغوا واللام للبيان كما في سبيلك **قوله**
وقيل العكس اي يفتح الكذب النافع وحسن الصدق الضار **قوله**
عقلى وشرعي خبر منزهة امجد وفيه يورد ان يكونا خبرا لاحدهما وحذف
حين الآخر لدلالة المذكور عليه **قوله** اي الشك على الله الخ ينبع في
تفسيره اشكر بالثنا الجوهري وغيره وفيه يجوز حيث اطلقت الثنا
على فعل غير اللسان من الاعتقاد وفعل الجوارح المراد بقوله او
غيره اي او الثنا بغيره والشك في تفسيره لغة بفعل يلي على فظي
المنعم من حيث انه منعم على الشاكر او غير وفهم فاصرف البند جميع
ما انعم الله به عليه من السمع وغيره الى ما خلق له وهذا هو المعروف
هنا والخطب في هذا سهل **قوله** ولا حيل موجود قبل الشرع لا حيل
منطقت بخلقها تميزها قبل البعثه والا فالحكم قديم لا ينفي وبذلك
علم ان قوله الذي هو الخطاب السابق نحو **قوله** وهو المنطقت
التجيزي اي هنا والافقد ينتفي الحكم بانتمها قبله **قوله** كما قال
اي للمص في منع الموانع **قوله** وان اشتمل اي الغرض الاخر **قوله** حكمت
المقترلة العقل اي جعلته حاكما فيما يقضي فيه بحكم بالمعنى الذي
ذكره الشارع بخصوصه منطقت باختياري او يقضي بالنظر اليه
وبدل الاول قوله بعد والاختياري بخصوصه وللتاين قوله فان لم
يقض العقل الخ واللام تعليلية اي لاجل خصوص الشيء بان اردك فيه
العقل شيئا مما ذكره الشارع **قوله** فاعل اشتمال وقوله او تركه معطوف
عليه **قوله** وعلى مصلحة فعله الخ هذا مع انظر عما قبله يشمل اوله والوا
واخره الحرام وليس مراد قوله قال والا فان اشتمل على مصلحة فعله

المنظر
حب

ان لمسلم من ذلك **قوله** العموم دليله منقطف بفضايله لا باقتضاف بترتبة
قوله قبل فان لم يقض العقل في بعض منها لم يخصصه **قوله** دليل
الخطا انما لم ينقض لا بطلان ادلة الاقوال القليلة على عار نه في نظر
للعلم به مما مر له فانه ذكر احتياج الائمة على انتفا الحالم قبل البينة
بانتفا لا زمة جيبند بنص الثران فاقترض ذلك بطلان دليل الخط
والا بطلان الارز منه بطلان دليل الوقف وهو التنازع بيننا لا انتفا
جيبند **قوله** للعلم بانهم ما التبعوا مقاصدهم تغليل لقوله انما هو
لغفلتهم عن تشعب ذلك عن اصول المقابلة **قوله** وان قول بعض
المتنا معطوف على ان قول بعض فقهاينا **قوله** كما تقدم ما في
الكلام على قول المص ولا حكم قبل الشرح بل الامر موقوف الى وروده
قوله والصواب امتناع تكليف العاقل اي اسمي الله عقلا ولم يستثن
منه ما استثناه بعضهم من تكليف العبد لغيره الله تعالى به
غفلته عنه واللازم تحصيل الحاصل وهو محال لانه مردود فان الحاصل
المعرفة الاجالية والمكلف به المعرفة التفصيلية وبان شرط التكليف انما
هو فهم المكلف له بان يفهم الخطاب قد رتبنا توقف عليه الامتناع
لابان يصدر فبتكليفه واللازم انه وروده من تكليف الكفار وهو
هنا قد فهم ذلك وان لم يصدق به وشال كل من العاقل وتفسيره
بين لا بدري السكركان بعد ما يقتض ان غير مكلف وهو كذلك
كما جاز السووي كغيره ونقله عن اصحابنا وغيرهم من الاصوليين وما
نقل عن بعض الشافعي من انه مكلف ممنوع وانما هو من تصرف الناقل
له بحسب ما فهمه وما نقل عن غير من ذلك مولى بان مكلف حكما
لم يبان احكام الكفاية عليه وليس هو من قبيل التكليف لعدم فهمه
بل من قبيل ربط الاحكام بالاسباب تغليظا عليه تشبيه في ازاله

عقله



عقله لمجرد قصد او غير كغيره بالتكليف مع قصور على الواجب والحرام
لانه الاصل كما مر من الاشارة اليه في تعريف الحكم وتوجع وايد له
بتعلق خطا بغيره وصفي لم يحتاجوا الى اعتذار **قوله** امتثالا
هو افعاله من امتثال امره اذا اخذناه اي اقتدي به قاله الجوهري
قوله ولا مندوحة اي سعة يقال له عن هذا الامر مندوحة ومشتد
اي مستعجل قاله الجوهري **قوله** ولا قدرة على ولعمري من الواجب والمنتزع
اي لا انتفا لا زمة من التمكن من الفعل والترك لانها صفة بها يتكفل
منها والتمكن منها منتصف في واجب الوقوع وممتنع **قوله** وقيل
يجوز تكليف العاقل والمليما بناء على جواز التكليف بما لا يطاق فغير كثر
عن الاول بالتكليف المحال وعن الثاني بالتكليف بالمحال والفرق بينهما
ان المحال في الاول في المأمور وفي الثاني في المأمور به **قوله** ورد ان
فيه كلام ياتي في مسيلة يجوز التكليف بالمحال **قوله** يمتنع تكليفه
اي عقلا **قوله** او بتقيضه على الصحيح لا يعارضه حكاية امام الحرمين
وغيره الامام على تكليف المكلف بتقيض القتل في صورته لانه محمول
على التكليف به من حيث الايثار لا من حيث الاكراه وهو بعض
ما يجاب به المص بعد قوله وانهم القائل لا يثاره نفسه **قوله** سعة
اي مع الفعل الصادر للاكراه كافيته اي او لغيره المتضمن المفهوم
بالاول لانه اذا امتنع التكليف في المكلف الذي يجب تقبله القود
ففي غيره اول **قوله** لا كراه صلة القتل واللام تغليبية وقوله
بشر كة صلية تكليفه وقوله عليه اي على تركه **قوله** على كافيته اي على
بقايه **قوله** الذي جزم اي القاتل متعة للبغاة المذكور والقتل
بدليل اتيانه بالعايد متش في قوله بينهما وصف غير المردية
لانه قد يطلق عليه لأمور ذكرها التي مختص بها وجعل منه مثله كمثل

2

الذي استوفى نارا فوله تعالى وحضرت كالذي غاضوا على احد الاوجه
ومنه قول الشاعر وان الذي خانت بغلج دماهم
هم القوم كل القوم بالم خالد **قوله** وقوله اليه المصاحرا
اب في كتاب الاشياء والنظائر فقال والقول الفصل ان الاكراه
لا ينافي التكليف **قوله** ومن توجبها يعلم انه لا خلاف بين
المتحققين وان التحقيق مع الاول ظاهر في نفي الخلاف واما ان
التحقيق مع الاول فكانه نظر فيه الى رفع الخرج عن المكروه لكن هذا
الما ياسب وقدرع التكليف بذلك لحواره به فالتحقيق مع
الثاني لامع الاول فيجوز التكليف بذلك لكنه لم يتوصل الى رفع
عن افعلي الخطا والسيان وما اشكره هو عليه وما نقله ان ركش
عن مقتضى كلامنا الى والترطى من ان يحمل الخلاف اذا واذن
ما عيله الاكراه داعية الشريعة كان انهم على قتال حبه او كافر ما اذا
خالقتم كاذك انهم على قتال مسلم او مشركهم فلا خلاف في جواب
التكليف به ففقيه نظر **قوله** بمعنى انه اذا وجد في بعض ان المعدوم
الذي علم الله انه سيجوز بشرط التكليف طلب منه في الازل ما
يعمله ويعمله اذا وجد بذلك الشرط فاذ وجد بها تلفت به
التلف التخييري بذلك الطلب الازلي من غير تحيد بل طلب اخر
وبله بقوله وسيا في تنوع الكلام في الازل الى ان تسمية الكلام
بالامر في قولهم تلفت الامر بالمعدوم والما ياتي على الاصح من ان
الكلام ينتوي في الازل الى امر ونهي لاعلى مقابلة وان كنا نحكم
على المعدوم وماذا لا يلزم من الحكم عليه تسمية الكلام امر او نهيا وقوله
في فقههم التلفت المنوي ايضا اي كما يغوا التلفت التخييري **قوله**
لشي صلة الفعل وقوله للم فاما يباب السب من قول من قال فوجو

ومن

ومن قول من قال فوجو لان الايجاب هو الحكم والوجوب اثره
والواجب متعلقه وقوله ففهم السب من قول من قال فوجو
ومن قول من قال ففهم لما عرف وان كان التغير بكل منها صحيحا ان
الحكم الذي هو خطاب الله اذا نسب الى الماخر سمي ايجابا او تحريما
او الى ما فيه الحكم وهو الفعل سمي وجوبا او نهيا او حرمة او
حرما فالاجاب والوجوب مثلا مستندان بالذات مختلفان بالا
وياتي مثله ذلك في الندب والكراهة والاباحه فبني على هذا
غير بالندوب والتكروه والمباح **قوله** كالنهي في حديث الصحيحين
انك مثل جد يتيان تبيها على انه لا فرق في النهي بين اقترانه
بعله حكمه وعدم اقترانه بهما **قوله** جماعا او قياسا تبيها ليل الحكم
العايد اليه الضمير في لانه **قوله** بسبب خلاف الاول الى تسمية
متعلقه بذلك ظاهرا واما تسميته هو به فبمعنى انه مثبت لمتعلقه
المسمى به ايضا كما ان تسمية الخطاب الذي فيه بالكراهة بمعنى
انه مثبت لها فلا يشكال تسميته بذلك **قوله** فعلا كان لا يناد
فيه تقسيم الشئ الى نفسه وغير لان مقتضى النهي وهو ترك
الشئ متعلقه وقد قسم الى فعل وترك لا نقول لا نسلم ان
مقتضاه متعلقه بل هو ترك الشئ ومتعلقه الشئ وهو ما فعل
او ترك متعلقه في الثاني ترك مقتضاه وان لم يحصل الاصل
الصحي **قوله** والفرق بين قسمي المخصوص وغيره لم يفتل بين المخصوص
وغيره مع انه اخبر لان الفرق ليس بينهما بل بين قسميهما وهما
الطلب بالمخصوص والطلب بغيره **قوله** كصوم يوم عرفة للحاج خلا
الاولى رجوعا الى القول بالكراهة لانه النهي فيه مخصوص لانها استند
من دليل سبب افطاره وهو فعله صلي الله عليه وسلم فانه افطر فيه

عبار

وه

ف

كما ثبت في الصحيحين **قوله** اي العام الخ يعني عدل الملم اليه المخصوص
نظر اليه ان النهي فيه مخصوص بمتعلقه والى غير المخصوص اي العلم نظر
الى ان النهي دليل على الامر بالندب وهو ان الامر بالنهي يفي عن
صدده كما ذكره الشارح قبل فالنهي فيه لم يستفد من نهى
مخصوص بمتعلقه بل من عموم الامر بالندب بواسطه هذا
الدليل العام والخاص **قوله** ان النهي النفس المنفصلة بخلاف
الاولي انما يستفاد من الامر بالندب بواسطه دليل بعينه وانما
الامام فغير بالمقصود وغير المقصود لان النهي في الكراهية مقصود
اي مخرج به وفي خلاف الاولين غير مقصود والشارح قصد ما ذكره
من نكته العدول الى ما ذكره الرد على من قال في عدوله الى ذلك
نظر لان المقصود بختار به عن الامر بالنهي فانه نهى عن صدده فهو
مفهم عنه الا انه غير مقصود والمخصوص بختار به عما استفد من صفة
عموم من غير تنصيص على المفهم عنه بخصوصه اي يقتضي ان يكون
ما استفد من ذلك خلاف الاول وليس كذلك بل هو كذا
وصنيع الامام اظهر في المراد وان كان صريح المصادف **قوله** ذكر القيل
بمهور ليس بسهل وفاق اقتضى بانه يعني اعلم ومنه قوله تعالى وتبينا
اليه ذلك الامر ويعني ادي ومنه قوله اقتضى بانه عاين انه استعمل
المشرك في معنييه وهو جازم كما سياتي بيانه على انه قيل ان المباح
ما موربه مع الاطلافة بدون ذلك شياخ تطلبه ولا بد يقتض
في التايح ما لا يقتض في المتنوع **قوله** وقابل ان فعل بالترك نظرا
لنظر الكايب فلو قاله فان اقتضى الخطاب فعلا غير كيف اقتضاجار ما
لكنه قال او كفا جاز ما الخ لوافقها سياتي **قوله** وهي فيه اجود
من او بما قاله ابن مالان اي لا يلائم الجمع في الحكم فهي انسب بجمع الحكم

في افراد

في افراد المقسم وهو هنا الشيء المقدر بخلاف او وهذا في تقسيم الكلي
اليه جزئياته كما هنا اما في تقسيم الكلي الى اجزائه فلا يقال انها
اجود بل مستعينة **قوله** ان يكون الشيء المناسب لما قد به يكون
الشيء ما لا يكونه راعى في عبارة المختص **قوله** البعلم به معنى اولان
من المعلوم ان الخطاب النفس لا يكون سببا مثلا وانما هو وارء
يكون الشيء سببا لشيء او شرطه الى جعل الشارع الذي سببا لوجوه
الحد وتقرر تحرير **قوله** الشايح نية به على ان هذا الجار شايح
في الخطاب اللفظي دون النفس **قوله** وانشى اي في قوله يكون
الشيء **قوله** لما تقدم من ان الخطاب منفصل بفعل الخلف من حيث
انه يخرجه ما فيه كلفة **قوله** من اقسام خطاب التكليف اي وكذا
من اقسام منفعلة وانما سلك على انها علمت من ذلك **قوله**
ومن خطاب الوضع بنية بتكرير من على ان حدود اقسام خطاب
الوضع لم تعرف مما ذكر بل من حدود منطقاته الا نية كما قبل عليه
بقوله وسبب في حدود السبب الى هذا الاول اليها تعرف ايضا في
ذكره بقوله وان ورد الى الحد السببي منه مثلا الخطاب يكون الشيء
سببا لشيء **قوله** الدافع صفة لحد الحد يعني ان الحد عند الاضو
مهادف للمعرف الصارفة بالمحقيق والدرسي واللفظي ولهذا فهو
بالجامع المانع فلهذا في الاعراض بان الذي عرف رسوم لاحدود
اي ولا يصح قول المم وقد عرفت حدودها لان المميز فيها اي وهو
نقلت الاقتضا بال فعل او ما ترك ونقلت التخيير لكل منهما خارج
عن ماهية الحكم فليس ذاتيا والحد انما يكون بالذاتيات **قوله** نعم
يختص اسند راء على المصداق ان يكون اختصار حدود الاقسام المذكورة
قوله فالمعبر عنه هنا بما عدا الا باحالة الخ اي فالمعبر عنه بالايجاب

ليين

مثلا الخطاب المقتض للفعلة اقتضا جازها وهو اقتضا الفعول
الجازم اما العبر عنه هنا بالاجرة فلم يعبر واعنه من حيث
الامر والنهي بشئ وهناك ابر في حيث الامر والنهي وقوله انه كلام
اي ينقسم الى امر ونهي غير **قوله** وماخذنا اكثر استعمالا ابر ان
استعماله في من دعه بمعنى قدر الشئ منه بمعنى حر واستعماله وجب بمعنى
ثبت اكثر منه بمعنى سقط فاصطلاحنا اولى وان قلت قد فرق
عند كبريهما في الطلاق بانه لو قال الطلاق واجب على طلق زوجته
بخلاف الطلاق فرض على وفي الجرح بان الواجب ما يجزئ تركه بد
والركن بخلافه والركن شمله فمواضع من الواجب قلت ليس ذلك
للمرتبة بين حقيقتهما بل بيان الفرق بذلك في الطلاق ولا صطلا
لخر في الجرح بل ان اللفظ في الطلاق ليسا بالمتعين اذ بل بالمعنى
اللفظي والتحقيق ان الواجب اصطلاحا اطلاقا ما يقابل الركن و
يتاخر تاركه فيعبر عنه بما يدور فاعله ويدور تاركه وذلك من كثر
اطلاقات منها الركن ومنها ما لا بد منه ومنها ما لا يتم تاركه وهو
بهذا المعنى مواد في الواجب لمعناه الثاني هذا مع ان اصحابنا
تقصوا اصل الحنفية في اشياء منها جعلهم مسح ربة الرأس وتقصو
لخر الصلاة فرضها مع انها لم يثبتنا بدليل قطعي **قوله** وما تقدم
من ان ترك الفاحشة الجواب سؤال مقدر وتقدم بده ظاهرا وقوله
المع والمندوب والمستحب وانطوى الخ مثلها الحسن والنقل والمع
فيه **قوله** وغيره يعني كاللفظي في تهذيبه والحوار في كافيته
والنقل في احيائه **قوله** ولم يشرعوا المندوب لمومده للاقسام الثلاثة
بمثله الثلاثة التي ردت في طلبه اليها للمسيبة **قوله** المبطل
صحة نكاح والقيصر في منه في المواضع التي للمندوب **قوله** جميعا بين

الادلة

الادلة اي الاية والحديث والقياس والاية والحديث بنعلي اذ قل
لجميع اثنان والجميع المذكور جعلنا الاستشنا في قوله صلى الله عليه
وسلم للقبائل لعل على غيرها الاية ان تطوع مستقطعا وقوله
في الحديث الذي ذكره امير نفسه روي بالبر او بالنون وقوله
المع ووجوب انما الجرح مبتدأ جرح ما بعده والجملة جواب سؤال
مقدر وتقدم بده ظاهرا قال الزركشي والذي يظن انه لا حاجة
لاستشنا الجرح لانه لا يكون من المستطاع نظو على هو في حق من
لم يحرمه من حق من حق من كفايته فان افا حله بشعائر
الجرح من فوج كفايته قال ولو احاب بما احاب به الشافعي في الامر
من اختصاص ذلك بالجرح كان احسن من جوابه **قوله** كلام
المع يرجع الى ذلك مع زيادة الفرق مع ان المعصية فيما قاله المنو
بح الصبي ومن يدركه وانما ذكره لا يتقيد بالمستطاع قال
واستثنى بعضهم ايضا الاضحية فانها مشروطة واذ تحت لرقم
بالشرع اثنان وفي استثنائها نظر **قوله** مطلقا في الموضوع اي
فرضا او نفلا **قوله** من باقي المندوب بيان لغيرها **قوله** الاقوال
مبتدأ اي قبل الاقوال او جازي وهو الاقوال الاربعة الاربعة في
معنى العلة في مجتها وقوله حيث ما اطلقت على شئ اي في
كلام آية الشرع كما صرح به ثم **قوله** معزها اولها حال من الاقوال
او من صيرها المستثنى في الاية **قوله** ثم ضمها اي بقوله معزها او معز
قوله واصنافه الاحكام اليها كما اي مثال ما يقال يجب المندوب بالزنا
الخربعة ان اضافته الاحكام اليها لا سببا لمعناها اللغوي اي ان تلفظ
المفاد بلام التعليل او بيانه او كما يقوم مقامها فقولهم السبب
ما يضاف الحكم اليه في معنى ما ينطلق به الحكم ويستدل اليه كما يشير

ع

اليه قول المص المتعلق به **قوله** ومن قال اي كالا مدي **قوله** وسباني
انها لا تشترط فيها قبله رد على من قال انها تشترط فيها بخلا
السب **قوله** المنضبط المرفق الحكم عباد نزل في شرح المختصر
المنضبط الذي دل السبع على كونه مرفقا الحكم الشرعي **قوله** والقيد
الاخري وهو المرفق الحكم للاختراز عن المانع اي مانع الحكم لانه
مرفق تقيض الحكم كما ياتي في بحث العلة **قوله** ثم الشرعي اربعين
به الشرط المناسب هنا وان لم يذكره المص هنا فالشرعي مبتدأ والمنا
صفتها وكما نظيرة الزجره وتجهل ان يكون المناسب جزمه وكما يظهر
الحتمالي والشرط بما قال بعض المحققين نوعان احدهما السب
وهو ما يجال عدمه بحكمة السب كالتعذر على تسليم الجميع فانها
شرط لصحة البيع وهي سب ثبوت الملك الذي هو حكم وحكمة
سببه حل الانتفاع وعدم التعذر بخلافه وثانيهما شرط الحكم
وهو ما يقتضي تقيض عدمه حكم السب ولم يجز بحكمة السب
كالظاهر للصلاة فان عدمه يقتضي تقيض حكم السب وهو عدم
التوابع وحكم السب حصول التوابع وحكمة السب التوجه الى الله
نعالى ولم يجز به عدم الظاهر **قوله** والمانع التوضيحي قال
الذركشي لا بد ان يزيد فيه مع بقا حكمة السب ليخرج به مانع السب
وهو ما يقتضي حكمة محل بحكمة السب كالدخول في الزكاة ان قلنا انه
مانع من وجوبها فان حكمة السب وهو العيني مواساة القرا من
قتل مال الزكي وليس مع الدين فضل يواسي به وجواب ما قاله
انه خرج بالقيد الاخر لا انه لا يعرف تقيض الحكم بل انتفا السببه
وان استلزم تقيض الحكم كما قد منه فينبيل المقالة السابقة وجعله
الغنى سببا ومواساة الفقرا حكمة تبع فيه العند وخالفنا

ذلك في بحث العلة فجعل السب ملك النصاب والحكمة استغناء
المالك به وكل صبي وان كان فعله الشارح او وقف بالمشهور من جمل
ملك النصاب سببا وكما تقرر علم ان مانع السب مستلزم لمانع الحكم
قال المص وانما لم يذكر هنا مانع السب لان كلا منها في الحكم ومتعلقا
من حاكم ومحكوم به وعليه وشي وطنا وليست الاسباب كذلك اي
فلم اذكر مانع السب فان كان قوله وليست الاسباب كذلك انما
يصر لوسيل ان متعلقات الحكم محصورة فيما قاله وهو ممنوع ان
اسبابه منها وتقدر بتسليمه او رتب عليه انه كان ينبغي لذلك
ان لا يدرك السب وقد ذكره ويجاب بانه انما ذكره لانه من متعلقات
الاعمال الوضعية التي الكلام فيها وقول الشارع عند الغفلة اي
بعضهم وقوله وان قال المتكلمون ان الزهر **قوله** لا انتفا ذلك
اي انتفا استجماعه ما ذكر **قوله** الصيغة موافقة لشرع حمله خبر قوله
الفعل الذي يقع قارة الى **قوله** فضمة الصلاة لوطية كلام المص
قوله اي اغناؤها الى تفسيره عبارة المص كغيره لان ظاهرها غير مراد
قطعا ان السقوط في الثبوت سواء قلنا انقضاء ما مرجه يد امر
بالامر الاول **قوله** كصلاة من ظن انه منظر ثم يتبين انه ليس
صحيحا على الاول دون الثاني الاول منسوب للمتكلمين والثاني
للفقهاء قال السبكي نسبة انقضاءها باطله ليس لا اعتبارهم سقوط
الفضا في حد الصلة كما ظن الاصوليون بل لان شرط الصلاة عندهم
الظاهرة في نفس الامر والصلاة بدو شرطها باطله وعيني ما مور
يلا وان كان لا يلزم من صحت صلاته فكانت حكمة عن الفضل حاز
الاقتدي به ما لا فلا فعملوا من الصحيح ما لا ينبغي عن الفضل وضحا
ايضا صحة صلاة فاذا الظهور بين مع انها لا تغني عن الفضل ثم قال

نه

قال صواب أحد الصلوات عند الترتيب بواقعة الامور كما عرفت في التكاليف
 غير انهم يقولون ان طان الطلابة غير ما موردها والعقل يقولون
 ان ما موردها مرفوع عنه الاثر بشركها فلذلك كانت صلاته
 صحيحة عند المتكلمين لا العقلية وفيما قاله امور منها قولها ان شرط
 الصلاة عند العقلية الطلابة في نفس الامر يقتضي ان لا يتردد
 فيها وصلي ثم يتبين له انه متطهر صحت صلاته وليس كذلك ومنها
 قوله ان الصلاة بدون شرطها غير ما موردها بناء على ضعف وهو
 ان حصول الشرط الشرعي شرط في صحة التكليف ووقوعه ومنها
 بقاء الخلاف بين الاصوليين في جعله هذا الصلة عند العقلية
 حدها عند المتكلمين ومنها قوله ان العقل يقولون ان طان
 الطلابة ما موردها مرفوع عنه الاثر او مخالفة الامر يقتضي
 الاثر لا ان يحال الامر على الندب وفيه هنا بعد قال الفراء في
 والخلاف في المسئلة لفظي لا تقا عليه على انه في صلاته المدثورة
 موافق للامر وانما يتأثر عليها وانما يجب القضاء ان يبيح حده
 والا فلا ورده النركشي فقال بل هو معصوي والمتكلمون لا يوجبون
 القضاء وصفهم اياها بالصحة صريح في ذلك فان الصحة هي الغاية
 من العبادة ولا يستلزم هذا قلت نعم في القديم مثله فيما لو
 صلي بغيره لم يعلم نظر الموافقة الامر وكذا من صلي اليخيم
 ثم ثبت الخطا فله في القضاء قولان بل الخلاف بينهم فصرح على
 اصل وهو ان القضاء هل يجب بالامر الاول او بالمرجوح يد فعلى
 الاول بين العقلية قولهم انما سقوط القضاء عليها الثاني بين
 المتكلمين قولهم انه موافق الامر فلا يوجبون القضاء ما لم يرد
 بضعه بده التخييل وقد يقاها ما رده كونه اسرا فلهذا لا يبيح

كونه

كونه خلافا لعقلية كما مر فطرح مع ان قوله ووصفهم اياها بالصحة
 صريح في ذلك مردود بوصف صلاته قاقدا الطهورين بها مع وجوب
 قضائها وما عدا ذلك لا يقتضي عدم وجوب القضاء ان معنى كون
 الصحة هي الغاية من العبادة انما هو قبولها والتواضع عليها **قوله**
 والصحة منشأ الترتيب لانفسه كما قيل انما قاله الامدي وغيره ان لو
 كانت لنفسه لم توجد بدونه كنهها بعد بدونه كما في البيع قبل القضاء
 الخيار كما بينه بقوله بمعنى انه حيث ما وجد قبله ناسي عنها الخ ابي
 فلا يرد ذلك على المص فان قلت يرد عليه بغيره الخلق وانكنا له
 الفاسدان فانه يترتب عليها اثرهما من البيوتة والعنف مع انهما
 غير صحيحين قلت **ترتب اثرهما ليس للعقد بل للتقليد**
 وهو صحيح لخلل فيه ويظهر ذلك التراض والوكالة الفاسدان فانه
 يصح فيهما النصف لوجود الاذن فيه وان لم يصح العقد **قوله** وتوقف
 الترتيب على جواب سوال مقدر وتقدم بوجه ظم وقوله المانع صفة
 الخيار وقوله منه اي من الترتيب **قوله** وتوقف بالواجب في كلام
 الشافعية ما يقتضي تصحيحه وهو موقوف **قوله** كالعقد ان كما
 لا تجاوزن الى العقد **قوله** ومنشأ الخلاف حديث ابن ماجه وغيره
 كونه منشأ له ان من قال بنبذ ما وصف فيه بالاجزاء قال
 بوصف الواجب والمنهوب ومن قال بوجوبه قال لا بوصف به الا
 الواجب وانتار بقوله مثلا ايمان منشأ الخلاف ليس هذا الحديث فقط
 بل هو وما في معناه من الاحاديث **قوله** ومن استعماله في الواجب
 اتفاقه بين الدار فطن الخواي فانه استعمال في الصلاة وهي واجبة
 اتفاقا فان قلت **هذا مبني على ان الصلاة في الحديث هي الواجب**
 وليس كذلك فانه لا يكون لها نكرة واقعة في سياق المعنى نعم الواجب

جبة

والمندوب فاستعمال الاجزاء فيها انما هو على القول الاول لا الثاني
قلت لا نسلم البناء المذكور اذا الاستعمال المذكور ان يتقدير
 العموم ايضا وبكل حال في الحديث رد على الخلفي القابل بان الصلاة
 تحريمي بقية غير الفاتحة **قوله** ويقابلها البطلان وهو انفساد
 قد يقال قد فن قتم بينهما في ابواب منها الى فانه يبطل بالردة
 فلا يمتنع فيه ويفسد بلجما في بعض فبطلان الخلفي والكتابة
 فانه يبطل منها ما كان يعرض غير مقصود كدم او كاذ الخلال فيه
 ومنها الخلفي والكتابة فانه يبطل منها ما راجع للعاقبة بصغر
 ويفسد ما كان الخلال فيه راجعا لبعض ذلك وحكم البطلان فيهما انه
 لا يترتب عليه شيء من العقد وحكم الفساد انه يترتب عليه
 معها الظلف والعنت وجميع الزوج واليسر بالبدل ويجب
 بان ذلك اصطلاح اخر فلا يضر في اصطلاحنا المذكور والتقابل فيما
 ذكر على القول الاول تقابل التضاد وعلى الثاني تقابل العدم
 والملك **قوله** لا نعدم الى منطلقا يحد وفي اي فهو باطل او فالتب
 عنه وفسي عليه نظيره الاتية وقوله المبيع تفسير تركه ابيع
 لا المبيع **قوله** وبغيره بالقبض الملك الخبيث اي الضعيف كونه
 مطلوباً رفعه بالتفاسي التلخيص من المقتضية كما اشار اليه في
 صورة تدريس يوم الخ لانه المقتضية في فعله دون تدرسه ارا
 بالعبودية الاعراض عن ضيافة الله له ويعمله الصوم ويندوه
 الاثنيان بصيغته **قوله** صلاة كان او صوما لم ينه عن بعضهما اما
 ليتقاس بهما ما يشار كهما منه واما التفسير في جميع ما ذكر فيهما
 فيه **قوله** والوقت لما فعل كله كيه او فيه وبعده اذ اللام منغلقة
 بحد وف هو صفة للوقت اي الوقت المقدام وفعل بكسر اوله

واسكان

واسكان ثانيا مضاف الي كله وهو مبتدأ خبر ادا **قوله** اي المودع
 تفسير لما فعل كله الخ ولو قال المص ووقته اي المودي كان اوصى **قوله**
 وغيرهما وان كان فوري با كالايمان اي وكالا مري بالمعروف والنهي عن
 المنكر المقادير في كل من فوري فالايان مثال اللغوي لا يغيرهما
 الصداقة بالفوري وغيره لا يقال قد يكون غير فوري كما في الكافي
 والموثق ولا كاجم عليه لانا نقول لو كان غير فوري لما حرم عليه المنع
 الكفر والما لم يحرم عليه لعدم التزامه له مع تركه وقوله منه ولصحة
 بقوله عليه او عليه بامانه من الزمان المذكور بيان لوقت ادايه
قوله والحديث المتقدم الى جواب سوال مفرد واراد على القول
 الضعيف **قوله** اي من المستدرك الى عدل اليه عن قول غير اي
 واجبا كان او مندوبيا لا يلزم التكرار في مطلقا مع ما قبله في كلام
 المص **قوله** من غير متعلق بفعل الصلاة ويجوز تعلقه بمقتضى **قوله**
 قال اي المص في منع الموانع **قوله** اي المخرج عايد الي ذلك الشاربه الي
 ما صدر به ابن الحاجب تعريف المذكوراته وهو ما فعل **قوله** وعدل
 في المقتضى اي وان لم يعدل في المودي وان كان نظير **قوله** بهما اي
 بالاداعا قول وبالفصل على قول **قوله** وبعضه انفقها حقت هو
 الشيخ ابو اسحاق المروزي ومن تبعه **قوله** وعلى هذا اي قول
 بعض الفقهاء **قوله** اي العاد اعاد الصبر على ما استلزمه الاعادة
 وهو محتمل لقوله تعالى ولا يؤيد اي الورث ويصح عوده الي المفعول
 المذكور قبله وان كان مفيدا ثم تقديره يكونه مفعولا بعد خروج
 الوقت اذ مثله ذلك مفعول هو هنا اولي لان العاد لا يعاد ولهذا
 احتاج الشارح بعد قوله اي العاد الي قوله اي فعل الشيء ثانيا
 وما قيل من انه عايد الي المعيد بعيد وقياس ما مر المص ان يقول

ار

تعريف العادة والمعاد ما فعل او المفعول قال البرزكشي وكان
 تركه للاستغناء عما مر او لما سئل عن اعادة قسم من الاداء
 قلت **اولا** استغناء عنه بقوله قال الصلاة المكسرة عادة
 وقد يقال قضيه نعليه الاول ان يترك قوله والمقضى المفعول
 الا ان يريد بقوله بما مر والمقضى المفعول **قوله** سهوا قد في
 المسئلة في قوله لان مرادهم بالخلخل مفعول عددهما صريح في الامة
 في احكامه وعليه فليس هو كل عدو كنعذرا لانه الجاسمة وعدم وجد
 المريد من جملة القليلة **قوله** وهي في الاصل اراد بالاصل ما بين
 عليه سنة العادة المتفق عليه المتقابل لسنها المختلف في الاثنى
 في كلامه **قوله** الاوقف له الثاني فيه رفع فعل التفضيل
 للاجتناب وهو ما يترك في دليل في الاثبات **قوله** لاحد قسمي ما اخ
 المراد باحد هما استواءهما في الاثبات وقوله استواءهما عنان
 امر زادت الثابتة بفضيلة بيان نفسي ما ذكر وقوله من كون
 الامام الحبيبات لما قبله ولا يخفى ان البيان لا ينصرف في زمانه علم
 ان التعريف الثاني يشمل العادة الواجبة والمستحبة فظعا وعلى
 الصحيح فافسما في ما على ما قاله اربعة وعلى الصحيح من استنباطها
 في جملة زادت عليها الاول بفضيلة خمسة **قوله** بعين احتمال
 اي احتمال احتمال الثانية على فضيلة **قوله** ويكون التعريف الشامل
 المختص على قوله فلا وهذا التعريف اختاره المصنف في شرح المختص
 بعد ان حكى التعريف من السابق مع معنى ما قدمه الشارح
 قال وقد يقال وجد ان جملة اخرى عدل لعله اراد هنا ما اول
 كلامه ما اختاره ثم ويكون قوله قبل الجلال وقيل لعله رجا كناية
 ما اختاره **قوله** وهو كما قال ابي المصنف في شرح المختص مصطلح الاكثري

هو

هو موافق لقوله العبد انه مصطلح القوم وان وقع في عبارات
 بعض المتأخرين بخلافه فعليه الاعادة لخص من الاداء او بيانها الاداء
 للقضا وعلى القول بانها قسم للاء كما قاله البيضاوي في منها
 تكون التلاوة متباينة وقد حال اليه السمع التفتازاني قال
 ولم نطلع على ما يوافق كلام الشارح يعني العبد نضربا وحقا
 السبكي الاول وضو به قال وهو مقتضى كلام النقيض وكلام الاصو
 لكن الامام لما اطلق ذلك ثم قال انه ان فعل ثانيا بعد ذلك سمي
 لعادة من صاحب المصطلح والتحصيل ان هذا مخصص للاطلاق فنقد
 فقيداه ونفعهما البيضاوي وليس لهم مساعدا من اطلاق
 النقيض ولا من كلام الاصوليين انتهى وفي المصداق للبيضاوي قال
 الا يهرج النضر في اعادة قسم من الاداء حيث قال وهو اي
 الواجب ان فعل في وقته المعينة وقضا ان فعل في غير والاذا
 ان كان مسبوقا باذا اختلفت فاعادة فيبقى ان يقول كلامه هنا عليه
 ويؤخذ من كونها قضا منه انها تطلب وتكون اعادة اصطلاحية
 على الصحيح وان لم ينف من الوقت ما لا يسع الا دكة **قوله** اي الملقود
 من الشرع اي بمعنى انا لا نعلم الا منه ولا حاجة كما قال البرزكشي
 لتبديد المصالح الحكم بالشرعي لان كلامه فيه **قوله** من حيث تعلقه
 اي لانه نفسه لا يتغير لانه قد يم وقوله من صعوبة من متعلقة
 يتغير او ابتدأ به متعلقة بالحدوف ودخله على حدوف اي ان تغير
 نفس اناسيا من تعلقه ذي صعوبة وقوله المصنف في بيان السب
 اولى من قوله خير مع قيام المحرم لتناوله ما اذا كان الحكم الاصل غير
 التبريد وقد صرح به الشارح بعد في قوله ومن الرخصة اياها
 ترك الجماعة الخ وتغييره بالاحكام اول من تغيير شيخه البرزكشي

بالندب والرخصة انما تحتل نزل الجملة بضم الراء مع النوا واما كانها
قال الزركشي لتقدير الحكم بالشرع لان كلامه فيه **قوله**
من حيث نطقه اي لانه من حيث لا يتغير لانه قديم وقوله من
صعوبة من متعلقة بتفسير ويقال من صفة بتقدير في الفاها
انما راي قالوا الظاهر انما مقلوبة من الاول المتغير اليه وهو
يقع اي ينسب اليه للمفعول **قوله** الذي هو بيع موصوف الذمة اي
بلفظ البيع **قوله** في دمضان نظويرو وتغير باختيارين ان
السفر عذر في النذر وقضا ما فات بلا نذر ايضا لاني قضا ما
فات نعد يا **قوله** يقع اي يبيع مع فتح الفا وقوله وضمت اليه
كسر الفا وكان تركه لظهوره **قوله** كان في سفر يبلغ ثلاثة ايام
قضا عدا اي ولم يختلف في جواز قصره والا كان كان يدوم السفر
فالا تمام اول **قوله** ما لم يبلغ اي ولم يترك القصر رغبة عنه او
شكا في جوازه والا فان قصر اول بل يكره تركه **قوله** ومن قال انقص
مكرهه الخ جواب سوال فتدبره ان قضية كلام المص ان
الرخصة لا توصف بالكرهه كما لا توصف بالحرمة والماورد قد
وصفها بما في اقل من ثلاثة مراحل فاجاب بان اراد بالكرهه
خلاف الاول لما اقتضاه النهي المخصوص وقد يقال فيه نظر
لان الرخصة انما لم توصف بالحرمة تصعوبتها مطلقا وهذا مستوف
في الكراهة لخلاف الاول لانها سبلان بالنسبة اليها الحرمة لكن
وصف الرخصة بما يبين فيه ظاهرا ان الله يجب ان يكون رخصة
كما يجب غرايمه وعلي ظاهرا كلام الماورد في فاقسام الرخصة خمسة
عشر **حاشية** من الانتقال من حرام الى المحسة الباقية ومن
واجب الى ما عداه والحرام من مندوب الى مباح ومن مكره الى

خلاف

حالات الاول الى مباح الى مندوب ومن خلاف الاول الى مباح
الى مندوب وعلى ما قاله المص ثلاثة عشر هكذا افهم ولا تغتر
بما يخالف ذلك **قوله** ومباح اي السلم قال البر ماوي وما قيل انه
قد يندب بان احيى اليه في مال الصبي ضعيف لان ذلك لا مر
عارض ككونه مصلحة لا محض كونه نكاحا **قوله** الرخصة لكل المكروه
جملة اسمية في محل المفعول بيمين **قوله** وحكمها اي المذكورات
وقوله واسيا بها اي الحرمة وقوله لانه بسبب لوجوب الصلاة فامة
والصوم اي كان سببا لحرمة الصلاة مفصورة وحرمة ترك الصوم
وقوله واعذاره اي المحال وما كانت السهولة في اكل الميتة قد تحق
في وجوبه من الصعوبة يبينها بقوله وسهولة الوجوب في اكل
الميتة **قوله** انما هذه الصعوبة بالنسبة الى الاباحه اي لانها تقتضي
التوم على الفعل بخلاف الاباحه وان شاذت فيها في عدم الاتم وقوله
المع والافرية يشمل الاحكام كلها وقد مر في الشارح لا تها فاعلم
انها تكون وصفا لجميع متعلقة بخلافها من قال انها لا تكون
وصفا لغوي الواجب ولما قال لا يكون وصفا لغويا لواجب والمندوب
ولما قال لا يكون وصفا للمرام **قوله** بعض انه خلاف الاول بيان
لحال ترك الصوم **قوله** لما كثر واخذ المشقة في كونها عذرا لا با
قوله لان الحكم المسي عن يمين **قوله** واراد على عليا لتعريفه وجوب
ترك الصلاة والصوم على الحاجب اي فانه عن يمينه ويصده فعليه
تعريف الرخصة اي قيد حال في تعريفها ويخرج عن تعريف التزيمة
غير جامع ولما **قوله** يمنع صدق تعريف الرخصة على ذلك لان
تعلق الحكم لا يتغير فيه بعد بل لما منع من الفعل ان الحصى وان كانت
عذرا في التزمات من الفعل ومن كونها مانعا لثنا وجوب الترك

رات

ل

وب

حاشية

فشرط العذر المأخوذ في التعريف ان من الفعل ومن كونه شأ
فجوب الترك فشرط العذر المأخوذ ان لا يكون مانعا وقسم
 المص كما يبينها ويخرج كونه اقرب الى اللغة ان الرخصة لغة كما
 قال الشارح السهولة وشرعا على تقسيم المص التسهيل وعلى تقسيم
 غير متعلق التسهيل والغريبة لغة كما قال الشارح الغرم المص
 وشرعا على تقسيم المص المطلب او التخيير الخالي عن قيد من قيود
 الرخصة وعلى تقسيم غير متعلق المطلب او التخيير والتسهيل
 اقرب الى السهولة من متعلقه والمطلب والتخيير اقرب الى الغرض
 المص من متعلقها قوله والدليل قال امام الحرمين ويسمى دلائل
 ومشتد لادبه وحجته وسلطانا وبرهاننا وبيانا قوله ان يكون النظر
 فيه كالتفسير للنظر الصحيح قوله ومعنى التوصل اليه بما ذكر علمه او
 ظنا ايا واعتقاده وكان ادخله هنا وفي بحث النظر كالمص ثم في
 العلم نقلييا قوله حذرا من التكرار اي تكرار قوله علم او ظنا لا
 يصير مذكورا مرتين مرة وفي التوصل المفسر بذلك في كلامه
 ومرت في النظر الذي هو العقل بقيد الذي ذكره اذ يصير التقدير
 الدليل يمكن علم المطلوب الخري او ظنا بصحح الفكر فيه التودي
 اليه علم او ظنا قوله فنظر متعلق بتوصل المذكور بعد قوله من
 شأنه ان يبين لما تفعله منها قوله ولكن تودي اليه وجودها
 هذان النظران النظام في المطلوب الاعتقادي والظني لا العمل
 لما سيأتي في بحث النظر قوله اي يتصور اي المطلوب التصوري
 تقسيم لقوله متوصل اليه قوله بان يتصور تفسير لما سيحدا
 الممثل له بقوله كالحيواد الناطقة قوله اي من حيث انعاده
 الله جرت خلف العلم عقب النظر الصحيح من غير لزوم عقلي ان

يجوز

حاشي

يجوز ان لا يخلفه تعالى على سبيل عرف العادة قوله لوجود المص
 لوجود المص اي فانه لا يلزم لوجود المص لا ينفك عنه قوله فلا
 خلاف الا في التسمية اي لموافق الاول الثاني في ان حصول
 المطلوب عقب النظر الصحيح اضطراري والثاني الاول في ان
 حصوله عن نظر وكسب قوله فانه مع بقا سببه قد يزول لمعار
 اي فيدل على انه لا ارتباط بينه وبين امر بحيث يمتنع تخلفه عنه
 عقلا او عادة اد لو كان بينه وبين امر ذلك لم يكن زواله مع
 سببه وانت خبير بان زواله بعد حصوله عند الناظر لا يمنع
 حصوله لزوما او عادة ولا ريب ان التسمية لازمة للمعتقدات
 فليس كالتنا او قطع عن كنهها هو مقترن في محله قوله فالنظر له
 قالوا النظر بولد العلم معني التولد عند هم ان يوجب فعل لقنا
 فعل الخ كركم البدو ومن ثم الفتنه فانصرم اليه اوجبت لفاعلهما
 حر كالمقتضى فكلتا هاتين زان عنه الاولى بالبيان شرة والثانية
 بالتوليد قوله وان لم يجب عنه ثبانه على ما قدره من انه لا لزوم
 بين الظن والنظر وقد عرفت ما فيه قوله ما يميز اي قول
 يميز الشيء عما عداه وهو المراد بقوله بعد والاول مبين لفهم
 المميز اي في موضوع حقيقي للمحد عند اصوليين لانهم مبين لفهم
 وحقيقته سواء اميز بالانبيات ام بالعرضيات وقوله ما لا اي
 قول لا يخرج عنه شيء وهو المراد بقوله بعد والثاني مبين
 لخاصته اي في موضوع رسمي للمحد لانهم مبين لخاصته وانثاره
 ونبه بقوله فيكون ما تفعله ان المنع ليس عين الامر كما قيل
 بل لا يلزم ويقوله فيكون جامعها ان الجميع ليس عين الانعكا
 كما قيل بل لا يلزم قوله وتفسير المنع ليس عينه اجزم قوله

علم
 بنية
 م

مد

س

بعد اظهر في المراد من تفسير ابن الحاجب والمراد صفة المنعكس وما
ذكر من غلظت بتفسير والمأخوذ والموافق بالرفع صفتا من تفسير
وبالم صفتان لما ذكر وقوله للمف الخاي وللغة حيث قال عكس القضية
الاولى مما قاله الموافقة لما عذ فيه موجبة كلية والثانية منه لا عكس
لها بخلاف العكس باصطلاح المنطقي بتعبيره عكس التفسير
والعكس المشوي فانه ليس كذلك اما عكس التفسير فظالم
واما العكس المشوي فهو في كل موجبة كلية واذ تساوي طرفاها
كما هنا موجبة حمية وقوله بالازم صفة لتفسير ابن الحاجب
اولد خول بابا انه وقوله لذلك التفسير اي وهو قوله اي الذي صفة
لتفسير ابن الحاجب كما وجد الحد ود فوجد هو وانما كان تفسير
ابن الحاجب لا زعماله لانه عكس تعبيره وعكس تعبير القضية
لازم لها وقوله نظرا لتعبير ابن الحاجب اي فسر العكس
بانه كلما انتفى الحد ود وان لم يوافق الطرف نظر الى ان الانعكاس
هو التلازم بين الحد والحد ود في الانتفا كما ان الاطراد هو التلازم
بينهما في البقاء **قوله** حقيقة متعلقة يسمى وبه على العمل
الخلاف الاطلاق حقيقة لا مطلق الاطلاق الشامل لها والجار **قوله**
او بلا لفظ هو قول الاشعري فاد كما عقل رويده ما ليس بليون
ولا جسم فليقتل سماع ما ليس بصوت **قوله** واسماع بالجر عطا
على وجود **قوله** وعلى كل اي من القولين الجهرين **قوله** الا ان يراد
انها انواع اعتبارية اي انما يترجم وجود المنع مجردا عن انواعه
ليكون الكلام في ليس جنسا بل صفة واحدة قائمة بذاته تعالى كالعلم
نعم لم يذو الانواع الاعتبارية **قوله** في حيث تعلقت في الاول
اي على القول الثاني وقوله او فيما لا يذو اي على الاول **قوله** وقدم

الحد انتفي

هتئين

هتئين المسئلة الخ يشربان تأخيرها عن النظر هو الاصل وليس
كذلك بل تقدير بمهما يقتضى توجيه الامد كور على الدليل هو الاصل
فكان حقه ان يوجه تأخيرها عنه الدليل فاذ قلت لم قدم الحكم
على الدليل والدليل على الحد والحد على النظر قلت لان الحكم
هو المقصود ولا يذو بالذات والدليل على الحد اقرب من الحد الى
الحكم لاستلزامه له والحد انسب من النظر بالدليل لانه يفيد النضو
والدليل النضد يف ولا يستتبع النظر ما يطول وقوله
المتعلقات بالمد بولي الحكم الشرعي فانه الكلام النفس الاولي
كما مروته يقول في الجملة على ان تعلقاتها به ليس من حيث
انه مد بولي بل من حيث انه خطاب وانما يتنوع اليامروته
وغيرها **قوله** لا يستتبع اي النظر ما يطول اي من قسمته
الادراك الي تصور ونضد يف بانواعه الاثنية ومن الكلام على
تعاريف العلم والجهل والسهو **قوله** اي حركة النفس اي انتقالها
يا نضد وبه يخرج الحد من لا نه واذ فسر بغيره الانتقال من
المبادي الى المطالب لا قصد فيه **قوله** او تصوري في العلم به
به على ان الظن لا يكون الا في النضد يف **قوله** فانه يودي الى
بما ذكر اي من علم او ظن قد يقال كيف يودي الى ذلك مع انه
قبل ان الفاسد يتكلم بالجهل ويحيب ما ذ ما قيل فيه ذلك حال
عن الاعتقاد والظن بخلاف ما هنا نعم ذلك ان تقول سياتي
اذ العلم لا يقبل التفسير فان كان العلم الحاصل به لا لا يتغير تبيين
فسياد النظر فذاك والا فليس علما وهو المتبادر فشمول النظر للظن
يشترط الامد كورنا ياتي في ناد يتل الاعتقاد او الظن لا الى العلم
قوله والادراك اي وصول النفس الى ما خوذ من معناه البقوي

سد

وهو الوصول يقال ادركت الثمرة اذا وصلت وبلغت حيا كمال
وقول الما ادراك بلا حكم تصور اي تصور سادج ولا بنا في
انه اذا لم يقيد بعدم الحكم يسمى تصورا ايضا وهو التصور المطلق
المرادف للعلم والتصور المطلق يتقسم الى تصور سادج والي
تصديق **قوله** من نسبة او غيرها مع قول الحكم بلا حكم يبين
علي ان النسبة الحكيمة مغايرة للحكم لتصورها بلا حكم كما في المثال
قوله كما علم مما تقدم من قوله او تصوري في العلم **قوله** يبين
عبره لا ياتي لان ظاهر المشرق ان ادراك بعض المد كورات من
النسبة وظيفتها مع الحكم كاف في التصديق وليس مراد **قوله**
مع الحكم المبسوط بالادراك لذلك اي للنسبة وظيفتها اثنان
الي انه لا بد من تقدم ادراك ذلك على الحكم بتفسيره السابق والاتي
في كلامه كما انه لا بد من تقدم ادراك في النسبة على ادراكها الذي
هو ادراك معنى الوقوع واللا وقوع مضائق اليها وهذا ادراك
لمركب تقيدي من قبيل الاضافة ونحوه لا تضيق الحكم بما قاله هو
ما عليه متنازع المناطقة فهو فعل للنفس واما مقتدر وهم ففسره
بالحكم بقوله وقيل الحكم ادراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة
فليس فعلا بل انفعال وهذا امر راسخ المركب استاذني وبنه بقوله
الصادق ان علي وجه تسمية ما ذكر تصديقا بقوله في الجملة
علي انه ليس بصادق دالما من حيث ما صدقه فان من هذه النسبة
يتم الصدق والذب وقوله قال بعضهم هو الغلط الرازي قال
في شرح المطالع التحقيق انه ليس للنفس هنا معنى في معنى التصديق
تأثير وفعل بل انحاء وقبول للنسبة وهو ادراك انها واقعة
ولست بواقعة قال والحكم وانواع النسبة والاستناد كلها عبارات

والفاظ

والفاظ اي توهم ان للنفس بعد تصور النسبة وظيفتها فعلا
وليس مراد او علي هذا المحققون كالسعد التفتازاني والسيد
المرجاني حيث توهم متنازع المناطقة ان الحكم فعل من
افعال النفس بناء على ان لفاظا المد كورة تدل لذلك ولحق
انه ادراك لا اذا ارادنا وجدنا علمنا اننا بعد ادراكنا النسبة
الحكيمة لم يحصل لنا سوى ادراك تلك النسبة واقعة او ليست
بواقعة **قوله** كما قيل ان حسمه اي التصديق ذلك اي الحكم
وحد علي القولين في معنى الحكم اي هل هو انفعال النسبة او اثرها
او ادراك انها واقعة او لا قلخص ان في التصديق قولين
احدهما انه ادراك النسبة بوظيفتها مع الحكم وثانيها انه الحكم
وان في الحكم قولين احدهما انه الايقاع او الاتزان وثانيهما
انه ادراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة وعلى الثاني
من كل منهما المحققون كالغضب الرازي والعصم والسعد
التفتازاني والسيد والشارح مخالف لغيرهم وهو موافق
في التصديق للحكم **قوله** لموجب اي لا يرتضي به معنى
ان المد يعال يخلف العلم عند ان للعبد لا معنى التأثير او انو
كما مر **قوله** من حسن او عقل او عارة ما نفعه خلوا ذل يكون
الموجب مركبا من حسن وعقل كالنواثر ومن حسن وعادة
كالحكم بان الجبال جرم من شاهده والحسن يشال الظاهر وقد مثل
له بعد والباطن كما في علم العبد بجوعه فمحطته ونحو ذلك
من الوجدان **قوله** كما تصديق اي كالحكم اني امثلة للانواع قبله
بصرف الملف والشر المرب **قوله** قال بعضهم اي كالمسود التفتازاني
فانه قال جعل الوهم والشك من اقسام التصديق مخالفا

قوله

عليها

كبيد

بي

للثبوت ووافق السيد قال لانه لا يد في الحكم من رجاء ولا رجحان
 في الوهم والشك انتهى والعايل كالم بانها من اقسام اجاب
 بان الواهم حاكم بالطرف المجهول فكما مزجوها والشك حاكم بمواز
 كل من التقيضات بدلا عن الاخر ومن اجاب بان ذكرهما ليس من
 حيث انهما من اقسام التصديق بل لان امتياز اقسامه على الوجه
 الاتم موقوف على ما قد سمي انهما ليسا من اقسامه **قوله**
 المسمى باعلم اي التصديق بغيره ما ياتي **قوله** من حيث نظوره
 بحقيقته فيه وفيما ياتي اشارة الى ان محال التراجع اليه هو في حله
 الحقيقي لا ان يسمى **قوله** بغيره السياق في ذلك الخلاف في انه
 ضروري مجرد اولي احوال او انه نظري غسر وذكر له غلب التقسيم
 المميز لكل منه ومن الاعتقاد والظن والوهم والشك عن غيره
 منها **قوله** لان علم كل احد بان تصدق بانه ما ذكر ضروري قال غيره ولان
 غير العلم انما يعلم به فلو علم العلم بغيره كان دورا وسياتي جواب الاول
 واجيب عن الثاني بان غير العلم يتوقف نظوره على حصول العلم
 ونصور العلم يتوقف على تصور غيره وبان المطلوب بخلاف العلم العلم
 بالعلم وغيرها يعلم بتصورها يعلم لا بالعلم بالعلم فلا دور **قوله** جميع
 امرائنا وهي اذراك النسبة وطرفيها مع العلم على ما حرك عليه
 المصنف تبعا للامام واذ اركبت القضية فيما ذكره قلت على ياتي
 موجود او منزه او مناهي معلوم بان الضرورة في قوله وهو ان العلم
 بانه موجود العلم تصدق بغيره خاص متعلق بمعلوم خاص هو وجوده
 او التزاده او نالمة **قوله** فيكون تصور مطلق العلم التصديق بالحقيقة
 ضروريا اي لانه جز ذلك العلم الخاص والعلم بالجز سابق على العلم
 بالكل فاذ كان الكل ضروريا كان العلم المطلق الذي هو جزوه

سابقا

سابقا عليه ضروريا بل اولي **قوله** واجيب ان هو جواب على القول
 بان التصديق هو الادراكات مع الحكم كما هو رأي الامام اما على
 القول بانه الحكم كما هو رأي الجمهور فاجيب بان الادراكات
 ليست لجز الحكم بل شرطه **قوله** فخرج مع قوله انه ضروري اي
 عنده وسياتي توجيها **قوله** اذ لا فائدة في حد الضروري اي فائدة
 هي المقصودة من الحد وهي تحصيل تصور ليس بجاصل في الذهن
 بقرينة قوله لمصلحة من غير فلا ينافي ما نقله بعد عن الامام
 من انه قد يجد لا فائدة العبارة عنده على انه يوجب من كلام الامام
 هذا انه حرك مع انه ضروري بناء على ذلك فلا يتعين بناؤه على قول
 الجمهور انه نظري **قوله** وان سياق المصنف لا فائدة ما صرح
 به المصنف قبل من قوله فخرج مع قوله انه ضروري **قوله** لانه
 حرك اوليا على قول يخرج من الجمهور انه نظري تعليل لقوله لا فائدة
 هذا وما قاله لا ينافي قول السيد انه حركه بعد تنزله عن كونه
 ضروريا بل هو مسلم انه نظري حركه كما ذكر **قوله** وقال امام الحرمين
 عسر اعترض بان هذا غير محتص بالعلم بل بالحدود والبرسوم كلاما عسرا
 وان كان العسر في العلم اريد ويجاب بان معنى قوله عسر انه
 عسر جدا لان تنكيره للتعظيم بقرينة السياق **قوله** والري الاصل
 عن تعريفه فيه قبل الكلام امام الحرمين **قوله** المسبوق بذلك
 بالتصور العسر قد يقال هذا التصور مفاد من التعريف فكيف يكون
 سابقا عليه بل الامر بالعكس ويجاب بان كونه سابقا عليه بالنظر
 للتعريف وكونه مفاد منه بالنظر لغير **قوله** فخرج مع هذا اي قول لا شئ
 وكثير من المقترلين لا يقال يتفاوت العلم بما ذكره اي بكثر المتعلقات
 ان الرض ان العلم لا يتعدد بتعدد متعلقه وانما يتفاوت بقلة

ة

لف

ك

الغفلة عن أحد المعلومين لالف النفس لم دون الآخر كما ذكره الشارح
 في الجواب الاتي في كلامه **قوله** وقاد الاثرون يتفاوت العلم متا
 قول المص قال المحققون لا يتفاوت ومن فوائد الخلاف ان الايمان
 هل يزيد وينقص بناء على انه من قبيل المعلوم لا اعمال خلافا للقرلة
قوله انتفا العلم اية العلم الشامل للاعتقاد والظن وفي ذلك إشارة
 اليه ان التقابل بين العلم والجهل تقابل لعدم والملكة وهذا شامل
 للجهل البسيط والمركب وهو اقعد من تخصيص بعضهم اياه
 بالبسيط وتقابل التضاد بالمركب ومنشأ الخلاف فيه الخلاف
 في تفسيره فمن قسم بانتفا العلم بالقصود الشامل للبسيط جعل
 التقابل فيه من تقابل لعدم والملكة ومن قسمه بالاعتقاد الخارج
 ابعدا المطابق جعله من تقابل التضاد وتقسيمه بالاول اول منه
 بالثاني لقصوره على التضاد كحسابياتي واما من جعل ذلك
 من تقابل التضاد في البسيط والمركب فجاز على اللغة والمعروف لا
 الاصطلاح **قوله** بان لم يدرك اصل الخبيث به مع ما ياتي من رتبة
 المص المذكور يشمل قسمي الجهل البسيط والمركب وان ترفيقه الاتي
 خاص بالمركب فاصد انه لا يرجع على من زعم كالتزكيات الاول
 تعريف للجهل البسيط والثاني للمركب لان المعروف يقتسم للجهل
 اليه ببسيط ومركب لا نقل خلاف في تعريفهما **قوله** اي ادراك
 ما من شأنه ان يعلم دفع به الاعتراض بانه كان ينبغي ان يعرف بالشي
 بدل المعلوم لان هذا اجل لاعلم فيه **قوله** والفقولان ما خودان من
 قضيتان ان مكبي اية الحساسة بالصلاحية لترغيب السلطان صلاح
 الدين يوسف بن ايوب فيملوهم من احسن نصائيف الاشعة
 في باب العقاب ان كان السلطان صلاح الدين يا هر تفتيشا للخصيان

في المكاتب

في المكاتب **قوله** لان انتفا العلم انما يقال فيما من شأنه العلم اي
 لا شعرا انتفا الشيء عن حال يقوله لم بخلاف عدم العلم **قوله**
 واستعمال التصورات الخاصة لم يرد بالتصور السابق وهو
 المتقابل للتضاد بل بالتصور المطلق المرادف للعلم الصارف
 بالتصور السابق والتضاد بل بالتصور المطلق المرادف للعلم الصارف
 اعتقاد عازم غير مطابق لقصور ذلك على التضاد **قوله**
 والسبب في ذلك ان المعلوم انما يصاحبه ما فرقه به اكثر ما في
 وغيره من الشبان ذوال المعلوم عن الحافظة والمذكر والسيقو
 ذواله عن الحافظة فقط وفرفا حرون بان الشبان غفلة عما كان
 مذكورا او السبب غفلة عن ذلك وغيره وبعضهم لم يعرف بينهما
مسألة الحسن المادون فيه قوله والمنصوبان لحوال
 لازمة اي لازمة المادون فيه بمعنى ان الحسن لا يخرج عنه الى
 بقية الاحكام **قوله** قيل وفعل غير المكلف ايضا اي وقيل الحسن
 فعل المكلف المادون فيه وفعل غير المكلف فتعريفه بهذا اعم
 من تعريفه بالمادون فيه قيل عليه الحسن احد قسمي فعل
 المكلف المنطقت به الحكم فكيف يتدرج فيه فعل غير واجب
 بانه اندرج فيه من حيث انه قطع النظر فيه عن كونه احد قسمي
 فعل المكلف فان لم يقطع النظر فيه عن ذلك على القول الاول
 ويبدأ بما **ب** عما يقال فعل غير المكلف لم يودن فيه شرعا
 فكيف يتدرج في المادون منصوب عطفاهم واجبا وليس
 كذلك بل هو مرفوع عطفاه على المادون كما اشار اليه الشارح
 وقررت به كلامه وعليه لا يلزم المحذور وان جعل فعل المكلف
 الذي الكلام فيه مقسما للحسن وغيره اذ الحسن من حيث هو

لا يجتمع بفعل المكلف وان كان الكلام فيه غائبة انه يرجع الى
 ان القسم اعم من التقسيم ولا بدع فيه كما يقال الحيوان اما اسود
 او ابيض ولا يبيض اما عاج او غيره **قوله** وقال امام الحرمين ليس
 الكراهة قبيحا ولا حسنا وجده في شرح المختصر وهو واحد تارجه
 هنا **قوله** عليان بعضهم جعلوا في المباح واسطة ايضا قد صرح
 به امام الحرمين ايضا في الارشاد وغيره **قوله** كما تقدم من ان
 الحسن واقبيح بمعنى ترتيب المدح والذم شرعي اي فانزله
 على ان المباح واسطة يكون لا مدح ولا ذم فيه وان كان شرعا
مسألة جاز التارك ليس بواجب قيل ينبغي ان
 يزيد مطلقا بغير الواجب الموسع والخير فانه يجوز تركه في
 حالة لا مطلقا مع انما واجبان ويجا **بأن** ما جاز تركه
 فيهما ليس الواجب بل الواجب الاحد المعلوم وهو لا يجوز تركه **قوله**
 وقد فرض حايه اي فلو ثبت انه مع ذلك مستغنى لاجتماع الضد
 بل التقيضات **قوله** وقال اكثر الفقهاء اسلف له في تغيير ما ذكر
 فيما علم وقول الركني انه يتبع فيه الحصول مردود بان الذي
 في الحصول كثير من الفقهاء لا يترهم وعليه حال المص في شرح البيضاوي
 قوله بتبع صاحب الحاصل وقالت الفقهاء **قوله** واجب
 بان شهود الشاهد موجب اي سبب الوجوب عند اتفان العذر
 لا مطلقا والعذر قائم هنا **قوله** في الجملة انه في لافي التخصيص
 لان المريض قد يمكنه الصوم كمن بمشقة يبيح النظر وقد لا يمكنه
 لعجزه عنه فلا تقدر نسبة العجز اليه حسا فتصير **قوله** وقال الامام
 الرازي الحريكة كما قال السنوي ان يقال به في المريض حيث قال
 بعد نقله ذلك وفيه نظر فان المريض ايضا يجوز له الصوم فيكون

اي بعد قوله
 جاز التارك

مخيرا

مخيرا كما قال الا ان يفرض ذلك في مريض يفيض به الصوم لهلا
 نفسه او عضوه فيصير عليه الصوم قال الترمذي في المستصفى فلو
 صام حبيبه فمخجل ان لا يجزيه لا نذر حرام ومخجل تخريجه على الصلابة
 في ذار مقصوده انتهى والاحتمال الثاني اوجه **قوله** حقيقة
 به على ان الخلاف في كونه مأمورا به حقيقة او مجازا لافي كونه
 مأمورا به اولا **قوله** خلاف بين الحققين كلامه كالمص في بحث
 الامر بين من خرمها بالقول الثاني في المبني عليه ترجيح الثاني
 في المبني وهو ما رجحه الامري كما قال الشارح فصرح به جماعات
 قال الرزكني وهو الصحيح فقد نقله القاضي ابو الطيب عن بعض
 الشافعي وبورده تقسيمهم الامر الى واجب ومندوب
 ومورد التسمية مشتركة **قوله** خلاف ياتي خبره من احمد ووف
 اي هو خلاف ياتي **قوله** وكذا المباح اي الاصح ليس مكلفا به فخصه
 او صرح به ان في المباح فولا يانه مكلف به كما في المندوب ولا وجده
 اد لا انزام فيه ولا طلب الاما تقبل عن الاستناد بعد و ذات
 لا يفرض الغرض فلو ابدل المباح بالمكروه كان حسنا ولما احتاج
 الشارح الى الاقتضار على المندوب في قوله بعد وهو ان المندوب
 ليس مكلفا به ولعله انما اقتصر عليه لانه يبري اذ ذاك القول لا ياتي
 في المباح وانما فسر اولا بما يقتضيه لبيان مراد المص لا موافقته
 له **قوله** ومن ثم ان فضيحه بنا ما بعد ثم يقتصر على ما قلنا
 وصرح به الشارح وهو صحيح بالنظر اليه انه تعلم منه وان كان الاصح
 العكس كما جرح عليه المص في شرح المختصر بنها لغيره بمعنى ان من
 فسرها بالتكليف بالانزام ما فيه كلفة قال المندوب ليس مكلفا به ومن
 فسرها بطلب ما فيه كلفة قال انه مكلف به فلو قال بذلك لانا

عليه ان التكليف الزام ما فيه كلفة توافق ذلك والمطلب في
ذلك **قوله** والاصح ان المباح ليس يحسن للواجب ان يراها
نوعا منهن وهو فعل المكلف الذي تعلقت به حكم شرعي اذ لو
كان جنسا للواجب وهو نوع منه لا يستلزم الواجب المباح بمعنى
الخير فيه وهو محال **قوله** وقبل ان يثبت الحكم ما دون في فعلها
الاولي ان يقال لان المباح ما دون في فعله وتحتله انواع واجب
ومندوب ومكروه ونجس فيه لانه ان منع تركه فواجب والا
فاندرج فعله مندوب او تركه مكروه او سوي بينهما فخير فيه **قوله**
علي السواء حاله كون الواجب والمباح مستويين في اختصاص
كل منهما بقيد **قوله** من حيث هو قيد للقول بان المباح غير مأمور
به لا محال الخلاف كما بينه الشارع بعد في تقريره كون الخلاف
لفظا **قوله** وقال الكعبي ان حاصله ان المباح لا يجرى عن كونه
واجبا ولا يجرى عن كونه واجبا معينا الي كونه واجبا مجريا لان ترك
الحرام واجب وهو يتحقق بالواجب وبالمندوب وبالماح وبالمكروه
قال الامدي وغيره ولا يخلص من دليل الكعبي الا يمنع ان مالا ينسب
الواجب الابه من عطف او عيادة واجب وهو مختار ابن الحاجب قال
المصنف في شرح المختصر والمحقق عندنا ان مالا ينسب الواجب المطلق المطلق
المقدور الابه واجب مطلقا وان عاقله الكعبي حق باعتبار
الحقائين والشارع ابيد هنا بقوله والمكلف لفظي وقصر الشارع ببيان
الحقائين هذا مع ان التحقيق في العبارة عن حال المباح مع ترك
الحرام ان يقال ترك الحرام يحصل عنه فعل المباح لا بفعل المباح
كقول القاضي في الصلاة في الدار المغصوبة يسقط الزم من غيرها
لا بها ويخلص التخصيص من دليله كما يوجد من كلام البرماوي

وشبهنا

وشبهنا الكمال ابن الهمام بان يقال لا **قوله** ان كل مباح يتحقق به ترك
الحرام الذي هو واجب لان ترك الحرام هو الكف المكلف به في النهي كما
سيأتي والكف عن شي يقتضي ان يقصد وان يحظر ذلك الشيء
بالبيان فمن لم يقصد الكف عن شي او فعل مباح فلا ولم يحظر بيانه
الحرام لم يوجد منه كف فلا يكون انبيا ترك الحرام وان كان من اثم
فاجتماع ترك الحرام وفعل المباح او غيرهما كما ذكر غير لازم واذا اجتمعا
فالواجب الكف لا ما يقارن من مباح او غيره لا متعلق بقوم الماهية
بفصلين متعاندتين او فصول متعاعدة ومن ثم امتنع ان يكون
لشيئين ثمران ذاتيان ورد مذهبنا ايضا بان لا يلزم منه ان يكون
كل انتقال عن محرم من قيام او قعود او نوم واجبا وهو غير صحيح
وبغير ذلك كما ذكره الذركشي في بخره وبذلك علم ان الخلاف مغنوي
فقوله والخلاف لفظي يصح عوده لقوله ان المباح ليس يحسن للواجب
ايضا وكلام الشارع لا يبي ذلك وان قدما الكلام عليه على ان المباح
غير مأمور به على الاصح **قوله** من انه غير مأمور به الى بيان لما يوجد
من دليله فحاصله ان ما يوجد من دليله هو **قوله** ايضا اذهي
التخيير بين الفعل والترك مع تعليل مقابل الاصح بقوله اذهي انتفا
الحرج عن الفعل والترك يقتضي ان القولين لم يتوارد على محال
ولقد فلفظ لفظي ايضا فلولاه المص قوله فلفظ لفظي ان هذا يعود
الى المسائل الثلاثة كما ذكرنا اولها كما بينه عليه الذركشي وغيره **قوله** المتوقف
وجوده صفة للتخيير **قوله** كغيره من الحكم اي من نفيه الاحكام **قوله**
كما تقدم اي في الكلام على تعريف الحكم وفي قوله ولحكم قبل الشرع
قوله والاصح ان الوجوب اذا اشترى بقى الجواز سلبا عن بقاء الاحكام
والقياس انما ياتي فيما يمكن فيه تنجاذل ان كان يقال والاصح

ان الله ب والتعريف اذا بشر بقي الجواز **قوله** كان قال الشارع شئت
 وجوبه ايه ولم يبين حكم الناس فان بينه كان قال شئت الوجوب
 بالتعريف مقتضى عليه **ما قوله** من الاذن في الفعل الخ بيان للجواز
 وبما يقوم به معنى والشارع يدرك البيان الجواز المختلف فيه ليس هو الذي
 في ضمن الوجوب فقط كما زعم بعضهم بل هو مع ما يقوم به وسياتي
 ايضا ذلك **قوله** من الاذن في الترك بيان لما يقوم به **قوله** ان لا
 قوام اي لا وجود ولا تقوم للجس يدون فصل الاستحالة وجوده محررا
 عن الفصول بناء على انها على ما ذهب اليه ابن سينا والجس هنا
 هو الاذن في الفعل فانه قدر مشترك بين الايجاب والندب والاباحة
 والكره وكل منها انما يوجد بفصله وفصل الايجاب المنع الجازم
 من الترك كما اذا ارتفع خلفه فصل يقوم به الجس والاكارتفع الجس
 ايضا والعرض خلافه والاذن في الترك ضد المنع منه ولا ضد له غيره
 فاذا ارتفع خلفه **قوله** او الكراهة قدر يقال الله يقتضي دخولها في
 الجواز المدين بقوله من الاذن في الفعل مع ان الاذن فيه لا
 يدخلها ويوجب بمنع الله لا يدخلها اذا الاذن في الشيء بخبر **قوله**
 وقيل هو الاستحباب الخ اعتبر في كل من الاقوال الثلاثة رفع المخرج
 عن الفعل والترك كنه مطلق في الاول ومقيد باستواء الطرفين
 في الثاني ويترجى الفعل في الثالث فالخلف معنوي واعتبر العراقي
 كالتركش رافع المخرج عن الفعل فقط في الاول وجعله الاشهر
 ثم نقل عن بعضهم ان الخلف لفظي لان الجواز بمعنى الثاني ان قصر
 برفع المخرج عن الفعل فهو في ضمن الوجوب او برفعه عن الترك
 فليس في ضمنه بل بيا فيه **مسألة الامر بوجوبه منهم من**
اشياء معينة فيه اشارة الى ما ذكره المحققون من ان منطلق الجواز

وهو الجهم

وهو الجهم الذي في ضمن معينات لم يغير فيه وهو كل من
 المعينات لم يجب منه شيء وان تادي به الواجب لنضمنه
 معلوم احدها انما ياتي في كلامه وقوله معينات اي بوجوبها
 لا بشخصها لان المعينات بالشخص انما يكون بعد وقوعه في الخارج
قوله يوجب واجدا منها لا بعينه الخ اقتصر على ايجابه في
 الامر به وعلى تركه في النهي عنه والقياس بحسب الترتيب في الاول
 والكره في الثاني **قوله** وهو القدر المشترك بينهما قال العراقي
 المراد به احدى قسميه وهو الجهم من معينات كاحد الطرفين كما قدمه
 اما القسم الاخر وهو المتواطى كالرجل ولا ابهام فيه لا تحق قطعه
 معلومه بتميزه عن غيرها واما قوله نظرا الى القدر المشترك لكونه
 كليا بعد قسمه المشترك وهو لا يخص في الجهم المذكر كعكسه وان
 اقتضى كلامه حصرا بينهما في الاخر امكن ان تساوي معناه في امر
 متواطى كالانسان والاشراك كالباحض فالجهم المذكر قد يكون
 متواطيا وقد يكون متفكرا وليس كذلك **قوله** في ضمن اي معينات منها
 اشارة الى ان القدر المشترك بين المعينات انما يطلب في ضمنها
 لا مجرد اغنيها بقوله لانه اي القدر المشترك بينهما في ضمن اي
 معينات منها **قوله** وقيل يوجب الكل فيثبت بفعلها ثواب
 فعل واجبات ظاهرة ان الخلاف في هذا مع ما قبله معنوي
 وهو ما عليه الامدي وابن الحاجب وغيرهما وقال جماعة منهم
 امام الحرمين والامام الرازي انه تعطي بمعنى ان الثواب بان
 الواجب انكل وهو المعتزلة عنوانه انه لا يجوز الاخلاق
 بأكملها ولا يحل الاثبات به كمنهم من رواه ان انتفا وجوب
 بعضها لما فيه من التمييز بين واجب وغيره بناء على قاعدتهم

ج

د

في الاحكام ثابته للصالح فان كان بعض الخصال ليس
فيه مقتضى للوجوب لم يصح التخيير بينه وبين ما فيه
ذلك والالزام القول بوجوب الكل فان
قوله يمنع من يونه لفظيا الثواب
والعقاب على الكل **قوله**
قد نقل الامري عن المعترلة انه لا
ثواب ولا عقاب الاعلى الاعلى لبعض
وان جري في الاحتجاج عليهم على مقتضى
قولهم ان الواجب الكل ثم اصرح هو بذلك
قوله ما ذكرنا من انه يثاب بغير
ثواب فعل واجبات ويعاقب بتركها
عقاب ترك واجبات **قوله** في ذلك
اي في الامر بواجبها من
اي ولا يختلف بالشمعية للكفيتين بخلافه في
القول الاتي **قوله** بل يكفي في علمه به ان يكون
متمرا عتده عن غير تخريبه ان العلم الذي
لا يتحقق الا بيات بدونه ان يعلم الامر
الواجب على حسب ما اوجبه وهو محال
فاذا اوجب واحدا منها من امور معينة
وجب ان يعلم كذلك وان لم يكن عالما بما اوجبه

وهو محال

وهو محال **قوله** اي الواجب في ذلك **قوله** الواجب
الواجب عند الله ما يحسنه المكلف بخير بينه ما ذكره
في ذلك يعني الواجب المعين عند الله ما يختاره المكلف بغيره ما
ذكره بعد من اذا افقوا غير الاول متفق على نفي اجاب ولقد لا يعينه
مع كون القول بذلك مع ما قبله من تعارض القول باذا الواجب
ولقد معنى عند الله كما افاده كلام المصنف وغيره وان اوتهم
كلام كثير كالمصنف خلافا لهذا وكلام الشارح فيما ياتي في تحريم ولقد
لا يعينه يقتضي موافقة الكثير **قوله** من اي ولقد منها لما اختاره
المكلف **قوله** والافقوا غير الاول للمعترلة لانه يجوز ان لا يثاب الاخير منها
قيل والثالث يسمى قول التراجع لان كلامه الاشاعة والمعترلة
لنفسه اي الاخرى فانقف التراجع على بطلانه **قوله** فان فعل على
قولنا ان كل محال ما رتبته عليه اذ لجاز المخرج بين الكل لخصا لا لعموما بخلاف
ما اذا لم يجوز لهما ان يستعد والامامة بعد موت الامام فعلى
المكلفين نصب واحد منهم ولا يجوز نصب زيادة عليه فلا يثنى فيه
ما رتبته على ذلك **قوله** كثرة ثواب سبعين منه وبما اخذه مما نقله الثوري
في الروضة اول النكاح عن امام الحرميين عن بعض علمائنا ان ثواب
الفر يضمن بريد على ثواب النافلة لسبعين درجة قال واستأثروا
فلم يجد بث اشار به الى حديث ذكره الامام في النهاية ورواه
ابن خزيمة والبيهقي كما قاله الشارح لكنه ضعيف كما قاله شيخنا
الشهاب بن حجر والبيهقي يشرح قول الثوري واستأثروا **قوله** لانه
لو اقتصر عليه لاثبت عليه ثواب الواجب الى اي ثوابه الاكل والاي
فما قاله جاز فيما لو اقتصر على الاعلى ان ثواب كل منهما لا ينقص عن
ثواب الصديق الا انه في الاعلى كمال منه في غيره **قوله** وقيل في المرتبة

ف

ي

الواجب ثوابا او لها هو الوجه **قوله** ويثاب ثواب المندوب على كل
من غير ما ذكر الثواب الواجب جاز على القولين فعلى الاول
ثواب المندوب على غير الاعلى في التقاوت وعلى غير الواحد الذي
تأتي به الواجب في التساوي وعلى الثاني في المرتب يثاب ثواب
المندوب على غير الاول فتقوله ثواب الواجب صلة ذكر **قوله**
مما تقدم انه ان محال ثواب الواجب والعقاب فتقوله والا كان
اي محال ذلك من تلك المحيطة واجب فيوجب تعيين الواجب
وسبق اليه ذلك صاحب المصالح قال العراقي وقيل نظر اذا لا يلزم
من تعيينه بعد لا يقع تعيينه في اصل التكليف والمحدور هو
الثاني **تقديم** قال الزركشي موضع المسئلة اذا شرع
التخيير بنص فان شرع بغيره كالتخيير المستحسن بين الاول والآخر والتخيير
في الحرج بين الافراد والجمع والتمتع والقران فلا تدخله في المسئلة
كمن الجويني جعل التخيير بين الاول والآخر منها انتهى والوجه عدم
تقييدها بذلك من حيث الخلاف في اصلها وامامنا حيث ما تترتب
على فعل المكلف فمسئلة الخارجة عن ذلك كما يعلم مما قدمه
من ان محله اذا جاز الجمع بين المال **قوله** وله فعلة في غيره فلا مانع
من ذلك لا يعقل ان يكلف عن احد المعينات الذي هو قد مشترك
بينهما يقتضي الكف عنهما كلها فينتفي في الحرام الخير كما قيل به
لانا نقول القدر المشترك بينهما انما يوجد في ضمن معنى منها
كما تقرر فالانبات به في ضمن واحد منها لا ينافي الكف في ضمن
آخر كما اشار اليه ذلك بقوله فعلة المكلف في ضمن آخر كما اشار
اليه ذلك بقوله فعلة المكلف تركه الخ **قوله** وعلى الاول اي وهو ان
التميم لو اريد لا يعينه **قوله** وهي متساوية الخ حاله من ضمير

الفعليين

الفعليين قبله **قوله** عليه ترك وفعل واحد منهما فيه بالنسبة لما قبله
لف وتشر مرتب وكذا في قوله عليه ترك اشدها وفعل اخفها
قوله وقيل زيادة الخ اخذه من كلام الامام في التخليص حيث
قال فيه انهم معظم المعقولة النهي عن تبين علي التخيير ثم اختلفوا
فتبين من منفعة من جهة اللذة ومنهم من منفعة من جهة العقل
لانها اذا قبح احد هما قبح الآخر وقوله من النهي بيان لطريقه **قوله**
وقوله تعالى ولا تظن منكم اثما او كفورا نهى عن طاعتها اجماعا
جواب من طرف المعقولة عن سواء مقدروا تقديره ظاهر وجواب
الجواب قوله قلنا الخ **مسألة فرض الكفاية قوله** كالمرف
والضمايع العطف فيه عطف تفسير فقد قال الجوهري معرف
الحرفة الصناعة والصناعة عرفة الصانع وعلمه انتهى وفسر
العلامة بن تقي الدين الصناعة بانها ملكة نفسانية يقتدر عليها
على استعمال موضوعات قضا وغير بانها العلم بالحاصل من الثمرات على
الفعل وكل من التفسير بين اصطلاح وطاهر ان الحرفة كالصناعة فيها
فالعطف بحال **قوله** لاذ الفرض الخ تعليل للنفي لا المنفي **قوله**
ورغمه اي فرض الكفاية الخ ذكر الزركشي ان بين تغيير المصم بانه
افضل وتغيير من ذكر بان القيام به افضل تقاوتنا ورده العراقي
بالمراد بالفرض هنا القيام به اذ لا يبرأ تقصير نفس العبادة
بل تقصير القيام بها بمعنى كثر ثوابه ولهذا علم بسعيه في استقامته
الا انه عن الامم والاولى ان يقال لا يضر التقاوت بينهما بل كل منهما
صحيح لكن الاول اولى لان الفرض موصوف بالافضلية فصدق القيام
به موصوف بانها تنفع لان الفرض هو الفعل الحاصل بالفعل المصد
لانه الذي يتعلل به التكليف لكونه وجوديا لا الفعل المصدري

ط

ري

لانه امر اعتباري لا يتعلق به تكليف **قوله** انما في صفة القيام وجميع
المكلفين نائب الفاعل لبيان **قوله** واذ لم يتقرر ضوالة من محاو الا
فقد تقرر ضوالة ضمة القول ايضا بتعال لام الشافعي ان قطع
طواف الغرض من لصلاة الجنازة حكمه لانه لا يحسن ترك فرض الكفا
فتعليقهم هذا يقتضي افضلية فرض العين على فرض الكفاية
وهو الاوجه ولا ينافيه تقدم انتقاد المشرك على الغرض على
الصيام في حق صائم لا يتكلم من انتقاده الا بافتار لان هذا التقيد
ليس للافضلية بل لاختلاف الفوات وهو لا يرد عليها بل لا تقيد
التفعل على الغرض لذلك كتمديد كسوف حيف قبل الاجل اعلى
مكتوبه لم يصف وقتها **قوله** في الاغلب احتراز عما خص به الشئ
صلى الله عليه وسلم او غيره **قوله** وفاقا لمام الرازي تتبع فيه
التراخي والذي في محصول الامام انما هو وجوبه على الكل كما فهمه
الاستدلال وغير **قوله** للاكتفاء بحصوله من البعض يرد من طرف
الجمهور بانها انما اكتفى به لان المقصود كماله من كلامه وجود الفعل
لا ابتلاك كل مكلف به لا يفتقر لوجوب على الكل لم يكن بفعله البعض
ان يعود سقوط الوجوب على الشخص بفعله غيره لانا نقول
لا يعود فيه كسقوط ما على زيد من دين ياد اغير عنه كما سياتي
في كلامه ولان سقوطه عنه بذلك انما هو لتفقد التكليف به
بتفقد الامتناع المذكور **قوله** لا تثلم بتركه اي وتفتقر رخطا
الجمهور اولدوم الترجيح بلا مرجح وعلى ما عليه الجمهور من الشافعي
في مواضع من الام كما قال الزركشي وغير **قوله** واجب بان
اثمهم بالترك ان يرد من طرف الجمهور بان في هذا بعد ان كيف
يوثم طائفة بترك غيرها **قوله** قال المم وبذلك لما اختاره قوله

العين نرى

تقاي

تقاي وتلك منكم امه الخ قال الزركشي في الاستدلال لا يرد نظر وقد
استدل به الزركشي على ان الوجوب متعلق بالمشرك لان المطلوب فعل
لحد في الطوائف وتقوم لعدم الجاهل قد ومشتراك بينهما لصدقه على
كل طائفة كصدق الجوان على جميع انواعه اليه ولو سلم ان الوجوب
لم يتعلق بالمشرك وجب تاويل ما في الآية بالسقوط بفعل طائفة
جمعا بينه وبينه محموله تقاي فاهتوا الذين لا يؤمنون **قوله** سقط
الغرض اي المخرج بفعله كما عر به جماعة فلا ينافي وقوع الصلاة في
علي جنازة بعد صلاة اخرى فرضا وهذا تنويع الغرض وتثا **ق**
عليها ثوابه **قوله** وبفعل غير اي من المكلفين نعم ان حصل المقصود
تثامه سقط الغرض بفعل النبي لصلاته على الميت فحله ودفعه
له **قوله** وقيل البعض من قام به هذا من تقارب القول قبله
وان اوههم كلامه ككثير خلافه يظهر ما مر في المسبب لا السابقة **قوله**
ثم مدارن اي فرض الكفاية **قوله** من ظن ان غيره لم يفعل اي ولا
يفعله ايضا وعلمه بذلك كظنه له كما فهمه بالاول ومثله ياتي
في نظره على قول الكل **قوله** ومن لا فلا اي ومن لم يظن ذلك بان ظن ان غيره
فعله او يفعله او علم ذلك او لم يظن شيئا فلا يجب عليه وان ادعي ذلك
اي ان لا يفعله احد **قوله** من ظن ان غيره فعله او يفعله كما هو
ظاهر قوله ثم مداره على الظن **قوله** ومن لا فلا اي ومن ظن ذلك
بان ظن ان غيره لم يفعله ولا يفعله او لم يظن شيئا فلا يسقط عنه
قوله ويتعين فرض الكفاية بالشروع فيه كفضيلة كلام المصنف ان في
المسئلة قولين قول بتعيينه بالشروع مطلقا وقول بعدم تعيينه
مطلقا فالاول مسلم والثاني ممنوع بالاتفاق على تعيينه في الجهاد
طائفة اشار التاخر بقوله كما يجب الاستمرار في صف القتال

ق

جز ما هذا المختار عدم تعيينه الا في الجماد وصلاة الجنازة والحج
والعمرة لشدة مشيها بالعيني ولما في الاول من تحذير المسلمين
وسرقلوهم ولما في الثاني من تحذير حرمة الميت **قوله** لان كل
مسبلة مطلوبة الخ قضية تعين انما المسبلة الواحدة بالشروع
في فعلها والظاهر خلافه ويجوز التزامل ويكون التعليل بذلك
صحيحا لم ادهم **قوله** بالنظر الى الاصول اقدم اي احسن وضا لا فاد نه
قاعدة كلية مناسبة قواعد الاصول **قوله** وان كان ابي ما ذكره
الباري بالنظر الى النزوع واضبط ابي لافادته مع ما يتعين بالشروع
فيه ما لا يتعين به فيه بطريق الحصر والاول وهو ما صحح المص
تابع فيه ابي الرافعة في مطلبه في باب الوديعه كما قاله اشار
واشار فيه في باب التقيط اليان الثاني بحث للامام جري عليه
الغاية الثاني له الباري كالمعاوي وهو يكون قابلا يلزمه اشتا
الحج والعمرة مع ما استثناه موافق لما اخرناه **قوله** انما من
حيث التمييز عن ستة العيون مهم الخ ذكر الحديث د فعلا قد
يقال انه عرفها بما عرف به المص في ص الكفاية فيلزم لخلال احد
التم يمين **قوله** مثلا منطلق بالثلاث فغيرها متسا في اعتبار
لها على **قوله** لسقوط الطلب الخ فيه دفع لما قيل قد يتاخر
في كون ستة الكفاية افضل من ستة العيون لا تنفعا العلة وهي
السعي في اسقاط الاثم عن الامه وحاص **قوله** انما كما يسقط
الاثم عنهم ثم يسقط الطلب عنهم هنا ومع ذلك فالاول
افضل العيون على ستة الكفاية نظرا ما مر **مسألة**
الاثر ان جميع وقت الظهر حواز ونحوه وقت لا ايد خاص
ان جميع وقت الواجب الموسع وقت لا ايد وسبب وجوب الجز

ستة

الاول من الوقت لبقوله يعني انه علامه على تعلق وجوب الفعل
بالكلف محيرا في اخر الوقت كالتميز في المفعول في خصا
الكفارة وقولهم الزوال سبب في وجوب الظهور مما زعلا قتله
السبب لانه سبب لدخول الوقت اي علامه عليه وتغيير الجوا
يفهم ان وقت الاذ اخرج كما اذا لم يبق من الوقت ما يسع الصلاة
لمخرج وقت الجواز حينئذ وهو مراد الاصوليين فان كل ايهما انما
هو فيما يكون الفعل قبله اذا اتفقا بينهم وبين العقلاء وبه يند
ما يقال ان هذا يورد على المص حيث زاد عليه في مسبلة الفعل
التعريض في الوقت فانه يقتضي ان وقت الاذ امتد الى ان
يبقى من الوقت ما يسع اقل من ركعة مع ان وقت الجواز
خرج قبله لانه ما زاده ليس من محال الاتفاق ففي قول الشارح
وفي اي جزء منه اي من وقت الجواز وكذا من في قوله من الغفلة
ومن المتكلمين ليضيف ان اكثر من كل منهما لا من مجموعهما **قوله**
لا في الايد عليه ايضا اي مضمونا اليه **قوله** من وقت الضرورة
اي ومن وقت الحر يد ايضا **قوله** وغيره اي غير القاضي من المتكلمين
والعقل **قوله** في قولهم بوجوب العزم اي فالواجب عند التقابل
به الفعل والعزم لا بمعنى انه يجب في كل جزء منه احدهما كما قاله
جماعة بل بمعنى ان الواجب الفعل اول الوقت او العزم منه على
فعلها بعد في الوقت ثم ينتج هذا العزم على اخر الوقت
كما سحاب النبذ على اخر العادة الطويلة كما قاله امام الحرمين
وغيره مع ان القول بوجوب العزم هو الصحيح كما قاله النووي
في مجموعهم ليميز به الواجب الموسع عن المندوب في جواز التنا
عن اول الوقت وما تميز عقلا به تليخ من الوقت يوم ثم بخلاف

ز
ة
فع

خير

غير كما نقله الشارع بقوله **ولجب** الخ فهو في تأخير عن جميع
وقته لأن أوله الذي الكلام فيه هذا والخلاف المذكور محله في الزم
الخاص بالعرض بعد حوله وقته كما هو الموضع أما العام في جميع
التكاليف في المستقبل فتقف عليه لأنه من أحكام الإيمان **قوله**
كما نقله الأمام الشافعي عن بعض العلماء عن قوم من أهل الكلام
وغيرهم ممن يعني كما صرح هو به في كتاب الحج من الام **قوله** وأدقل
القاضي أبو بكر الخازني لأن نقل الشافعي أوله واثبت لأن المثلث
مقدّم على الثاني لأن مع زيادة علم **قوله** وقال الحنفية أي بعضهم
والأصح هو أنهم يابسون بما قلنا من إثبات الواجب الموسع وهو
الصحيح عندهم كما نقله الشيخ وغيره عنهم **قوله** وإن أخر الفعل
عنهم عنه أي عن آخر الوقت **قوله** ويومريه قبله استنبأه معال
بما بعده وهو جواب عن سؤال مقدّم تقدم به ظاهراً **قوله** بونه الأولى
أي وهو ما انضله الآدمي من الوقت المشار إليه بقوله فوق
أما يدعونه كما تقدم عن الحنفية وحكي عنه الشيخ أبو اسحاق في شرح
المع أن وقت الوجوب هو وقت الاتقاء أي وقت كان وحكي
عنه الأمدى القولين معاً **قوله** مثلاً الثاني راجع إلى الموت عفت
مأذونه فإن ظن الغوات بسبب الخرجون وأعماله جسد كذلك
قوله بالتأخير صلة فوات **قوله** لأنه في الوقت المقدّر له شرها
أي ولا يغيره بالظن البين خطأه **قوله** مع ظن السلامة الحرج **قوله**
قبل مع ظن الموت الخ من دفع في الشك في ذلك ولا وجه أنه
لظن السلامة لأنها الأصل ولأن الشك لا يوثق بالشك في الغرض
قوله فالصحيح أنه لا يعصي أي أن لم يكن عزم على الفعل والأفلا يعصي
قطعا كما قال الأمدى فترجح عدم عصيانه إذا لم يعزم ظاهر

عليه ما رجحه

عليه ما رجحه النووي من وجوبه ففضيسته ترجيح عصيانه **قوله**
وأما كلام الشارع كما لم يحل عدم العصيان إذا دفع السب
الوجوب فإن لم يرفع فعله لنوم ففعله تفصيل وهو أنه إذا نام
في الوقت الذي أخرجه فإن ظن ببقائه قبل خروجه أو غلب عليه
النوم لم يعصه ولا عصى **قوله** والألم بتحقيق الوجوب إشارة إلى
أن الفرق بين الواجب الموقت بوقت معلوم وللوقت بالعرض
كالجرح وما صلب له أنه وإن لم يكن الأمر كما ذكر لم يتحقق الوجوب
بجواز محو الظاهر فإن الجوارق أخرجه عايد معلومه فيتحقق معها
الوجوب وهو أن لا يبقى من الوقت إلا ما يسعه فقط و الفرق
بينهما أيضا بأن الوقت في الثاني وهو محو الجرح بالموت محلاً
في الأول فإنه باق وبما تقرر علم أن الواجب الموسع ما قدر له
وقت يعلم أنه يزيد على وقت أدائه وبه يعلم أن ما وقت له العمل
كالجرح والمنذور الذي لم يوقت والغاية بعد رخص رمضان لا
يشي بالواجب الموسع ومن سواه بذلك كالصائم الذي فقد
تجوزاً عنه ذلك السبكي **قوله** وعصيانه في الجرح من آخر سني
الامكان أي من أول الوقت الذي يلوخره عنه لم يصبه من آخره
مسألة المقدور الذي لا يتم الواجب المطلق
قوله لا بد واجب أي يوجبها أي عند المكلف **قوله** إذا لم يجب
لما جاز ترك الواجب الخ أي لو لم يجب لجاز تركه ولو جاز تركه لجاز
ترك الواجب المتوقف عليه وهو باطل لأن جواز ترك الواجب يقتضي
أنه غير واجب وقد فرض واجبا هذا خلف **قوله** بخلاف الشرط كالوضوء
للصلاة فيما إذا علم أنه شرط لها ثم ورد الأمر مطلقاً **قوله** والفرق
أن السبب لاستثناء المسبب اليد أشد ارتباطاً بالشرط بالشرط

ط

اي لانه يلزم من وجوده وجود السبب بخلاف الشرط مع المشروط
قوله يوجب المانع ان السبب يتقسم كالشرط الى وجهين التامين ان
 السبب اذا كان يتقسم كالشرط الى شرعي وعقلي وعادي فالسبب
 العقلي والعادي كالشرط العقلي والعادي بل اولي فلا يخلو
 القول بان السبب اولي بالوجوب من الشرط الشرعي على انه لا
 يخفى ان السبب الشرعي لشدة ارتباطه بحسبه كالشرط العقلي
 والعادي ايضا لا كالشرط الشرعي وقوله كالشرط للعقل الامام
 الرازي وغيره اي بناء على ما قلنا انه من ان يحصل العلم عقب مجرى
 النظر لزومي لا عادي كما مر **قوله** نعم قال بعضهم ان معنى كالتسعد
 التفتازاني وحاصله **قوله** انه استندراك موزن له في العلم
 المذكور **قوله** واحتره بالطلق المراد بالطلق ما لا يكون مقيدا
 بما يتوقف عليه وجوده وان كان مقيدا بغيره لقوله تعالى في الصلاة
 لا تكون الشمس قيد وجوب الصلاة مقيدا بالكون لا بالوضوء
 والتوجه للقبلة ونحوهما **قوله** كما يتوقف وجوبها على وجود العدد
 فظهر المحتر عنه لانه منه لان الكلام فيما يتوقف عليه وجود الواجب
 كالسير الى مكة بعد تولد وجوب الحج بالاساءة لا فيما يتوقف عليه
 وجوب تلك تلك النصاب في وجوب الزكاة **قوله** كما قيل وفي
 فيه قول تبع في التمثيل به المصنوع وتوقف فيه بانه لا يناسب
 مذهبتنا من تجس المجع اي فليس معنا ظهور تغذ واستعماله
 وانما يناسب من هب المتغذية من ان الكفاية على ظهوره لانه
 جوهرا لا يعيان لا تغلب وانما تغذ استعماله لانه لما يمكن استعماله
 باستعمال النجاسة قال العراقي فلا ينبغي ان يكون هذا من المقدمات
 الاعيان مذهبتنا انتهى ومن ثم مثل بعضه بالتشبيه كظاهر

ينجس

ينجس لكنه لا يناسب التغذ ربال هو من قبيل ما ياتي في المسئلة
قوله مثلا راجع لطلق فغير الطلاق كما تعتق لذلك اولئك وخذين
 فغيرهما ما زاد عليهم كذا **قوله** وقد يظهر له ان دفع لما يتقار
 كان الاول حذفا واختلطت له لتناول ما قبله له او ابد ال او
 بكان يكون مدخولا امثله لما قبلها **مسئلة مطلق الامر**
لا ينشأ والمكروه المكروه منها اي من جزئيات ما امر به وكل
 منها لا يكون الا واحدا بالتحقق لانه الذي يوجد في الخارج ومحل
 ما ذكره في المكروه منها اذا كان له حيلة او جهتان بينهما لزوم
 كما يوجد مما ياتي **قوله** خلافا للتحقية تبع فيه الشيخ ابا اسحاق
 وامام الحرمين وغيرهما واعتزس بانه من يح في ان التحقية قابلية
 بان الامر يتناول المكروه وهو لا يعقل لان الباع عندهم
 غير ما موربه فكيف بالمكروه وكتبهم مصرحة بان الصلاة في الاوقات
 المكروه فاسد حتى التي لها سبب واما تجوز الطواف بغير وضوء
 عندهم وهو مكروه فليس لان قوله تعالى فليطوفوا تاتوا وله
 بل لان الطهارة ليست شرطا فيه عندهم بخلاف الصلاة وانما كره
 لان العبد يدعي لانه ان يكون في تلك العبادة متطهرا انتهى
 وفيه نظر وينقد برصحة قد يجاب بان تناول مطلق الامر
 للمكروه عندهم لا مع بقا الكراهة بل بمعنى انه برفعها كما صححه
 شيخنا الاية السرخسي منهم وبيد بانه يقتضي صحة الصلاة
 عندهم في الاوقات المكلوه وقد صرح المعترض بفسادها عندهم
قوله وصحة النووي ايضا كما صحح القول بكراهة التريم فقد صح
 في التحقيق وفي كتاب الطهارة من المجموع انها كراهة تنزيهية
 وفي كتاب الصلاة منه وفي الروضة وغيرها انها كراهة تحريمية

قوات

قوله اذ لو صحت علي واحدة من الكراهيتين الخ قال ابن الرقعة
الحق عند ربنا لا تنعقد حراما وان كانت غير محرمة لان الكلام في
نقل لا سبب له فالقصد به انما هو الاجر ونحوه او كراهية
يمنع حصوله ومالا يتم عليه مقصوده باطل كما نرى في قواعد
الشريعة **قوله** جوارها فاسدة اشارة الي رد استصحاب ذلك
بانه اذا اجاز الاقدام عليه فكيف لا يصح وجلا له ما قرره من لزوم
من لزوم التناقض وقول الرافضين ان الاقدام على العبادة التي
لا تصح حرام بالاتفاق لكونه تلاعبا جوازا ان لم يمتنع عن **قوله** ذكر
علي ذلك حديث مسلم اي فانه روي حديث النهي عن الصلاة
بعد الصبح حتى تطلع الشمس وبعد العصر حتى تغرب وفيه
فانها تطلع وتغرب بين قسبي شيطان وحبيته يسجد لصا
الكفار **قوله** اما الصلاة في الامكنة الممونة وهذه قضية والنهي
عنها الخارج عما ان قلت لم حرموا بالصحة هنا وانبتوا فيها في
الصلاة في مفسوب خلافا كما سيأتي **قلت** لان النهي هنا
للتزكية وليس للتحريم **قوله** فالنهي في الامكنة ليس لنفسها بخلاف
الارضية يعني ليس لنفس الصلاة ولا لازمها بخلافه في الارضية
ولا يشك ذلك بما قد مر من انه النهي في زمن الصلاة فانه الطلوع
والغروب لموافقا لعباد الشمس في سجودهم لان موافقتهم فيه
هي ايقاع الصلاة فيه بعينه او لازمه فالنهي عنها نهى عن
ايقاعها فيه بعينه او يستلزمه فتعلق النهي خاص بخلاف
متعلقه في النهي عن ايقاعها في الحمام مثلا وهو الترخي لوسوسة
الشياطين من حيث انها تشغل القلب فتشغل بالخشوع فانه
عام خارج عن ايقاعها في مفسوب وهو تشغل

ملك الغير عدنا كما ذكره بعد **قوله** اما الولد بالشخص هو
ما يمنع تصويره من حمله على كثير من كاصلاة في مفسوب اما
الولد بالجنس وهو بخلافه كاصلاة فتتطراي افراد الشخص
لا ايجلها انه فيكون مامورا به بالشر لا بفرد منهيب عنه بالنظر
الاخر كاصحود يجوز منه فرد كاصحود منه تعال ويحرم منه اخر
كاصحود لغرم وقوله بالشخص يوهى انما قبله ليس كذلك وليس
مرادا كما علم مما قد مر فلو تنكر او ذكره قبل تسليم من ذلك
قوله له جهتان لا لزوم بينهما بين محل النزاع كما اشار اليه
المتن بقوله كاصلاة في المفسوب وخبر به ما مر اول المسئلة
بما له جهة وهو ظاهرا وجهتان بينهما لزوم كصوم يوم النحر
فيمنع في كل منهما كونه مامورا به منهيبا عنه الا عند بعض من
يجوز التكليف بما لا يطاق لا يقال في صوم ما ذكر انه مامور به
من حيث انه صوم منهيب عنه من حيث انه مفيد بيوم النحر
لانه نهى عنه للاعراض عن ضيقه انه تعال في يوم النحر
وهو لازم للصوم فيه ولان المفيد يستلزم المطلق بخلاف
الصلاة والغصب لا تغاير كل منهما عن الاخر فان قلت كل
صوم من صوم يوم النحر والصلاة في المفسوب مفيد والمفيد
يستلزم المطلق فلم قلت بالانغصاف فيهما دون قلت
لان الزمن داخل في ماهية الصلاة ولان النهي عن الصوم
ورد في هذا اليوم الخاص بخلاف الصلاة في المفسوب فانه انما
نهى عن الغصب والصلاة في المفسوب فرد من افراد ولا
يشكل ما ذكره بوجه صوم يوم الجمعة مع انه ملهى عنه لان
النهي ليس لازما بل خارجا لا يمنع عن كثرة العبادة في

يوم الجمعة فالنهي عن العبادة انما هو ثراذ اكانه لتفسيها اولاً
قوله في المكان مثال فالثوب مثله **قوله** او تغلبه به على رية
قول ابن الرقعة في مطلبه عندي ان الخلاف انما هو في النقص
لان فيه مقصود بن اد اما وجب فحصول الثواب فيمكن بصحته
مع انتفاء الثواب كانه كان اذا اخذت من المالك قماراً فانه لا
يثاب ويستقط عنه العقاب اما النفل فالمقصود فيه الثواب
فقط فاذا لم يحصل فكيف يتعقد اي فلا يصح وجوبه او لا يتع
كون المقصود في النفل الثواب فقط بل فيه اذ اما ان ياب ايضاً
وثانياً كما يعلم مما ياتي ان من قال لا يثاب لم يرد به الحرم بقبي
الثواب بل اطلقه تقريباً للردع عن ايقاع الصلاة في الغيبوبة
فلا ينافي حصول ثواب **قوله** فالخلاف في المعنى ان لان نفى
الثواب غلباً الاول من جهة العصية فالثانية على الثاني من
جهة الصلاة وقال العراقي ينبغي ان يقال بين الثواب **قوله**
والاثم فانه كما قال او زاد الاثم كما قلتم بالاول لحبط الاثم
الثواب وان زاد الثواب بقي له قدر منه **قوله** لا تقصر الصلاة قطاً
اي فرضا كانت او تفل **قوله** ويستقط الطلب للصلاة عندها
اي لا يها كما يستقط غسل اليد عند قطعها **قوله** اي نادماً على
اليد قول فيه عازماً على ان لا يعود اليه اي مع السرعة وسهولة
اقرب الطرق واقلها ضرراً وان كان رد المظلم لا يحصل الا بعد
الخروج **قوله** لان ما اتى به من الخروج مشقيل بغير ادن اير ذلك
عند ايها شئ فيج لعينه كما ملك فهو مترك عنه لذلك وما
به لينة انفصال عن المكث وهذا بناء على اصله الفاسد وهو
التبج العقلي لكنه اخل باصلا الاخر وهو فنع التكليف بالمحالة

قانه

قانه قال ان خرج عصى وان مكث عصى فحرم عليه الصدق بن جميعاً
قوله من طلب المكث بيان تكليف النفي والاول ابدان طلب بانزام
ليوافق ما من ان التكليف الزام ما افله كلفه لا طلبه **قوله** بخروج
صلاة انقطاع تكليف النفي والمراد بخروج الصلاة في السير كالحرج
قوله اما مورد به صفة اخر فوجه **قوله** من الضرر ان ضرراً المالك
يشغل ملكه عدواناً **قوله** وان لوقت الاول الثانية اي لان امتثال
الامر بالخروج لا ينفك عن الشغل بخروجه ثانياً **قوله** ويدفع
استبعاد قول الفقهاء ان لا دفعه غير ايضاً بان امام الحرم من
لم يقل انقطع النفي بل التكليف به اي انقطع الزامه بالتكليف
عنه الاقامة لا استصحاب ذلك النفي **قوله** لان استقطاع الصلاة
عن المجنون رخصته ايمت كفيف بمعناها في اللغو اي اد معناها
الاصطلاحى منتف هنا لانها من خطاب التكليف والاستقطاع
عن المجنون لا يتعلق بفعل المكلف **قوله** علي حجة في مثال فيقر
كذلك **قوله** يقتل كفوه اي كفوه الحرج **قوله** قيل يستنار وجوب
وينبغي ترجيحاً لان الانتفاء استئناف قول بالاختيار خلا
المكث فانه دوام ويغتفر فيه ما لا يغتفر في الابتداء **قوله**
واختار الثالث في المتحول لم يخرجها والذي اوقع الشارح
كغيره في ذلك قوله في المتحول المختار انه لاحق وهذا انما هو
مقول امامه فان المتحول ما يخص من الهمه ان الامام كما صرح
به في اخره وقد اعدا الثالث اخر كتاب الفتوى منه وعزاها للامام
ثم اعترضها بما حاصله انها غير مرضية عنده وان جعل الامام
نفي الحكم حكماً تناقضاً لانه جمع بين النفي والاثبات ان لم
يعن بدخول المكلف بين الفعل وتركه وان عناه به فهو

ابا حدة لا مستهلفا في الشرع فظهر ان عز وجل اختيارها لم يردود
 وان الوجه الاقتصار على ما قاله المص من تعال التوقف عنه ثم ما
 ذكره الغزالي من التناقض قد نبه على جوابه الشارح بان
 المراد هنا ما يصدر في الحكم المتعارف وبما يتضاهيه يعني بالبراه
 الاصلية والرد شي بان قوله لاحكام اي من الاحكام الحسية والبراه
 الاصلية حكم الله ولا تخلو واقعة عن حكم بهذا الاعتبار فتقول
 الشارح لان مرادهم بالحكم فيه اي في قوله كما ماله لا تخلو واقعة
 عن حكم الله وقول الركني لاحكام اي في قول الامام ان احكام وهذا
 اشار اليه الشارح اولا بتفسير قول الامام لاحكام بقوله من ادن
 اوفت فجاوبها الشارح وانزركشي بما ذكره مثلاً زمان وكلام
 الشارح اكثر فائدة لتعرضه لأمريين **فوقه** على انه نقل عنه
 الخ استظهر لقوله لان مرادهم بالحكم **اي قوله** واختاره بقوله كفوه
 عن غير الكفو كما كافر الخ قد تعال بدل غير الكفو المحرم كالقوليوا مقف
 ما قالوه فيما لو اشرفت سفينة على عرف وحيف منه الموت
 من الشبهة بينهما حيث لم ينف غير الكفو للكفو ويجاب بان
 الساقط بعد سقوطه مضطر الى ارتكاب احدي مفسدتين
 فامر بارتكاب اخفى مما تجل في طالع الالفانم ليس مضطر اليه
 بل لا منبذوجه الى تركه فيسلم من في السفينة او يموت بالعرف
 شهيد **فوقه** لان قتله اخف مفسدة اي اول مفسدة فيه
سبيله **اي يجوز التكليف بالمحال** اي يجوز عقلا نفلت اطلب
 النفس باجاده كغيره وخرج بالتكليف بالمحال التكليف المحال فلا
 يخرج كما مر مع الفرق بينهما **فوقه** او عقلا لاعادة كالايمان من
 علم الله انه لا يومن اي لان العقل يحيل ايماناً لا يستلزمه اتقلا

اعلم ان المقدم بجهلا ولو سبيل عند اهل العادة لم يحيلوا ايماناً كذا جرى عليه
 كثير لكن كلام الغزالي وغيره من المحققين ظاهر في ان ذلك ليس محالا عقلا
 ايضا بل ممكن مخطوع بعدد وقوعه ولا يخرج القطع بذلك عن كونه
 ممكناً في ذاته وبه صرح السعد الغناراني فقال في شرح التلخيص
 كل ممكن عارفة ممكن عقلا ولا ينطس انتهى ووجهه ان دأب العقل
 او سب من دأب العقل ووجهه بان سبالة الجماع وصفه الاستي
 والامكان مستفيض بل اجتماعهما في المنتزع عارفة لا عقلا ولا استي
 بالغزالي لا تنافي الامكان بالذات ان يصح وصف الشيء بوصف متناقضين
 باعتبارين فبصرفه بانه ممكن ذاتا محال عرضا وهو هنا نفلت
 العلم بعد وقوعه نعم يوجب من هذا توجيه ما سلكه الشارح
 تبعاً بغيره وبه يعلم ان الخلف لفظي لان الاول نظر الى انبات المحال عرضا
 والثاني الى نفيه ذاتا **فوقه** اي منعوا المحقق بغير نفلت العلم
 تفسير نظام المتع والافالمسوع حقيقة كما هو التكليف بذلك **فوقه**
واجب بان فائدة اختيارهم اي ان سلبنا انه لا بد في افعال
 الله تعالى من ظهور فائدة للعقل فاننا لا نسلم ذلك لا يسأل
 عما يفعل قلله ان لا يظهرها اذ لا يلزم للحكم اطلاق من دونه على
 وجه الحكمة كما قاله العقول في محاسن الشريعة **فوقه** اما المنتزع
 لنفلت علم الله بعدد وقوعه فان التكليف به جائز وواقع اتفاق
 هذا مخصص لما ياتي في المسئلة الاثنية او مقيد بالتكليف بالاعتق
 وما ياتي ثم مقيد بالعرف **فوقه** دون المحال بعينه اي بعينه **فوقه**
 لما سبق اي من ان التكليف بالمنتزع لنفلت علم الله بعدد وقوعه
 جائز وواقع اتفاق **فوقه** فيقال نفسه اي المحال اي لا يستحال له او
 استحالة طلبة **فوقه** على ان قوله الثاني اي المتقول عن اكثر المقرلة

قوله فاختلغا كما قال الله اي في شرح المختصر ماخذ الحكماء لان
 الماخذ علي قول الامام استخالة الحال او طلبه وعلي القول الثاني
 عدم الظهيرة في طلبه **قوله** كما في قوله تعالى كونوا قرة عين
 اي قال صيغة الطلب عليه الماورد لغيره اذ معناه كما ياتي في
 الامثلة **قوله** والامام رد بما قاله فيما نسب اليه الاشعري ان
 رد الامام في ذلك بقوله ان اريد بالتكليف بالحيار طلب الفعل
 فهو محال من العالم باستحالة وقوعه وان اريد ورود صيغة في
 ممتنع **قوله** المقصودة هو ما يرفع صفة للاشارة **قوله** والمحقق
 وقوع الممتنع يا غير اي بقسميه علي ما ياتي لكن دليله ان ذكره
 كغير بقوله اما وقوع التكليف بالاول كما يدل علي وقوع
 التكليف بتاثيره الذي هو محل وفاق كما مر علي وقوعه
 باوليها الذي فيه مع الممتنع بالنيات ثلاث اقوال فالدليل
 اخذ من الدعوة كمن قد يقال يدل له ما في سنده دليل وقوعه
 بالممتنع بالذات في القول الثاني لانه اذا دل علي وقوع الممتنع
 بالذات فعلي وقوع الممتنع بالتاثير اولي **قوله** كلف التخليص اي
 الاتص والحق سميا بذلك لتقليد العمل الارض **قوله** حيث
 اشتمل علي اثبات التصديق في شيء اي في خبر عن الله بانه لا
 يصح قد في شيء ما جاء به عن الله **قوله** لم يقصد البلاغ ذلك اي
 انه لا يؤمن فلا يكون مما كلف بالاجابة لان التكليف يمتني
 بتوقف علي قصد البلاغ المخاطب وبلوغه ما حوط به **قوله**
 دفعا للمتنافض اي المتقدم في استدلاله **قوله** فتكليفه
 بالانكاح من التكليف الممتنع لغيره اي وهو تعلق علم الله بغيره
 وقوعه **قوله** والثالث الخ صريح او كما يصريح في ان مختار المحققين

لشهي

لشهي الممتنع لغيره لكنه اعني المختصر في شرح الماخذ منها بانه
 مختص بالممتنع لتعلق علم الله بغيره وقوعه وبان الممتنع للمعادة
 كما لممتنع لذاته في الجواز وعدم الوقوع **سبب ان حصول**
الشرط الشرعي ليس شرطا في صحة التكليف قوله المراد شرط صفة
 المشروط كالظهور للصلاة لا شرط وجوبه او وجوب ادائه للاتفاق
 علي ان حصول الاول شرط في التكليف بالامرين والثاني شرط في
 التكليف بالثاني قاله السعد التفتازاني وظاهر ان المراد بالشرط
 ما لا بد منه فينشأ من السبب كما تناول المقدور في قوله قبل
 المقدور الذي لا يمتنع الواجب المطلق الا به فوجب المبني علي ما هنا
 كما ذكره الشارح بعد وان غير ذلك بالشرط لما سئل وخرج بالشر
 اللغوي كان دخلت المسجد فصل ركعتين والعقبات كالحياة للعلم
 والعادة كفسل جرح من اناس لفصل الوجه فان حصول الاولين
 شرط لصحة التكليف اتفاقا وحصول الثالث ليس شرطا له اتفاقا
قوله التكليف مراده به ما يشغل ما يرجع اليه من خطاب الوضوء
 بل بانه ما ذكره بعد علي ما ياتي **قوله** فيصير التكليف اي عقلا
قوله واجب بالكان امثاله التي تحققة ان الكفر الذي لا يحل امتنا
 الامتنان ليس بضرورة فكيف ما امتناع الاقتناع له وحاصله
 ان الضرورة الوضعية لا تنافي الا مكان الداعي فامتناع الامتنان
 وان كان ضرورة باليسبب الكفر لا ينافي الحان في ذاته **قوله** وقد وقع
 اهم التكليف بما ذكره فان التكليف به صحيح واقع فلهذا قال وعلي الصحة
 والوقوع ما تقدم اليه ان ما تقدم من ان الواجب المطلق يجب
 شرطه بوجوبه عند الاكثر فمبني علي صحة التكليف بما ذكره ووقوعه
 وانه اكثر القايدين بالثاني فالدليل الاول فالأكثر في عبارة المختص

الاكثر

علي

ع

بعض من الأكثر من عباد الله هنا فالتكليف بالمشروط حال عدم
 الشرط عند بقية الأكثر هنا لا يقتضي التكليف بالشرط **قوله**
 وهي مفروضة في تكليف الكافر بالزور وعين ان محال النزاع فيها
 امر كل كمال من صدورها كالتكليف في حرمية من حرمية
 يقع النظر فيه وهم يفعلون ذلك تقريرا للعلم وتسهيلا للناظر
 مع ثبوت المطلوب لانه اذا ثبت في جميع المراتب لعدم التعارض
 بالفضل لاتحاد المآخذ ومنها تكليف المحدث بالصلاة فعبء النزاع
 كما نقله العلامة البرماوي عن جماعة لكن نازع الصفي الهندي
 وغيره في ذلك وقالوا ان المحدث مكلف بالصلاة بالاجماع لمعين
 وجوب الايمان بما وبالمطالبة قبلها وكانهم لم يعتبروا الخلاف
 السابق في ذلك وما قالوه هو الموافق لما في العبد وغيره وعينه
 تستش هذه الصورة وتوها كالتكليف بالصلاة وبالتكليف قبل
 النبوة فيها لكن ما نقله البرماوي اقول في بالاصول وما ذكره
 المص في المسئلة الثانية من ان التحقيق ان الامر لا يتوجه الا بعد
 الميا بشرى مردود بما ياتي ثم والى تحرير شيخنا ما يخالف القوم
 فيما فرضوا الكلام فيه لا يلزم على المنفصلة من شئ لم يقولوا **قوله**
 مع انتفاء شرطها في الجملة من الايمان اي كونه شرطاً للعبادة ان منها
 لا لكل من علة انتفاءه وانما كان شرطاً للعبادة لانه شرط
 لنبينا المعترق فيها فقولنا نوقف اي في الجملة على النبوة وانما
 نترك للمعلم به من تقييده شرطاً وهو الايمان لان قيد الشرط
 قد في مشروطه ولما **مسألة** ان فيه نوقف اعاد الى
 الترتيب الشاملة للنبوة والمراد منها العبادة ومنها النبوة وغيرها
 من العبادة متوقف على النبوة **قوله** وذلك اي وتفسير لفظ ذلك

في قوله

في قوله تعالى ومن يفعل ذلك في الآية الثالثة **قوله** اذا المأمورات
 منها لا يمكن مع الكفر فعلمنا اي لغوات شرطها من الايمان فيما شرط فيه
 الايمان ولا يومر بعد الايمان بقضاياها اي فلا فائدة في تكليف الكفارة
 واجب عن ذلك بانه يمكن فعلها بان يوثق بالمشروط بعد الشرط
 كما قيد له وبان نفي الفائدة في الدنيا لا ينافي شرطها ثبوتها
 في الآخرة فقد يكون من فوائده تضعيف العذاب عليهم فيها
 فيما قاله ابن عبد السلام فاذا قيل لم خالف الله تعالى العاصي مع
 علمه بانه شقي لا بطبعه **قلت** احسن ما قيل فيه ان الخطاب
 له ليس طلبا لحقيقة بل علامة على تفاوته وتعديه **قوله**
 ومثلا لقوم في الاوامر فقط اي لاحاجته الى الجواب عن الشك
 الثاني لواقفتهم لنا فيه واما الاول فاجيب عنه بما مر
 من الامثال ممكن ومن ان فائدة التكليف لا تنحصر في الامتنان
قوله من الايجاب والتريم احسن من قول غير من الامر والنهي
 لان التكليف على النصب كما مر الزام ما فيه كلفة وهو خاص بالايجاب
 والتريم وما نقله المص عن والده من التفصيل الذي ذكره تنفع
 البرماوي واستحسنه لكن رده شيخنا الذي يشي بان لا وجه له وان
 لا يصح تقوية الاجماع في الانلاف والجنابية قصد به الاقضاء
 بتعد بل الامتنان والافضل هما معن عن الآخر بل ارب ومن ذلك
 قوله الشارح منلفه ومجنيه **مسألة** لا تكليف الا
بفعل قوله الكف اي كف النفس عن الشهية عند وفرة بالانتها
 لان النهي يقتضي الانتها لانه مطاوعة والانتها هو الانصراف
 عن الشهية عنه وهو الترك والكف **قوله** وفاقا للشيخ الامام في
 تفسير الكف بالانتها والانتها يلزم شرط سبق الداعية فلا تكليف

قبلها تخرج اذا قاله شيخنا الكمال في تحريره وهو ممنوع اذ كثير
 من الناس لا يدعي له اوله داعية الكلف لكونه معصوما مع انه مكلف
 اتفاقا **قوله** بان لا يشاء فعله قد يقال الاول بان يشاء عدم فعله
 ويرد بان لا يناسب القول بان المكلف به في النهي الانتفاء الذي
 الكلام فيه **قوله** الخاص كصفة لا تنفي **قوله** بان يشاء عدمه
 من السكون من فيه ليست بيانية والا لا يتعد هذا القول بالثاني
 ولا تعليلية والا لا يتعد بالاول بل هي ابتدائية والمعنى ان عدم الفعل
 ناشئ من السكون لا نفسه ولا حاصل به **قوله** فيه اي في السكون
 يخرج عن عمدة النهي على الجميع فخرج به عن العمدة على الاول والثالث
 انما هو بالنظر الى ظاهر الامر الذي يحكم به والافلو في الحقيقة انما
 يخرج عنها بالكيف الحاصل بالسكون على الاول وبالانتفاء الناشئ
 منه على الثالث **قوله** والامر عند الجمهور بتعلقه بالفعل الخ
 القصد من التعلق الاعلامي اعتقاد وجوب اجاب الفعل ومن
 الالتزام الامتثال ولا يحصل الا بكل من الاعتقاد والايحاء فلا يكفي
 احدهما في الخروج عن التعمد فهو تغيير غير بالتكليف انهم من تغيير
 بالامر **قوله** واجيب بان الفعل كالصلاة انما يحصل بالترافع منه
 لا انتفاء به باستفاضة منه بانه ان الفعل المطلوب ذو اجزاء والامر
 يتعلق به اولاً وبالذات وباجزائه ثانياً وبالعرض والتعلق به لا
 ينقطع ما يحصل الفعل ولا يحصل الا تمام حصول جميع اجزائه **قوله**
 قال الم وهو التحقيق اسنده اليه ليخرج منه فانه مردود كما بينا
قوله اذ لا قدرة عليه الا حينئذ اي لانها القوة المستجمعة لشروط
 التأثير فلا تكون الا مع المباشرة قبل ولا نه قبلها مشعول بالقصد
 فهو مكلف بنزكه فلا يكلف بالفعل حينئذ والا لاجتبع المتكلم

التقيضان

التقيضان مكان التكليف بالابطاق ولهذا قلنا هو عند كل جزء مكلف
 لا قبله ولا بعده بل لا يلزم ان يكون مكلفاً بالشيء وصده في حالة واحد
 بل كل ما انقضت جه انقضت تكليفه وكل ما انفصل في جزء مكلف به الخلق
 ففساده ظاهر اذ لا يلزم من التكليف بشئ ونزاهة صده في حالة
 واحدة اجتماع التقيضين والانتفاء القول بان الامر بالشيء
 والنهي عن صده متحدان او متلازمان مع ان قوله لا يلزم ان
 يكون مكلفاً بالشيء وصده في حالة واحدة يقتضي ان يقول اولاً
 فهو مكلف بالصده لا بنزكه وهو فاسد ايضا **قوله** وما قبل من
 انه يلزم عدم العصيان بنزكه اي لا نكران اني به قد اذ والافلو غير
 مأمور به **قوله** فاللام الخ فاعصيان حينئذ انما هو بارتكاب المنهي
 لا بمخالفة الامر وان حصل النهي بالامر كما افاده بقوله لا اذا امر الخ
 قال العلامة البر ماوي وهو غريب لان تعلق النهي عن ترك الفعل
 فرع تعلق الامر بالاجراء بالفعل فالتم يتعلق الامر لم يتعلق النهي
 فلا ملام قبل تعلقه مع ان ما زعم الملم من ان القول الاخير هو التحقيق
 رده الاصفهاني وغيره بامور منية انه مبني على الاستطاعة التي هي
 القدرة ولا حاصل لتعلق الامر بها على رأي الاشعري من ان
 مع الفعل فان الفاعل بعد دخول الوقت مأمور بالقيام للصلاة
 اتفاقاً ولان مفهوم الامر وهو الطلب يستدعي تحصيل المطلوب
 في المستقبل فالتكليف الذي هو الطلب سابق عند الاشعري على المطلوب
 المتقدور فان قلنا **قوله** اذا كانت الاستطاعة عنده مع الفصل
 فالتكليف قبلها فكيف بالحال وهو ان قال يجوز له ان يفعل بوقوعه
 قلنا **قوله** الاستطاعة تطلق على القدرة المذكورة وعليه سلامة
 الاسباب والا لافق وقوع التكليف مبني على الثانية دون الاولى

هذا والكلام على ذلك طويل الذيل من كتب الكلام **قوله** ذلك الكيف نايب
 الفاعل المتعدي بمعاملة معاملة الفعل المتعدي بنفسه توسعا
 فحذف المفعول الجار والمجرور تخفيفا لقول الشارع عنه متعلقا بالكيف
 والضمير فيه للفعل **مسألة** يصح التكليف ويوجد
 اي يقع **قوله** معلوما حال من الضمير في يوجد وهذه الترجمة وهي
 انه هل يعلم المأمور كونه مكلفا قبل التمكن من الفعل او لا اشارات
 الجاحب وغيره الى انها مفرغة على انه هل يصح التكليف بما علم الامر انتفا
 شرط وقوعه ولا **قوله** مع علم الامر وكذا المأمور في الاظم قيد في
 صحة التكليف لا في وجوده كمن قوله وكذا الخ جازف فيه كما قال
 الزركشي الاصوليين لانهم يطبقوا على المنع فيه وفروا بينه وبينه
 ما قبله بابتداء فائدة التكليف وقد ذكر الشارع ذلك بعد بقوله
 ومسبلة علم المأمور الخ وقوله انتفا شرط وقوعه مفعول علم **قوله**
 مع ما ذكرنا من علم الامر والمأمور انتفا شرط وقوعه **قوله** واجيب
 بوجودها بالمر على الفعل او التارك اي فيترتب التوابع على الاول
 والعقاب على الثاني فالقول بغير صحة التكليف مع ما ذكر مبني
 على فائدة التكليف الامتناع فقط والقول بها مبني على ان
 فائدة الابتلاء ايضا ونظم فائدة الخلاف في وجوب الكفارة في حال
 المجامع في نهار رمضان اذا مات او جن في اثنا به فيجب على
 القول الثاني دون الاول والاصح عدم وجوبها لعلم مقتضى
 البناء على قول المصنف وفاته على قول غيره ولحيث ايضا القائل
 بصحة التكليف بان له لو لم يصح لم يعم له ذلك فقل لم يأت به
 المكلف لا بد من انتفا شرطه كتحقق ارادة الله تعالى به فلو كان علم
 الامر بان انتفا شرط وقوعه مانعا من التكليف لم يكن تارك الصلاة

عدها صيلا لا حيزه غير مكلف بها لان الامر عالم بان انتفا شرطه في
 وقتها وهو باطل اجماعا **قوله** وفي قولهم عطف على قوله في قولهم
 وفيه اشارة الى انها مسبلة وفيه اعتبار بكلام المصنف والافطاهر
 المعينة في كلامه انهما مسبلة ولحق او ان المعينة قيد في كل منهما
قوله لا ثم قد لا يتمكن من فعله الخ قد يقال انه اشتد لال بما
 هو من صور محل النزاع ويرد بان ليس منها بل مشتقا وهما
 به صحي ويكفي في رده ما عاب به الشارع **قوله** بالمر من متعلق
 بالوجود **قوله** وبعض المتأخرين قال الخ ثقله ان ذكر كشي عن المجد
 انه يتميمه **قوله** انما تختص اي مثلا اذ غم كالموتة والجنون كذلك
قوله وهذه امد في اي وجه الاستناد **قوله** الخالي صفة لبعض اليوم
 لا لليوم **قوله** وهذا اما قبله اي دعوى وجود الغايبة بالمر على تقدير
 وجود الشرط فقوله على ما لا يوجد الخ راجع الى مسبلة التمام عليها
 وقوله ولا على عدم الخ راجع الى مسبلة الجيوب **قوله** اما جعل الامر
 اي ولو مع علم المأمور فان تفاوت سبغة اليه الخ الجاحب كمن قال الصغ
 المتعدي في كلام بعضهم اشعار بخلاف قيد التام **قوله** يوجد
خاتمة الحكم قد تتعلق على الترتيب قوله فان كلامهما
 يجوز كله المراد بل هو ارهاق معناه الاعم فيشمل مستويي الطرفين وغير
قوله فيتم الجميع بينهما الخ من الميتة حيث قد روي عنها في اشارة
 الى دفع ما عترض به على التمثيل بالكل المذكور والميتة من انه لا يدخل
 للمذكي في الحرم وعلة تحريم الجميع انما تكون دابرة بين التردب ووجه
 دفعه من كون تحريم الجميع ليس الالامة دابرة بينهما بل يكون الحرم
 الميتة حيث قد روي عنها **قوله** وان بطل بوضوئه يمسح لا يتقافا
 اي فليس معنى الجميع بينهما اجماعا على صحة التردد واما حاشي يقال

تقدير

بدنه

يشتد لاجتماعهما او بصور بان يوتي بالتيسر على وجه التعليم او
التعلم بل معناه ان يوتي بكل منهما صحيحا وان بطل التيسر بالفرغ
من الموضوع لما قاله فيبطل منه حينئذ لا ينافي ذلك **قوله** هنا وفيما
بانه وليس الجمع بينهما قال في الحصول فيه اشارة الى انه لم
يعقد في كتب الفروع ومن ثم قال والدالم لم ار احدا من الفقهاء
صرح بذلك فانما ذكره الاصوليون ويحتاجون الى دليل قال
ولعل مرادهم الاحتياط بتكثير اسباب براءة الذمة كما افقت
عالمية رضي الله عنه ان نذرهما في كلامها لابن الزبير رقابا
كثير **قوله** فينبوي بكل الكفارة وان سقطت بالاولى اي ظاهرا
ليلا يرد لتوحيها الاعتراض بانها اذا سقطت بالمصلحة الاولى لم
يقع عليه كفارة حتى ينوبها على انه ينبغي تصوير المسئلة بما اذا
عجز عن الاول بعد فعلها والافقيه تكون الثانية كفارة حتى
ينوبها وليس جماع الاول **قوله** كما قال والدالم اي في اوائل
شرح منهاج البيضاوي **تنبيه** **حاصل** ما
ما ذكر من وصف من وصف حكم الجمع بين الامرين في قسمي المنقولة
عليه الترتيب والبدل مع حكم الامر بين انه ثلاثه اقسام تحريم
واباحه وسنة مع جواز الامر بين في الاولين ووجوبهما في الثالث
في قسمي الترتيب مع جوازهما في الاول ووجوبهما في الآخرين
في قسم البدل فالاصنام ستة وكان ذلك بالنسبة الى الواقع
ظاهر او الاقسام العقلية تقتضي انه اثنتان وسبعون لان
كلام من الحكمين اما تحريم او كراهة او خلاف الاول او وجود او ندب
او اباحه وصحة في مثلها الستة وثلاثين تنص في القسمة
وذلك اثنتان وسبعون **الكتاب الاول في الكتاب**

ومباحث الاقوال قوله الكتاب المراد به القرآن ان غالب علماء الخري
فصار علماء بالغة في عرف اهل الشرع كما غالب على كتاب سيبويه
في عرف اهل العربية متقارن اللام ولا ينافي فيه قولهم ان اللام فيه
للجهد وان لزم اجتماع معرفته لان المعرف هنا بمعنى العلامة
فان قلنا قد منعت اجتماعهما اثر النجاة اجر اللوم للفظية
محيية الموانع الحقيقية قلنا قد نقل ذلك العلامة
الرضي كغيره ومع ذلك اختار جواز اجتماعهما اذا كان فيلحقدهما في
الاخر وزيادة كما هنا قال بدليل يا هذا وباعيد الله وما قيل انما
تذكر ثم تنفي بحرف النفي لا يتم في يا الله وباعيد الله قالوما
قيل ان العلم بكيفية المعارف لا يضاف الا ان تذكر ممنوع بل يجوز
عبد يا هذا قلنا مع بقائه في قوله اذا ما منع من اجتماع تنفيها اذا
اختلفا كما مرو بسط الكلام على ذلك والحمد لله على موافقتنا
لهذا الاحكام وكتاب عندهم مرادف للقرآن تكن القرآن انشهر منه
ولهذا فسروه به **قوله** يعني باللفظ المنزل الخ وقوله هذا اي
اللفظ المذكور لما كان كلاما لم يصادف اكل القرآن وبمعنى المشتمل
على سواد قال شارح يعني ليبيد ان الله احد لكل لا للجموع والخصى
وذكر معه قوله المجتبى بابعا ضمه بالنصب بدلا من ما ليس به
عرض الاصولي من انه انما يجتبي بالا يعاض **قوله** خلاف المعنى بالقرآن
في اصول الدين الخ اي فيطلق القرآن على كلام من المعنوية كما يطلق
على كلام الله كلام الله ووجه الاضاق في تسمية كلام الله بالمعنى
الثاني انه صفة له وبالأول انه انشاء بدقومه في اللوح المحفوظ
لقوله تعالى بل هو قرآن مجيد في لوح محفوظ او بحر وقد بلسانه لذلك
لقوله تعالى انه لقول رسول كريم او بلسان النبي لقوله تعالى نزل

به الروح الامين على قلبك الآية **قوله** بما ذكر متعلقه بشخصه
ويجوز تعلقه بحدوث **قوله** من الكلام من قبله ببيان لما جازف
مضاف اي من بقية الكلام او ابتدأ ببيان في محل الحال اي ببيان
لا يسمى باسمه حاله كونه كائنا وناشيا من الكلام **قوله** غير الربانية
تسمى ايضا بالنبوية ووجهه وجها من الوجه ان الفاظها لم تنزل
وانما انزل معا ببيانها واني عبر عنها بلفظه **قوله** مجازا عن اظهار
عجز ام سلمة عن معارضة المتبادر منه ان الاعجاز بهذا المعنى
حقيقة لغوية فيها في قول السعد النقض اني الاعجاز اثبات
العجز استعير لظاهرة فانه يقتضيه انه مجاز فيجمل كلام الشارع
على انه مجازا وحقيقة غير قبيحة لا عن حقيقة لغوية وفي تعريفه
بما قاله دور طاهر فالوجه تعريفه بصرف المعنى القوي عن
المعارضة **قوله** الاحاديث الربانية تسمى ايضا الالهية والقدسية
وهي كناية قول الرب تعالى **قوله** وان انزل القرآن ليعلم ايضا اي
كانت برلاياته وانتهى كونه اعظم **قوله** حكاية لا قل ما وقع به
الاعجاز من السور لا قل سورة منه نعم هو لازم له وعليه ما قاله
فالا نسب ان يقول وهو الكوثر لا الصادق فيه **قوله** الصادق مجرور
تعتلا قل **قوله** اقصر مجرور به لا من الكوثر ان قريه بها التناث
ونعتا ايضا ان قريه بها الضمير **قوله** ومثلا في اي في الاعجاز
قد رها من غيرهما اي في عدد الآيات لاني عدد الحروف الصادقة بالية
وباية وبدونها ليواظف قولهم الاعجاز انما يقع بثلاث آيات
وذلك قد رسوة قصير وقال ابو ماوي انه يقع بالآيتين وبالاية
وسبيل ايضا **قوله** وقابله في اي فائدة قوله بسورة منه كما
قال اي المص في من الموانع دفع الابهام المذكور هذا مخالف لقوله

بما ذكر متعلقه بشخصه
ويجوز تعلقه بحدوث
مضاف اي من بقية الكلام
او ابتدأ ببيان في محل الحال
اي ببيان
لا يسمى باسمه حاله كونه
كائنا وناشيا من الكلام
غير الربانية
تسمى ايضا بالنبوية
وجهه وجها من الوجه
ان الفاظها لم تنزل
وانما انزل معا ببيانها
واني عبر عنها بلفظه
قوله مجازا عن اظهار
عجز ام سلمة عن معارضة
المتبادر منه ان الاعجاز
بهذا المعنى حقيقة لغوية
فيها في قول السعد النقض
اني الاعجاز اثبات العجز
استعير لظاهرة فانه يقتضيه
انه مجاز فيجمل كلام الشارع
على انه مجازا وحقيقة غير
قبيحة لا عن حقيقة لغوية
وفي تعريفه بما قاله دور
طاهر فالوجه تعريفه بصرف
المعنى القوي عن المعارضة
قوله الاحاديث الربانية
تسمى ايضا الالهية والقدسية
وهي كناية قول الرب تعالى
قوله وان انزل القرآن ليعلم
ايضا اي كانت برلاياته وانتهى
كونه اعظم قوله حكاية لا قل
ما وقع به الاعجاز من السور
لا قل سورة منه نعم هو لازم
له وعليه ما قاله فالا نسب
ان يقول وهو الكوثر لا الصادق
فيه قوله الصادق مجرور تعتلا
قل قوله اقصر مجرور به لا من
الكوثر ان قريه بها التناث ونعتا
ايضا ان قريه بها الضمير قوله
ومثلا في اي في الاعجاز قد رها
من غيرهما اي في عدد الآيات
لاني عدد الحروف الصادقة بالية
وباية وبدونها ليواظف قولهم
الاعجاز انما يقع بثلاث آيات وذلك
قد رسوة قصير وقال ابو ماوي
انه يقع بالآيتين وبالاية وسبيل
ايضا قوله وقابله في اي فائدة
قوله بسورة منه كما قال اي المص
في من الموانع دفع الابهام
المذكور هذا مخالف لقوله

في شرح



في شرح المختصر انه يخرج لبعض السورة والاية فان التخي انما
وقع بالسورة وما ادعاه من الحصر ممنوع وان كان مشهورا فان
الاعجاز وقع اولا بالتخي بل القرآن في اية قل لبي اجتمعت الاش
ولكن فلما عجزوا تخداهم بعض سور في اية قل انوا بعض سور فلما
عجزوا تخداهم بد ونيل حري العلامة ابو ماوي قاله واقل ما وقع
به التخي اية من محله اذا اشتملت على ما به التعيين لاني كتم نظير
وعليه يحمل قول الشارع ومثلا فيه قد رها من غيرها وبعض السور
صادق بالآية وبالاية وبدونها فلو حذوا المص قوله في شرح
المختصر والاية كان اخضر **قوله** اي ابد اخر به ما شئت تلاوته
بعد ان تعيد بها كما افاده كلامه **قوله** وبالطحا الخ جواب ما
يقال ان التعيد بالنسبة لا من حكم من الحكم القرآن وهي لا تدخل
الحمد ولا الحد لا فائدة النصور والحكم عليها شي قد نظوره فلو
توقف عليه لزم الدور وتقرر بالجواب ان الحمد كما يرا به تحصيل
النصور قد مراد به تبيين نصوصها صلي ليعلم انه المراد باللفظ من
بين النصورات والمراد بتخي القرآن تبيين مسماه عما دام مكسب
الوجود والشي قد يتردد كحكم كمن نظوره بامر يتشارك فيه
غير والمراد هنا هذا فان تخد بها ان باللفظ المترا الخ جدد له
بما يميزه عما ليس بقران بالسنة اليه من عرف الانزال والاعجاز
مع بقية القيود ولم يعلم عن القرآن **قوله** عليا بصيحي من الخلاف
بين الابهام ومن الخلاف عدم ناكس بتقليب فان البصيرة او
الفاخرة قران عند تأمل الخلاف واذا قلنا بانها في اويل السور قران
اختلفا يمتا هل هي قران قطعا او حكما بمعنى ان السورة لا تكمل الا
بقرائنها اولها عليه وجهات الجمهور منهم عليا الثاني ورجله النووي

من سورة في قوله
من مثل قوله
نوا بسورة
من مثل قوله
نوا بسورة

في مجموعته قال كغيره ولو كانت قرأنا قطعاً لكننا فيها وهو خلاف
الاجماع ومثلها الخ فانه من البيت حكماً لا قطعاً لانه منه في الطوائف
لا في التوجه **قوله** كذلك اي اول كل سورة غير براءة وكذا قوله في ذلك
قوله بخط السور خرج به اسماءها فانها مكتوبة كذلك بغير خط السور
في المصاحف العثمانية **قوله** وانما هي في الفاتحة الخ مردود بما به لو كان
المقصود من كتابتها في الفاتحة وفي غيرها ما ذكره لما سأل كتابتها
بخط السور بل بالخط الصالح في تجريد القرآن عن عمداءه ولكنت
اول براءة وما ذكر في الخ في قوله كذا اي في كونها قرأنا بل اجتمعت من
التبني لان قوله حتى ينزل عليه بسم الله الرحمن الرحيم ان لم تكن طام
في نزولها قرأنا فاحتمل بنوعه الحال عليه بالخط وهو الاجماع على
كتابتها بخط السور مع المبالغة في تجريد القرآن عما عداه كما تقرر
قوله وليست منه اول براءة باجماع المسلمين كما قال النووي في
مجموعه **قوله** ويكفي التواتر فيه جوابه منع الاكتفاء بذلك **قوله** ان
تقلها عنه جميع يمتنع عادة تواترهم عن التذنب لشكهم وهم اي ولا
يجز كون اسانيد التواتر عادداً اذ تخصيصها بجماعة لا يمنع مجيئ التواتر
عن غيرهم بل هو واقع فقد نطقوا من اهل كل بلد بقراءة التواتر لهم
الغير عن مثلهم وهم وانما نسب للائمة وروايتهم المذكورة في
اسانيدهم لتضد بهم لضبطهم وفيها حفظ شيوخهم الكمال فيها
وشرح تواترها معن كما قال العلامة الحافظ الشافعي ابن الخزي
عن صحة نقلها وموافقها العربية وحفظ احد المصنفين العثمانيين
بالقال اذا ثبت تواترها وجب قبولها وانما لفت الرسم انتهى
وسبب في ذلك مزيد بيان **قوله** فليس بمواتر اي لعدم صيغة
من قراءة النبي صلى الله عليه وسلم بخلاف نحو ملك ومالك **قوله** كالمه

الذي

الذي يريد فيه الخ اشارة الى ان اصل المد متواتر عند ابن الحاجب
وابن شامة كغيرهما وما قد ربه المد من كونه النون او التاء او قل منين
في كتب التواتر **قوله** قال ابو شامة والاختلاف المختلف فيهما اي في
اذا بينهما **قوله** كما قال الم في من المواتر **قوله** وغير ابن الحاجب واي
شامة لم ينسجوا المبالغة فيه بل على ان فعلها ضعيف لاسفل لها
فيه فان المتمد تواتر ذلك وقد قاله عن التواتر والمد في النسخ
ابن الخزي لانهم احبوا تقدم ابن الحاجب في ذلك قال وقد نص
ايضا الاصول على تواتر ذلك كله انتهى كذا في الم كما قال الشارح واقف
عليه وانما تواتر الاول وهو المد وتورد في تواتر الثاني وهو الامة
وجهم بتواتر الثالث وهو تحفيف الهمزة يا فواعل المد كورة فقال
في الرابع وهو غير ذلك مما هو من قبيل الاداء ايضا كما تشدد بمبالغة
او توسطانه متواتر فيما يظلم **قوله** ومقصوده مبتدأ خبر ذلك
الزيادة اي مقصوده مما نقله عن ابن شامة المتناول بظاهره
لما قبله من المد والامة وتحفيف الهمزة مع زيادة على ذلك وهو
اللتقط بالتشديد بمبالغة او توسط تلك الزيادة التي مثلها
في من المواتر بالتلفظ بذلك كما قرره الشارح **قوله** بالمعنى
السايق اي يعني انه نعت لتسنية الي انما السبعة في بعض
طرقهم **قوله** وينبطل الصلاة به ان غير المعنى اي او زاد حرف او
نقصه كما في الروضة واصلاحها وغيرهما **قوله** والصحيح انه ما رواه
العتش قد صوبه الزركشي بعد قوله المعروف انه ما رواه السبعة
قوله لانها لا يتخالف رسم البيع الخ هذه الامور الثلاثة وان لم تقتض
التواتر كما فيه في كون ما اجتمعت فيه غير شاذ وهو ما عليه اكثر
التواتر وبعض القضاة ومنهم البغوي وشيخهم الم فتموز التواتر

به عندهم لانهم قسموا القراءة الى متواترة وهي ما تواتر نقلها وصححتها
 وهي ما لم يقع فيها الامور الثلاثة وتصادة وهي ما سواها وجوز
 القراءة بالاولى والى قوله بل قال الم في منع الموانع ان التراتل ثلاث متواترة
 وان القول بانها غير متواترة في غاية السقوط واما الاصوليون
 وبعض الفقهاء ومنهم النووي فلا يمتنعون بذلك بل يشترطون
 التواتر فلا يجوز عندهم القراءة بما زاد على السبع واشترط لهم التواتر
 في ذلك منتقضى باثبات قرأينة السبعة مع انهم لم يتواتر على
 انهم قد صرحوا بان اشتراط التواتر في ذلك انما هو في القرآن
 القطعي اما الحكمي فالكفوا فيه باطن وهو حاصل ما يحتاج
 الامور الثلاثة السابقة كما انه حاصل في السبعة بكتابتها
 اول كل سورة غير براءة بخط المصاحف **قوله** وانحكى البغوي الالتقا
 على الجواز اي فانه بحسب ما وصل اليه فلا يكون حجة على انما يات
 الشاذ ما ورا السبعة لكن مراد قول البغوي هو الصحيح **قوله**
 ولم تثبت قرأينة اي واذا لم تثبت قرأينة لم تثبت خبرية فلا يجوز
 به **قوله** فسقطت متبايعان اي نسخت تلاوة حكما لتقد
 سقوطها بلا نسخ لان الله تعالى لم يحفظ كتابه فقال انما نحن
 نزلنا الذكر وانما له لحافظون على انه قيل انهم لم تثبت عن ابن
 مسعود **قوله** ولا يجوز ورود ما لا معنى له في الكتاب والسنة
 اي لانه كالحديث فلا يثبت بعاقلة فكيف يثبت بالله وبرسله ثم المراد
 بما لا معنى له ما يتعد التوصل اليه معناه ليصلح محلا للتزاع اذ لم يقل
 احد بطلان ذلك **قوله** واجيب بان الحرف اسم للسور فيها اقوال اخر
 معروفة في كتب التفسير يحصل بكل منها الجواب **قوله** وسواء مشيئة
 الخ فيه تنبيه على ان فئتين مفتوحة لانهما مشيئة الي محضيا

المعلقة

المعلقة كما قال وهو المشهور فقول ابن الصلاح ان فتحها غلط
 وانما هو بالاسكان ممنوع نعم يجوز الاسكان يجعل السبعة الى المشيئة
 الذي لا معنى له لقوله بوجوده في الكتاب والسنة وبما هو جهتي
 ضبط انزكتني وابنه ماوي وغيرهما **قوله** كما في العلم المخصوص بمنأخر
 تقليده بالمأخر مصر الا ان يقال ان المنتقى عليه او غير مقتوم
 بالاول **قوله** وسمو مرجية لارجا يلزم الخاي ولا رجا يلزم ايضا العمل
 عند النبوة اي تاجهيم اياه في البر بنية عنهما **قوله** عليه ان صواب
 ايهما رة بالعلم به فصينه ان التغيير لم يرقه لو بالعلم به خطأ وليس
 كذلك اذا المرفة او العلم سبب للعمل فعاينته ان لا عبر بالسبب عن
 المنصب ولا بدع فيه بل العلم عمل في الجملة كما مر في الكلام على الحكم
 وقال السعد التفتازاني في تلويحه وقد يقال العلم عمل القلب
 وهو الاصل **قوله** والمف من ثلاثة اقوال ثابته ان الادلة العقلية
 تقيد اليقين مطلقا وثالثها لا تقيد مطلقا كما اشار اليه بقو
 فانه قد توجب من اطلق انها لا تقيد اليقين بانفعال العلم بالمراد
 منها اي لان افادتها له تتوقف على العلم بوضع الالفاظ وباراد
 معانيها منها والعلم بالوضع يتوقف على نقل العربية لغة ونحو
 وصرها وهذه الثلاثة انما تثبت بالاحاد لان مرجعها الي اشعار
 العرب التي يروونها عندهم الاحاد كالاصمعي وخليل وسيبويه
 وذلك محتمل للخطا والكذب والعلم ببارادة ذلك المعاني يتوقف على
 نقل الالفاظ عن معانيها وعدم الاشتراك والتخصيص والمجاز
 والنسخ والاضمار والتقديم والتأخير ومع هذه الاحتمالات او
 بعضها لا يحصل العلم بالامر من ومع حصوله لا بد في افادة التقلية
 اليقين من العلم بعدم المعارض السقلي المحرر الي تاويل النقل

له

ة

الكون اصطلاح في الحكم لان العارفين انبثات الصانع وموقف النبوة
 وسائر ما يتوقف عليه صحة النقل ليس الا العقل فهو اصل للنقل
 فالادلة لا تقدر اليقين وتقرر الجواب ظاهرا من كلام الشارح
 علي اننا لا نشك ان اللغة والنحو والصرف اثبتت بالاجماع كما لا
 يخفى علي من له تامل ولا نسلم ايضا ان افادة التعليل اليقين يتوقف
 علي العمل بعد المعارض قال السعد النفذاني في شرح المقاصد
 لفظ انما انما يتوقف علي عدم العلم بالمعارض لا علي العلم بعد ملا
 كثيرا ما يحصل اليقين من الدليل ولا يحظر المعارض بالانبات او
 نفيا فضلا عن العلم بعد ملا فلو لم يرد بقوله ان افادتها اليقين
 تتوقف علي العلم بعد ملا انما تكون بحيث لو لاحظ العقل المعارض
 حزم بعد ملا **المنطوق والمفهوم قوله** في محل النطق انه كذا
 لفظا فملم في آية التافيف مثلا هو التافيف **قوله** حكما كان اي مارد
 عليه اللفظ **قوله** او غير حكم اي بان يكون محل الحكم معنى كذا كالتافيف
 في الآية او انا كذا كذا عليه بقوله كما يوجد **قوله** هو
 نفس النص بطل في مقابلة النظام كما هنا وفي مقابلة القياس
 والاجماع كما سباني في القياس فالمراد به هنا ما افاد معنى لا يحتمل
 غير كما قال وفيما ياتي ثم الدليل من الكتاب والسنة ظاهرا كذا او
 نصا بالمعنى الاول كما سباني ثم ويطلق النص ايضا كما قال القرافي
 علي ما يحتمل تاويله لا مخرجها وهو بمعنى الظاهر وعلي مارد
 علي معنى كيف كان **قوله** في ثوب زيدا اي في ثوبك ثوب زيدا **قوله**
 او يكون له ج غير دال علي معنى كذا اي فان لجره حروف المسماة
 وهي ري د فانيها التي لا تدل علي معنى لا اسما وها وهي الذي واليا
 والناك والمحليات المذكورة تسمى حروف المباني كما ان اسمها

تسمي

تسمى حروف المعاني **قوله** او دال علي معنى غير من معناه لعبد الله
 علي اي لا يدور علي العبودية وهي صفة للذات المشخصة وليست
 داخلية فيها بل خارجة عنها وكذا ذلك معنى لفظ الله وهو ظاهر
 بخلاف ما اذا كان عبد الله غير علم فانه مركب اصنافي ويدخل
 في كلامه نحو الحيوان الناطقة علي اذ كل من جزيه دال علي معنى
 غير من معناه اذ معناه الذات الشخصية لا نظر فيه للحيوانية
 والناطقة وان وجد تافيه **قوله** تتضمن المعنى لجزئه المدلول
 المدلول عليه باللفظ تضمننا فالمدلول صفة **قوله** لانها المحض
 اللفظي لا تتوقف علي انتقال من معنى الي آخر بخلاف اللتين
 بعديها **قوله** والتشديد عقليتان ان تتبع قوله صلوات المحصول
 وغير وهو واحد اقوال ثلاثة ثابته انهما عقليتان كالاولي اعتبارا
 بفهم المعنى من اللفظ ولو بواسطة وعليه انهما مناطقة وقد
 يقال هو لازم للمعنى وان صرح بخلافه لانه جعل القسم دلالة
 اللفظ فافترسا مد لفظية ويكون بعضها بواسطة وبعضها
 بلا واسطة لا يجوز ان ذلك ثابته اذ دلالة التضمنية لفظية
 كالاولي والاشراعية عقلية لان المراد لخل فيما وضع له اللفظ
 بخلاف اللازم ولان الدلائل التضمنية في المركب من جزيين
 مثلا نفس الدلالة المطابقة فلا تعاريف بينهما الا باعتبار التضمن
 في التضمنية والاجمال في المطابقة وهذا ما عليه الامدي وابن
 الحاجب وغيرهما من المحققين **قوله** ثم المنطوق الحاصل ان دلالة
 الاقتضاء لانه انقسام وتساوي مثلثها في كلام الشارح ولعلم ان
 المعنى قسم في شرح المختصر بتعالم الشرح المنطوق الي صريح وغير
 فالصريح الدلالة المطابقة والتضمنية وغير الدلالة الاشراعية

را

وهي التي تنقسم الى دلالة اقتضا ودلالة اشارة ودلالة ايماء وهي
من قسم المقصود بان يترن اللفظ حكم لولا حمله على التعليل لكان غير
لا يفتى بالشارع وهذه ذكرها في القياس وترك التصريح في المتن
لوضوح **قوله** لئلا يورد ما ذكرها في القياس من صحة صوم الحبيب
قوله لا محال النطق اشارة الى ان الدلالة في المفهوم ليست وصفيّة
بل التقاليد فان الذهن ينتقل من فهم القليل الى فهم الكثير
بطريق التشبيه بان احد هاتين **قوله** من حكم ومحملة ايماء لان
والاثر ما اضاقه الشئ الى نفسه في قول الحكم او انك ادر في قوله
هو بعد ويطلق المفهوم على محل الحكم ايضا فقوله من حكم ومحملة يثبت
لما وقوله تترجم كذا مثالا لهما تترجم مثال الحكم وكذا مثال لمحملة فالحكم
في مفهوم اية التافيف تترجم الضرب وتكونه ومحملة الضرب وتكونه
وما تقرر ان الماصك على ان المفهوم في كلام الحكم ومحملة لا احدهما
ما مر والا فاطلاقه على احدهما هو الشايع وان كان اطلاقه على الحكم
اكثر **قوله** فاذ وافق حكمه ايماء المشتغل هو ايماء المفهوم عليه ايماء الحكم
لان الحكم جزء من مدلوله المعلوم ذلك من قوله قيل من الحكم ومحملة
قوله المنطوق به بنده على ان اصل المنطوق الا نسب باول كلامه
ان يقول حكم المنطوق واقسام مفهوم الواقعة ستة بعد اقسام
حكم المنطوق من واجب وغيره واما اقسام مفهوم الخاتمة فتلا توت
من ضرب الستة في الخاتمة الباقية بعد استفاضة الواقعة للمنطوق
قوله ثم هو محويم الخطاب ان كان اوليه ولحنه ان كان مساويا لا يقال
سكت عن الادون لاننا نقول ليس لهم مفهوم الادون **قوله** نظرا
للمعنى ايماء لما وضع له اللفظ والمعنى هنا ما علق به الحكم لا يداني
التافيف والالتلاف في الكلام ان يتيم **قوله** لا تشددية الضرب

في ص

المفهوم

من

من التافيف مثال هذا الترتيب وقع له ايضا في بحث الجاز وقد يقال
فيه الجازة للمصولة لما يوتي بها اذ اجره افعالي التقصيل من الـ
والاضافة وهو هنا مضاف فممتنع الا ببيان بها **قوله** بات
المضاف هنا ليس افعال كما تري وقد يجاب ايضا بان المراد عدم اضا
اليه ما هو بعضه وهذا ليس كذلك ويرد بان كلام النجاة يمتنع من
ذلك **قوله** وباسم المتقدم وهو لحن الخطاب يسمى الاول ايضا على
هذا ايماء القول فعليه يكون مفهوم الواقعة هو الاول ويسمى الاول
محوي للخطاب ولحن الخطاب والمساوي على هذا القول يسمى مفهوم
مساواة وقوله الاول نائب الفاعل يسمى **قوله** ويطلق المفهوم
على محل الحكم ايضا كالمندقوق قد بينه فيما مر ان المنطوق اسم للمعنى
الذي يدل عليه اللفظ لا في محل النطق من حكم ومحملة ويثبت هناك
المفهوم يطلق ايضا على محل الحكم فقط كالمندقوق **قوله** ايماء الدلالة
على الواقعة فسر به دلالة لئلا يشبه على ان الاضافة للمفعول وهو
المواقفة ايماء المعنى الواقعة للمنطوق ومن المعنى المعلوم به واقفة
المسكوت للمنطوق لتفاوت في ان الدلالة قياسية او لفظية او
مفهومية وقد حكى المصنفين بقوله ثم قال الشافعي الم والشارع
الثالثة بقوله وكثير من العلماء ان ايماء القياس الاول او المساو
سكت عن الادون لما قد منه من ان لا ليس لهم مفهوم الادون حتى
تكون الدلالة عليه بطريق القياس الادون **قوله** المسمى صفة
للقياس كما يعلم مما سياتي ايماء في خاتمة كتاب القياس **قوله** عن الاول
بالتشبيه ايماء الامام الشافعي وامام الحرمين وقوله واما الثالث ايماء
الامام الرازي وما نقله عن امام الحرمين من ان الدلالة قياسية خالفا
ما مال اليه في كتاب القياس من ان ايماء من ان الدلالة معلوم

قده

بي

بين

وقد ساق الزركشي عبارة المص بلفظ والامام اي الامام الرازي ونسبه
العراقي وقال ان قوله والامامان عبارة الشبهة القديمة واعتمد فيها
عليه ثقل بعضهم عن البرهان ان فيه ذلك عن معظم الاصولييين
وهو وهم فالذي فيه عن معطليهما انهما دلالة مفهوم **قوله** لا الحكم
اي الاحتجاج **قوله** ولا ثموه مما تقدم اي من لحن الخطاب **قوله** وقيل
ثقل اللفظ لهما عاقد الزركشي وهذا الذي اخبره وضعفه هو
الذي ذكره في المفهوم حيث قال وقد يعبر اللفظ عن فاعل القوي
قال العراقي ولعله مثال به لذلك علي رأي مرجوح وبه حرم الشارح
ثم **قوله** وكثير من العلم منهم الخفية عليها ان الموافقة مفهوم لا
منطوق ولا قياسي هو كذلك لكن الخفية بسمونها دلالة للمفهوم
ولا بعد في انهم يسمونها بالشيء باعتبار ان **قوله** كما هو ظاهر
صدر كلام المصاي وهو قوله والمفهوم ما دل **قوله** كما يبيضا وياب
فانه جعل الموافقة في معنى اللغات مفهوما وفي كتاب القياس
قياسا **قوله** قال المصاي في شرح المنهاج وقد يقال بينهما تناف
لكن مخالف لقوله في شرح المختصر لا تنافي بينهما فان المفهوم جهتي
هو باعتبار احدها مشدد اليها للفظ فكان مفهوما باعتبار
الآخر قياسي ومن ثم قال السعد التفتازاني الخلاف لفظي
واشار اليه امام الحرمين في البرهان ونعقبه جماعة منهم ابن ماري
بان الخلاف فوايد من اننا ان قلنا ان دلالة لفظية جاز التخرير
والا فلا **قوله** وان خالف حكم المفهوم الحكم المنطوق الا نسب ان يقول
به لآخر حكم المنطوق او به لاول الحكم المفهوم ليتوافقا **قوله** ويسمى
مفهوم مخالفا ايضا يسمى ايضا دليل خطاب ولحن خطاب **قوله**
ليتحقق اي يوجد **قوله** ترك خوف في ذكره بالموافقة اي خوف محذور

لسبب

لسبب ذكر السكوت بطريق موافقته للمنطوق بان يعطى عليه ففي
السياسة والبالغة منه متعلقة بذكره **قوله** ونحوه كالجمل معلوم ان ذلك
انما يتصور في غير كلام الله تعالى **قوله** لما سياتي اي من توجيه اما
الحرمين **قوله** السؤال اي لجواب سواء وقوله او حادثة اي لبيان الحكم حادثة
تتعلق بالمدكور ولضعف المفهوم عن المنطوق في الدلالة كاذ السؤال
والحادثة مثلا صار من له عن مقتضاها بل ما يغني من وجوه خلاف
العام الوارد عليها لا يصرفه عن مقتضاها لقوة دلالة بل اعني فيه
عموم اللفظ لقصور السبب **قوله** او الجمل اي جمل الخطاب كما يفيد
كلام الشارح بعد ونبه بقوله او غير مما يقتضي التخصيص بالذكر علي
ان ضابط العمل بالمفهوم ان لا يظهر لتخصيص المنطوق بالذكر فائدة
غير تفي الحكم عن السكوت بخلاف ما اذا ظهرت له فائدة كالا مثله التي
ذكرها فكان يساق المذكور للتجيم والناكيد للتشهير لا لاجل الامرة
نومى بالله واليوم الآخر انشد علي ميت فوق ثلاث فلا يجد ذلك المكاف
ايضا وكذا بارة الامتنان بقوله تعالى لتاكلوا منه لحا طريا فلا يمتنع اكل
التقديم **قوله** وبذلك ايد مع توجيه امام الحرمين ان الشافعي في رسا
كلامه يريد به ايضا توجيه الامام وحاصله انه اذا ظهر لتخصيص
المنطوق بالذكر فائدة غير تفي الحكم بنظر الاحتمال اليه السكوت
فيصير الكلام فيه محلا حتى لا يعرض فيه بواقفة ولا مخالفة **قوله** بان
المفهوم صلة توجيه **قوله** في جرم ونزينة العطف فيه عطف نفسي
قوله فقد نقله القرابي وغيره كالمأزدي وابن الصباغ **قوله**
بالمخالفة متعلق بحكم لا يتعلم **قوله** كما سياتي اي في المسئلة الثانية في
الكلام عليا كإراي حيفة ما هيها المخالفة **قوله** ثماني المثال الاول
اي وهو قول قريب العهد بالاسلام بعد مجذور المسلمين تصدق

ة
لغة

القول لما تقدم اي في المثال الاول **قوله** وفي اي الرتبة والمؤالة
 معطوف على المثال الاول **قوله** فيوجد اي البناء على **قوله** ومن المعنى
 اي ومن النظر فيه **قوله** المعلوم به موافقة السكوت للمنطوق اي
 في الحكم بمعنى انه هل يكفي لحد من اللفظ من غير قياس ولا بد فيه من
 قياس **قوله** في انه الدلالة على ان السكوت اي على حكمه الموافقة
 للمنطوق **قوله** اي ما يقتضي التخصيص اي بتخصيص المذكور بالذات
 كونه جوابا لسؤال او بياناً لحدثة **قوله** لعدم معارضة اي ما يقتضي
 التخصيص بالذات اي للقياس والمعروف هو اللفظ المقيد بصفة او
 نحوها فالعارض هو القيد من صفة او نحوها وبالمعروض دون
 الموصوف وان كان في المعنى موصوفاً لا يتوهم اختصاص ذلك بالصفة
قوله من صفة او غيرها بيان لان كونه **قوله** بخلاف مفهوم الموافقة
 اي فانه لم يقل فيه ان الحق عدم العموم ولم يدع فيه اجزاء **قوله**
 لان السكوت هنا دون من المنطوق اي كونه المنطوق هنا اول
 بالحكم من السكوت وهناك السكوت اول او مساو للمنطوق كما
قوله بمعنى محال الحكم فسر به المعلوم بيوافق قوله المسمى
 وهذا المنفى اذا لم يرد به المحال كما مر به الشارح **قوله** ليس بشرط
 ولا استثناء ولا غاية وجب استنباطها اختصارها لانه بخلاف غيرها
 والخف انه لا حاجة الى الاستثناء لان كلا منها انما يحصل
 باللفظ فهو لفظ متغير لآخر ولهذا قال امام الحرمين لو عي معنى
 عن جميع لفظا فهم بالصفة لان متغير حالات العدد ورواها
 موصوفاً بعد دها فوجدتها وكذا سائر المفاهيم انتهى وعلى هذا
 فالمعطوفان معطوفان على اعمدة الانتماء المعلوم فعلى صفة
 لانه ليس بلفظ فلا يدخل في تعريف الصفة كما ذكره وينبغي

صحة

صحتها استثنى المذكورات فليست من معانيها بعد **قوله** حيث ادرجوا
 فيها العدد والخراف مثلاً اي العدد موصوف بالعدد والمخصوص
 بالكون في زمان او مكان موصوف بالاستقرار فيه **قوله** ان المجهول
 اي من اصحابنا على الثاني اي ينبغي ان يكون هو الاظهر وهو قوي
 لان تعريف الموصف صادق به غاية ان الموصوف مقدم ولا
 تأثير له فيما نحن فيه **قوله** فاول الاول الخ مبال الشارح الى ترجيح
 الاول وهو ظاهر **قوله** وجوز المص ان يكون الصفة في سائر الغنى
 لفظ الغنى ذكره في منع الموانع وقال فيه انه التحقيق واستبعده
 الشارح **قوله** كما سياتي اي من مفهومه ان مطلق غير الغنى ليس
 بظلم لان غير المطلق ليس بظلم فعلى ما جوزه المص بعيد قوله في
 مبال الغنى الزكاة فليعلم ان سائر الغنى كما قال الشارح
 ولولا انه لخط في الصفة المعنى السابق لامكن للفرق بين المتأين
 بان المضاف اليه في الثاني صفة دون المضاف وفي الاول بالعكس
قوله بالمعنى السابق اي وهو لفظ متغير لآخر الخ وطريق الفرقان
 بين الصفة والعللة بان الصفة قد تكون مكملة للعللة لا علة وفي
 اعم من العلة فان وجود الزكاة في السائمة ليس للسوم والواجب
 في الوحوش وانما وجبت لتعبد المالك وهي مع السوم اتم منها
 مع العلف **قوله** اي لا وراه اي ولا شي من بقية جهاته مع انه لو
 ع بدله وراه بخلافه كان اول لان وراه يقال للامام ايضا قال الله
 تعالى وكان وراه ملك ياخذ كل سيفينة غصبا اي امامهم **قوله**
 لا اكثر من ذلك اي ولا اقل منه **قوله** ونشط غطف صفة معني على
 صحة استنباطها مما فسر به المص الصفة فذكرت ما فيها فالاوجه
 عطفاً على اعمدة ونش ينفذ باد وكذا ما بعده **قوله** والاله في الآية

عليه

جو

المعبود بحق أي لا المعبود مطلقا إذا كان هو مطلق الاله **قوله** ونفوه
اثبات العلم والقيام بزيد هو المشهور وقد نبه بعد على الخلاف فيه
بقوله إذا قيل انه منطوق أي صراحة لسرعة تبادره اليه الأذهان
ومن مرجه انه منطوق ابن القطن وغيره ورجح التراقي وغيره
ولحقه باليه لو قال ماله عليه الادينار كان اقرا راياله ببار ولو
كان بالمعلوم لم يولخذه لعدم اعتباره بالمعلوم في الاقارب ويح
بأن محل عدم اعتباره فيها إذا كان بعرض المحصر كما يفهم كلامهم
وعلى المشهور قد لا تله الا الله على اثبات الالهية لله بالمعروف
لا بالمنطوق ولا بعد فيه لان العوض اولاً وبإذات رد مخالفتنا
فيه المتشكون لا اثبات ما وافقوا عليه فكان المناسب للاول
المنطوق وللتاني المعلوم **قوله** في المتن وفصل المبتدأ من الخبر
بضم الفصل الا نسب كما فسره الصفة ان يقول وضم الفصل
وتقدمه على قوله ونشره تنبيه مما يفيد المحصر كالمذكورات
تتبع المبتدأ والخبر نحو صد بقي زيد وزيد انعام **مسألة المفاهيم**
الالتفات حجة قوله الالتفات فضيلة ان الالتفات مفهوم
وليس بحجة وليس مراد بل المراد انه ليس بمفهوم اذا التقابل بانه
مفهوم قابل بحجة **قوله** ابو عبيدة وعبيد بالفتحة و ابو
عبيدة هو معمر بن المثنى وابو عبيد هو القاسم بن سلام
والاول شيخ الثاني **قوله** وهذا كما عر عنه بالمعنى غير عنه في
بحث العام كما ينبغي بالعقل لا بذهن علي انه لا خلاف في المعنى
بل في القسمة خالفنا في فوهم خلاف ذلك كما ذكر كشي **قوله**
الدقاق هو القاضي ابو بكر محمد بن محمد بن جعفر **قوله** والصير في
هو ابو بكر بن عبد الله شراح الدسالة للاحام الشافعي **قوله** وابن

خوبز

خوبز مندار باسكان التراقي وقتي اليهم وكسرها قالوا ان كشي اشتهم
عليه الاستدلال بهم وعن ابن عبد البر انه بالموحدة المسكورة **قوله** علما كان
او اسم جنس في كشي تنبيه على مغايرة اللقب الاصولي للقب النحوي
فابعلم بانواع الثلاثة الاسم والكنية واللقب النحوي لقب اصولي
واسم الجنس شامل للافراد كرجل وما والجمع ككثير وكلم سواء كان
جامدا مشتقا وعلقت عليه الاسمية كما نشبه امامنا لم نعلت عليه الاسمية
فدخل في قولهم في المسئلة السابقة لا مجرد السالبة على الاظهر وكاسم
الجنس اسم الجمع كقوم ورهط **قوله** اي لا على غيره وفي نسخة اي لا على غيره
وهي اوله وبالحجة فالجواب عن الالتفات لا يحج به وما اعترض به من ان
اصحابنا لم يسموا به في تعين التراب للجنس في جرح جعلت له الارض سجدا
وقرئتم لها طهورا رد ما ان الدال على تعيينه انما هو اللقب مع قرينة الاقتضا
وقد مره التراب بان مفهوم اللقب حجة مع قرينة الاحواب **قوله**
فانه اقدم منه ولعل اي لاد وفاة الدقاق في سنة اثنتان وتسعين
وثلاثمائة والصير في في سنة ثلاثين وثلاثمائة وهو من اصحاب العجوة
قوله وانكر ابو حنيفة الكل مطلقا ان اراد ان اصحابه وافقوه عليه كما هو
الظاهر فنقول المعروف ما جرى شيخنا الكمال ابن الحام ان الحنفية انما سلكوا
مفهوم الحنفية في كلام الشارع اما في مصطلح الناس وعرفهم فهو حجة على
ما ياتي عن الشيخ الامام ولد المم والكلام في المفهوم فلا يشكل بقول
شيخنا المذكور انهم يقولون بدلالة الاستشنا بعد التقي وانما للمحصر
منطوقا لكن هذا قد يشكل بما نقله الشارع بعد من نقي اي حنفية
افادة انما المحصر الظاهر في شمول المنطوق والمفهوم **قوله** لان الخبر له
خارجي اي لشبهة التايمر بالنفس متعلق خارجي **قوله** وما في معناه
مما تقدم اي نحو في انتم السالبة زكاة **قوله** وانكر الكل الشيخ الامام

في غير الشرع اي وان لم ينكر التخصيص والتقييد بالمفهوم فقد قال
 في فتاويه في مسئلة ان المفهوم هل يعمل به في الاوقات لم ارفها ايضا
 والتاثر انه ليس حجة في كلام الناس لانها تحكم مبتدأ نعم يصح ان يكون
 حجة في تخصيص عام او تقييد مطلق او بيان محمل ويكون العمل في
 الحقيقة باللفظ العام المخصص بالمفهوم فيما سواه لا بالمفهوم **قوله**
 لعلنا ان هولاء عليهم خلاف في الشرع ليس ملخذ حجة ذلك بل قول
 ائمة اللغة بها او معرفتها من موارد كلام الشارع او المعنى كما مر
 بيان ذلك ويجاء **ب** عن كلام امام الحرمين المذكور عقبه بان
 مبنى على اعتبار المناسبة في العلة وهو ضعيف كما سيأتي **قوله**
 وكون العلة غير الصفة لا اعتذار عن الامام الدارمي وابد الحجب
 فيما نقله عن امام الحرمين وبه يقول خلاف ما تقدم على ان ما
 لحظه الامام الدارمي خلاف ما مر عن المصنف من ان الصفة لفظ مقيد
 لاخر ليس بشرط ولا استثناء ولا غاية وانما اشكال النعت والعلة والنظر
 والمطل والعدد **قوله** واما غيرها اي الصفة وفي نسخة غيرها اي غير
 التي لا تناسب والمقت **قوله** فصرح اي امام الحرمين **قوله** وسكت
 عن الباقي اي الحال والغاية وضم الفصل وتقديم المصنف كمن
 الاخير صرح به ايضا فلم يسكت عنه **قوله** وانكر قوم العدد منهم
 الامام الدارمي وقال النووي في مجموع مفهوم العدد باطل عند
 الاصوليين كمن تعقبه ابن الرفعي في المطلب بان العلة عندنا
 في عدم جواز نقص حجارة الاستسما عن ثلاثة والزيادة على ثلاثة
 ايام في خيار الشراء قال وينبغي من النووي رحمه الله تعالى في
 قوله انه باطل عند الاصوليين اي ينبغي منه من حيث انه نسبة
 للاصوليين فان كثيرا منهم قد يكون بان مفهومه صحيح وقد ذكره

الم في المسئلة السابقة كن مواد النووي بالاصولييين كما هي كما
 به في شرح مسلم في كتاب الجنائز فلا يتبع منه من هذه الميمنة كما
 لا يتبع منه من حيث للمعنى فلا يتبع منه بان يقال ما قاله
 صحيح ولا نسلم ان العدة فيما ذكره تخص العدد بل العدد مع التزايد
 كما مر نظيرا في مفهوم المقت وانما يتبع منه من حيث انه مخالف
 لما نقله الشيخ ابو حامد وغيره من الشافعي وامام الحرمين عن وعن
 الجمهور من العدد حجة **مسئلة الفاية** اي مدلولها
 قيل منطوق **قوله** لان بعض القائلين به ان كان سن في **قوله** في المقت
 فطلق الصفة فيه يجوز لانه شامل للصفة المناسبة وغير المناسبة والمراد
 به غير المناسبة كما نبه عليه الشارح **قوله** من نعت ان قاصر عن شمول
 للتمييز ونحوه **قوله** فتقدم المعمول للمفاهيم اي لانه لا يعتمد في كل
 صورة **قوله** وقالوا ان الحجب وابو حيان في ذلك اي نظر الي ان
 تقديم المعمول كثير ما يكون للاهتمام والتبرك والتلذذ به ذكره
 وغير ذلك وانت خبير بان ذلك لا ينافي كونه للاختصاص نعم
 الاختصاص كما قد ابيح ان لا يرد ذلك غالبا وعليه يحال قولهم
 ان التقديم للعناية لا بد ان تفسر ذلك العناية فتارة تكون
 للاختصاص وتارة لتبرك وتارة لغير ذلك مما يلازم المقام **قوله**
 ولقناره الم في شرح المختصر هو ولقناره ثم وانتارا ليد هنا بقوله
 له عوي البيا يتي تكتن قوله هذا الاختصاص الحصر خلافا للشيخ
 صرح اذ كالتصرح في انه موافق للجمهور وما قيل من ان لفظ المختص
 يغير لفظ الحصر فلا يفسر به مردود بان الاعتبار بالمعنى لا باللفظ
 فاذا ارادوا بالاختصاص معنى الحصر فلا فرق بين التعبير عنه
 بلفظ الاختصاص والتعبير بلفظ الحصر **مسئلة انما**

قوله كقول أبي حنيفة من جملة ما تقدم عنده في كلامه تبعاً
لقول المصنف والكر أبو حنيفة الكل مطلقاً وقد قد منا ما فيه ولم
يصرف المصنف في ترجيح افادته إنما المحصر للحكم به من كثرة التافاهة له
كما تقدم عنهم هنا مع ما قدم من أنه من المفاهيم **قوله** أذرياً
الفضل ثابت أجمعاً كاف في الغرض مع مناسبتة لربنا البسيطة
ولهذا استلقت عن ربنا البديع مع أنه مثله في حصول الغرض **قوله** وإن
تقدم له خلافه فإنه لا يصرف في الإجماع لأن عقاده قبل استقرار الخلاف
فقد رجع القائلون كما بن عباس إليه بثبوت ربنا الفضل عن قولهم
يجوز بيع الذهب بالذهب متقافلاً والورق بالورق وذلك
لما بلغهم خبر الصحيح عن أبي سعيد الخدري لا يبيعه من
الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل **قوله** عن المحصر في خبر إنما
الربا في التسيئة كما أشار إليه الإمام الشافعي أنه حصر أضاني
بالنسبة إلى سؤال الجماعة عن الربا في مختلفين كذهب وفضة
ونتم وير لا حصر حقيقي **قوله** وصاحب أبي ربيعة في الأخذ
عن إمام الحرمين **قوله** أكلها المراسن بكسر الهمزة الخ لخرق من المراسن
للاستوى وزعم بعضهم أن كسر الهمزة **قوله** سهل وقال وإنما
هي همزة وصل مفتوحة واللام فيه للتخفيف ولفظ كذا اسم جنس
لظائفة من ملوك العجم كنبع ملوك حمير وقبيل ملوك الروم
قوله كما في حديث الربا السابق مثال لبعض المواضع الذي
عورض بما هو مقدم عليه أي وهو حديث الصحيحين الذي قد مر
قوله مع قوله بأنما كما تقدم في الكلام على الكارة صفة لانتساب
الحكم **قوله** لأنه لم يصرح بأنه مفهوم ولا منطوق فيما نقله عنه
الشارح في مسيلة المفاهيم إلا الملقب بجملة لا نأخذ قول صرح

ثم بانه

ثم بانه مفهوم بفرد المحصر لا بانه يفيد مفهوم ما ومنطوقاً
أي بالاشارة **قوله** أن الوحي هو نفعي الممرة بدل مما قاله **قوله**
أي في أمثالهم الخ بانه على أن المحصر في الآية قصر أضاني للحقيقة
أذ الخطاب مع المظهرين أي إنما أوصي إلى في أمر الربوبية التوحيد
في الأهمية لا الشراك فيها ويسمى قصر قلب وبالجملة فأنما الأول
لقصر الصفة على الموصوف والثاني بانه بالعلم **قوله** وإن لم يصرحوا
بدلك أي بقوله من يقال أن فيها أي فرج حاصل كلامه إلى أن
الجهلورق أو ذلك ظاهر أو لزوماً لا صريحاً وقصد **قوله**
من اللطاف قوله بمعنى منطوق فسر به اللطيف بقوله حل
جاءت الموضوعات عليه أو بالعلم واللفظ في العمل الرقيق
فيه واللفظ من الله التوقيف والعصمة قاله المحمدي **قوله**
بما أي قبل أو بسببه **قوله** أفيد أعرض بانه لا يستقيم فإن
أفعال إنما يصح منه قول ثلاثي ففعل أفيد فاد وهو رباعي
ويجاب بانه إنما صاغه من الثلاثي قال المحمدي العائدة ما
استشعر من علم أو مال تقول قادت له فائدة أبو زيد فاد
المال أعطته غيرك واستقرت انتهى **قوله** وهي اللفاظ المفردة
كالصبر المستثناة وخرج بها الدوال الأربع وهو المخطوط
والعقود والاشارات والنبذ **قوله** على الغائب أي على مدلولات
الالفاظ معاني كانت أو الفاظ فلا ينافي تقسيمه بعد مدلول
اللفظ إلى معني ولفظ **قوله** من المحذوذ أي الموضوعات المفقودة
قوله كما لا حصر فيه اختبر به عن اسم العدد فانه يصح الاستشنان منها
بحوله على ستة الأثلاث ولبيت عامة **قوله** كما سيأتي أي في العام
قوله ومدلول اللفظ أما معنى الخ قد يقال هذا كما يناسب لخبيا

فلو ان اللفظ موضوع للمعنى من حيث هو لا لاختياره هو ان موضوع
 المعنى الخارجى ولا اختيارا لاما ان موضوع الذهن ويجا
 يانه يناسب كماله لان الخلاف المذكور انما هو فى الذرة كما سياتى
 والكلام هنا فيما يشتمل المعقولة وسبب ان مثلها ما وضع للمعنى
 ومنها ما وضع للذهن **قوله** سبب ما يوجد منه ذلك ان تعريف
 الميزية والكل بما ذكره وادى ما يوجد منه ذلك قول الله تعالى
 والمعنى ان الذى ان **قوله** والقول اللفظ المستعمل فى استعمال نظرا
 لتغير المعنى به والا فلقول هو اللفظ الموضوع للمعنى وان لم يستعمل
قوله لانه لا سبب للمعنى فى كل مثلها لم يستعمل فى كل
قوله واطلاق المدلول على الماضى كما هنا سبب ان نتيجة
 اشتغال المدلول على المفهوم الموضوع لللفظ والمدلول اضطر الى ان يكون عليه
 حذوف عليه تخفيفا لكثرة الاستعمال **قوله** والاصل اطلاقه على المفهوم
 الاصل هنا بمعنى الحقيقة الاصلاحية **قوله** جعل اللفظ دليلا على المعنى
 فيقول فيه تشبيه على ان مدلول اللفظ يسمى مفهوما ومعنى
 قسميته مفهوما باعتبار فهم السامع ومعنى باعتبار عناية
 المتكلم اي قصد اياه من اللفظ فيما يتحدان ذاتا مختلفات
 اعتبارا **قوله** حيث يصير قبله شهر من غير ان شهر منه في غير
قوله خلافا لغيره وهو ابو سبل بن سليمان الصيرفي بفتح
 اليم اتهم من ضمها نسبة الى صيرفي قرية اخ عراف العم واول
 عراف العم وهو من معني الالبصر **قوله** والافضل اختصاصه بالاب
 له من محضه والادنى التخصيص بالتخصيص والمخصص هنا الناحية
 واجيب بان التخصيص لا يتخص في المناسبة اذا ارادة الواضح المختار
 تضييقا من غير ان يضام دليلة اليها سوا الكان الواضح هو ان
 تعالي

تعالي كما راد ثم تخصيص حدوث الحادث بوقت فانها تخصه
 لحدوثه بذلك الوقت مع استوائه الى جميع الاوقات لا مكانه
 ام البشر كما راد تليهم تخصيص الاعلام بالاشخاص **قوله** على معنى
 ذهن خارجي كذا تشبيه على ان معنى اللفظ تشبيها
 جملتان جملة ادراكه بالذهن وجملة كما قرره **قوله** موضوع للمعنى
 الخارجى لا الذهني خلافا لاما الاول هو قول الجمهور ان الوجه
 قول الامام لان المعنى في ما ياتي بان محل الخلاف في الاسم النذر
 فقد ذكر محققو الامم ان اسم النذر موضوع لغرض تشييع
 من الحقيقة وهو كذا لا يوجد مستقلا الا في الذهن كذا هو وجود
 خارجي حقيقي ولا ريب ان الانسان مثلا موضوع للحيوان
 الناطق وان دلالة عليه بما يطابقه وهي مفسرة به لانه اللفظ
 عليه تمام ما وضع له وان يجوز على صورة ذهنية والخارجي انما هو
 الافراد من ريد وعم ووبكر وغيرهم وان كانت الصورة منطوقة عليها
 فالخوضوع للمعنى الذهني وفافا لاما والبعضاوي لا الخارجى
 ولا المعنى من حيث هو مع انه قد لا يوجد الا في الذهن كالمعنى
 وهذه المسئلة قد اهلها الامدي وانه الحاجب **قوله** واجيب
 اني انا حاجب بان لخصلا لا اسم الشايع لاختلاف المعنى في النقص
 انما هو لظن ان المعنى في الخارج كما هو في الالذهن فيقول لاختلاف
 المعنى فيقول لاختلاف الاسم او صفقه له او حال وقوله لظن ان
 خبر ان ويرد الجواب المذكور بان لا يلزم من كون الاختلاف لظن
 ما ذكر ان يكون اللفظ موضوعا للمعنى الخارجى **قوله** فاستعمل
 في المعنى من حيث هو **قوله** كما قال المصنف في معنى المواضع **قوله**
 لان المعرفة اسم المعرفة لتذكر الضم عقبة بقوله منه **قوله**

تنبيه في الخارج والوضع له من
 هو باعتبار الخلق الاول والثاني
 ولا باعتبار ربي في كل واحد

كما سيأتي من ان علم الشخص ومنع العين في الخارج وعلم
الجنس ومنع العين في الذهن وما يقبضه العارف فوضعت العين
في الخارج الا العرف بل لا المقتبضة ولا الجنس العبدية الذهبية
ففي الذهن وساد كبر الفرق بين العبدية واليقينة العارف **قوله**
وليس لكل معنى المحتمل بل في وجوب وضع اللفظ لكل معنى
ولفي حواره وبالأول عبر في الحاصل والثاني عبر في المنجذ
وجع في المصولة بينهما يقال لا يجب ان يكون لكل معنى لفظ بل
لا يجوز **قوله** فكذلك انوع الالام قد يقال معطوياً لا كلياً ولا
فكثير منها له الفاظ خاصة به كما يصح ان يرد ويجاب بان
هذا البشري ليس موضوعاً للالام بل لمعنى لنشأته هو مثله فالرد
مثلاً موضوعاً لحيات العين والالام لنشأته وبضاه الله
فيقال الم المرد من حيث يقال راجحه المسالك **قوله** منه أي من اللفظ
قوله فلم ينقضى لنا معناه ببله بل على ان تعريف الحكم المشابه بما
استأثر الله بعلمه تعريف بلزوم ذلك عدل الله عن تعريفه بما لا
يصدق معناه المناسب لتعريفه مقابلته وهو الحكم بما ذكره
لغيره ما خذره وهو قوله تعالى وما يعلم تأويله الا الله **قوله**
وقد يطلع عليه بعض اصفيائه ظاهره مناف لا يستشعر الله
بعلمه في ان الاول ان يقول ببله وقيل ما لا يطلع عليه الا بعض
اصفيائه بغير الجان التعريف الاول مبني على ان الوقف في
الاية على الا الله وهو ما نقله الشارح في بحث المجلد عن الجمهور
ولان الثاني مبني على ان الوقف على والراستون في العلم وهو
قول الاشتراك والمقتضى له قال ابن الحاجب انه الظاهر لان
الخطاب بالانفهام بعيد ومحملة جماعة منهم النووي في شرحه

مسلم

مسلم وعلمه بانه يعلم ان يخاطب الله بعباده كما لا سبيل لاحد
من الخلق الى معرفته ويجاب بان المصباح على القول بان التشابه
ما استأثر الله بعلمه بناء على ان الوقف على الا الله وما اطلع
بوهن اصفيائه على ذلك فقرة او كرامة له فلا بنا في استناده
به عما لا ينا في الاستشنا في اية ولا يظهر على غيبة أحد الحصر في
قوله منه غيب السموات والارض **قوله** هذا أي من التشابه **قوله**
المشكلة بالهم نعت للمصنفات وبالم رفع نعت للآيات والاحاديث
قوله على قول السلف متعلقة بالمشكلة او متعلقة منه أي كناية
او نحوها **قوله** في اصول الدين مع المعية قبل صلة سياث **قوله**
لا يجوز أي عم **قوله** الاعلى الخواص مستثنى من مفعول خفي أي
خفي على الناس الاعلى الخواص **قوله** التشابه صفة للحركة باعتبار
كونها لفظاً والاف لا وضي الشايع **قوله** والمعنى الظاهر له أي
الحركة باعتبار ما مرانها تنبأ **قوله** المشابه كما يطلقان
على ما ذكر بطلقان على غير ذلك كثير منه الحكم أي انقي
ولا ينطرق اليه خلال كما قرأه قال تعالى كتاب احملت اياته أي
نظمت نظم الحكم لا ينطرق اليه خلال في اللفظ ولا في المعنى والتشابه
ما تأملت ابعاضه في الاوصاف كما قرأه ان ايضاً قال الله تعالى نزل
احسن الحديث لنا ما منشأ بها أي متماثل الا بعاض في الاعجاز
وصحوة اللفظ والمعنى والله لا اله الا الله ما خذ من لفظه من الاشتراك
والتشابه بخلافه ومنه الحكم ما انضمت حروفه والمشتابه بخلافه
كالخوف في القطعة اول السور **قوله** قال ابن فور **قوله**
قوله في المعاني **قوله** مرتب ما بين فورك لا تشبهه بالهيلة والافلو
يدخل في الجمهور **قوله** بان ندله بالتا الفوقية أي للاصوات ما يابا

قيمية

التثنية اي الله تعالى **قوله** من بعض العباد ببيان من بيان
 لمن يسميها والا فلا حاجة لقوله بعض **قوله** عليها اي اللغات **قوله**
 وعزى الى الاشعري يقتضئ توقعه في نفسه انه وقد بينه الشارح
 بقوله وتحققوا كلامه **قوله** اسم اي علامة على سماه جري فيه
 على مذهب الكوفي ويجوز ان يجري على مذهب البصري بان يقال
 اي عال بمسماه الى الذهب **قوله** وتخصيص الاسم ببعضها في
 ظرا اي للحاجة حيث مر قوة بانه اللفظ المفرد المالك على معنى في
 نفسه غير متفرق بزمان ولا محل عليه كلام الله سبحانه اختصاصه
 ببعضها كمن التكل بالاسماء لجميع المقاصد متعذر سبحانه لاختصاصه
 انه غير متعذر ركن اذا ثبت توقيف الاسماء ثبت توقيف الباقي
 ادلا قايلا بالعرف **قوله** يعرف اي يعرف الواضع من البشر منه اي من
 الواضع **قوله** انتاخرت عنها اي واللام باطل لبلا يلزم الدور لتوقف
 التعليم بالوجه على الارسل المتوقف عليه ورد لزوم الدور بانه
 يوجه الى الذي يعلمها ثم يعلمها ثم يبعث كما بينه عليه بعد
 بقوله فانه لا يلزم ان وحاص **قوله** ان لا نسلم ان التوقيف
 بالوجه متوقف على ارسال اد يكتفى فيه الوجه والاعلام من الله
 تعالى **قوله** في التعريف للغير اي بلفظ **قوله** غير محتمل تبع في قوله
 له عن الاسماء الامدي وغيره وهو الصواب في النقل عنه ولا
 يغتر بما في المحصول عنه في موضع من القول بان غير المحتاج اليه
 اصطلاح **قوله** اي القدر المحتاج اليه في التعريف اصطلاح وغير
 محتمل له فقد عكس ما ذكره بذلك بتوافق المنقول في المحصول وغير
 والا فكله انما هو القدر المحتاج اليه في التعريف محتمل للتوقيف
 والاصطلاح وغير توقيفي كما مر بذلك بعضه الشارح مبينا على

ما فيه **قوله** والمحتاج الى الاول اي وهو القدر المحتاج اليه في
 التعريف محتمل للتوقيف والاصطلاح وغير توقيفي كما مر
 به في بعض الشراح **قوله** والمحتاج الى التوقيف اي وفاقا لابن الحارث
 وغيره فان **قوله** قال الماوردي في نفسه بوجه بعد ذكره
 الخلاف فايد ثلث ان من قال بالتوقيف جعل التكليف مقارنا
 لكمال العقل ومن قال بالاصطلاح اخر التكليف عن العقل مد
 الاصطلاح على مرقاة الكلام **قوله** **قوله** قال القاضي
 والمام للمربي والغزالي والامدي لا تثبت اللغة **قوله** **قوله**
 وتعلم ابن **قوله** هذا منه ظاهر في انه لا ترجع عنده ثبوت
 مقتضى كلامه في القياس فخرج الثاني وعزى الشارح ثم
 ترجحه اليه والذي رجحه ابن الحاجب وغيره الاول لان اللغة تنقل
 ممنص فلا بد خلها قياس فان قلت **قوله** ما الفرق بين هذا
 وما مر من ان الموضوعات اللغوية تعرف باستنباط العقل من
 النقل قلت **قوله** الفرض هنا استنباط اسم الحق بغير اصول
 تختلف فيه وثم استنباط وصف لاسم بغير من منطق عليه ولا يلزم
 من جواز الاثبات به جواره بالاول ويتقدم تسليم ثبوتها وبها
 لا يلزم من جواز اثبات الوصف جواز اثبات الاسم لكونه اضلا
 والفرع وصف **قوله** فاذا اشتمل معنى اسم الحق يعلم ان الاعلام
 لا يجري فيها القياس وهو كذلك اتفاقا لانها غير معقولة المعنى
 وقوله لتتميمه تعليل تشبيهه المشكر المذخورهما وقوله في معنى
 اسم اخر الا نسب بقوله معنى اسم قول الله بالاصفاة اي في معنى
 اسم اخر **قوله** فثبت اجتنابه بانه انما الحكم ببيان لقاعدة الخلاف
 في قال بثبوت اللغة بالقياس ارجح نحو البيهقي في الخبر فثبت

ثم يه بالاية فلا يحتاج للاحتجاج بغيرها كسنة وقياس شرعي ومن
 منع ثبوتها به احتجاج لذلك **قوله** فان ما ثبت تعميما بذلك
 حاصله مع ما قبله ان واضع اللفظ قد يضع لفظا لا يعي لعني
 كزيد وهذا واضرب والقتل لعانيها العروفة ويسمى خاصا
 وان كان بعضه شخيصا وبعضه كليا والمراد منه هنا بالتحية معناه
 به من الكلي معنى مشترك بينه وبين غيره وقد يضع لفظا يعي
 باستعمل من اللفظ لعني كالمصغر والاسم المشتق والمركب ورفع
 الفاعل فلا يعتبر فيه سماع ما صدقانه من الواضع بل يكفي سماعه
 منه والاستعمال مقوضا الى المتكلم وهذا يسمى وصفا عاما كما
 يسمى وصفا نوعيا وكليا ايضا وسياتي قريبا بسط ذلك وانما
 لم يجز الخلاف في الثاني لانه لا يتحقق في جريته اصل وفرع لان
 بعضها ليس اولى من بعض **قوله** خلاف قول بعضهم
 ان الامام الدارمي في المصنوع **مسألة اللفظ والمعنى ان**
اللفظ المهماد باللفظ المفرد **قوله** فيمضي اي جري حقيقة اذ الجري قد
 يكون اضافيا بالنسبة اليه ما هو اعم منه مع كونه قد يكون كليا
 بالنسبة اليه ما يتحد كالجوان فانه جري بالنسبة الى الجسم كليا بالنسبة
 الى الانسان **قوله** كالله اي المعبود بحقت امتناع الشراكه فيه ليس
 من جهة تصور معناه في الذهن بل باعتبار الامكان الخارج ولذا
 قد ضل كثير بالاشراك ولو كانت وحدانية تعالي بصورها العقل
 لما وقع ذلك من عاقل قال البر ماوك وعلم وفي ذلك المناطقة
 هذا المثال نوعا ساقا **قوله** اي في المتواطى اولى معناه
 متشكلا ان تفاوت قال ابن التلمساني لاحقيقة التشكل لان ما به
 التفاوت ان دخل في التحية فاللفظ مشترك والافعال المتواطى

ولجاب

ولجاب عنه الترافي بان كلام المتواطى والمشكلا موضوع
 للفظ والمشارك تكن التفاوت ان كانتا قاور من جنس المسمى
 فهو المشكلا او بامور خارجة عن معناه كالدكوره والافوتة
 والعلم والجهل فهو المتواطى **قوله** اي فاحد اللفظين مثلا مع
 الآخر متباين استعمال مع في مقال ذلك سابع عرفا وان كان المشهور
 لعله استعماله بالاول لان فاعل موضوع لا يصدق من الله وان كان
 فيقال متخاصم زيد وعمر ولا يتخاصم زيد مع عمر ولا يتجوز وانما اركب
 الشارح لغرض فصح تغير المعنى متباين ولو غير بالواو بدل
 منع بان قال والاخر يقال متباينان فيفوت **قوله** فمشارك
 اي فيه كما اشار اليه الشارح حذف فيه ثوسعا كلفه دوره او
 كونه صار لفظيا **قوله** ولم يقل او مجازا ان الكاي ولم يقل ايضا او
 متقولا اليه لدخولهما عنده في الحقيقة والمجاز وان كانا عندهما
 خارجين عنهما باعتبار اذ اللفظ المتشكلا في غير ما وضع له بعد
 نقله لتعلاقة ان اشتمل في الثاني سمي بالنسبة للاول متقولا عنه
 والثاني متقولا والا فحقيقة ومجاز **قوله** فان كلامها وضع لعني
 اللفظ قد يكون كليا وصفا واستعمالا كالاسنان لفظا فانه
 وضع ملاحظا بوضع العدد المشترك لافراد واستعماله باطلاقه
 على جملة قارة وعلى بعضها اخرى باعتبار استعمالها على العدد المشترك
 وهذا تقدم في قوله والافعال وقد يكون جرييا وصفا واستعمالا
 وهو العلم فانه يعي معناه بلا قرينة وقد يكون كليا وصفا جرييا
 استعمالا وهو حقيقة المعارط وصفه فيها كليا ان التواضع تفعل
 امر مشترك كايمن افراد اشتركا معنويا ثم عني اللفظ لها ليطلق
 على كل منها على سبيل البدل اطلاقا يعي معناه فانت مثلا موضوع

لكل فرد منكم مخاطب على سبيل البدل كما ذكره الشارح بعد
والقربة المعبودة في الخطاب وهذا خلا موضوع لشار اليه فغرد
مذكر والقربة المعبودة في الاشارة المحسنة وكذا الباقي واما
ان اللفظ قد يكون جرييا وصفا كليا استعما لا يستعمل **قوله**
من اي جريي اي من جرييات الخطاب **قوله** فان كان التعيين في
المعنى خارجيا فعل الشخص الذي يدعيه الشخص والحسن وسنت
عن بقية المعارف وهي تشاد كهما في التعيين وتعارفهما بان
التعريف فيهما بالوضع وفيها بغير تشاد كمرزف الاشارة اليها
التعريف في المصنوع انما هو بغير تشاد كالمصنوع والغبية وفي اسم
الاشارة بالاشارة اليه عند وفي المصنوع بالاشارة اليه
وفي المضاف باضافته الي معرف وفي الموضوع بالصلة وبال
ظاهرة او مقدرة وفي المنادى بالتصديق والاقبال وقد مت ان
التعريف فيها خارجي الا ما استثنى **قوله** اي اسم الحسن في
ذلك اي الماهية **قوله** ومثله في التعريف بالمعريف بالام الحقيقية ان
حاصل الكلام في الام التعريف بما قاله السعد الفقهاء اي وعبره
انما دخل على اسم فاما ان يشار بها الى حصة من مشاهة معينة
بين التشاكل والمخاطب وهي لام العمل الخارج كما في قوله تعالى
وليس ادرك كالانثى ونظير مدخولها علم الشخص كزبد واما
ان يشار بها الى نفس سماء وهي لام الحسن فان قصد المسمى
من حيث هو من غير اعتبار الماصد فعليه كقولها الانشاء حيوان
ناطف والرجل خير من المرأة سميت لام الحقيقة والطبيعة ونظير
مدخولها علم الحسن كاسماء وان قصد من حيث الوجود في
ضمن الافراد فادوجد في قريته البعضية كما في قولنا ادخل

السوق

السوق واشترى اللحم وفي التبريل والخاف ان بالكلمة الذيب سميت
لام العمل الذهني ونظيره النكرة في الاثبات بانظر الى القر
لا بالنظر اليه لولا اللفظ لان الحضور الذهني معتبر في
المعرف لا في النكرة وان كان خاصا فيها اذ لا يلزم من حصول
الشي اعتباره وان لم توجد قريته البعضية وفي المقام
الخطاي بجمل على الاستغراق ليل يلزم ترجيح احد التشاويين
على الآخر بلا مخرج ونظيره كل مضاف الى النكرة وفي المقام الاستد
على الاقل لانه المنطق انتهى وزاد بعضهم لام الحضور وكما اليوم
المكتة لكم دينكم وخاتمة هذا الرجل ونظير مدخولها اسم الاشارة
قوله من حيث استعما لعل الماهية اي مع قطع النظر عن علم
الشخص **قوله** حقيقيا لانه استعما للفظ فاما وضع لاول **قوله**
توهذا اسما من الخ ذكر ستة امثلة الثلاثة الاول امثلة لاستعمال
علم الحسن واسمه مع ما ومنه امثلة الترتيب في المنزلة المعينة كما
ويجاء عليه جمع وما الى اليه تلحقنا ابن الهمام وعليه فالعرف بين
علم الحسن واسم الحسن المفراد المبهمة وعلى مختار المص اعتناري
وهو اعتباد الاشارة في تعين الماهية في الذهن في علم الحسن
وعد مد في اسم الحسن فالماهية فيهما مستفادة من اللفظ
ويعرف بين اسم الحسن المعرف بلام الحقيقة والمنكر كالرجعي
ورجعي كما عرف به بين علم الحسن واسم الحسن المنكر علم القولين
قوله نظر القابل في الموضوعين اي لانه اسم الحسن ذكر هنا في مق
علم الحسن ونظر في مقابلة المقيد **قوله** صحيح اي علم القولين **قوله**
كالماخوذ مما تقدم صدر البحث اي في تعريف العلم وتقسيمه
مسألة الاشتقاق **قوله** من حيث قيامه بالفاعل

يته

لاي

سد

بله

اي وهو رد لفظ الياء بشرط اما من غير هذه الحيشية كالاشتقاق
من حيث قيامه بالمفعول وهو اللفظ المشتق فلا يجد كما قاله
وتحويرون ان الاشتقاق يجد نارة باعتبار العلم كما حده
المبدأ اي بقوله هو ان يجد بين اللفظين تباركا في المعنى
والتركيب فيترجم لهما الياء الاخيرة نارة باعتبار العمل بان يقال
اخذ لفظ من لفظين واقتد فيهم وفي الاصول ومعناه فان
قلت الاول ايضا على لقوله فترجم لهما الياء الاخيرة
قلت المراد بالرد فيه بقرينة اوله الحكم بالرد وهو من
قبيل العمل لا العمل وحدها لمصطلح الامرين وهو ظاهر في الثاني
وحمله الشارح على الاول وهو واضح والثاني ظلم في انه حذر
للاشتقاق من حيث قيامه بالفاعل ويحتمل انه حذر من حيث
وقوعه عليها لمفعول لا لانه لا يشبه بين الفاعل والمفعول
فان اعتبرت نسبتها الي الفاعل كما نجد انه من الحيشية الاولى
اي المفعول كما نجد انه من الثانية **قوله** بان يكون معنى الثاني
في الاول اي فيخرج به نحو لحم وملم وحلم مع انه يخرج ايضا بقية
المناسبة في الترتيب ونحو مقتل وقتل مصدرين لا اتحادهما
معنى فليس معنى الثاني في الاول كعكسه **قوله** بان يكون فيهما
على ترتيب واحدة اشار به الي رد ما قيل ان المصدرين غير اهمل
الترتيب سيما الجاهل المصدر في منع الموانع وقيد الحروف بالاصلية
لان المرادة لا تحتاج للاشتقاق فيها ولا بشرط في الاصلية ان تكون
موجودة اذ قد يحذف بعضها لعارض خف من الخوف **قوله**
ولا يلزم من قول انزاله وغيره ان يرفع به الخلاف بين هؤلاء
والجمهور وان فهمه عنهم كما ذكره الشارح فاستغنى بذلك

عزان

عن ان يقول كما نرى كشي وغيره ويدل الجمهور لاجماع البيهقيين على
صحة الاستغارة التسمية والاستغارة **قوله** من الجواز لانها اول
تكون في المصدر ثم تشتق منه **قوله** فلا يلزم من وجود الاشتقاق
وجود الحقيقة فيه بخلاف ظاهره ان عكس العلامة هنا كل ما وجد
الاشتقاق وجود الحقيقة وليس كذلك بل عكسها كلما وجد
الجواز وجد الحقيقة عدم الاشتقاق كما ان اطرافها كل ما وجد
عدم الاشتقاق وجد الجواز **قوله** وقسمه في المنهاج خمسة عشر
قبسا اي باعتبار زيادة حرف او حرفين او نقص احدهما وما نرى
من ذلك مع ان غير او وصلها الي اربعة وعشرين قبسا والامر في
سلك **قوله** ولو قال تغير لشيء يد اليك ان النسب اي لان المراد بان
الحكم به على قرينه فالحكم لا تغير منه وانما منه ادراك تغير لفظها كان
عليه اي اخر ولان التغيير لا يستلزم التغير **قوله** وقد يطرأ المشتق
اي المشتق ان اعتبر في معناه معنى المشتق منه على ان يكون داخل
فيه بحيث يكون المشتق اسماء ذات مبهمة التسمية على ذلك المعنى
فهو مطرد لغيره كضارب ومضروب وان اعتبر فيه ذلك لا على انه
داخل فيه بل على انه مصحح للعلية مرجح لتعريف الاسم من بين الاسماء
بحيث يكون ذلك الاسم اسماء ذات مخصوصة يوجد فيها المعنى فهو
مختص لا يطرأ في غيرها مما وجد فيه ذلك المعنى كالتقارورة لانطق
على غير الرجل المخصوصة مما هو مقدر للمائع وكالدبر لا يطفئ على شئ
ثم قيل بوزن غير الكواكب المختصة في النور وهو مشترك من منازلة
التق **قوله** حيث نفوا اي اشار به اليه ان ما نقل عن المعركة من
تجويرهم هاذك لم يصحوا به وانما اخذ من تفسيره عن الله تعالى صفاته
الذاتية المجموعة في قوله بعظمه حياة وعلم قدرة وارادة كلاما وابها

وسمع مع النفا مع موافقتهم على انه تعالى عالم قادر مثلا الى اخر
ما قاله فما نقل عنهم من ذلك لازم قد جهلهم ولا ريب انهم ليس
بما ذهب على الصحيح ولهذا لا يسبب القول الخرج الى الشافعي على الصحيح
كما سيأتي واشار بقوله لا يصفاته زائدة عليها اي على الذات ال
مذهب اهل السنة **قوله** بنا على ان الكلام ليس عندهم الا الموقوف
والاصوات اي بنا على ان الكلام انفس **قوله** فيما هنا اي منه ان من
لم يغم به وصف لم يجز ان يشتق له منه اسم **قوله** لا في ذات وصفاته
اي لان القديم لذاته هو الذات المقدسة فقط وصفاته الذاتية
وجبت للذات لا بالذات فلا تعدد في قديم لذاته **قوله** فخالف
في الحقيقة اي لم يخالف ما هنا من قاعدة الاشتقاق لان الاشتقاق
باعتبار اطلاقه الذي يحل على الامرار مجازا يظهر ما مر من اطلاق الكلام على
خلفه مجازا **قوله** وما هنا اي في المتن اسبب بالمقصود مما في شرح المختصر
اي لما فيه من التبيين على انه مبني على تجويز المعتزلة ما ذكره ولا ان
المقصود بيان تجويزهم ذلك لا اختلافا لهم فيه وذلك باننا قلنا
على الذاتية واختلافهم في المذمومة السبب منه باختلافهم
في الذاتية والتفاهيم على غير ما لم يوجب في ذلك رد كما قاله
انهم كشي من انه ما في شرح المختصر اوله ما هنا **قوله** فقولها واحد
المراد ان ما هنا اسبب بالمقصود مما في شرح المختصر وان كان مرادها
واحد اي من حيث انه هل وجد قطع والقيام دون اذهاف اوله
يوجد قطع اضلا واما مراد الاله لثبوتهم عندهم **قوله** وغرنا
لم يجر الخيال الاله الذي على محله من انه اي فغيرنا ليس ابراهيم ذابا
ولا اسماعيل مذبحا لانهما في القطع ولا يجمع امرارا الاله وعندهم
ابراهيم ذابا انفا فاجازا يجمع امرارا الاله حقيقة بمعنى اذهاف

الدوح بالقطع واسما عيال منه بوجه على اختلاف بينهم بمعنى القطع
لا بمعنى الارهاق **قوله** فان قام به ماله اسم وجب الاشتقاق
اي يشتمل المشتق المطرد وغيره والظاهر تخصيصه بالمطرد لانه قال
والقطعة لا تكون الا مطردة **قوله** لا يستحال لما كان المراد من قوله
لم يجب لم يجز كما بينه فاسبب نقليته بالاشتمال **قوله** في الجملة اي
وهو القائم به معنى المشتق منه **قوله** المطلق عليه اي على المحل **قوله**
وفي النسخ فيه بالبقا تنسخ اي فلو غير بالاحصول او نحوه سلم منه
وعبارة المصنوع المعتبر عندنا حصوله بنما له ان امكن او حصول
اخر من اجزا بل ان يكون **قوله** وما حكاه الامدي من عدم الاشتراط
بله دون الاول بحث ذلك في المصنوع اي على ان لا يخصص ودفعه
اي على لسانه ايضا بانه لم يقل به لحد وهذا كما ترى غير ما نقله المصنوع
عن الجمهور الواقف لما قاله في المصنوع بعد ذلك فان دفع قول
الذركشي ان ما نقله المصنوع بغيره في المتن عن الجمهور بحث للامام
صريح في المصنوع بانه لم يقل به لحد **قوله** وهو اشتراط ما ذكر اي وهو
الابقا اقتصر عليه لانه المشتراط صريح في كلام المصنوع والافلا فرق بين
الاشتراط وعدمه في ترتيب ما بناه عليه **قوله** حال التلبس العرفي كما
يقال بكنيت الغرائب وليس من ملة الاله المذمومة ويقصد الحال فليس الغرائب
بالحال الا ان الحاضر قبل الحاضر من الماضي والمستقبل متصل بعضها ببعض
لا يتخللها فصل بعد عرفان كانه في الفعل واعراضا عنه فالتكلم حقيقة
من بيا شرا كلام مباشرة عرفية حتى لو ايقظ كلامه يتنفس او يستعال
قليل لم يخرج عن كونه تكلاما وكذا سائر اقوال الحكم واقعا **قوله**
حال النطق به اي بالمشتق **قوله** بعد نزولها الذي هو حال النطق اي
لحال نزوله في اللوح المحفوظ والماد بالنطق نطق النبي صلى الله

حقة

عليه ولم لا نطق جبريل لان احكام الكلمات انما يترتب ظاهرا على
نطق النبي صلى الله عليه وآله لا ثم المبلغ لهم **قوله** كما ان قوله لا يتناول
النصوص ان تتناول تضمن ان نصف بالمعنى بعد ترفيعها تجاوز الحقيقة
لان اطلاقها عليه قبل الانصاف بالمعنى كمن قام الاجماع على انما
تتناول حقيقة كما قاله **قوله** حقيقة مطلقا اي في الحالة والمال
ولا استقبالية **قوله** في اذا احكوم عليه قيد في تارة نظر الجواب
الغرافي عن سواله والافلا من الاطلاق **قوله** فقط قيد بحال
النطق الموصوف بما قاله والاصح وانما سري الوهم لزم في من
اعتقاده ان الماطي والحال والاستقبالية بحسب زمن اطلاق
اللفظ وكس كيد ذلك والقاعدة صحيحة لكنه لم يظهر لما حق فيها
واسم الفاعل ومحوه لا يدل على ان النطق قائما في الاطلاق
الحقيقي حاله ليس لاحال النطق فاسم الفاعل مثل الحقيقة فيمن
هو من نصف بالمعنى حيث قيامه به حاضر عند النطق او مستقبل
ومجاز فيمن سينصف به وتذكر فيمن انصف به فحاصل على
الصحيح قال ان ذكر كشي وكوكبه مجازا ان السند والمستقبل مجمل في
وصف لمخوف فانه تعالى موصوف في الاول بالخالف والارز
حقيقة وان قلنا صفات الفعل من الخلق والرزف وكوهما حادثة
فيه نظر اذ الكلام في اطلاق اللفظ المشتق على الحال قبل انضافه
بالمشتق منه وهذا لم يكن في الازل لعدم وجوده قبل انما
هو وصفه تعالى بعنا على القول بما د صفاته الفعلية قد علم
وليس الكلام فيه **قوله** وقيل ان طرا على الحال هو قوله راع بر
عند ما يلة الى تحرير محل الخلاف ومجلة قبل قوله ومن ثم **قوله**
لم يسم الاول بالمجل لاجل اي حقيقة بل مجازا استصحبنا وعليه

فالاخلاف

فالاخلاف فيما عدا ذلك واغلبه الزركشي ومن تبعه ثاقلين له
عن الامدي والاصح كما قاله النصارى جريانه بانه اذ لا يظهر بينه وبين
غيره فرق ولعله اشار بذلك الى انه عليه والقول المذكور مع
الاجماع انما هو من عند يات الامدي قاله في دره دليل القول بعد
اشتراط النفا الذي لا يفرق من الواد فيه مد هذه مع امرة بالنظر
والاعتبار فيه حيث قال لا نسلم ان الضار بحقيقة على من
وجد منه الضرب مطلقا بل من الضرب يحصل منه حاله لتحتضنا
ثم يبرز عليه تسمية لاجل الصيانة لفره والقائم والقاعد فاما
ما وجد منه من اكثر والفقود والقيام السابقان وهو غير
جائز فاجماع المسلمين واهل اللسان ثم قاله انما غدي في هذه
المسئلة وعبدان بالنظر والاعتبار **قوله** نظرت واعتبرت
فوجدت ان الحق جريانه للاخلاف مطلقا كما شمله كلام الجمهور
وصرح به المص والنصارى وان الاجماع انما يصح في حق لاجل الصيانة
فقط بشرط فله مع ان عدم جواز ذلك على من علم شرعي فلهو عارض
ان ليس الكلام في الجواز وعدمه شرعا بل فيما صناعته **مسألة**
المترادف قوله مثلا انه على انه مترادف فوايد اخر كتسر النطق
باجد هادون الاخر كما في بروني في حقه الاشع في الراوق كالحساس
فقد يقع باحد هادون الاخر كمن يوحى وحده يحسبون انهم يحسبون
صنعا فانه يقع يحسبون دون يظنون **قوله** فلما ان الحد اي
لفظه كما هو المتبادر ولهذا انكره خلافا في الحد ودوله اذ كره
فقال والحدود انما للفظ اما عليه اي على الحد **قوله** والغالب
بالترادف بحيث ذلك ان يكون التبايع لا يفيد المعنى بدون تنوعه
وهذا المعنى ضعيف اذ المشهور ان التبايع المذكور لا يفيد مفاد

قاعدة

متبوعه وبه فارقة الخرافة فيقول **قوله** كما اشار اليه رجلهم بقوله
والحق **قوله** قول البيضاوي هو خير قوله ومقابل هذا **قوله** فهو
عليه هذا سائق عن افادة التقوية لانها في افادة
التابع لها وقد فهم المص في شرح منهاج البيضاوي من كلامه
انه ناف لها فعقد بقوله والتخفيف انه يلزم التقوية لانه لم
يوضع سدي ثم قال فان قلت صار كما التاكيد لانه ايضا
يعيد **قوله** التاكيد يعيد معها نفي احتمال المحار
وايضاً فالتابع من شرط ان يكون بركة المتبوع بخلاف التاكيد
والشارح كلام البيضاوي على ما يرد في ما فهمه عن المص
ويوافق ما قاله انه الحق والتخفيف **قوله** ان لم يكن تعيد
بلفظه قال المص في كونه وفي هذا التعيد نظر لان المتبوع ثم تعار
شعرى والبحث هنا انما هو تقوي قال وهذا هو الفرق بين
مسئلتنا ومسئلة الرواية بالمعنى فانها متشابهة **قوله**
يكن قال المص ثمة فتعبد بلفظ المصدر فاعلموا يجوز ايضا
ان تكون ناقصة واسمها ضمير يعود الى الرديف وجزها بغيره
فعل مبدئ للمفعول **مسئلة المشترك واقع في الكلام**
اي الكلام العربي من كلام الله تعالى ورسوله وغيرهما **قوله** كما بين
مثال لما هو حقيقة ومجاز وقوله كانه كصفايد والشمس
بضمها مثال لان لقوله غيرهما وقوله وكما نقرأ مثال للمواظ
قوله وان لم يبين عمل على المعنيين اي عند من يريد عملهم عليها وهذا
من قواعد عند من يريد ذلك كما ان منها عند من
لا يراهم ثواب الاجتهاد بغير الماد من المعنيين **قوله** المقصود
هو صحة لفهم لان المراد بقرينة الجواب بعده بما قاله **مسئلة**

المشترك

المشترك بضم اطلاقه على معنيين اي سواء اشتمل في حقيقة نحو
تربص قرا اي طهر او جفا ام في مجازيه او حقيقة ومجازه
نحو لا تشتري ويراك السوم وشر الوكيل او الشر الحقيقي والسوم
والثلاثة معلومة من كلامه الا ان **قوله** بان يراد ايه من متكلم
واحد في وقت واحد غير محال الخلاف لانه لا يجري في اطلاقه
على احدهما مرة وعيد الاخرى ولا في اطلاقه على احدهما شيئا بل
هو مجازا وحقيقة من حيث اشتماله على المعنى ولا في اطلاقه على
المجوز على خلاف قيد بل هو كذلك ولا في اطلاقه من متكلمين **قوله**
او وضع الولا على او توضع وضع التوليد **قوله** نسباً فالاول
تعيينه بذلك فاصار مثله فاصلا لا يهاجم لانه من مقاصد
العلماء انهم ايسر السمع والتفان في ذكر في تلويح نحوه فقال
ويكون من الله اختيارا ومن غيره غفلا لا قصد اليهام **قوله**
وعنه الشافعي والفاطمي والمعتزلة عبرت عن اشارة الى ان القول
بان ذلك حقيقة عند هؤلاء غير مجزوم به عنده وهو كذلك في
حقه الشافعي والمعتزلة فقد اختلفوا فقال عنهما في انه حقيقة
او مجاز والمراد هنا بالمعتزلة ابو علي الجبالي ومن تبعه **قوله** فتشمل
عليها قيد يجوز لانها اذا كان ظاهرا فيها بصرها اليها فالمراد بحمل
عليها انصراوه لها وتسمية الشافعي له ظاهرا فيها ظاهرة في انه
عنده عام وهو ما قاله القاضي عضد الدين فانه العام عنده
قسمان قسم متفق الحقيقة وقسم مختلفا وحال المص في شرح
المختصر فقال هو عند العامة وليس عاما لان العام غير مختلف
الحقيقة **قوله** وقيل يجوز لغيره ان يراد به المعنيين اي يجوز ذلك
مجازا على التلويح والماد بالتي ما يشتمل اليهي وبالاثبات ما يشتمل

خاتم

النهي وبالاتيات ما يشمل الامر **قوله** وعن القاضي مجمل وتبين
 مجمل عليه انما طاكه انقله عنه الامام الرازي كمن الذي في تقر
 لا يجوز حكمه عليه ولا على احد من بنيته وبيانات يقال هذا
 مقيد لذالك **قوله** وهو انصب اي بكلامه السابق **قوله** على ما
 سياتي اي في اول بحث الامر **قوله** ان جمعه باعتبار معنييه
 لا يحتمل ان المتشكك في الجمع واشتراك بقوله تريد مثلا انما لا تفرق
 في اقتران الجمع بين كونها افراد المعاني وتكونها افراد معاني اما
 جمعه باعتبار افراد معني ولعدم اختلاف فيه **قوله** مبنى عليه
 اي على جوار اطلاق المشترك الذي هو مفرد ذلك الجمع على معنييه
 وقضيته كلاما خارجا عودا لظهير في عليه للمشارك المفرد وهو صحو
 ايضا **قوله** كما ان المنع اي من جمعه باعتبار معنييه مبنى على
 المنع من اطلاق المفرد على معنييه فافاد قوله مبنى عليه لاختلاف
 في بناء جمع المشترك باعتبار معنييه على ما ذكره والخلاف في
 جوار جمعه ايضا لبناء المنع المستفاد من بناء جوار الجمع باعتبار
 معنييه على جوار اطلاق المفرد عليها وافاد قوله ان تشاك لاختلاف
 الثاني كما افاده البناء المذكور لكنه اصرح منه في التبيين عليه
 كما ذكره الشارح **قوله** فيها اي في صحة اطلاقه **قوله** المراد بانصب
 نعت لقول يقال وقال لم يمنع القاضي استعماله في حقيقته وبجازه
 ما لا يمنع جماعه حكمه على ما يلاقى بينه فاختلطت مسئلة الاستعمال
 بمسئله الحال فالعمل بالاختلاف كما في ضد ابن السكيت اد
 ساوي الما والحقيقة شهورته والا امتنع الحال قطعا وفاقاله
 من اخلاط المسئلة في ما مر من قوله فيقال الا ان الكلام في
 الاستعمال لا في الحال **قوله** كما عمل الشافعي الملاسته في قوله

تعالى

في قوله تعالى
 لا يجوز حكمه عليه
 ولا على احد من بنيته
 مقيد لذالك
 قوله وهو انصب
 اي بكلامه السابق
 قوله على ما
 سياتي اي في اول
 بحث الامر قوله
 ان جمعه باعتبار
 معنييه لا يحتمل
 ان المتشكك في
 الجمع واشتراك
 بقوله تريد مثلا
 انما لا تفرق في
 اقتران الجمع
 بين كونها افراد
 المعاني وتكونها
 افراد معاني اما
 جمعه باعتبار
 افراد معني ولعدم
 اختلاف فيه قوله
 مبنى عليه اي على
 جوار اطلاق
 المشترك الذي هو
 مفرد ذلك الجمع
 على معنييه وقضيته
 كلاما خارجا عودا
 لظهير في عليه
 للمشارك المفرد
 وهو صحو ايضا
 قوله كما ان المنع
 اي من جمعه
 باعتبار معنييه
 مبنى على المنع
 من اطلاق المفرد
 على معنييه فافاد
 قوله مبنى عليه
 لاختلاف في بناء
 جمع المشترك
 باعتبار معنييه
 على ما ذكره
 والخلاف في جوار
 جمعه ايضا لبناء
 المنع المستفاد
 من بناء جوار
 الجمع باعتبار
 معنييه على جوار
 اطلاق المفرد
 عليها وافاد قوله
 ان تشاك لاختلاف
 الثاني كما افاده
 البناء المذكور
 لكنه اصرح منه
 في التبيين عليه
 كما ذكره الشارح
 قوله فيها اي في
 صحة اطلاقه
 قوله المراد بانصب
 نعت لقول يقال
 وقال لم يمنع
 القاضي استعماله
 في حقيقته وبجازه
 ما لا يمنع جماعه
 حكمه على ما يلاقى
 بينه فاختلطت
 مسئلة الاستعمال
 بمسئله الحال
 فالعمل بالاختلاف
 كما في ضد ابن
 السكيت اد ساوي
 الما والحقيقة
 شهورته والا
 امتنع الحال
 قطعا وفاقاله
 من اخلاط
 المسئلة في ما
 مر من قوله
 فيقال الا ان
 الكلام في
 الاستعمال لا
 في الحال
 قوله كما عمل
 الشافعي الملاسته
 في قوله

تعالى امر لا حسن النساء على اليد والوطا اي على الحبس باليد
 حقيقة وعلى الوطى مجاز فكذلك اجمال الصلاة في قوله تعالى لا تقرأوا
 الصلاة وانتم سكارى اي على الصلاة لقوله تعالى حتى تعلموا ما تقولون
 وعلى مواضع لقوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل **قوله** عم نحو واقفوا
 الى مثله نحو ولا تطلبوا العلم في غير الحرم والمكروه **قوله** هنا وفيما
 قبله هل يصح ان يراد معا باللفظ الواحد اي وان يجمع باعتبارها
قوله فيه الخلاف في المشترك فيه اشارة الى ان قطع القاضي السا
 لا ياتي هنا لا لتفادله **قوله** وعلى الصحة الراجعة اي ويتفرع
 عليها انه مجمل اللفظ الواحد على الجازين **قوله** لم انه قد
 اشتمل كلامه في المسئلة السابقة على التوضيح وفي هذه على الاستعمال
 والحال والفرق بين ان التوضيح جعل اللفظ دليلا على المعنى كما مر
 وهو من صفات التوضيح والاستعمال اطلاق اللفظ واراذه المعنى
 وهو من صفات التكلم والحال اعتقاد السامع مراد التكلم او ما
 اشتمل على مراده وهو من صفات السامع **قوله** من
 الحقيقة والجاز **قوله** لفظ قبل اول منه قول لا ثم جنى اقرب
 ويرد بان القول يشمل الاعتقاد وليس مرادا فلفظ اول **قوله**
 في وعنها اللفظ المجهول اي يخرج بتفسير اللفظ المجهول وهو
 ظاهر وما وضع ولم يستعمل لان اللفظ قبل استعماله لا يوصف
 باله حقيقة ولا مجاز ونقوله فيما وضع له اللفظ ونقوله ابتدا
 المجاز فانه موضوع وصفات بناء ولم يغفل كغيره في اصطلاح النما
 لانها الحقيقة الشرعية والعرفية لانها داخلان بدونه لان ما
 وضع له ابتدا شامل ابتدا كل اصطلاح وهذا عقب ذلك بقوله
 وهي لغوية وشرعية وعرفية وله علم ان الوضع ابتدا يشمل

نون

يق

ل

طب

الوضع الشخصي ولحد قسمي الوضع النوعي وهو مادل اللفظ فيه
 بهيئته دون ما دونه من غير اعتبار قدرته كالثني والجمع والمضارع
 والمنسوب واورد على الترتيب الاعلام فان الحد صادف عليها
 وليست بحقيقة كما انما ليست بمجاز و**قوله** بما لا يدل
 اعلام صدرت من لا يعتبر وضعه كما هو الغالب اما الصادرة
 من يعتبر وضعه فهي حقيقة ومجاز **قوله** وشرعية بان وضعها
 الشارعية كالصلاة للعبادة المحصورة هو اعلية الجهور خلافا
 لمن قال انما عرفية للتقيد فاذا وجدت الصلاة والزكاة ونحوهما
 في كلام الشارع تحتل للمعنى الشرعي والمعنى اللغوي حلت على
 الشرعي عند الجهور وعلى اللغوي عند غيرهم **قوله** ابن اللغوي وان
 يقسمها فما يقع في الزم بوقوعه في الزم كشي قال المراقبي وهو
 مسلم في الزم الخاصة اما العلامة فانكها قومة كالشرعية **قوله**
 ونفي قوما كما ان الشرعية هو كما قال واما قول العلم والامدي انها
 ممكنة اتفاقا فلعلها لم يطلع على قول الثاني اولم يعتبر **قوله**
 بناء على انه بين اللفظ والمعنى مناسبة المخارج على قول المعتزلة
 دون غيرهم كما يعلم مما ياتي على الاثر **قوله** وقال قومه وقعت مطلقا
 هو قول جمهور الفقهاء والمتكلمين والمعتزلة واختلفوا في كيفية وقوعها
 فقالت المعتزلة انها حقايق وضعها الشارع مبتكرة لم يلاحظ فيها
 تصرف وقال غيرهم انها مأخوذة من الحقايق اللغوية بمعنى انه لا يتغير
 لفظها بل هو قول الشرعي لعلاقة فهي على هذا مما زان لغوية حقايق
 شرعية هذا والمختار عند المصنف ما سيذكر **قوله** كما سيأتي اي في
 فن اصول الدين **قوله** لا اله الا الله المتعلقة باصول الدين كالإيمان
 والكنز والمومن والكاف **قوله** ومعنى الشرعي ما لم يستفد اسمه

اي وضع

اي وضع الاسم له الا من الشرع سواء كان الموضوع له حقيقة شرعية
 ام مجاز شرعية وانما اقتصر الشارع على الحقيقة لادالكلام فيها
قوله ولا يخفى مما علمه الاول اي تخصيص الشرعي بما لم يستفد اسم
 الا من الشرع لكل من الاطلاقات الثلاثة في الشرع اي على الولي
 والمندوب والمبايع اذ يصح ان يطلق على الشيء الذي شرعي بمعنى انه
 اعلم لم يستفد الا من الشرع وان شرعي بمعنى انه واجب او
 مندوب او مباح **قوله** في الافراد واحترز به عن المجاز في الاستناد
 وسياتي **قوله** المستعمل بوضع خرج به الجهل ما لم يستعمل واللفظ
 ولم يتعرض الشارع لذلك اكتفاء بما قد علم في حد الحقيقة وقول
 المصنف الا استعمال عطف على الوضع الواقع في غير قوله فعلم
 ومفاده ان وجوب سبق الاستعمال لم يعلم من التقيد المذكور
 وليس مراد ابل المراد انه علم انه لا يجب سبقه كما ان الشارعية المشار
قوله كالعكس اي كما لا تستلزم الحقيقة المجاز اتفاقا ولا اتفاق
 عليه جعله اصلا مستلزما **قوله** والاخر تفصيل للمختار من
 المحنة نفع الشجرة البر ما ويعلبه ان من عنده تاسم وان اوه
 كلامه انه خلاف متقول وقوله لم افي انه مختاره نفع الامدي
 سلمه فان الامدي لم يذكره فضلا عن انه مختاره وانما اختار
 عدم الوجوب مطلقا وهو الذي اختاره المصنف دالة كما صرحه
 فالمرافي نظري لفظ المختار ولهذا عرّفه كما مر وقوع في السهو
 ثم ما صرح المصنف فيه وقوله اذ لا يلزم من كون المشتق مجازا
 وجوب سبق استعمال مصدره حقيقة وقوله لا يجب لما عدا
 المصدر ليس المراد بغيره وان المصدر اذا استعمل مجازا يجب سبق
 استعماله حقيقة بل انه اذا استعمل حقيقة مجازا يجب ذلك كما

2

هنا

نريد عليه الشارح بقوله ويجب لصدر المجاز **قوله** في نعتهم في
 كثرهم اليافوخا في حواشي النظم في كثرهم عن منجز المعاني حيث استعملوا
 المختص بالله تعالى في غير **قوله** كالحقيقة فهو بعمدة سائلة ثم قال
قوله اي الموت مثلا اي كالتأنيب والمعاد **قوله** خلافا لابن جني يكون
 اليافوخا كمن اي فليست اليافوخا للنسبة **قوله** اي ما من لفظ الاوتشتمل
 في الغالب على مجاز لا ينبغي ان هذا لا يوفي بمدعي ابن جني من ان المجاز
 غالب على الحقيقة لصدر قد عساه وانما الاول لا استدل بالثاني
 او كما استدل به الامام في المصود من ان قام زيد بعيد المصدر وهو
 يشتمل جميع افعاله كمن رده يانه ركب لا للمصدر لا بد على افراد
 الماهية بل على القدم المشتركة **قوله** وان كان يقال بالضرب كذا ابو فانه
 لا يمنع اشتغال ضرب زيد على المجاز من حيث ان الضرب بعضه لا كله
 لان الكلام في نسبة الضرب الذي هو امساك للمعنى بالالة لا في نسبة
 التام الذي هو انزال امساك **قوله** ولا يعتمد اي عليه في العمل **قوله**
 ان لا ضرورة اليه في محله كما ذكر ابو جواد في محله بغير العتق كالشفقة
 والحق وذلك ان تقول هذا ايضا مجاز فلا يتم قوله ولا يعتمد حيث
 تستعمل الحقيقة بهذا الدليل لان يقال قوله بذكر ليس للاختصاص
 بل الحكاية كلام المخالف بقرينة قوله والعيناه **قوله** مثلا لما المحل اذا
 كان الخطاب بالعرف اللغوي اذ لو كان بغيره قد مر على اللغوي كما
 يعلم مما سبق **قوله** قبل والمجاز ليس المراد بالمجاز الذي ليس باضمار
 والا فلا ضار بمجاز ايضا وهذا يقتضي ان المجاز على ذكر التعارض بين
 الاشتراك والمجاز **قوله** لان قرينة منضلة اي به اي بما يحتاجه
 اذ لا يدرك معناه الا بالاضمار فقرينة الاضمار تكون ما يحتاجه لا
 يدركه الا بخلاف قرينة المجاز فانها منفصلة خارجة عنه والاصح

في قوله تعالى في كثرهم عن منجز المعاني حيث استعملوا المختص بالله تعالى في غير قوله كالحقيقة فهو بعمدة سائلة ثم قال قوله اي الموت مثلا اي كالتأنيب والمعاد قوله خلافا لابن جني يكون اليافوخا كمن اي فليست اليافوخا للنسبة قوله اي ما من لفظ الاوتشتمل في الغالب على مجاز لا ينبغي ان هذا لا يوفي بمدعي ابن جني من ان المجاز غالب على الحقيقة لصدر قد عساه وانما الاول لا استدل بالثاني او كما استدل به الامام في المصود من ان قام زيد بعيد المصدر وهو يشتمل جميع افعاله كمن رده يانه ركب لا للمصدر لا بد على افراد الماهية بل على القدم المشتركة قوله وان كان يقال بالضرب كذا ابو فانه لا يمنع اشتغال ضرب زيد على المجاز من حيث ان الضرب بعضه لا كله لان الكلام في نسبة الضرب الذي هو امساك للمعنى بالالة لا في نسبة التام الذي هو انزال امساك قوله ولا يعتمد اي عليه في العمل قوله ان لا ضرورة اليه في محله كما ذكر ابو جواد في محله بغير العتق كالشفقة والحق وذلك ان تقول هذا ايضا مجاز فلا يتم قوله ولا يعتمد حيث تستعمل الحقيقة بهذا الدليل لان يقال قوله بذكر ليس للاختصاص بل الحكاية كلام المخالف بقرينة قوله والعيناه قوله مثلا لما المحل اذا كان الخطاب بالعرف اللغوي اذ لو كان بغيره قد مر على اللغوي كما يعلم مما سبق قوله قبل والمجاز ليس المراد بالمجاز الذي ليس باضمار والا فلا ضار بمجاز ايضا وهذا يقتضي ان المجاز على ذكر التعارض بين الاشتراك والمجاز قوله لان قرينة منضلة اي به اي بما يحتاجه اذ لا يدرك معناه الا بالاضمار فقرينة الاضمار تكون ما يحتاجه لا يدركه الا بخلاف قرينة المجاز فانها منفصلة خارجة عنه والاصح

النقي

النقي باختيار كل منهما اليه قرينة **قوله** وان الاضمار اول من النقل لسلا
 من شئ المعنى الاول اولانه من باب البلاغة بخلاف النقل وكلامه
 المأخوذ من قول المص قبيح ومن الاضمار مصرح بغيره بخلاف في تيار
 النقل والاضمار قال الزركشي والرافعي والمعروف لتقديم الاضمار **قوله**
 وهما وجهان عندنا كما تقدم اي مع ترجيح العتق و ترجيح
 العتق فيه من جهة رجي ان المجاز لا يكون مجازا لحي يقال ان
 يقتضي ترجيح على الاضمار بل يكونه في محل يقتضي امرا يشترط
 التماس اليه وذلك خاص بهذا المحل لا بطرد في غيره على ان المختار
 في الدو ضل ان لا يحكم بعقده بغير هذا اني بل لا بد من بنية العتق
 ومثل ذلك يحرك في قوله وقال غيره اي كان شافعي ومالك نقل الربا
 شرعا اليه العتق فيقال في ترجيح النقل على الاضمار مع ان الدراج
 عكس رجي لا يكونه نقلا بل لم يخصص وهو تنظير الربا يا بيع في
 قوله تعالى حكاية عن الكفار انما ابيع مثل الربا فانك ظالم في العتق
 وهكذا رد عليه بقوله تعالى وحل املا يبيع وحرم الربا وانما لفظا
 حال الربا قبله على العتق ومثل ذلك ايضا يحرك في تعارض التخصيص
 والمجاز الا ان في قوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه **قوله**
 والتخصيص اول من بينهما اي ومن الاشتراك والاضمار كما يأتي محله
 في التخصيص في الامكان اما التخصيص في الامان وهو الشئ فالاربعة
 اول منه ويترق بينهما بادلالة ما خص في الاول باقية وفي الثاني
 ما يلة بالشئ **قوله** وقال غيره اي ما لم يذكر اوله بالمنية والا ليست
 فاوله بعصم كما ذكر اسم غير الله عليه اي مما ذكر للاضمار ومحوها
 ليطابق قوله تعالى في الآية وانما لعنفت قوله في الآية الاخرى او
 فسبقا اهل لغير الله به **قوله** ومن ذكر المجاز قبل النقل انه اول منه

منه

منه

بقا

انما اخذ من ذكر المجاز قبل النقل لان الملم لم يصح باولوية شي
 يوجب منها ذلك بان يصح باولوية الاضمار المساوي للمجاز على
 النقل **قوله** وقد تم بهذه الاربعة العشرة التي ذكرناها الخ اي
 وهي مركبة من الخمسة التي ذكرها الملم اعني المجاز والنقل والاشتراك
 والاضمار والتخصيص لان كلامها يوجب ما بعده فتبلغ عشرة
 وقوله في تعارض ما يحل بالعلم اي البقيني لا الخ في فهم خمسة
 اخرى تحت بالعلم وهي الشرح والتقديم والتأخير وتغير الاعراب
 والتشريف والمعارض العناني واقتصر كالم على الخمسة الاولى
 لكثرة وقوعها ولقوة الظن في انتقائها **قوله** مثال الاول ان من
 الاربعة المذكورة وهي تعارض التخصيص والاشتراك تعارض
 التخصيص والاضمار تعارض الاضمار والاشتراك تعارض الاضمار
 والنقل **قوله** بناء على تناول العقد للفاسد كالصحيح هو وجه صغير
 عندنا والصحيح انه لا يتناول وهو ما عرّفه الشارح بقوله وقيل
 لا يتناول بل جزم به في الروض كما صرح في كتاب الايمان وغيره **قوله**
 وقد يكون المجاز قد للتحقيق **قوله** من حيث العلاقة اي التعليق
 بين المعنى الموضوع لها والافعال موضوع له ثانيا وحقيقته ان يتصل
 بالمعنى ان لا يتصل له من المعنى الاول ان الثاني وهو شرط
 المجاز والعمدة فيها الاستقرار وقد ضبط الملم باربعة عشر نوعا
 قيل ترجع الى ثلاثة عشر رجوعا لآخر منها الى الثالث وهو قوله
 او باعتبار ما يكون في المستقبل اي بنفسه ليجر مجرول للمعبر
 وقد اخرج الشارح يقول الملم لا احتمالا لاي مرجوح او مساويا
 وهو صريح بضمط الملم خمسة وعشرين وبعضهم باحد وثلاثين و زاد
 بعضهم على ذلك وقال بعضهم ان في ذلك خلا **واعلم**

اذا المجاز الذي علاقته المسابغة في التشكيل او غير يخص باسم
 الاستعارة عند البيهقيين والمجاز المشابهة عند الاصوليين
قوله او باعتبار ما كان الباقي ليس بتعليق القطر والظن
 قالوا او باعتبار ما كان باعادها في قوله وبالنسبة بعده عما قبله
قوله او ظاهرا لاحتمالا قال الزركشي لو قال او غالبا لانادرا لكان
 اولي اي لتغير الاصحاب به المقصود به بيان مستند الظن
 وعدمه **قوله** وبالنسبة الى المضادة كما طلاق البصير على الاعى
قوله من جعل او بفعل او جازاي او نحوها ليس وبقوله **قوله** فالكاف
 زائدة ويراي كثير من التحقيق كما قال النقيض اني وغيره الكناية
 عن زيد المعدوم ولان المثال يأتي بمعنى المثال بفتحة اي الصفة
 قال تعالى مثل الجنة التي وعد المتقون اي صفتها فالمعنى ليس
 لصفته شي ولان ذلك من الكناية التي هي ابلغ من الصريح
 لضمها ثبات الشيء بدليل كما في قوله مثلك لا يخل اذا المعنى
 من كان مثلك فهو لا يخل فكيف انت فالمعنى هنا مثال مثله
 تعالى معنى فكيف بمثله وايضا مثال المثال مثل قبله من تعبه
 تعبه ما وايضا المثال قد يأتي بمعنى النفس كما قبله في قوله
 تعالى فان آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا فامعنى هنا
 ليس مثل نفسه شي **قوله** وان لم يصدرق على ذلك حذر المجاز
 السابق اي فليس من المجاز السابق على الاصل بل جزم به السعد
 النقيض اني فقال لغوا المجاز مفعول عليه وعلى المجاز السابق بجر
 الاشتراك او التشابه على ما ذكر في المقتضى والتعريف اقد كور
 انما هو للمجاز الذي هو صفة اللفظ باعتبار استعماله في المعنى الثاني
 الثاني لان المجاز بالزيادة والنقصان الذي هو صفة الالهام او

صفة اللفظ باعتبار تغير حكمه **قوله** حيث استعمل نفى مثل
المقالة لا حاجة لتكرره النفي في القول ولا للسؤال في الثاني **قوله**
والسبب للمسيب لولا قوله للمسيب كاذب لا نسب ان تقول واليسبب
وليفتن به ما عطف عليه **قوله** وما بالنفع على ما بالقوة قد يعبر
عنه بما لا يستعداد قيل وهذه العلاقة يعني عنده قوله في
مراتب اعتبار ما يكون اية يوول اليه كما مر من الاشارة اليه واجب
بالمنع فان المستعد للشيء قد لا يكون اليه بان يكون ظنا مع ان
الجواب بذلك لا ينحصر فيما ذكره **قوله** وقد يكون المجاز في الاستناد
مراده بالمجاز هنا مطلقا لا ماعرفه كما مر وبما يسمى مجازا في الاستناد
يسمى ايضا مجازا في التركيب ومجازا عطفيا ومجازا احكاميا ومجازا
في الاثبات فاستناد المجازيات سواء كان انظرا فان حقيقته امر
مجازين ام مختلفين كما هو مقرر في محله **قوله** بان ليس في الشيء
غير من هوله اي غير من يقتضي الفعل اسناده اليه يعني غير
الفاعل في المعنى للفاعل وغير المفعول في المبنى للمفعول **قوله** فمنهم
من يجعل المجاز فيما تذكر معه في الاستناد اي كائن للمعجب وقوله
ومنهم من يجعل في الاستناد اليه اي كاسم كمي فانه يجعل المستند
اليه في ذلك استعارة بالكناية **قوله** ومنع الامام الرازي الحرف
مطلقا انه هو مع ما مر في المصنوع اما الحرف فلا يدخل فيه المجاز
اي بالذات اي لا يتبع كما اشار اليه بعد في قوله فان في ما
ينبغي منه اليه فحقيقته والامجاز في التركيب لا في المعنى فكل واحد
مختلف للام المعنى وغير من الاصوليين والبيانين لانهم قالوا
بدخوله فيه سواء كان بالذات كقوله تعالى قدال تدرى لهم من باقية
ام بالتبع لقوله تعالى ولا صلبكم في حذو على التحل وسياتي

ايضاحه

ايضاحه **قوله** بل ذلك الضم قريب مجازا لا افراد مجازا الحرف لا
يسند ولا يسند اليه ومجازا التركيب اسنادا التركيب الفعل او معناه
الجمعي من هوله يتناول **قوله** ولا صلبكم في حذو وعبر عليها استعمال
في الن للتركيبية للاستعارة للعلاقة هي مثلها لينة كمنهم على المعنى
تتمكن المعلوم في ظرفه **قوله** ومنع ايضا الفعل والاشتق عطف
الاشتق على الفعل من عطف العام على الخاص على المشهور **قوله**
الا بالذات المصدر المجاز بالتبع لا يكون الا في الاستعارة وكلام
الامام فيه لا من حيث المحصر موافق لكلام البيان حيث جعلوا
الاستعارة قسمين اصلية وتبعية لان اللفظ المستعار ان كان اسما
حيث لا استعارة اصلية كاسم الرجل الشجاع وقتال للضرب
الشد يد او مشتقا او حرفا فتبعية فالتشبيه في المشتق كنطقت
الحال او الحال ناطقة بكذا هو بالاضالة لمعنى المصدر فتقدم تشبيه
دلالة الحال بنطف الناطقة في ايضاح المعنى فيستعار لها لفظ
البنطف ثم يشتق منه الفعل او الصفة فتكون الاستعارة
في المصدر اصلية وفي الفعل او الصفة تبعية والتشبيه في الحرف
كاللام في يكون لهم عدوا وحرنا هو بالاضالة لمنقلب معنى
الحرف اي العداوة والحزن في المثال وبالتبعية في اللام **قوله** منها
تقدم ما في قوله ثانيا كما تقدم في مباحث الاستقار
قوله وكان الامام قباله نظر الجاهل حيث فجر داعية الزمان اي لم
يرد الامام ما يعثر عليه بالجهل كوراث بل اراد ان التجوز في المصدر
الذي في ضمنه ما للاعطاء فيه الزمان فالتجوز فيه مجرد في ذلك
هذا والاشبه ان يقال ان الامام ماثي في عدم التجوز عما اعتر من به
على طريقة البيانين فيه عليها بعضهم وهي ان يشبه الماطي

بغيره او عكسه ثم يستعار لفظه لغيره كما كان يقال في ونادي مثله
 البند في المستقبل بالنداء في الماضي ثم استعير لنادي ناديه فالاستعارة
 فيه تبعية وقعت في الزمن **قوله** لم يستعمل لها استعمال لغير
 العلمية تعريف للمرجل وهو مشهور لكنه غير مانع لصدقه كما استعمل
 علم جسد ثم نقل علم شخص مع انه منقول لامر محال فلو حذفوا الغير
 العلمية كان اولي واخص وتغير هم فيه بالاستعمال المحرر على الغالب
 والا فالمناسب لما مر ان يقول المؤلف في تحقق المجاز سبب الوضع
 للمعنى الاول لا سببا لا استعمال ان يقال لم يستعمل لها وضع **قوله**
 فقال انه مجاز لا انه لا يراد منه الصفة التي يعلم منه ان المجاز عند التوابع
 في تنال الصفة كغير في مدلول العلم وهو الذي منعه غير اطلاق
 لفظه على غير كاطلاقه على انسانا معين بعد تشبهه به في
 الجود واطلاقه على كلب على معين بعد تشبهه به في الكفر فجاز
 كونه استعارة تصريحية **قوله** وهذا لخلاف في التسمية ابرهال يسمى
 مجازا اول اسماء **قوله** وعدمها اية عدم تسمية مجازا اول اسماء
 له بالاكتر من المرجح وما نقل فلما سئل ولا وضع العلم شخص
 ووضع المجاز نوعي **قوله** اية المعنى المجازي فسر به المجاز الذي هو
 اللفظ ليس عود الضمير اليه فيما ياتر وهو صريح خلاف جمع الحقيقة
 وبالنزاع لم تقيده **قوله** ومن المصوب بها المجاز التي تسمى الدخا اية
 لان تبادر المعنى المجازي من اللفظ دونها فهو مجاز لا حقيقة **قوله**
 ويؤخذ مما ذكر ان التبادر من غير قرينة نعرف به الحقيقة قد يقال
 بمعية المشترك فانه حقيقة مع عدم التبادر وجواب بان العلامة
 لا يشترط فيها الانعكاس **قوله** وصحة النفي اية صحة نفي المعنى الحقيقي
 في نفس الامر لا صحة لعله لصحة ما انت يا انسان لعله والصحة

اللفوية

هو من جنس العلم
 هو من جنس العلم

اللغوية لا تقتض صنف الكلام في نفس الامر واعتراض عليه هذه العلاقة
 بانه يلزم عليها الدور لتوقفها على ان المجاز ليس من المعاني الحقيقية
 وكونه ليس منها يتوقف على كونه مجازا فبنيته واجب **قوله** بانه نفيه
 انما صحت باعتبار العقل لا باعتبار ان يعلم كونه مجازا فبنيته وبان
 الكلام ليس في معنى محال كون اللفظ حقيقة ومجازا فانه في معنى
 علم ان لفظه حقيقة او مجازا فانه يعلم ايها المراد فيعرف بصفة
 النفي كونه مجازا **قوله** او يطرده لا وجوبا لانه لا يلزم اطراد
 مجاز من المجازات في جزييات مدلوله لانها التغيير في معنيتها بان
 يعبرها الحقيقة بذكره وظاهره ان مثل ذلك ياتي في حقيقة التي لها
 مجاز فانه يصح التغيير في بعض جزييات مدلولها بالمجاز بدلها وقو
 في تحليل لزوم الاطراد في الحقيقة لانها التغيير الحقيقي بغيرها اية
 بغير الحقيقة قد يقال عليه وكذا في الاطراد في المجاز وان لم يلزم فيصير
 تحليله بقولنا لا تنفك التغيير المجازي بغير المجاز فحكما سيان ومن ثم
 لم يذكر ابن المطيب الوجوب ولا حول عكس عدم الاطراد علامة للحقيقة
 بل قال وعدم الاطراد ولا عكس اية فليس الاطراد علامة للحقيقة لان
 المجاز قد يطرده كالا سدد لرجال الشجاع لكن لا يلزم من القدر في العلة
 القدر في معادها فاصنع المصالح من افادته انعكاس العلامة
 المستلزم لعلامة الحقيقة وما قيل من ان وجوب الاطراد في الحقيقة
 منقوض بان منها ما لا يطرده كالتفاضل والسخرى فانها يطلقان حقيقة
 في الانسان لا في حقه تعالى وكافا دودة والذير ان فان الاول يطلق
 حقيقة في الحاجة المعروفة لاني كل ما فيه قرأه وانما في منزله الغم
 لاني كل ما فيه دبور ارجب عنه بان عدم اطلاق الاوليت عليه تعالى
 لا شرعي وهو ان اسماء تعالى توقيفية ولا يلزم النقص لان

له

الفاضل بطلت في محل يقبل الجهل والسخي في محل يقبل الغل وقد
 اطلق الاخيرين علي غير ما ذكر لعدم وجود المعنى فيه لانه محل المعين
 قد اعتبر في وضعها ولم يوجد في محل ذكر **قوله** وجعله على خلاف جمع
 الحقيقة او رده عليه انه صادق باختلاف الجمع في المشترك مع انه
 حقيقة كما ذكر ان المذكور في جمع الذكر ضد الانثى والمذكر جمع
 الذكر بمعنى الجمع على غير قياس للفرق بينهما ومن ثم حاول القصد
 تخصيص هذه العلامة بما عدا المشترك كما علم انه معناه حقيقة وحصل
 التردد في معناه الاخر فليست له على انه مجاز باختلاف الجمع دقنا
 للاشتراك وعليه والاثر لاختلاف الجمع في تمييز المجاز من الحقيقة بطلنا
قوله وبالتام تقييد اعاد الباقية بخلاف ما قبله وما بعده كانه توهم
 انه قيد لما قبله وقيد بعد **قوله** كجاءه الذل اي ليس المجاز الى طاهر
 انه مجاز افراد وانظام كما قال السعد الفقهاء اني انه استعارة تجميعية
 كاطفار الخديعة والمحققون على انه مشتمل في معناه الحقيقي وانما
 النجوز والاستعارة في اثباته لما ليس له خلافا للسالكين تجميعا جعل
 اللفظ مشتملا في الصورة الوهمية الشبهه بمعناه الاصل **قوله**
 اي شدة تجري فيه على لغة تذكر المرب والمشهدور تانثقا **قوله**
 وتوقفه على المعنى الاخر اي الحقيقي وهذا يسمى بالشكالة وهي
 التغيير عن الشيء بلفظ غير لوقوعه في صميمه تحقيقا نحو ومكر وا
 ومكر الله او تقدر برا نحو افا منوامكم الله **قوله** بان بقي شدة
 الخ بيان لما زانه تعالى لهم وضيم شدة المقتول **قوله** لما لم يروا
 الاخر اي وهو صاحب علم **قوله** متوقف عليه وجودة تحقيقا او تقدر برا
 كما تقرر **قوله** واطلاقه على المسجل اي لان الاستحالة تقتضي انه غير
 موضوع له فيكون مجازا واوردان المجاز العقلي كذلك من الحقيقة
 لغوية

لغوية واجيب بان المراد ما ينتج تعلقه به بهمة والذي في
 المجاز العقلي ينتج نظرا **قوله** واسيل بالقرينة مثال به فيما مر
 المجاز بالانقضاء على ما مر فيه وكل مجاز **قوله** في عكسه مثلا انشاء
 بمثلا اليه بكنى بل ان في غير عكس ذلك النوع من تقييد الانواع
 على القول الثاني **قوله** فلا يشترط السيل في الشيء المجاز اجا عافه
 انشائه اليه ان تغل عنه كاي الحاجب الخلاف بقوله ولا يشترط اشتغال
 في الاعاد على الاصح فمحول على غير الاشخاص مما هو عليه المص في
 بشرح المختص حيث قال محل الخلاف اعادة الانواع لا الاشخاص
 ان الشخص الحقيقي لا يصح كونه محل خلاف لان احدا لا يقول لا
 اطلق الاسد على هذا الشجاع الا اذا اطلقته عليه العرب بعينه
 واطال في بيان ذلك ثم قال فقد تحوز ان الخلاف في الانواع لا
 في المعنى ولا في جزييات النوع الواحد وسبق الي ذيل التواقي
مسئلة العرب قوله في معنى وضع له في غير لغتهم
 به الحقيقة والمجاز العربيات اذ كل منهما استعمال اللفظ فيما وضع
 له في لغتهم **قوله** وقيل انه قد ايدى وجود كلمات غير عربية في القرا
 لا يمنع كونه عربية ككون العربي عالما ورده بان مجاز الحقيقة
 ارجح منه فان قلت اعلم الاعجمي واقع في التران بل الخلاف فيما
 قاله انشاده كغيره فان قلت الحقيقة قلت انقف فيه لغته
 العرب ولغته غيرهم **قوله** ويحمل ان لا يسمى معربا كما مشي عليه المص
 هنا بل هو من توافيق اللغتين مطلقا واعجمي محض ان وقع
 في غير التران فصلا وحاص **قوله** ذلك مع قوله بعد وان
 يسمى لك ان بين كلامي المص هنا وفي المختصر تنافيا وظاهرا انه
 لا يتناقض في بان يحمل كلامهم على كلامه هنا وقد يقال يحمل ان

ن
ف في

ن

ان نرى بقوله هنا تعريف للمعرب المختلف في وقوعه في القرآن وهو
اسماء الاجناس كالجماع والباقيون والسموات والارض والاعمال
قطعا لا علم النجاة على انه ممنوع العرف للعلمية والعجبة فلا ينافي
ما في شرح المختصر ونجما **فان** الجماع المذكور لا يقتضي
كونه معربا لحوار النجاة بل يقتضي فيه والاعراب في عجمية حتى
منع من الصرف لاصالة وضعها وعن ابن منظور اللغوي ان
كل اسم الانبياء العجمية الا اربعة ادم وصالح وشعيب ومحمد وعن
غيره ان اسم الملايكة كلها ايضا العجمية الا اربعة قنبر وكبير وما
ورضوان **فان** ذكرنا نرجي وغيره من النجاة انه
متى خلا اسم رباعي الاصول **او** ما سبقنا عن بعض مروق
الذلف الستة اجموعا في قولك فر من لب فهو اجمعي وهذا
علامته فلا يرد نحو يوسف من حيث انه اجمعي مع انه لم يحال
عما ذكر لان العلامة لا يفتقر الى انكسار **مسئل** **قوله** للفظ
اما حقيقة او مجاز **قوله** ثم خصها العرف العام بذات العواقر
واهل العراف بالعرف من تفسيره للعام بقوله بعد اي الذي
يتعارفون جميع الناس ببناء في العام هنا اذ لم يرد به ذلك
لخرج اهل العراف عنهم وكانهم ارادوا به هنا ما يتعارفون
عالم الناس لفظا بل نرى يعرف اولئك وان عرف اولئك حدث
بعد ايقاف الجميع عن العرف العام **قوله** وفي الخاص بالعرف
ابن حنبل في شريعة او عجمية مجاز لقوي **قوله** ثم العرف في العام
ثم النحوي او رد عليه انه يخالف قول الفقهاء ما لا حرج له
في الشرع ولا في اللغة يرجع فيه الى العرف او قضيت له تاخر
العرف عن اللغة **فان** **عنه** السبكي وغيره يان مراد

الاصولي

الاصولي ما اذا تعارض معنى اللفظ في اللغة والعرف والتعريف
ما اذا لم يعرف حده في اللغة وهذا في احوال ما ليس له حد في اللغة
ولم يقوله معنى **قوله** واستقر الى وقت العمل **قوله** ولم يذكر
غير هذا القسم اي ما لم معنى شرعي ومعنى لغوي اما القسمان
الآخران وهما ما لم معنى شرعي ومعنى لغوي وما لم المعاني الثلاثة
فلم يذكرهما **قوله** محصل من هذا ان ما لم مع المعنى الشرعي ومعنى
عربي **الخاص** **قوله** لا ينتقل من معنى من المعاني الثلاثة
التي ما بعده الا اذا انفرد على حقيقة ومجازه وانما في الخاص
كالعرف العام في ذلك فان اجمعا فالظاهر تقديم العام على الخاص
قوله ومثلا لا اثبات من ابي من القسم الذي ذكرناه **قوله** وهو
تقال جملته معترضة وقوله بيده من التماس متعلق بصحة ويجوز
تعلقه بتقال ويجوز تارة عجمية **قوله** خالف في تقديم المعاني الشرعي
اي في مساهمة لبيان ما بعده **قوله** قال الشافعي المتأخر محال لوعده
لمتساويا وان كان اولي لما ياتي عقده **قوله** ولا يحتج بولده مني ما
بناء على انه محال وهذا قد يوهبه لا يتنايه على محتمل انما اطلق
وليس مراد بالمدح ان يحتج بكل مني بما لا يعرف **قوله** وان
قامت قرينة على ارادة الجماع ايضا الخ يبين ان محال الخلاف المذكور
اذ لم تقع قرينة على ذلك لئلا يقع به قول الزرشي ومن بعده
ان الخلاف مقرر على امتناع استعمال اللفظ في حقيقة ومجازه
كما صرح به الاصطفاي فان حال عليهما فلا توافيق كما ان يدعي
للمعنى التسمية على ذلك فان كلامه مقرر على مرجوح انتهى **قوله**
اكتفاء لفظ الخ فسم الاصوليون اللفظ الى حقيقة ومجازه كما
مرقعه ابي يابون الى صريح وكفاية ونرى في كلامه في هذه

المسئلة ظهر واختلف في التنايه على اربعة اقوال لعددها انها
 حقيقه واليه مال ابن عبد السلام الثاني انها مجازا الثالث انها
 لا ولا واليه ذهب السكاكي وصاحب التلخيص الرابع وهو
 اختيارا لم يتبعوا له انه انما ينقسم الى حقيقه ومجازا كذا
 قيل والمعروف ما اقتصر عليه المحققون ومنهم السكاكي وصاحب
 التلخيص انها حقيقه غير ضربه واما نسبة الرابع للمعقولين
 اذ قوله فهو مجازا عايدا الى اللفظ لا الى الكنايه كما صرح به السكاكي
 وقوله مراد منه لازم المعنى اي ذاتا ولا لغناه مرادا ايضا
 بغيره بقوله لا يستعمل في معناه مراد لكن لا لذاته وقوله لازم
 المعنى اي غفليا او عا ذبا سوا انتقل اليه من اللزوم بواسطه
 ام بدونها ومقتضى الشارح للثاني بقوله يجوز بد طوليل التباد
 ومثالا الاول فوله فلان كثيرا مرادها نكاحا بل عن كرمه فانه
 ينتقل من كثره الرماذ الى كثره الطبخ ومنها الى كثره الضحك
 ومنها الى الكرم قوله كانه غضب اي كبره المتهزه انه تعبد الصفا
 معه فكسرها فانه كانه يغضب لعباده قوله تلويحاً لقومه
 العايدين لها فاعل بقوله نسب الفعل الى كبره الاضمار
قوله في التبريق فهو حقيقه اي اي بالنسبه للمعنى الاصل
 اما بالنسبه للمعنى التعريضي فلم يعبده اللفظ وانما افادته
 سببا في الكلام ثم ما قاله ونسبه عليه الشارح محال في كلام السكاكي
 وغيره من البياني فانهم قالوا التعريضي بالنسبه للمعنى
 الاصل قد يكون حقيقه وقد يكون مجازا وقد يكون كناية
 لانه ان استعمل في معناه الاصل فحقيقه او في غيره مجاز
 وفيها جميعا فكنايه والكلام علينا مستوفي في محله الحروف

الحروف
 قوله

الحروف قوله لكن سبباني منها اسماء كاذوا اذا النظر فبين
 واي المشددة وكل ففي التعيين بالحروف تغليب للاكثر كما قال
 هذا وقد قال الصغار في شرح كتاب سيبويه الحروف يطلقه
 سيبويه على الاسم والفعل وعليه فلا تغليب قوله اذن من
 نواصب المضارع اي من نشأ بها ذلك لانها تنصبه دائما كما يعلم
 مما ياتي في كلامه قوله قال النشويين هو بفتح اللام وضمة
 الاستثاء اي وعلي وهو بفتح الالف ليس الابيض الا بشر قوله
 وسبباني عدها من مسائلك العلة اشار به الى انها مع كونها للشرط
 تكون كذا في العلة ونقوله لان الشرط علة لغيره اليانه لا يتنا في شيئا
 ذاتا وان اختلفا العتبار او الى ذكرها هت يعني عن ذكرها ثم
قوله الثاني ان الحكم بد كسر الخفة من التقليل لا يتنا في شيئا
 يد كرها هت استغنا بذكره لما في مسائلك العلة فانه ذكر ثم
 انها ترد للتعليل اي مع انها موضوعه للتاكيد وقوله ان للشرط
 اي لادائه وفتح الشارح بالنظر الى جوابه بما ذكره مقدم ما
 جوابه عليه لانه المقصود بالجملة الشرطية قوله والنفي نحو اذا كان
 كذا مثلا فمما ليس اشار الى اليانه لا فرق بين الجملة الاسمية والجملة
 الفعلية وكذا اقوله والذيادة نحو ما ان زيد قائم قوله الثالث
 او ذكر لها ثمانية معان وذكر ابن هشام ان المتعارفين ذكرها
 لها اثنى عشر معنى فزاروا الاباحه التي يسم عليها الشارح بعد
 كونها للشرط نحو لا ضربت عاتش او مات ايمان عاتش بعد
 الضرب وان مات وكونها للتعريض نحو وفالوا كونهوا هو ذا
 او يضاري وكونها للمعنى الا نحو لا قتلتك او تسلم وكان لهم
 استوفى عن هذا بذكر كونها بمعنى اي بنا على قول الرض وغيره

ث

ان المعنويين يرجعان الى شي واحد ثم قال ابن هشام والتحقيق
انها موضوع لاحد السببين او الاشياء وهو ما عليه المتقدمون
وقد تاتي بمعنى بل ويعني الواو واما بقوله المعاني فتستفاد من
غيرها انتهى وعليه هذا اخرج ابن المثنوي في مفضله لكنه خرج في
كثيرا وقد علم انما للشناوي بين السببين فالثاني الشك ثم اخرج
فيما فاستخرج للشناوي من غير شك وعليه ما قاله ابن هشام
خرج السعد التقي زاي وقول المخرج والاولى ما يعبر عنه ايضا
بالتشكيك والمراد التعميد على الخاطب مع التشكيك بالحوال والتشكيك
من جهة المثال والاولى ما من جهة السامع كما ذكره في السامع
قوله وسواء الثاني بالاباحه ليس المراد الاباحه الشرعيه بل
العقلية او العرفية لان الكلام في معنى او لغة قبل ظهور الشرع
في اي وقت كان وعند اي قوم كانوا **واعلم** انه سياتي ان
الاباحه من معاني صيغة الامر بل قالوا ومن معانيها ايضا التخي
ومثلوا لها بما مثل به السامع لها بتقدير يكون لها من معاني او
وتعجب من ذلك ابن هشام ولجب **عنه** بانه لا يجب
فان كلاهما ملازمه صيغة الامر واوصاف يضاف الى الصيغة
تارة والى اواخره في حيث مثل به ذلك للصيغة فطرح النظر فيه
عن او بالعلس فالعلس **قوله** والتقسيم هو الكمال اسم او
قوله او حرف التقسيم قد يكون تقسيم الكل الى اجزائه كما
مثال به وقد يكون تقسيم الكل الى اجزائه كالشك في حيث
وما او غسل فانه يتقسم اليها وتكون الحاشية فقالوا لما
ثبت ان لا بد منها ضد ورواها اشرفت او سلاسل **قوله** يقال
اشرفت اي صوتت وشد رت اي لا بد من القتل او الاسر فاشار

باشارة

باشارة المراه الى الاول وبالسلاسل الى الثاني **قوله** بل يندون لتقله
ابن هشام عن الزاوية ان بعض الكوفيين ايا وفي الآية لمعنى الواو
وعلى البصر بين ان فيها اقوالا اخرى وعلى الاضرب وجلا خوارق في كلام
ابن لغاي كما قال الرضا انه اخرج عن ابن ابي عمير ما يندون في كلام
الناس مع كونه تعالى عالما بهم يندون ثم ذكر التحقيق مضربا عما يغلط
فيه الناس والزمخشري جعل اولى الآية للشك بحسب حال الناظر اذ
اذا نظر اليهم قال هم ما يندون **قوله** قال له يري والتعريب
نحو ما ادرى اسلا وورد في هذه المسامحة ابن هشام بانه بين الفساد
قال واو فلهذا ما هي للشك على رعيهم اي المتأخرين وانما استقبل
التعريب من اثبات استنباطه فالدلالة بالتثنية ان حصوله قد ردت
مع بناء ما بين الواو قد من متبع او مستفهم ولا يري من مشوب
الي مع الحرف **قوله** هذا يقال لمن قصر سلامه الى فله نظر فقد مر
الحرفي بانه يقال لمن قصر الزمان بين وداعه وسلامه وهذا الذي قلناه
ابن هشام قد رده **قوله** للتفسير بغيره ان هو المشهور وقيل ان فله
ليعطف ولعل فله اراد به عطف تفسيره فلا منافاة **قوله** من خذها
اي من يتاخذها ان المفعول من جملة الخبر وهو المختار لانه المراد الاحرار
بالجموع لا بالجملة وحدها وان كان المشهور عند النحاة ان في الخبر
هو الجملة وخبرها **قوله** ولذا التريب او البعيد او المتوسط اقوال
مرتبها الاول منها البعيد والزمخشري كما قاله الذي ركني قال والراجح
الثاني وتقله ابن ماله عن سيبويه قال وكان يندون ذكره في كسر
الخيم وسكون الياء يستوفي جميع اقسامها وهي حرف جواب بمعنى
نعم ولا جواب بها الامع الفهم في جواب الاستفهام نحو ويستوفي
لحق هو قل اي وري ولجاب عنه الزاوي بان احتياجه التقيده لهن

اي

اللفظة تارة في ذلك لم يذكرها اولاد الاخفش لاي قسما وهو
 ان يكون ذكره موصولا نحو مررت باني معجب لك كما يقال بمن
 معجب لك قال ابن هشام وهذا غير مسبوغ **قوله** ومفعول لا يد
 هو ما عليه طائفة منهم الاخفش بناء على قوله ان من الطريقة
 فاما على قول الجمهور من ملازمة الطريقة الا ان اضيف زمن
 كيو مبداء فلا ياتي فيها ذلك بل هي موصولة بالبرده الى الطريقة
 كما هو معلوم في قوله **قوله** ومضافا اليها اسم زمان اسم الزمان
 المذكور لا يصح للاستغناء عنه وهو ما مثل له الشارح وقد يصح
 له نحو يومئذ وجيب **قوله** وقيل ليست المستقبل اي حقيقة وهذا
 ما عليه الاكثر والاول عليه الاقل وصحح المصنف ان ما ذكره وكرر
 زائدة اشارة الى قلما استعماله فيما ياتي **قوله** والتعليل مستفاد
 من قوة الكلام على القول الثاني ولا يلزم منه جريان الثاني في كل
 ما يصح قبل الاول لانه لا يجري في كوف قوله تعالى وثمن بيعكم اليوم
 ان ظلمتم انكم في العذاب مشتركون لاختلاف زمن الفعلين والثمن
 الاول غري لسببويه وصرح به ابن مالك في شرح الشرحيل **قوله**
 او كانا وزمانه بالنصب فيما عطف على وقوف وبالرفق عطفا
 على مجيء اذ المفاجأة بفاعلة من الجائين ولان معنى المفاجأة كما
 قال ابن الحاجب حضور الرزكشي معك في وصف من اوصاف
 الفعلية اذ يصح تزييله على كلا الوجهين **قوله** كثيرا ما يقال
 ان ما هو جيب اداة شرط تخرم فعلين وفيه من عند سيبويه
 وظرف عند المجرى وغيره قال ابن هشام في معني **قوله** الساب
 اذ المفاجأة **قوله** الخلاف تظلم في ان لا يصح اعرابها
 جريا في نحو خرجت فاذا زيد لا على الحرفية ولا على الطريقة الزمان لان

الحرف لا يجزئ به ولا عنه والتميز لا يجزئ به عن الحقة وبصر على طريقة
 المكان اي فقي الحضر زيد **قوله** وهل الفاعل اداة لازمة او عا طرفة
 قولان اولهما للفارسي وغيره وثانيهما لابن جني ويقع قول ثالث
 للنجاشي انها للسببية المحضة نفا الجواب **قوله** فيجاء بما يصدر
 بالغا قيد مضر اذ الجواب لا يختص بذلك نحو اذ اجال المنافقون
 قالوا تشهد ومحل وجوب تعد بزه بالغا اذ كان لا يصلح شرطا
 بان يكون جملة اسمية او فعلية فعليه طلب اوجامد او مقرون
 بقال او حرف تنقيس او منفى كما اولن اوان **قوله** والحال نحو واللحال اذا
 يعيش جري عليه ابن الحاجب وابن هشام وعليه فاذا يكون ظرفا للمستقبل
 والماضي والحال وورج غيرهما انها هنا المجرى الوقت من غير تقييد
 بزمان معان على مجردة عن الطرف كحاجد عن الشرط قال السعد
 التقطارا في اذ قد تستعمل المجرى الطريقة من غير اعتبار شرط وتطبيق
 لقوله تعالى والليل اذا يغشى اي اقسام بالليل وقت غشائه على
 انه بدل من الليل اذ ليس المراد تعليل ان القسم بغشيان الليل
 وتقييده بذلك الوقت فقوله المجرى الطريقة اي المجرى الذي من
 لا المجرى الذي لان المنسوب غير المنسوب اليه فيوافق ما قد منه
 عن غير **قوله** والتعدي كالمجرى اي في انها تصير الفاعل مفعولا
 وكما يسمى بالتعدي يسمى بالنقل والتعدي به بهذا المعنى
 مختصة بالياء ما معني ايصال معنى الفعل الي الاسم فبشر كثيرين
 مرف الجرائل ليست بزيادة او في حيز الزيادة توب ومنه **قوله**
 والاستغناء لم يذكرها ابن مالك في تهييله وادرجها في السببية
 وقال في شرحه الجوابون يجرون عن هذه الاستغناء واثرت
 التغير بالسببية لاجل الافعال المنسوبة الي الله تعالى فان استعمالها

فيما جاز بخلاف استعمال الاستعانة فيها بان يدخل عليها اي
حقيقته كسبب بالقل او مجازا كما استعملوا بالصبر **قوله** والسبب
استغنى بها عن ذكر التعليل لان العلة والسبب واحد كما مر بيانه
وعاير ابن مالك بينهما ومثل التعليل بقوله تعالى فظلم من الذين
هدوا ووالف يبينهما عند من غاير بينهما اذ العلة موجبة لعلوها
بخلاف السبب فانه كالامارة **قوله** والمصاحبة هي التي يصح في
محلها مع او بغنى عنها وعن مصوبها الحال بخوفه حاله الرسول
بالحقاي مع الحق او محققا **قوله** والمقابلة هي الداخلة على الاعراض
كالشئ **قوله** والمجازرة بكسر وفتحها بعد السوال نحو فاسأله
حيث وسأل سببا بال بعد اب واقع ويقل بعد غير نحو ما مثله الشارح
تكن مقتضى كلامه في تفسير سورة الفرقان اذ الباقية للمصاحبة
فهي فيه صالحة لكل مثلي **قوله** والتوكيد في مثل نداء الباء للتوكيد
بمثالي اشارة الى انها تزداد مع الفاعل ومع المفعول وتزداد ايضا
مع المتبذل نحو كسبان ودرهم ومع الخ نحو ليس الله بكاف عبد **قوله**
والضرب في ما ونيف جملة قيد كونها للضرب بذلك يصح تقسيمها
الى الابطال والانتقال لا تسببها بالاضراب اي تسببها به لا
تتقيد بذلك بل تسبب وان وثبتا مفرد فهي مع كونها للضرب
مرفقة ابتدأ عاطفة على الصيغة اذ اولها جملة وعاطفة اذ اولها
مفرد فكونها للضرب تاعم مطلقا من كونها للعطف والاضراب
مع لا الابطال بل جعل ما قبلها المسكوت عنه وثبت الحكم في
بعد ها ان وليت موجبا والافلا الانتقال **قوله** اما الابطال لما وليت
الخ فيه رد على قول ابن مالك بل الاضربية لا تقع في التثنية الا
لانتقال لا الابطال وسبقه اليه ذلك جماعة منهم ابو حيان والمرازي

وابن

وابن هشام فانهم ردوا عليه بهذه الآية ويقولون تعالى قالوا الحمد
الله عز وجل اسجدوا له بالعباد مكرهين ولجيب **قوله** عن ابن الاضراب
في الاثني لا يتعين كونه للابطال لا اختيارا لانه للانتقال من
جملة القول لانه جملة القول وجملة القول اخبار من الله تعالى
عن مقالهم صادقة ولم يبطها الاضراب وانما افااد الاضراب الانتقال
من اخبار عن الكثر الى اخبار عن وصف من وقع الكلام فيه من
ابن صلي الله عليه وسلم والملائكة صلوات الله وسلامه عليه
قوله العاشر يبين يقال فيه فيها ايضا بالميم **قوله** اسم
ملازم للصب والاضافة هو ما عليه ابن هشام وغيره كذا اختار
ابن مالك وانما لم يفسرنا قال لان معنى الاضرب فيها ولا دليل
على سميتها **قوله** وخالف بعض النحاة انما ظاهرا لانه لخالف في ان
ثم للتثنية يبين اني لا يكون الا عاطفة كذا ابن هشام جعل فيها
خلاف فقال في اكثر النسخ المرفوعة ثم حرف عطفه تقتضي التثنية
والترتيب والجملة وفي كل مني لخالف ثم ذكر مقابل كونها للتثنية
انها تقع في اية كقوله وطنا انك لعليا من الله الا ابيد ثم ثبات
عليهم فلا تكون عاطفة فلا تكون للتثنية بل وجري عليه التثنية
وغيره فمما اقول المصعب في الصحيح راجعا الى التثنية والجملة فصا
كلامه مع قوله وللترتيب خلافا للعباد في مشتملا على ثلاث خلافا
وفا قاله ابن هشام وكذا الشارح انما ذكر في الخلاف
في التثنية مع انه متقول عن الخفش والكوفيات لانه كون
ثم رادق ينافي كونها عاطفة والقول بانها تقع رابدة انما هو في
الحقيقة بخلاف العطف وان لم يرد منه مقابلته للتثنية واما خلافة
الترتيب فتقوله عن العلم والخفش ونقل المصنف عن العبادي

ت

فقط انتقد به البر ماوي بانه مع قصوره وهم على العبادي تبع
 قبله والده وغيره فانه انما ذكره في صورة وذكر صورة الوقف التي
 ذكرها الشارح واطا في بيان ذلك **قوله** اما قصوره
 فليس واما وهمه فانه انما ذكره في صورة **قوله** الخاي مخالفة العباد
 ملحوظة مما ذكر لا انه صرح به **قوله** بقوله تعالى هو الذي خلق
 من نفسه ولحمه فجعل منها رءوسا تبع فيه ابن هشام وهو
 سبواذ الانية وجعل بالاولاد ثم وجه في الاعراف والانية التي فيها
 تربي فيهما هو الذي وهي الزمر **قوله** كذا الرديني الخاي الزمخ
 الرديني نسبة الى ردينية امرأة كانت تقوم الرماح بخط
 هم والخلق الغيا والانيب جمع البونز وهي ما بين العتق
قوله وثانية يقال انها في الاول ونحوه في الترتيب التي يار الحبا
 لا العجوري بان يرب الخ لا الخبر عنه **قوله** الشارح
 . . . ان من ساد ثم ساد ابوه . . . ثم قد ساد قبله لاجده
 كن هذا الجواب يفتوت به انما هي بين الاخبار في هذا وقد ارجح
 عن الانية باوجه اخر منها ان النطق على محذوف اي من نفس لحن
 انشائها ثم جعل منها رءوسا ومنها ان الانية ربة اخرجت من طهر
 آدم كانه رثم خلقت عوا من فصيله **قوله** فابدين اي هو وغيره
 فيما في الترتيب الذي ياتي فيه بالاول بدل ثم **قوله** اي للتفهم اي
 مع الترتيب ومع الجمع ففقيه لتبين على ان العبادي سوى بين
 الاول ثم في الترتيب المذکور وعلى رد قول من قال ان لفظا بقدر
 بطن يقتضي الجمع بانه بعد فهم بانه لم يقال له احد **قوله** حتى
 لانها الفاية غالبا سكت عن حكم ترتيبها وقد قال ابن الحاجب
 انها في كالف وقال ابن مالك انها كالواو لا كما لا تقول

حفظت

حفظت الترتيب حتى سورة البقرة وان كانت اول ما حفظت وقال
 ابن ابار انهما للترتيب لا لترتيب الفاو ثم لاجلما يتبين ان في الوجود
 الخارج وهو ترتيب في الوجود مطلقا حتى ترتيب ما بعد ها
 عليه ما قبلها وهذا من الاضعف على الاقوي او بالعكس وان كانت
 ملائمة الفعل له قبل ملائمة لغيره او معلة نحو مات كل
 اب لي حتى ادم ومكوجا النجوم حتى خالده اذا جاء واما وخالد
 اضعفهم وافواهم وهذا اوجه ما قيل فيها لكن الاوجه
 اعتبار الترتيب الذي في فقط وانما مع الترتيب الخارج
 بتعقيب او مهلة في صورة **قوله** فاما التي ابيت لم ير ونحلة
 يفتح الذان وكسرهما في رءوسا والاشكال بيان وجهه فمخاطبات
قوله الا ان يجوز قال الزر زشي وغيره ولكن جعل حتى هنا بمعنى
 اي **قوله** ليس بغالب ولا نادر بل كثير **قوله** الثالث عشر ريب هي
 من خلافا للكوفيين في دعوي اسميتها قاله ابن هشام **قوله** ثم
 بالده ابوان هو يسكون اللام وفي الدال وضيا واصيلة بكسر اللام
 وسكون الدال ثم تخفف يسكون اللام فالنقى ساكنان فربك الدال
 لا تنقيا الساكنين بالفتح تخفيفا او بالضم انما عاها **قوله** وتكون
 حرفا للاستعلاء اي للعلو لا للطلب وتكون ايضا بمعنى البياض
 حقيق على ان لا يقول ويعن من نحو اذا الكنا لو اعلى الناس
 يستوفون ومنه غير من الاسلام على منس اي من يعن ركب
 منها والممن على المنس عليه ويحد انجاب عما يقال ان المنس هي
 الاسلام فكيف يكون الاسلام مبنيا عليها والمنس غير المنس
 عليه واجاب **قوله** عند الكما في بان الاسلام هو المجموع
 والمجموع غير زايدة كل واحد من اركان **قوله** لا اختلف على من

يتمل ان علي غير زائدة لتعريف الحلف معنى الاستعلاء لا الحلف
 مستعليا على جميع **قوله** ولما منع من دخولهم فخرجوا في
 اللغز **قوله** وهو اي انه ثيب الذي في عطف مفعول على مجاز
 تبع فيه ابن هشام وهو لا يختص بذلك كما افاده قوله الرضا
 الترتيب الذي ان يكون المذكور بعد الفاعل كما امرت في الذكر
 على ما قلنا سواء كان ما بعدهما تفصيلا لما قبلها او لم يكن نحو
 انخلوا ابواب جهنم الاية نحو واوثنا الارض نعوذ من الحيلة
 الاية فان ذكرنا ثيبا ومدخله بغير بعد جري ذكر **قوله** ويذكرها
 التعقيب كما اشار به الى تحرير ما اطلقه ابن الحاجب في اماليه
 من قوله في السببية لا تستلزم التعقيب بدليل قولك ان يستل
 فهو يدخل الجنة فمعلوم ما ينشأ من المهلة فان السببية تستلزم
 تشمل العاطفة والباطنة للجواب وانعكاسها عن التعقيب كما هو
 في الثانية كما بينه الشارح **قوله** ويلزمها التعقيب اقتصر عليه
 مع استلزامها لهما للخلاف فيهما ولاذ الفائر ذكرهما مجردين
 عن السببية **قوله** وقد لا يشيب عن الشرط نحو ان تعد بهم فانه
 عبادك فيجي نظر الظاهر لا تعد برجواب اما تعد بغيره
 فيسبب عن الشرط وتعد بغيره في الاثر ان تعد بهم فانه
 كما ان تعد بغيره في التي بعدهما فلهما العزف يكون المذكور فيها
 سببا للشرط لا جوابا **قوله** الحكائي والزماني مثال للحقيقي منها
 ومثال المجازي وكما في القصص صياغة بمحال من ليشا في رحمة
 ان لم يرد بالرحمة الخيرة والافهي مكان حقيقي وان كان لفظيا
 مجازا ومن الحكائي الحقيقي اختلف الخاتم في اصبعي والفلسفة
 في راسي الا ان فيهما قلبا **قوله** والاستعلاء نحو ولا صليتكم

في حذو

فمجد وعالم جعلها الترخيري ومن تبعه في هذه الاية للطريقة
 المجازية كان الجذوع عطف المصاوب لتكلمه عليها تمكن المظهر من
 العطف **قوله** والاصل زهدت ما رغبت فيه الظاهر ان مفعول
 زهدت في مثال ما حاله منصوب بنزع الخافض فظنه متعديا
 والا فمعلوم ان زهدا انما يتعدى بغير وقد مثل ابن هشام
 مررت فيمن رغبت قال اصله من رغبت فيه هذا ان جعل زهد
 تثليث الفاعل كما في القاموس ضد الرغبة فان جعل بفتحها
 كذا في القاموس بمعنى حر وعرض كان متعديا فيصير التثني
 به **قوله** ومعنى الباقل اي معناها اللابق بالمحل من الصاوب
 وغيره كما تشهد له التقدير بالسبب في الاية الاية **قوله** يدرك
 فيه اي بكثر كسر لسبب هذا المعال كذا حكاها ابن هشام ثم قال والا
 قول الترخيري انما للظرفية المجازية مثل ذلك في القصص صياغة
 وزاد انما تكون للمقابلة وهي الدخلة بين مفعول ساقف
 مفاضل لاحق نحو فاما حياة الدنيا في الاخرة الاقليل **قوله**
 ومن اي ومعنى من قيل اي معناها الاصل لها هو ان تد الفاية
 والا وجه ان يقال معناها اللابق بالمحل نظير ما مر **قوله** فيصيب
 المضارع الخ هذا ان دخلت على ان المصدرية مضمرة محوفا
 مثل به او ظاهرة ولا يظهر الا في الضرورة نحو قوله فقالت اكل
 الناس اصحت ما في **قوله** لسانك كما تقر وتحد عما يخالف ما
 اذا دخلت على ما الاستعلاء مية نحو ليمع من طم في السؤال
 عن العلة او على ما المصدرية نحو قوله ثقاتي اذا انت لم تنفع
 فضر فاما يبري الفتن كما يضر وينفع **قوله** نحو حيث كي انظر
 اي فالنظر ايدها ليجيد ذهنا وان كان مجيها اليه علة لنظره

الاصح لهما وهو الاستعلاء
 والا وجه ان يقال معناها

ظلم

اليه خارجا **قوله** بحيث يكون من ابره حصد رية لا تعليلية
 ما لا يدخل عليه من تعليل وقد يكون في مختصة من كيف
 فعله في يحسن الى سبل وما يثيرت هذه فعلا ليربطا المعنى
 تعظوم **قوله** في المتن كل اسم لا يستغرق افراد المنكر يشمل المتن
 الموصوف والمضاف نحو يطعم الله على كل قلب متكبر جبار يتنزه
 قلب ونزله كما يشمله مجرد ذلك **قوله** نحو كل العبد جبارا وكل
 الدارم صرفا في كل فيما لا يستغرق افراد المعرفة المجموع والشكل
 السبكي بان ما افاد من كل من احاطة الافراد افاده الجمع المعروف
 بخواتم عليه واجاب بان ال تعيد العموم في مراتب ما دخلت عليه
 فكل تعيد في اجزاء كل من تلك المراتب والاجاب به قول سرود
 لانه يقتضى عدم جواز امتشاد زيد في قوله تعالى والله يحب
 المحسنين ان معناه كل فرد لا كل جمع فالجواب المرضي ان الجمع المعروف
 يعيد ظهور العموم في الاستغراق وكل الداخل عليه تعيد النفس
 فيه **قوله** نحو كل زيد او الرجل حسن قال اخو المعنى ومنه قوله تعالى
 كل الطعام كان حلا لبني اسرائيل وقوله صلى الله عليه وسلم كل الطلاق
 واقع الاطلاق المعنوي والقلوب على عقله وقوله الترمذي
 والله جعلها في شريح منهاج البهائم من قبيل المعرفة للمعنى
 وهو في المعنى كالتكرار فهو من القسم الاول وهو استغراق افراد
 المنكر والاولى خصوص المثال الثاني **قوله** والاستغراق نحو النار
 للكافرين اي عذابها مستحق لهم كما قدره ابن هشام ليوافق
 تقصير لام الاستغراق بانها الواقعة بين معنى وذات نحو
 الحمد لله والعزة ولم يجلوها فيه للاختصاص كما في الجنة والنار
 لان النار ليست مختصة بالكافرين وان كان تأييدها مختصا بهم

بجلاف

بخلاف الجنة لا تكون لالمومنين **قوله** والملاك داخله والاستحقاق
 بعضهم في الاختصاص وما جرى عليه المص من المفارقة بين التلا
 جري عليه كثير وفرق بينهما بان ما يصلح له الملك فاللام معه
 للاختصاص وما يصلح له الملك فان اضيف اليه ما ليس بملوكا
 له فاللام معه للاستحقاق والافلاك وهذا الفرق انما يناسب
 التمثيل للاختصاص بنحو السراج النور كما قيل به كثير لا نحو
 الجنة للمومنين فالتمثيل له بان يعرف بان ما يصلح
 له انما اضيف له فاللام معه للملك وما لا ان لم يصلح له الملك
 اصلا ولم ينشأ رغبته في اضيف اليه للاختصاص واللام
 مثلا استحقاقه وكلام ابن هشام السابق يوجد منه الفرق
 بين الامام والاستحقاق وغيرهما **قوله** لا علة اذ هي النبي ان لم يكن
 النور كونه عدوا لاني ليس ذلك تعليل وقد يقال انه تعليل
 مجازي عاب وجلا الاستغراق النبوة فانه شبيه ما ترتب على
 فعله بالعرض المقصود واذا دخل عليه ما يدخل على النور **قوله**
 وتوكيد النبي نحو وما كان الله ليعد بهما فيه اشارة الى ان
 لا مد يختص بفعل الكون وهو قضية قول ابن هشام وهي الخلقة
 في المقطع على الفعل مسبوق بما كان اوله يكن ناقصا في مستند
 لما استند اليه الفعل المفروء باللام **قوله** والتاكيد فان ابن هشام
 وهي اي لانه اللام الزائدة وهي النواع وعددها محال بصيغة
 نودان بعد المصروفين وادناه معاني اخر والمصروف على
 المشهور من معانيها **قوله** وفي المضارع التخصيص اي وما تارة
 نحو لولا انزل عليه ملك ان يترك وذكر غيره مع التخصيص العرض
 وهو الطلب يبين وقد جمع بينهما في **قوله** وهو اي ما قالوه

ثمة

يلما

من الاقوال في الحقيقة على التوحيه **قوله** قبل وورد للثاني فابله المحرور
قوله لو شرط اياد اثار وزمن الشرط ومشروطه ماض في توو مستقبل
فيما لا سيما لعل الشارح بقوله اياد فلو اذ ادخلت على ماض
موقوفه الماض وان بالعكس وهذا العلم اكثر لا كلي كما علم في توو من
كلام المصنف **قوله** في تعريفه لو بالماضي في امتناع لا امتناع
الجواب لا امتناع الشرط قد ورد اليه الشارح كلامه بسبب رد الذي نقله
المصنف فاصد بالبرود على من زعم انها متباينات وهو ظاهر كلام المصنف
فقوله لو وقع غير علمه فيقع لا يتفاد كما لا يقع وقد اعترض ابن
الحاجب في تعريفه المذكور بان الشرط سبب للجواب وانتفاء السبب
لا يدل على انتفاء سببه لجواز ان يكون للشي اسباب بالامر بالعكس
لان انتفاء السبب يدل على انتفاء جميع اسبابه بدليل قوله
تعالى لو كان فيهما لغلظة الا لانه لفسدت تافاته انما يستفاد يستدل
بامتناع العكس على امتناع تعدد الالف دون العكس واستحقاق
ذلك غيره وغير في توجيهه بان الشرط ملزوم والجواب لازم وانتفا
اللازم بوجوب انتفاء الملزوم من غير عكس لجواز ان يكون اللازم
اعم وورده استعدا التفتازاني بان تعريفه المذكور ليس معناه
انه يستدل بامتناع الشرط على امتناع الجواب حتى يعترض عليه
كما ذكره بل معناه ان لو لاد لا تفر على انتفاء الجواب في الخارج انما هو
سبب انتفاء الشرط فمضى لو شأ الله لحد اكم اي انتفاء الهداية انما هو
سبب انتفاء المشيئة فهي عندهم تسعمل للدلالة على ان غلة انتفا
مضمون الجواب الخارج انتفا مضمون الشرط من غير التفتاة الى ان
علم العلم بان انتفاء الجواب ما هو وهذا هو مثل قوله لو جيتي لا كثر
لكم لم ينج تريد انعدم الا كذا لم بسبب عدم الجبي ولو كان معناه

الاستدلال

الاستدلال كما هو طريق اهل العقول لما صا اذا استثنى تفويض
المقدم لا ينتج شيئا قال واما ارباب العقول فقد جعلوا كلاما من ان
ولو وكوهما ادلة اللازم دالة على لزوم الجواب للشرط من غير قصد
الى القطع بالنتائج مما وانما استعملوها في القياسات لخصونا العلم
بالنتائج فهي عندهم للدلالة على ان العلم بانتفاء الثاني غلة العلم
بانتفاء الاول ضرورة انتفاء الملزوم بانتفاء اللازم من غير نظر
الى قاعدة اللغة هو الشايع المستفيض **قوله** ومرادهم ان اشار به
الى ان هذا القول صحيح نظر الاصل فلا يتفاد مخرج عنده ما قاله اي
قصد تصحيح العلم له بتصحيحه ويشمل الامر من منتقد مع ان في لفظ
ما صحح تفكيكه اذ قوله امتناع ما يلزم انما يكون باعتبار لو وقوعه
واستلزامه انما يكون بدونه وقوله في امثلة اي اربعة وهي لو كان
هذا انسان كان حيوانا مع الامثلة الثلاثة بعده **قوله** هو مجرد
الربط اي بان لا بد له الا على التعليق في الماضي كما لا بد له ان الا
على التعليق في المستقبل **قوله** من انتفائهما اي الذي هو الاصل
فقوله او انتفاء الشرط فقوله اي المقاب الاصل المعبر عنه قبل كما سياتي
في امثلة الجوهرة ان هذا المراد ان بقوله بعد من القسوة **قوله**
ان ما سبب يعني عنده ما بعده لان المقار عليه كما بينه عليه الحلوي
ولو ايد له ان ما سبب بقوله ان ساوان اعني عما بعد ووان ذكره للاخترا
عن كونهم العبد صهيبي لو لم يخفوا يعصيه اعني عند ايضا ذكره
ذلك بعد **قوله** المقاد نعت لا انتفاء التوعد **قوله** نظرا الى الاصل
فيها اي وهو انتفاء الجواب لا انتفاء الشرط كما مر **قوله** بقية الاقسام
اي الاربعة السابقة **قوله** بقسميه اي المشت والمشت **قوله** بالمخوف
متعلقه بالنسبة **قوله** في قصده اي قصد المرتب الى التعليق رتب

ومثله ما في كلامه ومن هذا القسم قوله تعالى ولو اسعدهم
لنولوا الآية مع قوله ولو علم الله فيهم خيرا لاسعدهم ليس قياسا
اكثر نيا وان كان بصورته ولا لا يتجلى لو علم الله فيهم خيرا لنولوا
وهو حال لو علم فيهم خيرا لم ينولوا بل اقبلوا فاما ان علم عدم
الخير بسبب عدم الاستماع وقوله ولو اسعدهم لنولوا كلاما مستأنفا
على طريقة لو لم يخف الله لم يعصه فالمنى ان التولي حاصل بتقدير
الاستماع فكيف بتقدير عدم ذلك السوء التفتت انا في
في المطول مع زيادة **قوله** قال الخوالمع اي الشيخ بها الذين في
شرح التلخيص **قوله** الميتين بلونها ابنة اخي الرضا نعمت لعدم
كونها ربيبة وقوله المناسب نعمت له ايضا او لكونها ابنة اخي
الرضا اذا لم اراد منها واحد وقوله هو اي تقدم محلها وقوله لا ياتي
لعدم كونها ربيبة **قوله** المناسب او لكونها ابنة اخي الرضا
لانه لو كانا تقرن علم ان المناسب نعمت جار على ما هو له وقوله
المفاد نعمت كونها ربيبة وكذا قوله المناسب **قوله** ويجوز ان
ما تقدم في اسمها الى بناء على ان مسما لا سيما في قوله وليس
كذلك فان لا مسلمة من اي مسلمة ابنتين ربيبة ودره كما
ذكر الذهبي وابنه سيد الناس وغيرهما وتعلقه النور في
تهديبه في ترجمته مسلمة عن ابن حجر مع ذكر ان ربيبة
اسن من دره **قوله** الميتين باخوتها من النسب نعمت لعدم
اخوتها وكذا قوله المناسب ويجوز جعله نعمت اخوتها من
النسب فظير ما مر وقوله هو اي عدم محلها وقوله لها اي لاختها
من النسب وقوله في رتب اي عدم محلها **قوله** لا نحرمة الرضا
ادون من حرمة النسب اي لا يجرم من النسب ما لا يجرم بالرضا

كاجنية

كاجنية ارضعت نافتك لا تحرم عليك مع انها امها من الرضا
وانها من النسب تحرم عليك لانها اما بنتك او موطوءة ابتك **قوله**
قوله كذا في الموضوع انما انشأه في قوله لا كفولا لو كان اسما
لكان جونا وقوله ثانيا كفولا لو انتفت اخوة النسب طاحت
قوله لو اقف الاستعمال الكثير في ترك اللام من جواب النفي
قوله اقسام هذا القسم الذي هو انتفا الشرط فقط الشامل المناسب
الاول والادون والمساوي وان كانت الامثلة المذكورة من المناسب
الاول **قوله** ونرد لو لم ياتي في الرد ايضا مصدر رتبة نحو يولد لهم
لويهم **قوله** في جوابها بتعلق بنصب اي بنصب المضارع في جواب
لو كذا اي لا حل كل من التمني والترض والتقصي **قوله** وهو انما يبد
فيما اذا اطلق النفي اي لم يقيد بيوم او كونه كما افاده كلامه بعد
قوله لما قال غيره اي ابن عصفور وابن هشام وغيرهما **قوله** وقد
تقال انما يبد انما يصح كما يوضح من قوله قبل كالزكري **قوله**
وفيه بعد اي لا السبب بنا فيه ولان المعطوف بتم انما يكون
بما عطف الشاغل على الاشياء هو المناسب او لا ينسب **قوله** فيما
تدرك تأخر اشارته الى ان قول المصنف للتعجب قسم لقوله موصو
كن لا ينحصر كما هي في التعجب بل ياتي في الاستغناء حيلة والشرطية
الاتممن وفي باب نعم وليس بخوان نند والصدقات فتعما هي
فما عند الاكثر تأمل منصوصة على التميز اي نعم شيئا هي اي اسدا
وفي المبالغة في الاخبار عن احد بالكثرة من فعل كائنا انما بخوان
نند اما ان يكتف اي ان من كذا انما مخلوق من امر هو الكثرة في
عند الاكثر تدرك تأخر بعض نفس وانوصلتها في محل لا يلامها
فجعل لكثرة كذا نند كما ندر خلف منها كما في قوله تعالى خلقت

اي

قد

وها

الانسان من عجل **قوله** عوضا حتى ما عوضا بعد ان المكسورة وقد
 مثل لها بنحو افعال هذا اما لا وحي عوضا ايضاً ان المفتوحة
 نحو ما انت مطلقاً انطلقت فاعوض عن اللام وكان والاصل
 انطلقت لان كنت مطلقاً فقد مر المفعول للم الاختصاص به وقد
 وكان للاختصاص وعوض عنهما ما وانفصل الضم وادغم
 التو في الميم للتقارب **قوله** من بكسر الميم ذكر لها ثلاثة عشر
 معنى ويزاد عليها ان هشام شبيهه لحد ههما مراد فلهذا اذا
 انضمت بالقوة وانما لم تضرب الكسرة ضربة على راسه يلقى السار
 من الغم ثم نظر فيه باد الظاهر انها فيه ابتداء وما مصدية
 وانهم جعلوا لانهم خلقوا من الضرب مثل خلق الانسان من
 عجل وكان المم تركه لذلك ثابتهما نو كيد العواجو ما جاني
 من لحد او من ديار فان لحد وديار اصيغت لهما **قوله** لا تبدأ
 الغاية ليس المراد بالغاية نهائية المسافة فاد كثير اما جى في
 كلامهم ان من لا تبدأ الغاية والى لا تنهى الغاية ولغظة الغاية
 يستعمل بمعنى النهاية وبمعنى المدى اي جميع المسافة ان لا
 معنى لا تبدأ النهاية وانتهى النهاية **قوله** تسع الحزم مثل
 بمثاليين اشارة الى من البيانية لتشغيل كثير او قليلا فالكثير
 وقوعها بعد ما وعملها والقليل بعد غيرهما **قوله** نحو والله
 يعلم المفسد من المصلح حتى يميز الخبيث من الطيب تغلله ابن
 هشام عن ابن مالك قال توقيف نظر لان الفصل مستفاد
 من العامل فانه ما روي معنى فصل العلم صفة نوجب لخير
 والظاهر ان من الاينى لا ابتداء او بمعنى عن ويجاب بان هذا
 لا يمنع استفادة الفصل في الاينى ايضا بانته انه مستفاد

من العامل

من العامل ذاتا ومنها بواسطته لان الحرف لا يفيد بنفسه ومثل
 الشارح بالابتداء اشارة الى ان من تقييد الفصل بواسطته معنى
 العامل كما في الاول ويلفظ كما في الثاني **قوله** ينظرون الخ
 تتبع فيه ما تغلله ابن هشام عن يونس تكن تغلله بان الظا
 ان من فيه لا ابتداء او لحي **قوله** باد كلا حتى لانه اذا ريد
 كونه الطرفالة في معنى الياء يا الاستعانة او مدد
 للنظر فهي لا ابتداء **قوله** وعندك كون تغني عنهم اموالهم ولا وادهم
 من الله شيئا اي عنده تغلله ابن هشام في المعنى عن اي عيبان
 وقد مر قبله تغلله انما في ذلك للبدل اي بدل طلعة الله او
 بدل رحمة في صالحة نكل منها **قوله** واستغفها منه قد تشرب
 معني النقي قال ابن هشام واذا قبل من شرب هذا الارز يدلهي
 استغفها منه اشربت معني النقي ومنه ومن يغفر الذنوب الا
 الله قال ولا يتقيد جواز ذلك بان يتقدمها التواو خلافا لابي
 مالك بدليل من ذلك الذي يرفع عنه الاماذا **قوله** قال ابو علي
 ونكرة تامة بمعنى غيرية لحد اما تغلله ابن هشام عن ابي علي
 والا لا يقتضي مع قوله ونكرة موصوفة ان الشرطية والاستغفلا
 معقبات كالوصولة وليس كذلك بل هما نكرات تامتان كلطرها
 في **قوله** وهو بضم الهاءيات لكون هو في البيت مضموما وادفع
 فهو انه عايد لما قبله **قوله** وكفى اربا اربا اخاف واراغ
 اخوف وزكات استندت والتجارت والمزكا **قوله** على منواله
 اي الاحكام اذ التقييد به يفيد نفي السلبى مع هو ما فهو
 على منواله في افادته حكمه وان كانه بالقرينة وذلك بالمفهوم **قوله**
 سقوسر من ان هلا تدخل على متقى اي ولا يقال هل لم يقسم

هـ

مية

زيد فلا يكون لطلب التصديق السلي فيله على ان هذا سهو
 وانها تكون لطلب ذلك وان لم تدخل على منفي فيقال في جواب
 هل قام زيد لا اولم يتم كما يقال نعم **قوله** وتريد عليها بطلب
 التصور نحو زيد في الدار ام عمرو في الدار زيد ام في المسكن
 فيجاب بعمية فما ذلك لا يقال هذا التصديق في كل من المثالين
 وهو مسبوق بالتصور وطلب التصور تخصيل الحاصل لا انقول
 المطلوب تصور لحد الطرفين معينا كما افادة قوله فيما
 بعمية وهو غير التصور السابق على التصديق لانه التصور
 يوجد قبله على ذلك السعدا لتقنا زاتي ثم ما ذكر من ان
 المهمة تزييد على هل بطلب التصور مبني كما قال البدر
 اما ما مبني على ان هل مقصورة على طلب التصديق لكن قد
 قال ابن مالك ان هل قد تأتي بمعنى المهمة فتعاطى المصلحة
قوله من حروف العطف قيد به الواو والياء واورع العطف
 كواو القسم وواو الحال **قوله** وعدله عن قولك ابن الحاج وغيره
 للجمع المطلق قال الخ ما قاله المص من الابهام اخذ ابن هشام
 وعدله عن قول ابن الحاج وغيره للجمع المطلق قال الخ وعزان
 الشارح اليه يقال كالتبعية اشارة اليه ان الحق ان مورد
 العبارة اني واحد لان المطلق هنا ليس للتقييد بعدم التقيد
 بل لبيان الاطلاق كما يقال الماهية من حيث هي والماهية
 لا بشرط والام بصدقة ولا محبة وقد اوضحت ذلك في شرح
 ابن الحاج مع بيان ان سبب توهم الفرق بينهما الفرق
 بين المطلق والمطلق التام مع التعليل عن ان ذلك كحالة
 شرعي في بعض انواع المياه وما نحن فيه اصطلاح لغوي

الامر قوله

هو المناسبت لحد الامر بالنفس كما سيأتي والمناسبت لحد الشار
 له ايضا كما ياتي ان يقال اي الدال على القوي المقتضى لفعل الخ
 وقوله الدال اي بالوضع كما هو المتبادر فاندفع ما قيل ان
 الحد صادف بخوا وجبت عليه كذا او ان تركتم عاقبتكم مع انه
 ليس بامر بل خبر **قوله** ويعبر عنه بصيغة افعل المراد بها كل ما يد
 على الامر من صيغة كما قاله الشارح في المسئلة الثانية فيدخل
 فيه كل ما دل على امر ولو بواسطة كضمة او لم يكن على فعل
 كتم ولينفق قائم اد بغيره فيقال اي بالوضع انوضع للامتناع
 او لانه عليه **قوله** كالتبعية اي او الوجود او الثاني كما صرح بالثلا
 وكوها العلامة الشراي واعترضه السعدا لتقنا زاتي بان
 شيئا منها ليس للمقدر المشترك بين الامر من خاصه واعتمد
 قول العضد ان القدر المشترك احد هما **قوله** حذرا من الاشتراك
 والمجازي هل الامر على انه وضع للمقدر المشترك اول من كونه
 مجازا او مشتركا لكن هذا محله كما افاد كلام العضد وغيره اذ لم
 يفهم دلت على احد هما وقد قام هنا على كونه مجازا في الفعل وهو
 يتبادر القول المخصوص دونه ولولم يغير بدلا لادى الى
 ان لا مجاز ولا اشتراك لا مكانا لال لفظه معينا على ان
 موضوع لعدم مشترك بينهما **قوله** وبني الثاني والصفة والشي
 اللفظ بينهما ان الثاني معنى رفيع يقوم بذاته والصفة معنى
 مطلقا يقوم بذاته والشي هو الوجود **قوله** ولجيب يابها
 مجازا في كالفعل وانما اقتضاه المص كغيره مع قصوره عن ثنائها
 لانه المقابال للقول من حيث انهما فسانا المقصود وهو الدال

علي الحكم **قوله** كما تقدم في حيث المجاز **قوله** انه العمارة اي لانه
المقصود بالوضع واللفظ كالتد **قوله** فتناول الاقتضا اي الطلب
فعل تناول الاقتضا ومعقول المجاز ومعقول الحازم وما ذكر من
تناوله بغير المجاز ومعقول بالنظر اليه من حيث هو كما المصدري بعد
الامر بالنفس الذي الكلام فيه اما بالنظر اليه من حيث هو
بصيغة افعال كما هو المسمى في حد الامر المقتضى فلا يصح الا على
القول بان صيغة افعال تتناول غير المجاز حقيقة كالمجاز وهو
ضعيف كما سياتي فان قلت يريد على الحد لا تترك كذا المصدري
عليه طلب فعل انتهى عن تركه وهو غير كف مدلول عليه بغير كف
مع انه انتهى **قلت** لا نسلم انه يصدق عليه ذلك لان المتبادر
من طلب الشيء طلبه او لا وبالله اتاني قصد او الفعل كما ذكر ليس
كذلك بل المطلوب فيه قصد انما هو الكف عن ترك الفعل وهو
كف مدلول عليه بغير لفظ وان نزل منه طلب الفعل كما يلويا لم
سواء قلنا انتهى عن الشيء امر يصدره ام ينصنه **قوله** وحيد
النفس ايضا بالقول اي القول النفس كما ينص عليه عقلم **قوله**
وكل من القول والامر مشترك في اللفظ يشهد على ما اقتضا كلام
المصنف من ان الامر حقيقة في اللفظ والنفس مخالف لما اختاره
في حيث الاخبار من ان الكلام المنوع اي الامر وغيره حقيقة في
النفس مجاز في اللفظ **قوله** ارادة الدلالة باللفظ على الطلب
ان سلم صحتها فالامر لا يتعا بان ارادة الطلب بان يقال ارادة
الطلب باللفظ **قوله** فانه ما قيل من تعريف الامر بما يشتمل
عليه اي غاي الطلب المعجم عند بلفظه كما في تعريف ابن علي وابنه
وبالاقتضا كما في تعريف المصنف وجعل الاثر فاعني منع ثبوت

الطلب

الطلب اعني بالامع كونه نظريا بقول المصنف انه بدعي اي متصور
بمرد التفات النفس اليه ما قاله الشارح قال الزركشي وهذا
النوع من الاستدلال عولوا عليه في مواضع كثيرة في اثبات بدعية
الشيء وهو ضعيف لانه لا يلزم من الحكم بشي وانفرد به بينه وبين
غيره فبالبدعية ان يكون معلوما كونه حقيقة بالبدعية فان
قيل البديهي لا يقتضي دليل وانتم قد استدلتم عليه
قلت قد يكون التصور بدعيا وباهنه لا يكون بدعيا
ولهذا احدثوا البديهي من التصورات بما لا يقتضي حصوله الى تصور
اخر يعلم بالحد ما هيته ولا يقدح في بدهيته لان بدهيته
غير ذاتها وانما القادر في بدهيته توقف حصوله على تصور اخر
انتهى والنظر فيه مجاز **قوله** لا متناهي اي لسبق العلم القديم بالتقفا
والمتناهي غير مراد بالاقتضا منا ومنهم **مسألة**
القابلون بالنفس **قوله** وقيل لا اشتراك بين ما ورد له اي
من المعاني الالهية كلها على ما هو ظاهر كلامه او من المعاني المشتركة الالهية
وهو المعتمد قال السعد التقي راني في التلويح ذهب ابن سريج الى
ان موجب الامري الاثر الثابت به التوقف لانه يشمل في معاني
كثيرة بعضها حقيقة اتفاقا وبعضها مجازا اتفاقا فعند الاطلاق
يكون محتملا للمعان كثيرة والاحتمال يوجب التوقف الى ان يتبين الموضوع
له لانه عند موضوع بالاشتراك للوجوب والندب والاباحه والتكيد
وذهب القرائي وجماعة من المحققين الى التوقف في تعيين الموضوع
له انه الوجوب فقط والندب فقط او هو مشترك بينهما **قوله**
والمراد بما كل ما يدل على الامر من صيغته اي صيغ الامر فتناول ذلك
فعل الامر وان لم يكن على فعل كتم واسم الفعل كصده والمصارعة المتز

يد

ع

يد

ون

باللام كما مر كن غالبها فعل الامر فلذا يقتصر ون في الامثلة عليه
قوله بخلاف ذلك منك وامر بك ببيان لما احتار فيه بقوله وللخلاف
في صيغة لا فعل اي هل هي موضوعه له دون غيره لا في الامر
النفس هل له لفظ يد عليه بخصوصه ولا في الاخلاق في صفة
العبية عنه بل غطا امرنا او الزمنا او وجبت عليك او تدبت لك
او شئت لك فقوله فيما مر بان يد عليه ومنه **قوله** ويصدق
مع التحريم والامر اهله قال للم في شرح المنهاج كذا قيل وعند
ان المريد عليه لا يكون الا حراما وكذا الانذار **قوله** والمصلحة فيه
ديونية اي فلا ثواب فيه فان قصد به الامتنان والالتفات
الى الله تعالى اثبت عليه لكن لا مر خارج وكذا ان قصد به
تكن ثوابه فيه دونه في ما قبله **قوله** بعد ان وضعه عقب
التاديب اي في شدة رجع غلب اليه **قوله** والاراد بفضله
ادرجه في قسم الاباحه **قوله** والتاديب هو التذليل الاخلاق
واصلاح العادات بخلاف التاديب فانه لثواب الاخلاق **قوله** ويغارق
التهديد بد ذكر الوعيد اي بوجوب ذكره مع الانذار وقر ايضا
بان التهديد بالتوبيخ والانذار بلغة الخوف منه وبعضهم لم يفرق
بينهما بل الانذار من التهديد **قوله** ويغارق الاباحه بد برما
يحتاج اليه فاد الاسنوية وغيره او عدم قدرتها عليه ونحوه كالنهي
في نحو كواها رزقكم الله الى ان الله تعالى هو الذي رزقهم بخلاف
الاباحه فانها الاذن المجرد وقرق بعضهم بان الاباحه تكون في
الشيء الذي يسوجب بخلاف الامتنان **قوله** اي التذليل والامتنان
لما دفع به الاعتراض بان اللات في شتمه سخر به بكسر السين
لالتسخر والتمويه والاذرام قال تعالى وسخر لكم ما في السموات

وما في

وما في الارض ومعه الدفع ان التفسير يستعمل ايضا بمعنى التذليل
والامتنان قال تعالى سبحان الذي سخر لنا هذا او يقال فلان سخر
السلطان اي امنه به باستعماله بلا **قوله** والاهانة ذف انك
انت العزيز الكريم بعضهم يسمونه التلهيم وصابط **قوله** ان يوتى
بلفظ يد لعل الخبر او الكلمة ويراد منه صله وبهذا فارق
التسخر **قوله** والانعام بمعنى تذكروا النعمة لانه هو معنى الامتنان
فاحد ما يعني عن الامر وقد يعرف باختصاص الانعام بذكره على
ما يحتاج اليه كما في المثال **قوله** والتعجب يعني تعجب المخاطب
ولو عبر بالتعجب كان النسب لسا بقوله ولا ينفك **قوله** والمجهول شذو
في بيان الخلاف في المعنى الحقيقي من معاني صيغ افعل **قوله** بها اي
بصيغة افعل او باللفظ وهو على الاول متعلق بامر وعلى الثاني
يتمكون بعمل اليه النسبة **قوله** احاب اي التاجب الغايل بان
التصديق لعله انما هي مجرد الطلب وان المحقق للوجوب انما هو الشرع
اجاب عن دليل الغايل بالاول بمنع كون الحكم المذكور مأخوذا
من اللغة بل مأخوذ من الشرع **قوله** وقيل هي حقيقة في اللذ
اي فقط **قوله** لانه المتيقن من قسمي الطلب اي لانه المنع
من التذكير المختص بالوجوب امر زائد لم يتحقق ارادته وعور
هذا من جانب الغايل بالوجوب بان الشيء محمول على الكمال اذا اصل
في الاشياء الكمال والكمال من الطلب ما اقتضى منع التذكير وهو
الوجوب دون اللذ وحكي قول انه حقيقة في الاباحه لانها
المستقيمة والاصل عدم الطلب وقول انها مشتركة بين الوجوب
والاباحه وقول انها مشتركة بين الامرين والهي والتهديد
والتعجيز والتلوين **قوله** حذر من الاشتراك والمجازاين من الاشتراك

ان جعل حقيقة في كل منهما ومن المجاز ان جعلت حقيقة في احدها
فقط **قوله** والوجوب الطلب للمازلة كالاجاب جواب سوال فتريره
ان الطلب قد مشترك بين الاجاب والندب كما مر في تقسيم
الحكم لا بين الوجوب والندب والوجوب لكونه من صفات افعال
المكلف غير الاجاب الذي هو من صفات فعل الله تعالى وتقريره
الجواب انهما متحدان معنى بالثبات وان تغايرا باعتبار كسر
والانكسار اذ ليس لثاني الحار كسر وانكسار وان تغايرا بالنظر
الي قول الفاعل والمفعول **قوله** بمعنى لم يدروا هي حقيقة الحار
فلا يكون الا بغيره واما بدونهما فالصيغة عندهم من الجمال وحكمه
التوقف **قوله** لقوله لا تعرفه في غيره اي في غير المختص **قوله** وقاد ابو
بكر الا بهدي اي في لونه فويله كما عبر به المص في شرح المختصر او في
لونه اقواله كما عبر به الاستوى والذي رجح اليه اخرا هو قول الجمهور
قوله وقيل بين الاحكام الخمسة اي بنا في التخييم والكر اهله وان لم
يبدوا فيها وردت له صيغة افعال على الامر بالشئ فهي عن صفة
او على ان الصيغة وردت للتبديد وهو يستدل على ثبوت الفعل
المتنقسم الى الحرام والمكروه **قوله** الامن واجب هو ظن انه لا امر
السيد عبده **قوله** غير القولا السابق هو ايضا غير الثالث وهو
ظاهر غير الاول لان الوجوب مستقفا عليه من اللغة وعلى المختار
منها ومن الشروع كما نقله الشارع عن المص وقوله واستفارة
الوجوب بالحق **قوله** وقال غيره انه هو الاوجه قوله لا قول غيره
فصل باختاره المص ان في صيغة افعال حقيقة في الوجوب اربعة
اقوال ولا يخفى ما اختاره من التكليف فالمختار اولها وهو ما نقله
اهم للمري عن الشافعي وصح غيره **قوله** ما ذكره في ذلك

القول

القول **قوله** اي افعال اشار اليها محكي عن الفاظ اي بذكر ان التغيير
بافعال بعد المظن او اي من تغيير المجهول بالامر لان افعال يكون
امرا تارة وغيرها مراخي والمباح لا يكون مأمورا وانما هو ما ذوق
فيه والماد يا فعل كالماد لعل الامر كما علم مما مر وقد ذكر المص ان
في افعال ثلاثة اقوال الاباح والوجوب والتوقف وحكي فيه
قول رابع وهو الندب لقوله صلى الله عليه وسلم في خيطة
انظر ايها فانه احري ان يودم بيتك اي ان تدوم بيتك اللودنة
والالفة وخامس وهو استقاط المظن وجوع الامر الى ما كان قبله
من وجوب وغيره **قوله** السمحات هو بفتح اوله وقيل بكسره
قوله واما بعد الاستيذان فكان يقال الحسنت عن النبي بعد
الاستيذان وهو ما وقع جوابا بلا بعد الاستيذان وقوله
التحرير على قياس وقوله بعد الوجوب ومما ورد منه للتحرير
خير مسلم عن المقداد قال رايت ان لقيت رجلا من الكفار فقال لي
فضرر لفيدي يدي بالسيف فقطعها ثم لاد قتل بشجرة فقال
اسلمت بالله افا قاتله يارسول الله بعد ان قالها فلا ومما ورد
للكراهة خير مسلم ايضا صلى في مبارك الابل قال **قوله** وقيل الكراهة
على قياس ان الامر لا باحة تجامع ان كلا من صيغة افعال ولا تفعل
تجمل على ادي مراتبها اذ الكراهة ادي مراتب صيغة لا تفعل
كما ان الاباح ادي مراتب افعال **مسألة بطلب**
الملاحية **قوله** اي افعال المراد به كالماد لعل الامر كما مر **قوله** فتميل
عليها اي من جهة انما ضرورية من جهة انما مدلول الامر وقيل
المرة مدلوله وهو منقول عن ابن حنيفة وغيره **قوله** فان لم يعلق
الامر فلهذا الاول ان يقول فطلب اما هيبة او فليس للتكرار الا ان

يثبت ان القابل بان الامر فيما ذكر قابل بان المدة حينئذ مدلوله
قوله اي فيما اذا ثبتت عليه المعلق به من خارج اي نحو ان ربي
 فاجله وقوله اوله ثبت اي من خارج بل من التعليل نحو اذا
 طلعت الشمس فاعتقت عبدا من عبدي وقوله ليس من الامر
 بل من جهة الاستعداد التعليل بالعلة المفضية لوجود المعلق كما
 وجدت علمه **قوله** حيث لا بيان لمدته قيد فثبت ان ربي يستوعب
 له وخرج كما يمكن اوقات الضرورات من اكل ونوم ونحوها **قوله** ولا
 لغوا ولا تترأخا لاقوم في قولهم انه لا تراخي **قوله** خلاف
 لمن منع امثاله بناء على قوله الامر لا تراخي المنع فيه مرويات
 منع امثاله معتقدا حده كما قاله الشيخ ابو اسحاق وامام لم يمت
 وعجزها لان القابلين بالترأخي انما اراد به التراخي جوازا لا وجوبا
 كما صرح به جميع من المحققين نعم حكى ابن برهان عن علامة
 الواقفي ان لا نقطع بامثاله بل يتوقف فيه الى ظهوره لا ليل
 لاحتمال ارادة التاخير وضمير قوله راجع لمن منع **قوله** ومن وقف
 الخ عطف على من منع وضمير قوله راجع الى من وقف **قوله** من فور
 او تراخي بيان للوقت وقيد بخوز لان الفور والتراخي ليسا وقتا
 بل الفور المتبادر وهو التراخي التاخير كما قدمهما **حسب**
 الداري والشيرازي وعبد الجبار الامر بشي موقت يستلزم القضا
قوله خرج بالوقت المطلق فردوا السبب اذا قضا فيهما **قوله**
 كاشعوا الامر بطلب امتدراكه اي استندراك الفعل ان لم يقع
 في وقته والتقابل بان القضا يا مرجه يد بمنع ذلك ويقول العبد
 من الاموال اول الفعل في الوقت لا مطلقا وقد ذكره الشارح بعد
قوله بناء على ان الاجزاء الكفاية في سقوط الطلب الى حاصله بنا

الخلاف

الخلاف في المسئلة على الخلاف في تفسير الاجزاء الذي قاله بعض
 المص في شرح المختصر ان الخلاف فيها انما هو على تفسير الاخبار بانه
 استقاط القضا اما اذا فسر بالكفاية في سقوط الطلب كما هو
 المختار فالانسان يستلزم الاجزاء بخلاف المسئلة مفروعة
 على ضعف كذا قيل وانت خبير بان معنى قولهم بل لا خلاف
 اي عند القابل بل هو التفسير كما انه كذلك عند القابل بذلك
 التفسير فليست المسئلة مفروعة على ذلك بل عليها معا كما قرر
 الشارح **قوله** وقيل هو امر به رد بانه يلزم عليه ان القابل لغيره
 من عبده كذا معتقدا كونه امرا للعباد بغير اذن سيده وانه
 لو قال للعبد بعد ما ذكر لا تفعل يكون منافضا ولم يقل بذلك
 احد **قوله** وقد تقوم قرينة التراخي فيه مجى الحديث في رواية
 بلقار رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يراجهما او يحاكمه فضا ابدا
 للذي صلى الله عليه وسلم مع الامر في فليراجهما **قوله** وسيأتي
 نصيحتي في مبحث العام بحسب ما ظهر في الموضوعين اعتدالة
 بهذا الاثر من التناقض بانه ما حاب به المص في منع الموانع
 من عمل ما هنا على الاشياء مطلقا وما هناك على ما يسمي الاشياء
 والخبر من غير مبلغ بخلاف المبلغ كالشيء صلى الله عليه وسلم الامر
 عن الله تعالى والوزير بالامر عن الامير قال النزيل كشي ولا يحقق
 ما فيه من التفسير مع وروده في الصورة التي يجتمعان فيها
 قال ولو جمع بينهما جعل ما هنا على خطاب شامل نحو ان الله
 يا مؤبا بكذا او جعل ما هنا على خطاب لا يشمل نحو ان الله يا مكرم
 ان تدعوا بغيره كان اولي واستشكله تلميذه البرماوي بان الخطاب
 اذا لم يكن شاملا له فليس من محال الخلاف فلما سلم الشارح

تتألف منها واعتقد رعن الم بما ذكره وبالمجمل فالمشهور ما هنا
وهو ما صححه الامام والامدي وغيرهما وقال النووي في الروضة
انه الاصح عند اصحابنا في الاصول **قوله** وقد تقوم قسمة على عدم
المخول كالتقسيم فيه ان الصدق بملك وهو لا يتصور في المال
لا يتصدق به اذ المال لا يملك نفسه وفعل غيره كفعله **قوله**
والاصح ان النيابة تدخل في الامور الالمانية قبل هذه المسئلة
فقضية مد كورة في الوكالة وغيرها ان الامور تنشئ على ملك مباشر
او لا وادخلها المصنف في الامور الالمانية في الاصول **قوله** كونها
فقضية لا ينافي كونها اصولية لان الموارث الشرعي الذي تكلم عليه الفقهاء
غير العقلي الذي تكلم عليه الاصول بل قد يقال هي الالمانية اقرب
لان المخالف فيها معتبر به وعلى ذلك قوله الالمانية انما يناسب
الفقهاء لا الاصول ثم قضية كلام المصنف في النيابة في العبادات
الالمانية خلافا وليس كذلك فلو قال والاصح جواز النيابة عقلا في
العبادة البدنية لوطي بالنظر في كلام الامدي وغيره **مسئلة**
قال الشيخ والفقيه الامير القاسم في المتن معنى نية به على انه لا
خلاف في تغاير مفهوم الامر بشئ معني فهي عن صفة الاختلاف
الاضافة قطعا ولا في تفصيلها كما ذكره بعد بل في ان الشئ المعني
اذا امر به فهل ذلك الامر معني عن صفة او مستلزم له بمعنى الما يصدق
عليه انه امر نفسي هل يصحف عليه انه معني عن صفة او مستلزم له
قوله ينشئ عن صفة كالمستشكال بان كان المراد الكلام النفسي بالنسبة
الي الله تعالى فانه عالم بكل شئ وكلامه واحد بالذات وهو امر وحيي
ووعود ووعيد وغيرها باعتبار المتعلق فامر به بالشئ معني النهي عن
صفة فكيف يأتي فيه الخلاف او بالنسبة الي المخلوق فكيف يكون

عني

عني النهي عن صفة او بتضمينه مع احتمال زهولة عن الضد مطلقا
كما هو حجة التقابل بان لا عينه ولا بتضمينه واجاب **عنه** البرهان
بما لم يخصص ان الكلام في المتعلق اي فعل متعلق الامر بشئ هو معني متعلق
النهي عن صفة او مستلزم له كما يعلم المتعلق باحد امرين مثلا
كيمين وشمال وفوق وتحت وهذه اجواب عن الشق الاول دون
الثاني وعكس انقرا لي فاجاب **ب** بفرض المسئلة في الشق الثاني
فكل من الجوابين فاصلا فالاولي ان يجاب بان الكلام في مطلق الامر
لا في امر مقيد باحد الشقين الصادق بهما المطلق المتقسم
بحسب المتعلق الي الامور المذكورة وان لم احتمال انه هو عن
الضد في الشق الثاني **قوله** او هو لنفسه اي الامر بالسكون نفس
المعني عن التمر ك **قوله** ويكون النفس هو المطلب كالمشاهد الي
جواب ما اعترض به الذر كشي على نقل المصنف هب الاولين اي عبد
المبار واي الحسين من انهما قايلا ان كسيرا المعشر لانه ينشئ الكلام
النفسى وانما تكلم به ذلك في الامر اللفظي وحاص **قوله** الجواب
ان الامر النفسى مفاد من الامر اللفظي نفسى باسمه مجازا واعطى
حكم **قوله** والملازمة في الدليل اي دليل التوليد السابق لمنوعه
اي لا نسلم الملازمة بين عدم تحقق المامود به و ان الكف عن
صفة ويمنه كون طلبه طلبا للحك او متضمنا لطلبه **قوله** العني
اي عني النهي عن صفة متعلق الامر مفعول شمل **قوله** اخذ مفعول
له لقوله اقتصر **قوله** وبالوجودي عن العدم اي ترك المامور به جري
في تقيد المصنف بالوجودي على انه للاخترازا بنا على ان الضد لا يتقيد
بالوجودي مع انه مقيد به على المشهور ككونه ما هوذا في حده
فالتقيد به لبيان الماهية كما هو الاصل للاخترازا ونترك المامور

ميت

به هو الكف عنه **قوله** واليقين هنا يقترن بالاستلزام اي فيقال
 الامر بالشئ يستلزم النهي عن ضده بدله فقولهم يتضمن النهي
 عن ضده وتعليل الشارح له بان الكل يستلزم للم يوه ان النهي عن
 الضد معنى الامر وليس مراد التقابل باذ الامر بالشئ يتضمن
 النهي عن ضده وانما مراده انه لا رزم له وعمر عنه فالمعنى تنزيلا لما
 لزما انشئ منزلة الوجود في ضده **قوله** واما النهي فكفاية للخلاف
 فيه وفيه نظيره السابق ان المكلف اذا خالف هل يستحق العقاب
 بترك الامور به فقط في الامر ويغفل المنهي عنه فقط في النهي
 او بارتكاب الضد ايضا والمبنى عليه فيما ذكر من التباين ضعيف
 كما يعلم من مسئلة لا تكلف الا بفعل **قوله** والكلام في واحد
 منه ايا كان اي واحد منهما بخلاف ما مر من الامر بالشئ الذي لم
 اكثر من ضده في عن اضداده كلها اذ لا يتأتى الاثنان بالماور به
 الا بالكف عنها كلها **الامر ان غير متعاقبين قوله**
 بمثلين متعلق بقوله الامر ان **قوله** نحو ضرب زيد واعطاه
 درهما مثالا للعطف ومثالا دون ضرب زيد اعطاه درهما وهو
 ظاهر **قوله** في المتن غير ان محله بالسبب لغير المتعاقبين في المتعاقبين
 وفي المتعاقبين ان لم يمتنع من التلازم مانع والا فلنظير في المتعاقبين
 الا في بيان **قوله** من عادة منها التعريف كما علم من قوله بعد
 فان العادة **قوله** او علمها اي من عقول او شرع كما علم من كلامه بعد
 ايضا **قوله** قبل معمول بها تغلب المص في شرع المحتصر عن الاكثر
 منا ومن غيرنا **قوله** وقيل بالتاكيد ارجح قال الزركشي في حكايته
 المم الخلاف هنا نظر فقد مر في النص في الهندية وغيره بانه لا خلاف
 في انه للتأسيس لان الشئ لا يعطف على نفسه فله يك ابن

الحاجب

الحاجب القول الثاني **قوله** بعادي اي امر عادي يمنع عانة من التكرار
قوله وذلك في غير العطف الخ خص ترجيح التاكيد بالعادة بغير
 العطف وانتفا ترجم بالبعطف وظاهر ان كان وجب مرارا في
 في العطف قدم كما يشير اليه قوله بعد وان منع من التكرار الخ
 وعليه يحمل قول ابن الحاجب وغيره انه مع العطف ان رجع التاكيد
 بعادي قدم الارحى وادلتساويا فالوفق **قوله** ترجيح التاكيد خزان
النهي قوله وقضيه انه وامر اي وليس هو لادوام
 لازم لا مثقال النهي فانك اذا قلت لغيرك لا تسافر فقد منعته
 من ادخال ماهية السفر في الوجود ولا يتحقق امتثال ذلك الا
 بامتناعه من جميع افراد السفر وهو الماد بالدوام فكان لازما للاقتضا
 يتحقق بالتقاييد الامتثال فالامتثال الذي هو مقصود النهي
 منزوم لادوام فكان مقتضاه لادامه لوله **قوله** بالمره الاولى بغير
 اي بغير الدوام **قوله** كانت قضيتك جواب قوله فان قيد بها
قوله ولا يعمو الحديث بطلق الحديث على الذي كما هنا وعلى المام
 كما في قوله تعالى ويكره عليهم الخبايا **قوله** والارشاد لا يتسألوا
 عن اشياء ان تدل لهم تسوكم قد مثالي بامام الحرمين وهو ظاهر وقول
 الزركشي فيه تطويل هو الذي رده العراقي بان الظاهر ما قاله الامام
 لانه تعالى قال ان تدلهم تسوكم فيدين ان مصلحته دينية وهي
 تجنب ما يسوهم سماعهم ما يكرهون والفرق بين الارشاد
 والكرهية هنا على منوال الفرق بين الارشاد والتدب في الامر
 فالارشاد له دفع مفسدة دينية والكرهية له دفع مفسدة
 دينية **قوله** ومن اقتصر على الاحتقار جعله المقصود في الالة
 حاصل حاصلكم انه جعل التقليل والاحتقار شيئا واحدا ابنا

على تلازمها غالبا لكن شجرة البر ما ويغابر بينهما فجعل التعليل متعلقا
بالنهي عنه ومثل له بالاية فجعل الاحتقار متعلقا بالنهي ومثل
له بقوله تعالى لا تعتذروا فقد كفرتم لاحتقار الله ثم قال في يمينها
واحد او يمثلهما بالاية لا يرد بياني وشيئا البدر الزر كشي
فليس بجيد والشارح مثل بلا تعتذروا اليوم للباس فاما ان
يترك بينه وبين لا تعتذروا قد كفرتم ثم او يقال يمكن ان يعتذر فيه
كل ما يناسبه وان كان واحدا بالذات مع ان البر ما ويترك
الباس من الفسقة لكن ذكره مع زيادة في شرحها ومثله بلا
تعتذروا ثم قال وقد يقال انه راجع للاحتقار **قوله** والجهلور على
انه حقيقة في التبريم اي لغة او شرعا وعقلا كما مر في الامر وعلى ما
اختاره المصنف في حقيقة في الطلب الجازم لغة وفي التوعدي
الفعل شرعا وقيل في الكراهة الخ لم يستوف جميع الاقوال
السابقة في الامر اذ منها انها حقيقة في القدر المشترك وغيره
مما مر **قوله** في الاصل البس او التبريم **قوله** ومطلقات بهي التبريم
هو الذي لم يقيد كما يدل على فساد او صحة كما يوجد من كلام الشارح
بعد **قوله** المستعاد نعت اما النهي التبريم اي النهي للنفس
لانه مستعاد من النهي اللفظي والتبريم لانه مستعاد من اللفظ
وهو صيغة لا تتصل بشيء على انها حقيقة في التبريم
والترية كما يستعاد من اللفظ بواسطة فريضة صار قوله عن
الحقيقة ووجه اقتضائه للفساد ان المكروه مطلوب الترك
والامور به مطلوب الفعل شرعا فيستافيان **قوله** اي عدم الاعتداد
بالنهي عنه اذا وقع فسر الفساد بلازم تفسيره السابق في خطاب
الوضع وهو مخالفة الفصل ذي الوجهين وقوعا الشرع لانه

المقصود

المقصود من الحكم بالفساد **قوله** لغرض اهل اللغة ذلك من مجرد اللفظ
القابل بالاول بمنعهم بان معنى صيغة النهي لغة انما هو الرجوع عن النهي
عنه لا سلب احكامه واثار **قوله** مما له ثمة ذلك ان تقول ما فائدة
انك من ينهي عنه له ثمة **قوله** فلا يصح كما تقدم في مسيل المطلق
الامر لا يتناول المكروه **قوله** المعبر عنه هنا في جملة الشمول بالظاهر
اي لشموله صلاة النفل المذكورة وغيرها **قوله** وكا لو طي زنا مثال
لغير العبادة مما عدا المعاملة **قوله** مطلقا قد يقال هو يقتضي ما
فسره به الشارح على ما قيدت به المعاملات بعد من الرجوع
الشامل للرجوع الى العتق والحز واللازم لانه اراد بالنفس هنا
ما يشمل الجزية بنية فشره اللازم مع كونه الخ اول منه فلا فرق
بين المعاملات ومما عداها **قوله** يانها انما فضلتها عما عداها بالنظر
الى زيادة التمسك بالامور الاثنية ان رايها في المعاملات فقط على
ما فهمه المصنف والشارح لكن الانسب حينئذ التفسير في المعاملات
بمطلقا وفي ما عداها بقوله ان رجوع اليه نفسه او لا زمة وان فسر
مطلقا بما يشمل رجوع النهي الى خارج غير لازم كما هو ظاهر
كلامه فافان قوله بعد فان كان الخارج كالوضوء بعصوب لم يعد
قوله اي نفسه يعني الى عبادة كصلاة الخايض وضوئها او جزية
كصلاة بالارجوع **قوله** اللازم لها بفعلها فيما يضافه فان ضمت
الصلاة في المكان المنهي عنه لانه ليس بلازم لها بفعلها فيما يضافه
ارتفاع النهي عنه فبالفعل كما يجعل المحام مسجدا ولا يضرب
رؤس الا سم لان المكان باق كما لمع ان الوقت المطلق لازم لصحة
الصلاة في المكان لان الشارح عاقتها به بخلاف المكان **قوله** الامر بخلاف
فيها يعني الى عيبها كبيع الحصاة وهو جعل الاصابة بها بيعا

فما مقام الصيغة او اي جزئها يبيع الملاقح او لازمها كماله
الاتي في كلامه **قوله** او رجع اليه امر لازم لها اشار بذكر رجوع الي
ان هذا ليس من كلام ابن عبد اللام وانما معطوف على مقدمه
فقال كلامه اي انه راجع اليه امر داخل فيها ولازم لها **قوله** تعليلها
المعنى الخارج اي لما قبله من حال لفظ انتهى على حقيقته لتبسيطه
الله عليه وسلم عن بيع الطعام حتى يجزي فيه الصاعان **قوله**
لا يشترط له على الزيادة اللازمة بالشرط اي اللازمة للعقد بسبب
ان شرطها فيه **قوله** ولا يعلم ان الاولين اشتد لوجوب النهي
اي بل مع فوات رتب او شرط عرف من خارج عن النهي **قوله**
ولفظ اي النهي حقيقة اي في الكلف والفساد كما يعلم من كلام
الشارح بعد **قوله** لانه اي انتهى الذي انتهى منه الفساد
له دليل **قوله** وقال ابو حنيفة انما صار ما نقل عنه على ما قبله
ان النهي عن الشيء عنده لا يفيد بالوضع فسادا بل يفيد
الصحة انه رجع اليه وصفه كسائر ولا يفيد صحة ولا فسادا
ان رجع اليه غير وصفه **قوله** نعم المنهى عنه لعينه يعني لذاته
او لغيره فلم اذا نهى عنه شرعا لا نهى عنه وضعا كما هو ماله
اقتضاه الشارح على كماله بصلة المايض وبيع الملاقح وقيل
عليه بعد بقوله هذا ايما هو من جنس المشروع **قوله** مجازا عن النفي
وعلا فله المشايقة بينهما في اقتضاء عدم الفعل كما اشار اليها
بعد بقوله لا بعد امر محله وان كان اقتضاها النهي لعدم من القيد
واقتضا النفي له من الاصل **قوله** يتحمل اي النفي فيه اي في غير
المشروع **قوله** هذا ايما هو من جنس المشروع ما خذ ان نفي
المشروع عنه بقوله غير المشروع انما يكون فيما من شأنه

ان يشرع

ان يشرع **قوله** اما غيره اي غير ما هو من جنس المشروع وتسميه لهنية
بالمسوس اد النهي عنه عندهم اما حسن كالتزنا وشرب الخمر او شرعي
كالصلاة والبيع وكلامهم هنا انما هو في الشرعي **قوله** ليس شرعي امكان
وجوده اي شرعا **قوله** والا كان النهي عنه لغوا اي عتيا فيمتنع
واجبا **قوله** المحققون كان الحاجب وغيره بانه انما يمتنع بغير
هذا المنع لانه كالحاص **قوله** ليمتنع تخصيصه بغير هذا التخصيص
لايه **قوله** بقوله للاعي لا تنصير هو نظير لما قبله لانه في النهي عملا
يكن حسا وما قبله في النهي عملا لا يمكن شرعا **قوله** كما تقدم في نشر
قوله المم ونعا بالثابت البطلان **قوله** الخارج كما تقدم في مسئلة
مطلقة الامر لا تتناول المكروه **قوله** وقيل ان نفي عنه القول
ليس من تمام ما قبله على ما بوجهه كلامه لانه نفي وما قبله بهي
فهو حكم مستقل كما اشار اليه الشارح بقوله ان نفي عنه القول
عن الشيء استئناف فكان اول ما لم ان يعبر كما يفيد ذلك كان
يقول اما نفي القول فقيل دليل الصحة وقيل دليل الفساد
قوله بظهوره اي النفي **قوله** وعلى الفساد في الاول ان نفي القيود
وفي الثاني ان نفي الاجزاء **قوله** **مباحث** **قوله** لفظ
بناه على القول من الغموم من عوارض الالفاظ دون المعاني على ما
رجحه فيما ياتي وبني عليه الشارح ثم واما على القول بانه من عوارض
المعاني ايضا فيعرف بانه امر شامل للمتنوع كما يوضح من كلام الشرح
فيما ياتي والله اعلم الاول لفظ واحد لخرج الالفاظ المتنوعة هذه الدالة
على معان متعددة **قوله** يستغرق اي شأنه ذلك فيدخل فيه
الشمس والقمر والسماء والارض فان كلامها عام وان اخصر في الواقع
في واحد او سبعة **قوله** الصالح له قيد للماهية لا للاختراز كما قيل

2

2

اذ ليس لنا لفظ يستغرق ما لا يصلح له ليخرج نفعه من مثالا انما نظر
 للمعقولا لا يفرق وما يابعد في **قوله** اذا ريد بالصلوح
 صلوح الكل في بيان ما يخرج نحو المصلون والرجال والصلوح الكمال لاجرايه
 خرج نحو لا يصلح **قوله** اريد الاعم منهما فثبت اولها وهذا
 بالنظر الى تناول العام لا فراده كما رأيت فلا ينافي ما يأتي من ان
 مدلوله لا كل ولا كلي بل كلية لان ذلك بالنظر الى الحكم كما سيأتي
قوله او اسم عدد لان حيث الاحاد ايا واسم جمع كقوم ورهط
 وقوله لان حيث الاحاد قد في اسم العدد ومثله التكررة
 المتشعبة **قوله** فانها اي التكررة في الاثبات بانواعها المذكورة
 تتناول ما يصلح له على سبيل التبع كاي فالفرد يتناول كل فرد
 فرد والمتن يتناول كل اثبات اثبات والجمع يتناول كل جمع
 جمع والخصه تتناول كل خصه خصه تتناول بدل لا تشمل
 في الجمع **قوله** ومن العام اللفظ المشتمل في حقيقته الى خارج
 يقتضي من اذ هذه المذكورات ليست منم بها على ما زاده
 الامام وانما على في الحد من قولهم بوضع واحد مراد والزيادة
 محله بالحد **قوله** على الراجح المتقدم في مسئلة المشترك يقتضي
 اطلاقه على معنيين **قوله** لانه مع قرينة التوليد لا يصلح بغيره
 لما قيل ان زيادة الامام السابقة للاختراذ عن خروج المشترك اذا
 اشتمل في احد معانيه بقرينة التوليد فانما عام ولم يستغرق
 جميع ما يصلح له من المعاني ووجه الرد ان اذا كان مع قرينة الواحد
 لا يصلح بغيره فهو مشترك في جميع ما يصلح له **قوله** وغير
 المقصودة وان لم تكن نادرة قد يقال فيه اشارة الى ان المقصود
 اعم مطلقا من النادرة لانه لا يفصل المتكلم مما يتناول اللفظ

العام قد يكون انتفاضا قد يكون له دوره ولا يخاطب بالبالغا لبا وقد
 يكون لقرينة دالة عليه وان لم يكن نادرا كما اشار اليه بقوله
 بعد ولذكر بالقرينة هذا وكلام المص في من الواجب يدل
 على ان بينهما عموم ما من وجه ووجه صرح به ماوي قال لانه النادر قد
 يقصد وقد لا يقصد وغير المقصود قد يكون نادرا وقد لا يكون
قوله من صور العام متعلق بالناكث وغير المقصود **قوله**
 لاجلة للتعيين على هاتين الصورتين لان كلاهما ان تناول
 لفظ العام فهو من افراده والافراد خارج عنه **قوله** نص
 عليهما لبيان الخلاف فيهما اوليانا مع الاشارة الى المذهب للعام
 المقطوع به على قاعدة في مثله **قوله** لا سبق هو بفتح الموحدة
 المالحوخذ في السابقة **قوله** الا في حق وجهه شمول مع
 انه نكرة واقعة في الاثبات انه في جز الشرط معنى اذا التقدير
 الا اذا كان في حق والنكرة في سياق الشرط **قوله** ما يقتضي
 بالزيادة اذ اعموم قد يقال هو قاصر عما يقيد العموم بوضع
 وما يجب بان لا اراد بالمجاز المعنى وبإرادة العموم العام فيبتلوا
 ما ذكرناه فيصده عليه اي على المجاز المقترن به اذ ان عموم ما ذكرناه
 ان العام قد يكون مجازا كقوله اي كما يصدر فعليه وهو ان المجاز
 قد يكون عاما والغرض التبيين على ان ما اعترض به الزرشي
 من ان عبارة المتن مغلوطة وان الضواب ان يقال وان المجاز قد يكون
 عاما مردود اذ كل من العبادات صحيحة **قوله** من الاستثبات لما
 الواقعة على القرينة **قوله** كما يقتضي ليس الغرض التبيين في نقل
 القول بنفي العموم فيها عن بعض الحقيقة فان القول بنفي العموم
 يقتضي نقله المص في شرح المختصر عن تجاير اصحابنا وانما الغرض

التشبيه في نقل القول بغير العموم **قوله** بعض الحقيقة اذ
 الحاجة اليه يصح الكلام تند في بتقدير لفظ يحصل ذلك فلا
 حاجة اليه تقدير برزايده عليه وفرف الصي بان المقضي لم يقتصر
 بل ليل عموم لانه ليس بالمفوض ولا يتعد الى صيغة المفوض فيقتصر
 عليه التقدير الضروري بخلاف المجاز المقترن به ذلك اذ لو لم يحل
 العموم لزم منه الغا ليل العموم **قوله** بانبا عليه حال من بعض
 الشافعية **قوله** اي ما يحل ذلك هو بضم الحاء من المعلوم **قوله**
 المراد بعض الكيل لما تقدم اي من اد الحار انما بعد ايله للحاجة
 وهي تند في ياردة بعض الأثران وهو في الحديث الذي
 ذكره المطعون كما قال **قوله** وعلى الاولية القول بالعام قد يكون
 مجازا **قوله** كما اي بالحدث الذي اثبت عليه الطعن من انما بها
قوله والحدث اي المثار اي بقوله ما روي **قوله** دون المعاني
 بل به عليه انه لا خلاف في ان العموم من عوارض الالفاظ وانما
 الخلاف في انه من عوارض المعاني ايضا او لا وقوله قيل والمعاني
 ايضا ليس المراد المعاني التابعة للالفاظ فانه لا خلاف في عمومها
 لعموم لفظها بل المعاني المستقلة كالمقتضى والمفهوم **قوله**
 حقيقة بنصبها حال لا يحال كونه استعماله العموم في المعاني
 حقيقة **قوله** ذهني كانه نبيه عليه ان المعنى المقابل للفظ
 قد يكون موجودا خارجيا عينا كالطير او عرضيا كالحصبة
 وقد يكون كذلك كالمعاني الكلية التي لا توجد خارجا بل ذهنا
 على القول بالوجود الذهني كمنى الانسان **قوله** في الذهني
 حقيقة بنصب حقيقة حال من العموم بمعنى ان اطلاق العام
 على المعنى الذهني حقيقة وفي جعلها حالا من عروض العموم

نسخ

تسمى اذ العروض لا يوصف اصطلاحا بحقيقة ولا مجازا **قوله** والمطر
 والمضب مثلا في محل غيرهما في اخره فليس في المعاني الخارجية ما اعتبر في
 العام المعنوي من انه امر واحد شامل لمتعدد واجب **قوله** باننا لا
 نسلم انه يعتبر فيه ذلك لعدم كونه في قبلة الشمول شيئا كان من واحد
 ام لا **قوله** وعلى الاولية القول بان من عوارض الالفاظ خاصة **قوله** ايضا
 كما استعمل في المعنى الخارجي **قوله** وعلى الاخير من الحد السابق للعام من
 اللفظ قد من التشبيه عليه **قوله** لانه اهم من اللفظ اي لانه المقصود
 واللفظ وسيلة اليه ولانه افعال تدل على الزيادة والمعاني اهم واكثر
 منها لالفاظ **قوله** واللفظ عام لم يقال وخص كما قال فيما قبله لعدم
 صفة لانه فر من الكلام هنا في لفظ المشترك وهو ليس بخاص وفر صفة
 لم في اللفظ مطلقا **قوله** واللفظ عام مفعول يتركب اياه ولم يترك
 قوله واللفظ عام وقوله وقوله المعلوم بالنصب نعت له **قوله** من
 حيث الحكم عليه اي لا من حيث تصويره وانما مدلول اللفظ **قوله** نحوها
 عينية كالحق مثال باربعة امثلة بعد دلخرو والامر والتقى والشيء وكلها
 عامة لانه الاول منها جمع معرف بالاضافة والضمير في البقية عام
 عليه فهي عامة ايضا والمراد بالسلب عموم لا تحولا تقتلوا النفس
 النجسة الله الا بلفظ اما سلب انعموم نحو ما كل عدد زوجا ولا عموم
 له اذ لا يرتفع فيه الحكم عن كل فرد اذ يلزم عليه ان لا يكون في العدد
 زوج **قوله** لانه في قوة قضايها بعد اقراره بيبه بل قول المهم مطا
 وخص به جواب الشمس الاصطلاحي في شرة 2 المصنوع عن سوال
 عصرية القرافي وهو ان دلالة العام على فرد من اقراده كدلالة الشمس
 من اقتلوا المشركين على وجوب قتل زيد خارجة عن الثلاث لا ت
 المطابقة لدلالة اللفظ على كمال معناه والنقض دلالة على جزم معناه

بل

بقة

ميت

والاثر اعم دلالة على خارج عن معناه لازم له ودلالة العام على فرد
من افراده ليست كذلك ووجهه في التضمن ان الجزء انما يصدق اذا كان
المعنى كلاً ومدة لوله لفظ العموم ليس كلاً بل كناية كما عرف المص وحاصل
الجواب ان الثلاث لا تدل كونه انما في لفظه غير دخالة عند الحكماء ولا لاتباعه
هنا ولا تدل الصيغة المذكورة على وجوده قتال زيد المشرق لكنها تتضمن
ما يدل عليه لا بخصوصه بل بزيادة بل بعموم كونه مشتركاً في دلالتها عليه
انما هو تتضمنها ما يدل عليه وذلك ان الدلالة عليه مطابقة كما بينه الشارح
بقوله وكل منها انما مع نصريه بل انما لا صفة انما بقوله فما هو في قولها
اي القضايا المدكورة **فحاصل** ان العام دال على ما ذكر مطابقة
فيرجع جوابه الى منع ان دلالة العام ليست دلالة في الدلالة انما
بالدلالة في المطابقة بواسطة ما تختص به القضية المنه رجة
تحت العام وحصر الدلالات الثلاث في الفرد لا يساعده عليه كلام
المناطق ويتقدم برسمه يجب حملها على انما في الفرد حقيقة
او مباشرة ليس اشتدراك المذكر لا اشتراك على ان المطابقة تكون
في المركب ايضا فتكون مجازاً او بواسطة هذا او قد جرى تحتها
الكلام ابن الهيثم على ان دلالة العام على فرد من افرادة تضمنية
وتفعل شئنا الشهاب الابدعي عن شئنا الحق في القلشاني
وانه وجهه بالحاف الخيرية بالمر وبان كلامه ان افراد العام من اعتبار
انه بعض ما صدق عليه العام وان كان جرياً باعتبار دلالة
العام على كل فرد فرد وهو اقرب الى الاول ادق والنسب بكلامهم
قوله لان النظر في العام الى الافراد تغليب لقوله ولا كناية **قوله**
ودلالة العام على اصل المعنى قطعية اي لا تلازم لا محتمل فوجه
بالتحصيل بل ينبغي اليه التحصيل كما سيأتي في بابيه وقوله

فيما

فيما هو غير جمع شامل للمثنى مع اذا صل المعنى فيه اثبات لا واحد
وقوله والثلاث او الاثنين فيما هو جمع اي على الخلاف في اول مستثنى
الجمع كما سيأتي مع ترجيح الاول وقوله فيما هو جمع شامل لجميع
الكثرة مع ان اصل المعنى فيه احد عشر لا ثلاثة او اثنتان على ان
سيأتي عن الاكثر اذا افراد الجميع المعرف لاحاد لا جموع من ثلاثة او اثنين
فكلامه كغير انما ياتي في الجمع المعرف لاحاد لا جموع من ثلاثة او اثنين
فكلامه كغير انما ياتي في الجمع المنكر وفي المعرف على قول الاقل **قوله**
وهو ان القول بدلالة متفول عن الشافعي وهو الشافعي بالذکر
مع ان ذلك محل وفاق لانه قد اشتهر عند اطلاق القول بدلالة
العام ظنية وحكم امام الحرمين على ما عدا الاقل فخصه المص بالانتم
تبيينها على تقدير ما اشتهر من الاطلاق **قوله** وعن الحنفية قطعية
ارعن التزم ومرا دهم بالقطع عدم الاحتمال الناشئ عن ادليل
لعدم ادليل الاحتمال مطلقاً كما صرحوا به **قوله** لزوم معنى
اللفظ له قطعاً اي سواء كان اللفظ عاماً ام خاصاً وجواب الشافعي
عنه منع قطعية الزوم **قوله** فيمنع التخصيص الى ان يكون
والحصة المتواترة كما ذكره الحنفية **قوله** وعموم الاشخاص يستلزم
عموم الأحوال اي بما لا يعمم عليه ليس بالوضع بل يحتاج الى صيغة
بل بالاستلزام فيطال ما نقله الشارح بعد عن القرافي وغيره اي
كالمدعي والاصغر الى ان العام في الاشخاص مطلق في الأحوال
والارتملة والبقاء لا تتفاصيفه العموم فيها نعم شكك القرافي
على ما قاله بانه يستلزم عدم العمل بجميع العمومات في هذه
الزمان لان قد عمل بها في زمن ما والمطلق يخرج عن عمدة العمل
به بصورة ورد بان محل الاكتفا في المطلق بصورة انه انما يجوز

فعية

الاقتضا عليها مقتضى صيغة العموم من الاشتغاف فاذا اقال
منه دخل اري فاعطاه درهما فدخل قوم اول النهار واعطاهم
لم يخرج من غيرهم من دخل اخر النهار يكونها مطلقا كما ذكرنا يلزم
عليه من اخرج بعض الاشياء من غير تخصيصه في كل كونه مطلقا
في ذلك في اشياء من عمل به فيهم لا في اشياء من غيرهم حتى اذا عمل به
في شخص في حالة ما في مكان ما لا يعمل به فيه مرة اخرى ما لم يخالف
مقتضى صيغة العموم فلو جلد ران لا يجلد ثانيا الا اننا في **قوله**
في صيغة العموم قوله كل شيء اقوت صيغة العموم فلو جلد ران
قوله وقد تقدمت ايم تقدم معناها في مجت الحروف ولذا قوله
في ايم وما تقدم متاوفي من الشرطية والاستفهامية والموضوطة
تقدمت واستند كل جعل الموصول من صيغة العموم مع اشتراطه
في صلته ان تكون معلومة واحدة **بأن العهد ليس في الموصول**
بل في صلته وقيد العهد فيها لا ينقطع عموم الموصول بل يخصه
قوله واطلقها الجواب ما قيل اطلاقها يقتضي انما عامات
بكل معنى من معانيها وليس كذلك وقوله في غير ذلك ايم كان
الواقعة صفة لتلك الواقعة وما الواقعة تلك موضوعا او تعجبه
قوله ومتى الزمان قيد ه انما الحاج وطرح بالمبهم وعليه فلا
يقال متى زالت الشمس فاشي **قوله** ونظر الم في شرح
المنهاج **قوله** انما انضاف اليه معرفة ايم بجميع القوم وجميع
قوله **قوله** ولذا لا يول للنظر المذكور شط على الظاهر انه
انما شطب عليها لخطاها في وكوها واما النظر فاجب **قوله** ان
العموم من جميع اذا قدر في اللام في المضاف اليه للخص لا الاستمرات
او كان المضاف اليه معرفة بالاضافة بجميع علامه بذا عموم

لجرايه

ولا يبرها ولا يتقارح في ذلك عدم تحريكه في خوفه وما نحو
من رد عبدي فله كذا انما قيل اذا لا عموم في الاول والثاني وان لم
يقع فيه تحريك لا يبعد التحريك قبله على انه قد يقال ان هذه القاعدة
انما لا يكون **قوله** **في تخصيص قوله** يخص بعض خصاي
بمعنى اطلاق الفعل لا بمعناه مضاعفا من اثاره بل انما يكثر غالبا **قوله**
فصل العام على بعض اقسامه ما لم يقبل دليل لان القصر الشرعي لا يكون
الا بدليل لكن قيل كان ينبغي تقييده اقتراره بل الغالبه يخرج النادر
وغير المقصودة فان القصر على اقسامها ليس بتخصيصا خلافا
للتفصيل ولذلك ضعفنا وتوهمنا انما نارة تحت بغير اذن ويلها
فكالحق باطل بجله على المكاتبه او المملوكة لانه نادر فلا يقصر
عليه الحكم ولما **قوله** عند ايم ماوي بانه مع ندوره لا دليل فيه
لا تخصيص للعام بذلك **قوله** ويضد فلهذا بالعام المراد به المخصوص
مخالف لقوله شيئا ايم ماوي ان المراد من قصر العام قصر حكمه لا
قصر لفظه فانما يناف على عموم فخرج العام المراد به المخصوص
فانه قصر دلالة لفظ العام لا قصر حكمه ايم فقط وقد يقال لا يخفى
فالشارح نظر اليه الظاهر وشيئا ايم المعنى وقوله ويضد في الاول
فيضد في الثاني لان قوله ياد ياد مثلا يقتضي الاخر فقتبر الكلام
المضد فيضد فيهما قاله **قوله** لان مسمى العام واحد وهو كل الاقوال
اي مجموعها فانما يخص بعض يقع في بعضه وهو من الاجزى والتخصيص
انما يقع في الاجزى لا في الجزء **قوله** والقابل للتخصيص ايم يخص
العام فلا يدخل التخصيص في العام كالا ففالة المتشبه والواحد
اذ لا عموم لها لكن قال ان في اخرج بعض الواحد بالثمن واحد
صحيح لقوله رايت زيدا او تريد بعضه ويجا **قوله** يمنع

ة

ة

ص

لغة

ي

د

ان كل اخرج تخصيص اصطلاحا لان التخصيص اصطلاحا في العموم
 ولهذا لو قال له على عشرة الاضمة مثلا لا يسمى تخصيصا اصطلاحا
 وكذا التقييد المطلق كرقبة ومثله **قوله** لفظا او معنى المناسب
 لكلام المصنف السابق واللاحق الاقتصار على لفظا لانه صرح بالعموم
 من عوارض الاضطراد ونه المعاني وعلى هذا فقوله بنه بملء
 الخ بناء على النسبة للتشبيه الثاني على ما قررناه على ما صرح المصنف
 كما اشار به في اخر كلامه فلا نقول له انما هو التخصيص
 في مفهومه الواقعي ومثاله في مفهومه المحال لانه قصر مفهومه اذا
 بلغ المتأقنين لم يخص على ما اذا لم يكن الخمس مثله لا نفس
 لها سابلة ونحوها مما يعنى عند **قوله** من سائر انواع الابدان
 بيان لقوله لم مفهومه فلا نقول له انما هو التخصيص على ما صرح في الغرر
 وغيره اي والراجح من المعنى له كما صرح البغوي وغيره **قوله** والى
 اقل الجمع في معنى الجمع اسم كسا وقوم ورهط **قوله** والعام
 المخصوص عموم مراد تناولا لا يبين به الفرق بين العام والمخصوص
 والعام المراد به المخصوص وحاصره **قوله** ان الاول حقيقة
 فيما استعمل في الدارج والثاني مجاز فيه قطعاً وقرينة غير باد قرينة
 الاول لفظية والثاني عقلية **قوله** ونسب في قوله كلى على خلاف
 ما قدمه من مدلوله العام كونه لا خفا لما قدمه من ذلك انما حاشا
 من جهة شمول حكم العام لجميع افرادها فان اتفق الشمول باستعمال
 العام في جزائي من جزئياً تخرج بذلك عن مدلول الكلية وصار
 استعماله في بعض جزئياً تخرج من قبيل استعمال الكلى في الجزائي
 لان قبيل الجزئية المتقابلة للكلية فلا نسب عليه ان الكلام هنا
 في العموم ونحوه في المدلول **قوله** **قوله** الا شبه انه حقيقة هذا

رجوع

رجوع منه اختاره في شرح المختصر من قول امام الحرمين المذكور في
 كلامه **قوله** فالعموم بالنظر اليه اي ما لا يستقل فقوله كرمي
 بينهم العلماء في العلم من بني يثيم فقط **قوله** وهو حسن اي لانه في
 الاختصار بعيد الكلام ان الاعتبار بنحوه تناول البعض والاقصا
 عليه بخلافه مع التوفيق **قوله** فانه يعلم بان العموم بالنظر اليه اي
 اليه لا يستثنى مما ذكر **قوله** قال الاكثر حجة مطلقاً وقيل ان خص
 معين تبع كما قال العراقي وهو واضح من الشارح رد الاتفاق
 بنقل ابن برهان وغيره الخلاف في ذلك **قوله** مع ترجيح الجملة
 انما نادى انظرنا الى قدر تشككنا من انه من المخرج او لا والاصل عدم
 اخلجه فيبقى على الاصل فتعال بدلا الى ان يبقى قدر **قوله** كما لم ي
 اي ونحوه مما له امان **قوله** فان قلنا ذلك احتج به من علم من ان الخلاف
 المذكور انما هو مفرع على ضعيف **قوله** ونسبك بالعام اي يعمل به
 وجوباً او جوازاً حسب ما يقتضيه الدليل **قوله** لا يتمسك به ارب
 لا يجوز العمل به قبل البحث **قوله** وهذا الاحتمال مشتق في حياة
 النبي الا غير ان فيما ورد لاجله من الوقايح ففعله بحسب الوقايح
 اي باعتبار الواقع لا باعتبار الواقع وقوله هو عايد الى ما ثم
 لا يخفى ان الدليل اخص من المدلول لانه انما يتناول التمسك بالعام
 فيما ورد لاجله في حياة النبي دون التمسك به فيما يولد من الوقايح
 في حياته وروى التمسك ورد لا على واقعة في حياته وعائده ما
 بوجهه كلامه على بعد ان يقال الحق بما يتناول الدليل غير مما ذكر
 طرف الباب **قوله** المخصص اي المفيد للتخصيص اطلاق المخصص على
 الدليل المفيد لذلك مجاز شائع وان كان المخصص حقيقة هو فاعل
 التخصيص وقول الامام الرازي ومن تبعه انه حقيقة ارادة المتكلم

وقد كان ذلك سرهما ليهتم من قول المتكلمين الارادة صفة في الحي
توجب تخصيص احد المقدورين في احد الاحقات بالوقوع مع استنوا
نسبة القدرة الى الكل ومعلوم ان ذلك لا يتلزم ما قالوه **قوله** احدها
الاستثنا هو ما خوذ من الشئ وهو العطف تقول ثبت الجبل اذا عطف
بعضه على بعض وقيل من تثنية عن الشئ اذا صرته عند **قوله** الاستثنا
بمعنى الدال عليه الخ افاد به ان الاستثنا معنيين وان كلام المص استثنى على
نوعين لا يستلزم احدهما ان يراد باللفظ معنييه ويعد عليه الضمير
مراداً به الاخر وهذا موجود في قوله لا استثنى مع قوله وهو هذا
باني في كلامه في مواضع وثانيهما انما يراد به في اللفظ باعتبار
معنييه وهذا موجود في قوله وهو مع قوله انما **قوله** بتنفيس او
سعال اي او نحوه كفي **قوله** وعن ابن عباس الى رد با نقاف اهل العربية
على اشتراط الاتصال وبانه صلي الله عليه وسلم قال من حلف على يمين
فراي غيرها خيرا منها فليكن عن يمينه وليات الذي هو خير ولم يقل
ولست ثم وبانه لو صح ذلك لبطل الاقرار والطلاق والعقاق ولا ي
اليانه لا يعلم صدق ولا كذب لانه من قال قد لم الحاح يحتمل انه يستثنى
بعد ذلك بعضه **قوله** وقيل يجوز ان يفصل بشرط ان ينوي في الكلام
هذا الشرط متوقف عليه عند القائلين باشتراط اتصاله فلم ينو الاستثنا
الا بعد فراغ المستثنى منه لم يصح وعليه لا يشترط وجود الشيء من اوله
بل يكفي وجودها قبل فراغها على اللاحق **قوله** الخ لو قدم عليه والمجاهد
كان او ضحي بغيره غير اولى الضرر اذ الفرض انه انما نزل بعد ذلك **قوله**
ونحوه معطوف على ما روي **قوله** ومثله الاستثنا جملة معترضة بين
المتعاطفين **قوله** من غير تقييد ببيان اي كما قيد به في الآية توسعا
وهذا ينافي ان النسيان في الآية بمعنى زوال المعلوم عن الحافظة

والدركة

والدركة لا بمعنى الترك اما اذا كان بمعنى الترك فلا توسع **قوله** ولم
يعينه الله او ابن عباس وقتنا والمراء على الثاني انه لم يعينه في الآية فلا
ينافي تعيينه في الاثر وهو ما رواه الحاكم في مستند ركه وقال صح
على شرط الشيخين عن ابن عباس انه قال اذا حلف الرجل على يمينه فله
ان يستثنى الى سنة **قوله** المنصرف اليه الا مع عند الاطلاق اي فهو
الحقيقة فلهذا اقتصر المص على نفي **قوله** لفظ الاستثنا متواط
الحج جعل محل الخلاف لفظ التلويح فقال قد استثنى فيما بينهم ات
لا استثنى مجاز في المنقطع وما ذكره هو ظاهر هو ظاهر كلام المص
قوله ويجوز بالمخالفة المذكورة من غير اخرج بالظن الاخير الاستثنا
المتصل **قوله** فهو مكره الا ان يريد بالطوي الخ هو ظاهر على تقديره
كلام المص بما قاله فان ثمة بما نقله الشيخ ابو اسحاق السبزي واقضاه
كلام غيره من ان الاخراج من غير الجنس لا يبيح استثنا الحقيقة ولا مجازا
والثاني لا يسماه حقيقة ولا مجازا والثالث بسماء حقيقة بجمله متواط
والدابع مشترك وقد قررنا في الثاني بذلك لانه لا نفي ان صريح
وليس في ذلك الا الاثبات ولا نفي اصلا فلا تناقض لان الخبر اسند لفظا
الى عشرة ومعنى الى سبعة **قوله** ولا يجوز الاستثنا المستغرق اي اذا لم
يقف با استثنى الخ غير مستغرق والا ففي جوازه خلاف باني في كلام الشافعي
قوله ولم يظفر بذلك من نقل الاجماع قد ظفر به بعض من نقله كالقراي
وانكره فقال لا قربان هذا الخلاف باطل لانه مسبوق بالاجماع **قوله**
في المتن ولا الاكثر هو على حذف مضاف اي ولا استثنى الاكثر فحذف
المضاف واقيم المضاف اليه مقامه وكذا الحكم في نظيره الا في **قوله**
لا الاكثر فيم روي عن بعضه في زيادته المساوي **قوله** عقد صحبي يشمل العقد
الواحد والاكثر وعشرين وثلاثين وخمسة والعقد غيره كالف عشرين

والدركة

وبالصحة اكسر كنصف قائم ابد ان عقود كل مرتبة من مراتب الاعداد
كالاعداد والعشرات بالنسبة الى المرتبة المرفوعة فعلية القول المذكور
لا يقال له على عشرة الاول واحد ولا مائة الا عشرة ولا الف اماية ويقاد
له على عشرة الا نصف واحد ونحوه ولو مع غير مائة الا تسعة او
نحوها من الاحاد ولو مع العشرات والف الا تسعين او نحوها من
العشرات ولو مع الاحاد **قوله** اي زمنا طويلا تاويل للمستثنى
والمستثنى منه وهو جواب التقابل بعدم صحة الاستثنا من العدد
وهو بعيد وابعد منه الجواب باذا الاستثنا في الالفة من المعدود
وهو المستثنى لانها عدد لا ان المراد بالاستثنا من العدد الامتناع
من المعدود اذ لا ريب ان المقرب قوله لفلان على عشرة الاخذ والمعدود
لا العدد **قوله** والاصح حوازا الاكثر مطلقا نصيحة مفهوم من حجية
المص الاقوال التي ذكرها بصيغة التريض مع السباق على الاوجه
ان يقول والاصح حوازا غير المستغرق مطلقا ليشمل الاكثر والعقد
النصيحة وغيرهما كما ذكر **قوله** خلافا لاي حقيقة القول بما نقل عنه من
ذلك بعيد حتى قال جماعة منهم السعد التفتازاني انه في مثال ما قام
الا زيد يكاد يلحق بانكار الصوابات وجماعة ائمة الملة على ان الاستثنا
من النفي اثبات لا يحتمل التاويل وقال شيخنا ابن الهمام مع انه من
ائمة الحنفية بعد نقل ذلك عن الجمهور ومنهم من يقر من الحنفية
انه لا وجه لتقليل عن ائمة الملة فهي عابدة للاول اي المستثنى منه
لانه من الاستثنات وان اوجه كلامه وعوده حال لا يصدق
بالاستغرق وبغيره فيصير في الثاني وهو الذي مثل له ويبطل في الاول
مطلقا ان قلنا يجمع مفرقة والافضل حصل به الاستغراق مع ما
بعده دون ما قبله **قوله** فكل منها عابدة لما يليه هو ظاهر على طريقته

ولهم

ولهم ط بقية اخرى يعلوها الشارع في مثاله تقتضي ان يقال
فكل من اخوها ومن باقى كل من باقى عابدة لما يليه اذ المحرر في
الخمس باقى الاربعة لا الاربعة ومن العشرة باقى الخمسة لا الخمسة
قوله وقيل الاربعة هو الموافق للاص في الطلاق وقال ابن الصبغ
وغيره انه الاقضى **قوله** محل ما ذكر من الاستثنات اذا امكن
الخارج كل منها مما قبله بان يكون غير بخلاف ما لم يمكن في ذلك نحو امر
بلم الا القى الا العلة اذ الثاني على الاول قال لا الثانية تاكيد
بخلاف نحو قوله على عشرة الا ثلاثة اذ الثاني مثل الاول لا **قوله**
والوارد بعد جعل متعاطفة للكل في نسخة عقب هذا تقريرا وقيل
جما وشرح عليها العراقي وبين ان المص اشار بذلك الى الخلاف في
ان الفرق يجمع اولافان جمع اعياد الاستثنا لجموعه والاول هو الاصح
اعيد لكل من المفرق كان قال انتطالفت ثلاثا **قوله** ثلاث
الاربعة فان قلنا بالاص وقع الثلاث لان الاستثنا حينئذ
مستغرق وان قلنا بالضعيف وقع ثنتان وكانه فالتثنا
الاربعة **قوله** وقيل ان عطف بالواو ضعف وان حرم به في المنهاج
كاصله لان المختار عند والده انه لا يعتمد ثنتان بالواو بل
الضابط العاطف الجامع بالوضع كالواو والفاو ثم بخلاف بل ولكن
اي ونحوهما كالواو ولا على ذلك جماعة منهم العراقي بالقال انزركشي
التقيد بالواو وانما هو احتمال لا ما من الحريص والمذهب خلافه وقد
صرح هو في البرهان بان مذهب الشافعي عوده الى الجمع وان كان
العطف بهم ثم قال والمختار انه لا يتقيد بالواو وقد ذكر مثل ما
ذكره السبكي ونسبه العراقي وقال انه المعتمد وقد ذكرت ذلك
في شرح النورين مع زيادة **قوله** كما في قوله تعالى والذين لا يدعون

مع الله انها اخر الترتيب فيه وفي اية الحراية بعده ان اسم الاشارة
 فيها غاية الجميع ما مر لا يخص بعض منه بالاشارة اليه فالاشارة
 بعده غاية الجميع والترتيب في اية القتل هو والغير في يصد قوا
 على اهل القتل وهم من كرون في اية لا في التحرير مع ان
 التصديق انما يثبت في اية لا في خلاف الترتيب **قوله**
 وعند ابي حنيفة لا استثنى منه لو وجد كما في ثم اسلم وتاب
 فاد شهادته تقبل عنده ايضا **قوله** لعطاء منصوب على التخيير عن
 النسبة او على الطريقة وكذا قوله حكاه **قوله** وحالها المربي فيه اي في
 الحكم المذكور في مثاله لما ترجم عنده على التران فهو موافق
 لابي يوسف في ان التران يقتضي التسوية بين الجاني كمال
 المص ومخالف له في حكم المثال المذكور لما ترجم عنده من دليل
 غير التران **قوله** قال الزركشي وغيره الذي في كتاب
 الخفية تخصيص ذلك بالجمال الناقصة كقوله تعالى فامسكوهن
 بعروف او فارقوهن بعروف واشهدوا بالجملة واحدة **قوله**
 ولا شهداء في المارقين غير واجب فكذلك في الرجعة نحو قوله تعالى
 افيموا الصلوات وانوا الزكاة فان كلامي الجاني مستقلة بنفسها
 فلا تقتضي بتوجب حكم في احدها ثبوت في الاخرى اي فلا يقال
 لا تجب الزكاة في مال انصب كمالا يجب عليه الصلوات للتران
الثاني الشرط قوله بمعنى ضيقته اي ادا تارة مع مدخولها
 لا يها الدان على التخصيص **قوله** في المنة ما يدرم الى تعريف الشرط
 الشامل للتعويظ وغيره المراد هنا التعويظ فلو ذكر التعريف المذكور
 فيما مر مع تعريف السب والمانع وعرف التعويظ هنا كما مر انما
 كان السب والحاصل له على ما فعله روم الاختصار **قوله** اخترا

بالقيد

بالقيد الاول الى الاخترا بالاولين للاخراج فيها الثالث للاحوال اي
 لا يقال الشرط المقارن للسب او للمانع فقي لغير المقارن تسمى لان المدخل
 انما هو الشرط المقارن لذلك لا المقارن كما يد له قوله بعد لاذات
 الشرط مع انه لاحاطة لقيد لاذات فلهذا حذف بعضهم ان المتعاض
 لما ذكرنا هو المقارن له من السب والمانع **قوله** ثم هو يعني الشرط
 من حيث هو الشرط المخصص بقوله اخر كلامه **قوله** اذا امثل الامر
 بين تارة ان المراد بيان معنى الشرط بعد وجود المشرط لبعض السب المعطى
 والا فمعرفة ان الشرط لا يدر من وجوده وجود ولا عدم لذاته
 الصارفة ذلك بالصيغة وبالتعليق المذكور **قوله** انصا لا منصوب
 على التخيير او بشرع الخافض **قوله** على الاصح الا في كلام المص فيه
 بذلك على ان قول المص على الاصح متعلق بالمسئلين قبله لكن قال
 الزركشي وتبعه غير ان اشتراط اتصال الشرط متعلق عليه هنا وكلا
 المص يوافقان في خلاف فيه ولا يعرف ذلك وقد يقال بالشارح عن المص
 الاتفاق المذكور بعد ان حال تقرير كلامه على ما ذكره بقوله لما
 تقدم من اصله اي اصل الخلاف في ان شيا الله وهو صيغة شرطية
 اذا اصل الخلاف في اتصال الاستثنا هو خلاف ابن عباس وغيره السا
 في ان شيا الله تعالى فالخلاف في صورة ان شيا الله سبوح حكاه في الخلا
 في اتصال الشرط مطلقا والا فمعرفة ما فيه مع ان حاله انقد **قوله**
 واوليه من الاستثنا بالعود الى الكل وجه الاولوية يعرف من الفرق
 الذي ذكره بعيدا ويكون اوليه منه قال الخفية بوجوده للكل ويوجد
 الاستثنا لما قبله فقط **قوله** اي كل الجمال المتقدم عليه لوقال اي
 كل المتعاطفات كان اولي لبيتنا اول المفردات وتقدم الشرط **قوله** في
 مقدم تقدمه اي على مشروطه لان مشروطه دليل الجواب كما عليه

خل

م

صله

بق

ض

جمهور البصريين او الجواب كما عليه غيرهم **قوله** وضعف المضعف
 القاضى عند ابن حبان قال وقد يقال ان الشرط متقدّم بتقديم
 علي ما يرجع اليه فلو كان للاخير قدم عليها فقط دون الجميع فلما
 يصلح فارقا **قوله** لا بد ان يبقى اي في كل مخصوص **قوله** الا ان يريد
 الجواب عن التسمية **الثالث الصفة** في العود اي وفي الا
 وصحة احراز الاكثر فلو نزل قوله في العود كان له **قوله** اما المتوسطة
 فالمختار اختصا صلبا وليتدبر لغيره في شرح المختصر بفهم ما نقله
 التاجان في اوائل الايمان عن ابن كعب من انه قال عبد بن حبان ثنا
 الله وامراني طائف ونوي صرف الاستثنا اليها صرح قال فلهو
 انه اذا لم يتوكل بالاستثنا عليه ما اذا كان هذا في الشرط الذي له
 صلا في الكلام وقال يعويه اليه الجميع بعض من يقول بعود الاستثنا
 والصفة اي الجميع فلا يكون في الصفة بمرئى الاول انتهى وهو
 لا يدل له بل يدل بمقتضى ذلك على ان الصفة اول باعتبار النية
 من الشرط ونحن نقول به والمفهوم انما يعمل به اذا لم يعارضه قياس
 ولم يظهر للتفريد منه ما به قاضي وهذا قد عارض المفهوم القياس
 كما يعلم مما ياتي وظهر للتفريد قابلية وهي رفع نوه القيد المذكور
 لكونه يمنع ما قبله لا يمنع حكم ما بعده ثم ما اختاره من اختصاصها
 بما وليته ذكر الشارح انه يحتمل عودها الي ما وياها ايضا بل قيل
 ان عودها اليها اول كما اذا تقدمت عليها وهذا هو المختار لان
 الاصل اشتراك المتعاطفات في المتعلقات وانما سكنت كثير عن
 المتوسط منها لانها بالنسبة لما قبلها متاخر ولما بعد ها متقدّم
 ويدل ذلك قول ابن كعب كما نقله عنه التاجان عقب ما مر عنه
 وكما يجوز ان يكون الاستثنا متقدّم ما ومنه يجوز ان يكون

متوسطا

لغيره من جميع لامن تعريف غلام بالاضافة الي ان النظر متقو من
 بنحو جميع زيد حسن اذا المضاف اليه معرفة ولا عموم فيه **قوله** صحيح
 في هذا التمثيل ونحوه اي لانه من قبيل العام الذي اريد به المخصوص
 لقيام الترتيب على ارادته بخلاف الخالي عنها نحو لنتخرجت من كل شدة
 اي لما شدة فانه عام في الاشدد ونحوه لنتخرجت من كل شدة
 وقيل بالوقف اختلاف في محله على اقوال فقيل على الاطلاق وقيل
 في النوع والوعيد دون الامر والنهي ونحوها وقيل على غير
 ذلك **قوله** اي للوحد في غير الجميع تبع فيه ما قيل به في الكلام دلالة
 العام على اصل المعنى وقيل ما اشترط اليه ثم فلو كان في الواحد في الفرد
 وللاثنين في المثنى وللثلاثة في الاثني في الجميع كاد اول **قوله** نحو
 قد افلح المؤمنون عموم جمع السلامة المعروف لاينا في قول النجاة ان
 جمع السلامة جمع قلة ومدلول جمع القلة عشرة فاقول لانه لا محتمل
 في الجميع المذكور وكلام الاصوليين في الجمع المعروف قاله امام الحرمين وقا
 غيره لا مانع منه ان يكون اصل وصفة للعلم وعلم استعماله في العموم
 ثم فواو شرع فنظر النجاة الى اصل الوصف والاصوليون ان غلب
 الاستعمال **قوله** اما اذا تحقق عدد صرف اليه جزم ما ان لا تنفصية
 العموم عنه جيبا وبهذا فارق العام اذا ورد على سبب خاص لم
 ينتف به عموم له على الرابع لبقا صيغة غايته انه هل يتخصص به
 او لا **قوله** والمفرد المحلى باللام مثلا استشكل عموم له بالوقا رحل الطلاب
 يلزم من لا افعل كذا فحدث فانه لا يقع الثلاث مع ان الطلاب
 مفرد محمل باللام ولما **قوله** عند ابن عبد السلام بان هذا براعي
 فيه العرف لا اللغة والسبب بان الطلاب حقيقة واحدة لا عموم فيها
 وليس لما فراد كن له مراتب مختلفة لشعوب الكاء فالثالثة

٩٧
 ر

تشتغل أكثر من الثانية والثانية أكثر من الأولى وتغيب بان
العموم لا ينافي الحقيقة كما لا ينافي المفرد خلافا للكسائي فلا
تفاوت الأفراد في جوانب ولا في غيرها وبويد ما ياتي في
قوله والاصح تخصيصه بعمول الأكلت وظاهر في هذا أو ما قبله أن لا
الحقيقة كلام العذر وإن الموصولة كالمعرفة وإن المشي كالمع
وإن كلامه شامل لما احتمال الاشتراف والعمد والمخرج لا اشتراط
لأنه الأصل للعموم ما به **قوله** فيكون التخصيص بالثبوت على الأول
دون الثاني أي الذي هو قول التخصيص وقصيدة هذا التخصيص
أن من حكم الخلاف بيننا وبينهم ما نوقال وإنه لا أكل طعاما ونو
طعاما مخصوصا وليس كذلك المتقول تخرج ذلك على ما إذا
لم يقيد الفعل المتعدي الواقع بعد في الشرط المعقول فإنه
حيث إن عام في مفعولاته محولا أكل أو أكلت فانت طائفه فإذا
نوي ما كولا خاصا قبل منه عندنا باطنا لا ظاهرا ولا يقبل عندهم
مطلقا لعدم عموم مدعهم وضعافه كان عاما عندهم عقلا إذ لا
مدخل للتجربة في العقل واستند عليهم لا أكل الكلا فأنهم يسئلون
أنعام ويقبل التخصيص بالثبوت وقر فهم بأن الكلام مصلد ليد
على التوحيد فيكون كالتكرار المذكورة في سياق النفي فيعوضا
ويقبل التخصيص بخلاف لا أكل فإن النفي قبل الحقيقة ضعيف لا
لا نسئل أن الكلا للتوحيد بل للتوكيد فقط بانقاف التثابة ولو سلمنا
أن لا أكل ليس بعام فهو مطلق والمطلق يصح تقييد بانقاف فعل
أن قولنا لا أكل طعاما عام وضعافا بالانقاف بيننا وبينهم وخير
الشارح إلى ذلك فيجمل بقي العمل فقط بانقاف لا مرجوحا لأن
العرض أنه ظاهري العموم **قوله** والتكرار في سياق الشرط للعموم زاد

الغالب

الغالب أبو الطيب في تعليقه في الكلام على الاستدلال للطهارة
بما بقوله تعالى وأنزلنا من السماء ماء طهورا التكرار في سياق
الامتياز **قوله** وقد تكون الشمولي ظاهرة مع ما قبله أنها
لعموم الشمولي والبدلي وضعافا لا وجه أنها الشمولي وضعافا
وللبدلي بقرينة كما في مثال العام **قوله** كالقوي أي كاللفظ
الدال على القوي لينا سب قوله وقد يعبر اللفظ بقدر مثله
في قوله وكفهموم المخالفة لذلك **قوله** على قول تقدم أي في
مبحث المفهوم من أن الدلالة على الواقفة تعقبه بقرينة **قوله**
قوله وممن عليك المهانك تغلق العرف من تحرير العينة إلى تحرير
جميع الاستنتاجات أي فالعموم فيه مستفاد من تغلق العرف
وقيل بل من الاقتضالا سنجال التخصيم الأعيان مع فضاء العرف
بذلك قال الزركشي والعراقي وقد يترجح هذا بقوله الأضمار
جبر من النقال كما في قوله وممن الربا قلت **قوله** ذال فيما إذا لم
تكن النقال ميسا للمصمم وهذا الخلاف على أن كلامنا ليس في
الخلاف في ترجيح النقال على الأضمار وعكسه بل في الخلاف في
استقادة العموم من إيجال وعائنه أن الخلاف في هذا مبني على
الخلاف في ذلك ولا يلزم من البناء على نفي الاتحاد في الترجيح
قوله على قول تقدم ما في مبحث المفهوم **قوله** تأملون متعلق
بدلالة اللفظ **قوله** والخلاف في أنه أي الخلاف قبل الماخوذ من
قوله في أول العام أن العموم من عوارض اللفظ قليل والمعاني
قوله والمخالفة بالعقل عبر عن العقل في مبحث المفهوم بالمعنى
كما بينه عليه الشارح ثم وثبه عليه هنا أيضا فيقول هذا بقوله
بالمعنى المعبر عنه هنا بالعقل إشارة إلى رد دعوي الزركشي

والعراقى انه لم يذكر العقل ثم **قوله** مما لا يحصر فيه احترمه به عن العبد
فانه وادعى الاستثنا منه ليس بعامة **قوله** بخوفهم رجال كانوا في
دارك الارباب منهم قد يوجد عمومها فيما يخص به بوجود
دخول المشتكى في المشتكى منه لولا الاستثنا لكون الدار
خاصة للجميع وتزد بمفع وجود ذلك وان الدار خاصة للجميع
لجواز ان لا يكون زيد منهم ولهذا احتج الى ذكرهم مع ان
في عموم ذلك نظر اذ معيار العموم صحة الاستثنا لا ذلك وهذا
لا يعرف الا بدكره واما ما اختاره ابن مالك من جوار الاستثنائين
الترك في الاثبات بشرط العايدة بخوفهم قوم صالحون الا زيدا
فهو مخالف لقول الجمهور اذ الاستثنا اخرج ما لولاه لوجب دخوله
في المشتكى منه وذلك متنف في المثال المذكور نعم ان زيد
عليه منكم كان موافقا لهم لكن فيه ما مر اننا **قوله** بخوفهم
زيد ليس بعامة اي في جميع افراده والافهم عام وما يخص به
ان قيل الا زيدا منكم لما قد مر من ان الجمع المنكر اذا خصص به
فيما يخص به وهو هنا مخصص بقوله زيد فلو تركه كذا و
ومع ذلك فيه ما مر **قوله** ويستثنى منه اي على القول بان عام
اي يصح الاستثنا منه **قوله** عالم يمنع مانع اي من العمل على الجميع
فان منع منه مانع كما في راي رجال العمل على اقل الجمع قطعا
كما قال الخارج **قوله** والاصح ان اقل حسي للجمع ثلاثة الخلق به
كما قال البر ماوي كل ما دل على جمعة لا لا للمجموع كناس وجيل
بجلاف بخوفهم ورهط لان دلالة على المجموع لا للجميع **قوله**
ومنعه هو بصيغة اسم الفاعل **قوله** قال المصنف في منع الوان
وبغيره **قوله** في نقله عنه وشاء الخ جواب عما مثلوا به من جميع الكثرة

وهو

وهو الجواب عما عر من به على قوله الخلاف في جمع القلة من انه
لو قال ان تزوجت النساء او اشتريت القبيد فروحت طالق
حت ثلثة يجعل الدارهم في كلامه مثالا وفاقا للمثال المذكور
فما يوصو عن الكثرة كذلك فيكون الخلاف في جمع القلة
والكثرة في الاول وصفا وفي الثاني شيوعا **قوله** كما قال الصفي
الهندي الخ تنظر لما قاله الشارح عن المصنف جعل المصنف
الخلاف في مسئلتنا جمع القلة وصفا كما جعله الصفي
الهندي في التي قبلها جمع الكثرة **قوله** له اي الرجل الغليل فهو
متعلق بالكره لا بالشيء **قوله** والاصح تعميم العام الخ المراد
ان العام اذا سبق لغرض كان سيف مدح او ذم هل يبقى على
عمومها ويكون ذلك الغرض صارفا له عن العموم وقوله بان
سيف لاحدهما نية على ان العاوي في كلام المصنف او لا عرص على ذكره
هذه المسئلة هنا بانها داخل في ما مر في قوله والصحيح دخول
الصورة غير المقصورة تحت العام واجب بان ذلك لا بشرط
فيما قد يترتب من مدح او غير تصرف عن العموم بل العموم ثم ياف
في غير المقصورة اجماعا وان قلنا بعدم دخوله في العام
من حيث الحكم وهنا برتفع العموم ويكتفي فيه ببعض ما
يصدق به اللفظ عند من يري بانه لا عموم فيه **قوله** ذما سبق
له لا ينافي تعميمه لتعميم العام بمعنى المدح والذم وسكت
عن بيان مفهوم ما زاده بقوله لم يبق كذلك وهو ما اذا
عارض العام المذكور عام سبق له ان كل منهما عام وظاهره
انهما يتعارضان فيحتاج الى مرجح **قوله** والاصح تعميم بخلاف
اي مما يدل على ان لا يشوا او نحوه كالتساوي والسواة والتماثل

والله اعلم **قوله** وعلى النعم يستفاد من الآية الاولى ان الغاسق
لا يله عتق النكاح بناء على ان المراد بالغاسق في الآية مقابل العدد
كثرت فمما يله بها بالموت في ذلك على ان المراد به الكافر بربه عليه الرز
ثم قال كان لا اثر لهذا الا ان لم يد له على نفى ولاية الغاسق
د على نفى ولاية الكافر على ان يستلزم استنفيد من كل
من الايتين لا يختص بهما بل يستفاد من كل منهما وانما خصصوه
بما ينظر الواقع في الخلاف **قوله** المتضمن المتعلق الاول
بصفة اسم المفعول والثاني بصفة اسم الفاعل وقوله بها اي
بالتأويلات **قوله** وقال ابو حنيفة لا نعيم فيها اي وضعا بل
فيها نعيم عقلا بطرف اللزوم سيما ثبت عليه فيما مروته
عليه الشارح بقوله لانه نفى والمنع **قوله** مثال الحديث مشه
اخي عاصم الا ان في معنى الجمال سيما في ما فيه **قوله** فلو وقعها
اي من الامثلة **قوله** فانه لا يقتضي العموم في المعطوف لحرمان المعطوف
في كلام المصنف على معناه المصدري ولو جعله بمعنى المعطوف كلفاه
ان يقول فلا يعم ويكون ان نسب بما قبله وما بعده على ان في
التفسير بشي منهما يجوز ان ينظر الى المثال لان الكلام فيها انما هو
في متعلق المعطوف والمعطوف عليه لا فيما بينهما **قوله**
وقيل يقتضيه فائدة الخفية والخاص **قوله** ان عموم المعطوف
عليه يستلزم عموم المعطوف خلافا للخطبة فمن تقدم في الحديث
بحري ابتداء وهم بقدرهون بكافرتهم يخرجون منه غير الحري
به لانه وقد قرأ الشارح ذلك وهو تقدم بترك الكلام المم التاب
للامدي وغيره والذي في المصنوع والمنهاج وغيرها ان عطف
الخاص على العام لا يقتضي تخصيصه خلافا للخصيصة كما في

المحصل

في المحصول او بعضهم كما في المتن **قوله** قالوا تغديرون بكافرا حذف
من الثاني دلالة الاول والكافر الذي ينتج قتل المعاهد به هو
الحري فقط فكذا المعطوف عليه فيكون الكافر الذي ينتج قتل
المسلم به هو الحري فقط لتسوية بين المعطوف والمعطوف عليه
فلا يكون المعطوف عليه عاما وورد بان دخول التخصيص في
العموم لا يخرج من عمومه ويتقدم برح وجل عنه هل يزيد ذلك
على ما لو كان في اصل وضعه خاصا كان يقال لا يقتل ذو عدل
في عملان بحري بلزم من اختصاص ذلك بالحري اختصاص
الجملة الاولى به وكل من المسلمين صريح ادخال ذلك ان
المعطوف الخاص على العام هل يسري اليه عموم العام ولا وهو
ما سلكه الامدي وهل يسري خصوصه الى العام ولا وهو
ما سلكه في المحصول **قوله** وقد يشهد بان مع الظاهر على التكرار
اي بقرينة وفي كلامه ما يشترط ان افاده ذلك للتكرار استعملية
لا وصفيية والتحقيق كما قال النفاذاني وغيره ان المعنى
لذلك هو لفظ المضارع وكان انما هو دلالة على معنى ذلك
المعنى **قوله** بعم قيا سلاينا في نسبتهم عقلا في قولهم
او عقلا كثر ثبت الحكم على الوصف لان المراد منهما واحد وانما
اعاد ذلك لبيان الخلاف في ان عموم وضعي او قياسي **قوله**
والاصح ان ترك الاستقصال لزوما خوفا من قول الشافعي
ترك الاستقصال في وقايح الاموال مع قيام الاحتمالات
بترك متوالة العموم في المقال وله عبارة اخرى وهي قولهم
وقايح الاحوال اذا نظرت ايها الاحتمال كساها ثوب الاحمال
وسقط بها الاستدلال وظاهر العبارة ان التعارض لا

الاول ند على انما تقع الاحتمالات والثانية على انما لا تقعها
 بل هي من الجمل لا يشترط ان يكون على عموم وجه بينهما التوافق في جمل
 الاول على ما اذا اضعف الاحتمال في محل الحكم والثانية على ما
 اذا اقوى في محل الاول على ما اذا كان الاحتمال في محل الحكم والثانية
 على ما اذا كان في دليله قال العراقي تبعا للزركشي وغيره وحاصل
 لهذا الجمع والحق في الاول على ما اذا كان في الواقعة قول
 من النبي صلى الله عليه وسلم في محال عليه العموم والثانية على ما اذا
 يكن فيها الاستبعاد فعلم صلى الله عليه وسلم ان لا عموم له في الاول
 وقايح من انك على اكثر من اربع نسوة كعبيلان بن سلم المذكور
 في الشرح وقيل في المأرب وغيرهما ومن الثاني خبر مسلم انه صلى
 الله عليه وسلم جمع بالمدينة بين الظل والمعرض بين المغرب
 والعشتا من غير خوف ولا مطر فانه لا يحتمل ان يكون بعد الزوال
 وان يكون جمعا صوريا بان يكون له الاول الى اخر وقتها وصار
 الثانية عقبا اول وقتها فاجاب في الصحيحين واذا احتملت كانت
 جملة على بعض الاحوال كالمواظاة ولا عموم له في الاحوال كلها **قوله**
 والاضح ان كويا بها النبي انك الله محل الخلاف ما يمكن فيه ارادة
 الامم مع عدمه ولم تقم قرينة على ارادته مع خلاف ما لا يمكن
 فيه ذلك كويا بها الرسول يبلغ ما انزل اليك من جبر او امكن
 فيه ذلك وقامت قرينة على ارادته مع كويا بها اذا اطلقت
 الشافط فلو هن بعد ذلك وليس من محل الخلاف ايضا ما لا يمكن
 فيه ارادة النبي صلى الله عليه وسلم بل المراد الامة كويا بين اشركت
 في حبط عملك وان مثل به بعضهم محل الخلاف **قوله** والاضح ان
 كويا بها الناس اي مما ورد على لسان النبي صلى الله عليه وسلم

من العمومات

من العمومات المتناولة له لغة فخرية ما لا يتناول كويا بها
 الامة فلا تشمل بالخلاف **قوله** يعبر العبد اي شرعا بان يراد من
 الخطاب العام كما يعبر لغة **قوله** ويتناول الوجودين الاول
 الا ان يقول والامكان يتناول الوجودين **قوله** لا مندر اي لمن
 كويا بها الناس **قوله** والاضح ان كويا بها الشرطية تتناول الاناث اي
 بدليل خوفه تعالى ومن يعمل من الصلوات من ذكرا وانثى ولا
 معنى لتخصيصه كما دام المحرم في ذلك بالشرطية بحرية الخلاف في المو
 والاستقلها مية ومن ثم قال الصفي الهذلي والظاهر انه لا فرق
 فيه خبر شيخنا ابن الهمام قال وتخصيص محل الخلاف بالشرطية غير
 جهل قال العراقي تبعا للزركشي واعتذر بعضهم عن الامام بانه
 المخلص الشرطية لانه لم يذكر الاستقلها مية والموصولة في صيغ
 العموم قال ولحق اذا الاستقلها مية من صيغ العموم دون
 الموصولة نحو مرتبة من قام انتهى وطاهر كالملة في محل اخر ان
 الموصولة من صيغ العموم وهو المعروف وصرح به السارح فيما
 مر مع زيادة هذا مع انه الظاهر عدم تقييد من بشي مما ذكر
 لتشمل مما لنا من الموصولة كعمومها في الاثبات عموم بدلي
 لا شمول **قوله** جازر ميبها على الاصول فالحق على الاول وفي فو
 بعد وقبل لا يجوز على الثاني كان اولي لبغيد بناء على الخلاف
 السابق لكنه اراد بهما العوارز وعدم في الفقه ولهذا **قوله**
 الثاني بقوله لان المرأة لا يستقر منها **قوله** جمع المذكور السالم فيه
 به على انه محل الخلاف فخرية به اسم المحرم وجمع المذكور المكسر
 كرجال وما يدل على جمعية غير هذا ذكر كالتاس فلا يشمل الاول ان
 الشافطما ويشملين الثالث قال الزركشي وفي بعض النسخ

ي

صوله
بالمعنى

له

المختصات اللغوية الالمانية ويقع الي الحق والعقل **قوله** فانذكر
 بالحس اي المشاهدة فتفسيره الحس بالمشاهدة نظرا للاية والا
 بالحس في كلام المصنف شاملا للحواس الحس الظاهرة مع ان الحكم
 فيها هو العقل بواسطتها فيرجع ذلك الي التخصيص بالعقل
 وكذلك لاقتصر جماعة منهم ابن الحاجب على العقل وفي نسخة يجوز
 التخصيص بالحس والسمع واستعمل في الشئ المعتمدة اكتفا
 بالحس **قوله** كما في قوله تعالى خالف كل شئ التمثيل به للتخصيص
 بالعقل مبني على ان المتكلم ينفذ في عموم كلامه وعلى ان لفظ شئ
 يطلق على الله تعالى وفي كل منهي خلاف ولا فرق في التخصيص
 بالعقل بين الضرورية كالمثال الذي ذكره بقوله كما في قوله
 تعالى الله خالف كل شئ والنظري كتخصيص الله تعالى للناس في
 البيت من استطاع يغزى الطفل والجنون لعدم الخطاب وانما جاز
 التخصيص بالعقل ولم الشئ به خلافا للامام لان الشئ رفع
 او تضمنه والعقل لا يستعمل بذلك ولا ينافيه قولهم الشئ
 بيان لانها هو بيان لانها المدة **قوله** في منعه التخصيص
 بالعقل اي وبالحس كما ينبغي عليه بعد بقوله وياتي مثله ذلك
 كله في التخصيص بالحس **قوله** لا نص ارادته بالحكم فلا يقال انه
 دخل ثم خرج **قوله** وهو ان الخلاف لفظي الخ لا ان تقول بل هو معنوي
 لانهم يعتبرون في التخصيص بالعقل صحة ارادة المخرج بالعقل
 بالحكم ونحن لا نعتبره نظرا الي ان العبرة بظاهر اللفظ كما ان العبرة
 به لا بالسبب فيما اذا ورد على سبب **قوله** التخصيص قوله تعالى
 والمطلقات الخ هذا مخصوص ايضا من حيث شموله لغير المدخول
 بهن بقوله تعالى فما لكم عليهن من عدة تعتدوهن كما ان قوله

تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا يتربصن بانفسهن
 اربعة اشهر وعشر مخصوص بقوله واولاد الاحمال اجهن ان
 يصنعن حملهن **قوله** ويبدل علي الجواز قوله تعالى وانزلنا عليك
 الكتاب تبينا لكل شئ لم يستدل على الوقوع كما فعل في الذين
 قبله وقد استدل عليه بنحو الحاكم وغيره ما قطع من حي فهو
 ميت فانه مخصوص بقوله تعالى ومن اصوافها واوبارها الاية
قوله بناء على القول الاتي انما اشار بقوله الى تحقيق الخلاف الذي
 نفاه الامدي بقوله لا تعمل في تخصيص الكتاب بالمتواتر خلافا
قوله قاله ابن ابي ابي عيسى من المنع **قوله** بخلاف ما لم يخص
 او خص بظني اي او خص عنده غير ابن ابي بظني والافتقار
 لا يجوز التخصيص بظني فيما لم يخص فكيف يجوز التخصيص الاول
 به **قوله** وهذا مبني على قول تقدم اي في قوله وقيل مجازان
 خص بغير لفظ العقل **قوله** ان ما خص باللفظ حقيقة فيه
 قصودا ان اللفظ قد يكون قطعا كما يكون ظاهريا والفرق الذي
 بين القطعي والظني لفظا كان او غير **قوله** اي ينبغي ان
 به العكس حقيقة انه يجوز ان كتاب ان لم يخص او خص بظني لان
 خص بقطعي **قوله** فيلحق بما لم يخص اي في قوة دلالة خلاف ما دخله
 التخصيص لضعف دلالة على افراده فينبذ **قوله** وياتي الخلاف في
 تخصيص المتواتر الى اي الخلاف المذكور والافتقار المتواتر
 من قول المصنف والستة بما **قوله** ويجوز التخصيص اوسته بالقياس الخ
 محل الخلاف في القياس المظنون اما المقطوع فيجوز التخصيص كما
 اشار اليه الاثيري شارح ابرهه ان ذكره الرازي وغيره **قوله** خذرا
 تعليل المنع **قوله** وقد مثي المصنف ذلك اي على ما ذكره من تعليل المنع

مطلقا عن الجبالي والتفصيل عن ابن سيرين الذي نقله الشيخ
ابو حامدا ثم هو جواز التخصيص بالقياس مطلقا وقال انه المذهب
قال الزركشي ولم يذكر المصنف التخصيص بالاجماع مع انه غير ذلك لان
التخصيص في الحقيقة يدل على **قوله** اما لا يعمد على الا ما غلب
على رتبة وطهر ولو انه الوارث فيه بمعنى او كما رواه بعضهم بعد اولا
بضم في التمثيل به ضعف الاستشهاد وان لم يجز فيه اليه **قوله**
في المات وبفعله عليه السلام وتقريره في الاصل قد يقال لا حاجة
اليه لشمول الستة بل تركه اولى بتقريره مع افادة ذكره جواز
تخصيص كل من فعله وتقريره بالآخر وبالكتاب وبالسنة القولية
في الاصل **وجا** **بالتام** افاده بالذكر لا بتاتى
ان يكون مخصوصا بغيره لصادق لا عموم له بل مخصوصا بغيره
لكن هذا لا يوجب افاده بالذكر بل الستة على ما يصح فيه ذلك
قوله وعكسه الشهور وصف العلم بالشهور وتبيينها على الله الذي
اشتهر فيه الخلاف بيننا وبين الحنفية وعلى انه مفهوم بالاول
لشهرته ولورود القاص بعد العام فيه **قوله** وقد تقدم التمثيل
بالحدوث لا تقدم فيه ثم كلام ومع ذلك ان تقول يلزم
على ما في الموضوعات عند الحقيقة وعلى انه مفهوم تناقض لان ثبت
ان القائل بما هنا بعضهم كما قيل في الاول واختلف البعض
قوله ان يجوز الضم اليه البعض ثم قد يعبر عنه بدل الضمير
بعده وغيره بان يقال تعقيب العام كما يختص ببعضه لا يخصه
في الاصل والغير كما لم يلى بالواسم الاشارة كان يقال بدل
وبمولاهن الحرفي الاية التي ذكرها وبمولاه المطلقات او هو لا
لحق بردهن **قوله** وقيل لا اي لا يشمل قوله والمطلقات البوابين
ان

قوله ان مذهب الراوي للعام بخلافه اي بخلاف العام وهو متعلق بحد
احمال منه **قوله** وقيل ان مذهب الصبيحي ان هذا اذا يدعى المات
تقريره قوله ايضا **قوله** ويحتمل انه كان يري ان منه الشريطة لا يتنا
الموتى اي فلا تنفك مخالفة ابن عباس في الموردة ان ثبت
عنه من قبيل التخصيص لهوم مرور به **قوله** قلنا مفهوم الملقب
ليس بجدة يقتضى كما قال العراقي تسليم التخصيص حيث
كان المفهوم جرة كان يقول اقولوا الشريك ثم يقول اقولوا الشريك
المجوس فان مفهوم الصفة جرة قال ويدصرح ابو الخطاب الحنفي
قال ويلزم منه تخصيص قولنا ذكر بعض افراد العام لا يخص
ووقع في نسخة من المات قبل قوله لا يخص ولو يلخص
منه حكم العموم انشأ به اليه لا فرق بين ان يذكر ذلك انفراد
جميع حكم العام وان يذكر بعضه كما لم يذكر في حديث الشاة
الا بعض احكام الطهارة كالصلاة فيه او بيعة فلو قال الشارح
عقب قوله حكم العام او بعض حكمه ليشمل ذلك وقد يقال هو مفهوم
بالاولى لان ذكر الحكم اذ لم يخصه قد ذكر بعضه اولى **قوله** وروى
مسلم الخ بيان لاختلاف لفظ الراويين وتقويتها **قوله** والاجماع
اي اقرها الاجماع وتقريره انما يجس في الاجماع السكوني ولهذا
اقتصر الشارح عليه فقال بان فعلها الناس اي كثير منهم اذ لو
فعلها جميعهم والمجملون لان اجماعا بدون التقييد بالتقرير
غير انكار **قوله** والتخصيص في الحقيقة التفسير والاجماع المعنى
اي فقياسنا التخصيص اليه العادة تسع واراد بالاجماع المعنى
ما فعله كثير من الناس من غير انكار عليهم لا المقابل للاجماع السكوني
وهو ما فعله كلهم بترتيبه ما ذكره هذا مع ان المخصص في الحقيقة

ول

انما هو تقرير النبي صلى الله عليه وسلم او دليل الاجماع وقوله او لا
الفعلى لا حاجة اليه لشموله التقرير له اذ المراد تقرير النبي
او تقريره وان كان المراد بالثاني دليل كما تقدم ولا ان الاجماع الثوري
كالفعلى بل الاول **قوله** نظرنا اليها اجماعا فعلى هو اخص من المدعى
اعنى اطلاق العادة اذ لا جزم الفعلي الذي اراده هنا بعينه
عدم الانكار واطلاق العادة اعم منها **قوله** وان كان العام لا يقتصر
على المعتاد ههنا التي قبلها لا يها في العادة السابقة على ورود
العام ونذكر في العادة اللاحقة له كما يعلم ذلك من كلام المصنف
قوله بل نظره في العام في الثاني العادة السابقة فيه بالثاني
مع اذ الاول مثله في ان العام يحرم على عمومه فيه كما صرح به
عقبه لاد العادة في الاول لم تدخل في العام حتى تظهر منه جلا
في الثاني لا يها في الاول في مثاله نتاول ابرو العام فيلما هو
يبع الطعام بخمسة متفاضلا وهي لا تدخل فيه بخلافها في الثاني
مثاله فانما يبيع البر بالبر متفاضلا وهي داخله في الثاني عنه
قوله ونحوه بنصبه عطف على كل اي فيقال في نظره من نحو
نهي النبي عن بيع العز لا يتنا ولا يبيع عزرا فاستدل ان الفقهاء
على عدم صحة كل بيع فيه عزر نظروا فيه للاطلاق لا للعموم تنبيه
قال الزركشي قد بحثنا ان هذه المسئلة مكررة مع قوله في
العموم الفعل المثبت ليس بعام وليس كذلك والنفذ ان
الفعل لا يصغر له حتى يخصك بعموم بخلاف القضا ونحوه
فانه لا يصغر الا عن ضيقة وقد يفهم الراوي منها العموم
فيرويه كذلك **مسئلة جواب السائل قوله**
اي دون السؤال اي المعلوم من السائل ولو عرهم به السائل

بالسؤال

بالسؤال قبله كان اوصى ولخص **قوله** غير بالرفع نعت لجواب السائل
قوله فلا ان هو الجواب وهو عام لكل بيع للربط بالتم صدر من
السائل او من غيره وغير مستقل بدون السؤال **قوله** يجزى هو الجواب
وهو خاص بالسائل وغير مستقل **قوله** والمستقل اي بنفسه بحيث
لو ورد ما يتبادر لاحدا المقصود **قوله** جازي اي جازي الوقوع **قوله** اذا
امكنت معرفة المسكوت به اذا امكن السائل ان يعرف المسكوت عنه
من الجواب بان يكون فيه تنبيه على حكم المسكوت عنه وان يكون
السائل اهلا للتنبية لذلك وان يبقى من وقت العمل زمن يسع
التأمل الذي يتوقف عليه التنبية **قوله** والمساوي واضر ارسوا
كانت مستقلة ام لا فلهذا امثل الشارح له بمثالين او احدا المستقل والثاني
ليفر هذا تقرير كلامه وهو مبني على عطف المساوي وفيه تكرار
لان غير المستقل علم مما سرفا لوجه عطفه على الاخص والمساوي صادرة
بالمساواة في العموم وفي المخصوص والمثال الاول للعموم والثاني
للمخصوص تكن بزيادة ان جاءت في بقا رر مصان بعد عليك
قوله اننوضا بتاين مشا في خطاب للنبي صلى الله عليه وسلم وهو
يتوضا من يريضا على قفلت اتوضا منها وهي يطرح فيهما
بكره بالثمة فقال **قوله** لا يخصص شي **قوله** وشبه نزوله على ما
قيل الخ غير بذلك لقوله النبي في ان روي عن طاووس عن ابن
عباس وليس يصح ككن الحديث رواه مالك والشافعي واصحاب
السنة والمحاكم من طرق منها عن طاووس عن صفوان وزحما
ابن عبد البر **قوله** فذكر الامانات بالجمع قرينة على ارادة التعميم
خاص ما ذكر ان العرق بعموم اللفظ لا بخصوص السب سكا
فجاءت قرينة التعميم لا نعم ان وجدت قرينة المخصوص فلهو

ب

المعتبر كالنهي عن قتل النسا فان سببه ان عليه الصلاة والسلام
 راي امرأة حريية في بعض مغاربه مقبولة وذلك لعل اختصا
 بالحرية فلا يتناول المرتدة وانما قتلت لغيره من بدنه
 فاقبلوه **قوله** فلا تخض منه بالاحتياط خض الاحتياط بالبدن
 نظر للقول بمقابلته والافهم منه المخصصات لا يخص ذلك ايضا
 وان كان يستعمل **قوله** كما نزل من قول ابي حنيفة ان ولد الامم الزينة
 على ما نقل عنه من انه حمل الغراش في قضية وليرة زمعة على الزوجة
 وضعف بان الله صلى الله عليه وسلم صاحب بالحاف الولد بسبب الامم
 بقوله هو لك يا عبد ابن زمعة ابرو بقوله هو لك يا عبد فليو
 يتقيم معه حمل الغراش على المنكوحة دون الامم هذا مع
 ان نثبت الكمال بن الحارث قال بعد نقله ما نقله عن ابي حنيفة
 من انه يخرج السب وليس بشي فان السب الخاص ولد زمعة
 ولم يخرج منه نوعه ثم قال والتحقيق انه لم يخرج نوعه ايضا لانها
 ما لم تقهره ولم ولد لسبب غيرا من عنده قال الغراش المنكوحة وامر لوله
 واطلاف الغراش على وليرة زمعة في الجهر المذكور بعد قوله
 عبد ولشانه فرأى ابي لا يتلزم كون الامم مطلقا فخر شي
 لجواز كونها كانت ام ولد فقد قيل به ودعيه بلفظ وليرة
 فعيلة بمعنى فاعلة انتهى **قوله** اخراجهم هو فاعل نزلهم
 قال ان زكش لا ينبغي ذكر هذه المسئلة في العام المخصوص عند
 من اعتبر السب لان من العام الذي اريد به المخصوص **قوله**
 للمنا سبة تعليل للتلاوة او القرب **قوله** واخذ عطف على نعت او ما
 او علمهم **قوله** مع هذا القول ابي مع نعتي الابه له **قوله** لا امر لمقابلته
 ابي بان يقول اهل واحدا به اهدى سبلا **قوله** المختار نعت لمقابلته
 بافاذ ثم بيان لوجه الاشتداد ابي اشتداد مقابل ما ذكره على ادا

الامم

الامامة يكون في بافاذته انه صلى الله عليه وسلم هو الموصوف
 في كتابهم غالبا متعلقة بالمستعمل ويجوز تعليلها اذا **قوله**
مسئلة ان تاخير الخاص عن العمل ليس العام قوله جعل هذا استمنا
 لا تخصيصا لان التخصيص بيان للمراد بالعام كما علم مما مر واذا
 تاخر الخاص عن دخول وقت العمل كان تاخيرا للبيان عنه وتاخير
 البيان عن وقت العمل ممتنع **قوله** دون العمل يعني قبل دخول
 وقته **قوله** باذ عتب لحدتها الاخر ببيان المتقارن فهو تقارن
 مجازي اذ لا يثنى فيهما التقارن الحقيقي وذلك كان يقول
 فيما سبقت السبا العشر ويقول عقبة لازكاة فيما دون خمسة
 او سبعة او بالعكس **قوله** اي كما يختلفان بالمفوضين بيان لاقتلا
 النصيب وقوله بان يكونا خاصين يعني به اليه المراد بالنص لا يع
 الظاهر لا ما يتقابل فالمراد بخصوصية ما خصوصية ما يوجد واحد لا
 خصوصية المقابل لعمومها فشميلات العامة **قوله** وان كان كل
 منهما يعني من المتعارفين لان العام والخاص كما هو ظاهر
 كلامه فالان كان بينهما عموم مطلق لا عموم من وجه **قوله** او تاخرا
 لحدتها ابي ولولا ان لا يشمل ما اذا جعل تاريخها وقالت الحنفية
 المتأخر تاريخ المتقدم ابي كما نفاضا فانه منه وانما لم يجعلوه تخصيصا
 لانهم يشترطون في المخصص المقارن مثالا ذلك لحدوث التجارة
 الحق قد ترجح الجرا الاول بقيام الترتيب على اختصاص الثاني بسببه
 وهو الجريبات **مسئلة المطلق والمقيد قوله**
 وزعم الامدي وابن الحاجب دلالة على التوافق الشايع حيث عرفاه
 بما ياتي عنهما قيل ما قالاه اقعد مما قاله نفع الله لان الاحكام الشرعية
 انما تنفيها لبا على الافراد لا على الطاهيات المعقولة وهو الموافق

هذا هو الحق لا يمتنع

هذا هو الحق لا يمتنع

لا أسلوب المنطقيين والاصولييين والمنطقية عكس ما نقله عن المص
 فقد صرح المنطقيون بان القضايا الطبيعية وهي التي يحكم فيها
 على الماهية من حيث هي لا اعتبار بها في العلوم وكلام الاموريين
 انما هو في قواعد يستلزمها احكام افعال المكلفين وانما هي متعلقة
 بالافراد لا بالماهيات المقبولة وكلام الفقهية انما هو في ذلك
 الاحكام ويرد بان ما قاله اشارة بتعاليم افقد لان الكلام في
 حد المطلق لا ماصدقانه وهو بانها هي النسب والقول بان
 القضايا الطبيعية لا اعتبار بها في العلوم محله اذا طليت بمحمة
 لاستقالة وجودها كذلك في الخارج اما اذا طليت في ضمن جري
 منها وهو الموجود المعذور عليه فمعتبر في العلوم فالامر بها
 امر بها في ضمن جري منها فالامر بالتكليف بالمحال فانما
 القواعد المذكورة فانما يناسبها الاطاعة بالاحاطة لا ما هيتهما
 بخلاف المدوقيل المطلق فسان واقع في الانشأ بحوان الله
 يا مكرم ان تدجوا بقرة وهو الدال على الماهية من حيث هي
 وعليه بحال كلام الجمهور وواقع في الخبر كرايت بحال عليه بحال كلام
 الامدي وابنه الحاجب **قوله** حيث لم يخرج عن الاصل من الاقراد
 الي التثنية او الجمع اي فان خرجت عنه الي ذلك لم تكن دالة على
 وحدة شائعة بل على ما فوقها من تثنية وجمع شائعين لكن
 كل من لفظها تكثر ايضا فالوجه حذف الوحدة مع انها ليست
 في كلام الامدي وابنه الحاجب فان تكثر شيئا ملة للمرد وغيره فهي
 في الفرد للحاد وفي المتن التثنيات وفي الجموع **قوله** وخرج
 الدال على شائع في نوعه نحو رتبة مومنة اي فليس بطلق فلا
 يكون بطلق فلا يكون تكثر يعني محضه والافقي تكثر مقيدة

قوله

الحج

قوله كما تقدم اي قبيح مسيلة الاشتقاق **قوله** ويحلا انه اي
 المطلق **قوله** والاول اي وهو كون المطلق يد لعل الوحدة
 الشائعة **قوله** وليس قولها ذلك بشي الخ بنه بل على ضعفه **قوله**
 الامر بطلق الماهية امر مجزي من خبرها ثمها وضعفه العبد
 وغير ايضا بوضوح الفرق بين الماهية بشرط شي وبشرط لا شي
 ولا بشرط شي الدال به يعلم ان المطلوب الماهية من حيث هي لا يقيد
 الكلية ولا بعيد الجزئية واستقالة وجودها في الخارج انما هو
 من حيث خبرها لا في ضمن جري وذلك كافة في القدرة على
 تخصيصها فالامر بها امر بانحائها في ضمن جري لها لا امر بجزئ
 لها وقيل امر بكل جزئ لها اي لا يمتنع ان يثبت الانبياء بكل
 منها بل يمتنع الا لتغا بواحد منها كما في الواجب المبرور على القول
 بوجود فضالة كلها لا يقال بمتنار مع القول بان الامور فلهذا
 لا تمانع ذلك ان الواجب ثم الاحد المبرور الصادق بكل جزئ على
 البدل وهذا الواجب كل من الجزئيات لكن يكتفي بواحد منها
 وقيل ان فيه هو احتمال للصفى الهند حيث قال في باب
 القياس ويمكن ان يقال الامر بالماهية الكلية وان لم يقتض الامر
 بجزئياتها لكن يقتض تحيير المكلف في الاثبات بكل واحد من
 تلك بدلا عن الاخر عند عدم التعيين العبيدة لواحد منها او
 لجميعها والتحيز بينها يقتض جواز فعل كل منها **مسألة**
المطلق والمقيد بالعام وخاص قوله على الاصوي للميمو يعني
 في غير معلوم الواقعة اذ لا خلاف فيه كما في التخصيص نه
قوله وكانا مثبتي اي امرين كما مثل به اشارة او خبرتين نحو
 مجزي رتبة تجزي رتبة مومنة او احدهما امر او الاخر خبرا نحو

لها

ي

اعتق رقبة تجزي رقبة مومنة اعتق رقبة مومنة تجزي رقبة
 وتأخر المقيد ان علم تأخره كما ينه عليه الشارح في الشقة الثاني
 بقوله او جهل تاريخها **قوله** او تغارنا اي بالمعنى السابق في العام
 والخاص **قوله** يجامع التأخر الفارق موجودا اذا تأخر عن وقت العمل
 يستلزم تأخرها لبيان عند وهو ممتنع كما مر بخلاف التأخر عن
 وقت الخطاب دون العمل **قوله** منه اي من مفهوم الملقب **قوله** كما
 تقدم ايم قيل مسيلة جواب السائل **قوله** منفيين او مهيئين اي
 منفيين ومهيئين بخلاف تجزي اعتق كانت لا يعتق مكانها كافر
 لا تجزي اعتق كانت كافر لا يعتق مكانها وانما اقتصر على ما قاله
 كما اقتصر المص على منفيين لادكلا من النفي والنهي هنا في معنى
 الاخر كما ان كلا من الامر والخبر كذلك ولهذا اقتصر المص على الامر
 والنهي في قوله وان كان احدهما **قوله** وان اختلف السبب فقال
 ابو حنيفة لا يحل المطلق على المقيد قضيتة تخصيصه هذا بحكاية
 عن ابي حنيفة مع تفصيله فيما قبله بين القابل لمفهوم المطلق
 وممكن ان ابا حنيفة مع انكاره له موافق على حل المطلق على المقيد
 فما اذا اتحد موجبه وحلها وهو المقول عنه وجزم به في شئنا
 التام فيما اذا تغارنا ومجته فيما اذا جهل تاريخها **قوله** والمقيد
 بمختلفين العمل من الغرافي وغيره الترتيب في غسلات وتوضؤ
 النكاح فانه ورد مطلقا في احدهن في رواية ومقيد ابا ولاهن
 في اخرى وبأخرهن في اخرى والظاهر انه ليس منه لضعف دلالة
 هاتين بالتعارض وبالشك الدال عليه رواية الترمذي احدهن
 او قال اولاهن ولجواز حمل رواية احدهن على بيان الحواز واولاهن
 على بيان التدرج واخرهن على بيان الاجزاء وما تقرر علمان شرطا
 الحمل

هن

الحمل فيما اذا اختلف السبب واتحد الحكم ان لا يتردد المطلق بين مقيد
 بمختلفين ولا يكون اولي باحدهما من الاخر ومن شرطه ايضا ان يكون
 المقيد ضقة لاد انما كالاطعام في كفارة الظهار فلا يحل عليه كفارة
 القتل عند تعدد الصوم فيها وان لا يكون في اياها ان لا تغارن
 فيها وان لا يكون الجمع بغير الحمل **قوله** اما اذا كان اول بالمقيد
 كمثل قوله تعالى في كفارة اليمين فصيام ثلاثة ايام وفي
 كفارة الظهار فصيام شهرين متتابعين وفي صوم المتع فصيام
 ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم فحمل المطلق عليه كفارة
 الظهار في التتابع اولي على قول قديم من حمل على صوم المتع في
 التعريف لا اتحادهما في الجامع بينهما وهو النكاح عن اليمين والظهار
الظاهر والمفرد قوله لا يخرج النص من ايضا الحمل لتساوي
 الدلالة فيه والمورد لانه مرجوح **قوله** والتاويل حمل الظاهر على
 الحمل المرجوح عدل عن تفسير المورد المذكور في الترجمة الى تفسير
 التاويل لينا سبب اقسامه الالنية **قوله** بخواد اتمم الى الصلاة
 وحله قرب تاويله كما قاله ان ظاهره وهو تعقيد الوضوء ببقاء
 الى الصلاة غير مراد فقطعا فخرج حمل على ما قاله ونظر قوله تعالى
 واذ قلن ان القران فاستعذ بالله ومن الغريب ايضا تاويل خبر لولا ان اشتق على امث
 لولا وجود المشقة لا من ترك كنهها موجودة فلم امرهم **قوله** اذا
 تكلمن معا يبين به ان كلام الم محتاج الى تعقيد كاف بقول الترمذي
 في المعينة ايم في حالها بحمل اي بحمل التاويل وهو تضاد فاعلى
 انشئ نفا ونوا عليه **قوله** فحمل بعضه على الكائنة اي بقيد
 اخراجه الصغرة والامة من شمول الحديث لها المذكورة الشارح **قوله**
 اي بمثل ذلك انما اولداتها بيان لتعديري رواية الرافعي

سنة الثاني مودة
 لا يبوله ان الظاهر
 عند قيام الدين

لا من تركهم بالسرا
 على امر لا يجاب
 الامر ورد في خبر
 استأكلوا فلا يشافى
 نقيد الكفاد بالخبر
 ان معناه محض

والمجرد المنع لعدم بث حطية الوداع ولو اختلف الغالب من رجوع
 الضمير الى الاقرب وهو في الحديث الجار **قوله** لتردد ما هو بين
 رجوعه الى طيب والى زيد قياس ما اختاره الشافعي مما قبله
 من رجوع ضمير جداره الى الجار لرجوع ما هو الى طيب
قوله لتردد الثلاث في جميع احوالها وجميع صفاتها التي
 لا ريب ان اجزاها المرادة اثنان وواحد وصفاتها زوج وفرد
 فاللثلاث في قولنا الثلاث زوج وفرد وتردد من حيث
 المفهوم بين ان تتصف اجزاها بالزوجية والفردية فتكون
 القطبية صادقة وان تتصف هي بهما فتكون القطبية كاذبة
 وان نفس الاول نظر الى صدق القطبية وذلك لان اجزاها عن
 الاحمال من حيث المفهوم وبذلك علم انه كان الاول ان يقول
 لتردد الثلاث بين ان تصافها بصفتها وان تصاف اجزاها
 على ان بعضهم لما لم يتضح له المعنى قال في عده من الجمال
 نظرا لا يخفى **قوله** غير ذلك يتجوز بان يقال ان قوله قوله
 الا ان الله تعالى في الامام **قوله** والتقيد بقوله ليس الا ما ظهر
 له كما قال وظاهره ان المراد باخيه قوله ويوقف الاخر وعليه
 قد يقال كيف يصح ذلك مع قول الشارح وقيل يعمل به ايضا
 فانه يقتضئ ان غير المص قال ذلك او بعضه فكما بان
 اراد ان الحزم يتقصد ذلك مع ما بعده مما ظهر له من نحو
 كلام القوم فلا يبا فيه ان لغيره فيه كلاما يخالف **قوله** هذا
 الاول حديث مسلم الذي قد يقال في قوله انه يستفاد من حمل
 النكاح فيه على الوطى معنى واحد ومن علم على العقل معسا
 تخلم ان في الاول معنيين ايضا وهو الوطى والايطا فهو نظير

الثاني

الثاني فلم اعتبر المعنيين فيه دون الاول ويجاب بانه لا مشاحة
 في الامثلة وبان متعلق الوطى واحد لا اثنان واطى او موطو فالوطى
 واقع من المحرم او فيه ومتعلق العقد متعدد لان المحرم متزوج
 او مزوج فالزوج له والزوج لغيره **قوله** ولا يوطا بكسر الطاء
 استقيد منه معنيين هما عقد النكاح لنفسه وعقد غيره والعقد
 المشترك بينهما مطلق العقد **قوله** وتقدم يونس بن عبد الاعيا
 عن الشافعي انما نقله عنه كما تاذن برجل يعقد لها في المكات
 المذكور لا ان هذا العقد بنفسها فيه وبذلك صرح جماعة منهم
 ابو عاصم العبادي في طبقاته وذكر ان من اصحابنا من انكر هذه
 الرواية ومنهم من قبلها وقال انه عليه السلام قال السكينة والاولى
 عدم اثباتها لاطلاق نصوص الشافعي القول بخلافها فاحمد
 عمر رضي الله عنه النكاح والمنكح في ذلك والقول بانه عليه السلام
 لان النكاح رضاها بين حكم عليهما والتزوج يقتضئ ولائته من
 الشرع لكن النووي اختار رجوع النكاح وقال وهو ظاهر نصه
 الذي تقدم يونس وهو نقله انتهى كلام السكينة بمعناه وحتم
 حمل ما نقله الشارح عن يونس على انها عقدت لنفسها نكاحا
 انما للحمل **مباحث البيان قوله** بمعنى التبيين اي فعل
 المبيح وفيه اشارة الى انه يكون بمعنى اخر وهو كذلك فانه
 يكون بمعنى ما حصل به التبيين الذي هو الاخراج وهو الدليل
 ويعني متعلق التبيين وهو المدلول **قوله** اي الايضاح بتا
 فوقية مشددة **قوله** قالان بالظلم من غير سبق اشكال
 لا يسمى بيانا اي اصطلاحا وان كان معناه لغة فلا يرد ذلك على
 التبريق بان يقال انه غير جامع كما لا يرد عليه ذكر الجبر فيه مع

سطة

انه مجاز لا نه مجاز مشهور وهو كالتعريف **قوله** وانما يجب البيان
عقلا او بمعنى انه لا بد منه اذ لا يجب على الله شي **قوله** وقيل لا تطول
زمن الفعل محله اذ لم يعلمت البيان بفعله والا فلو قال القصد
بما كلفتم به من هذه الآية ما افعله ثم فعله فلا خلاف في انه بيان
كما دللوه القاضى في تزييده وظاهره ان الشارح وانما لا كلف
بل قال صاحب النواحي من الخطبة لا اعلم خلافا في ان البيان يقع
فيها **قوله** قلنا لا نسلم امتناعه اي باليجوز تلخيصه في وقت الفعل
وتأخيره لغرض ومنه سلوكا قوي البيان وهو الفعل كقول
اد لقليل الماد ولما قالوا ليس الجزاء لبيان ولو سلمنا امتناعه
فتجربيل البيان حاصل بالشهر فيه فلا يضطرونه مع انه معارض
بالبيان فانه قد يطول **قوله** قلنا لو ضوحه اي ولاد البيان كالتخصيص
كلما يجوز تخصيصه القطعي بالظني يجوز بيان المعلوم اي ما متد
قطعي بالظنون **قوله** والاصح ان المتقدم اي والمفاد ان فيما يظهر
وانما نزلوه لقلته وخفا نصوبه **قوله** وان كان دون ذلك وان كان
المتأخر دون المتقدم **قوله** بغير الاستقلال اي بالمعزول عن القوم كلهم
اذ لفظ كل في المشهور والاحاطة لا قوي من لفظ القوم مثلا
قوله الا ترى ان الجملة تؤكد بحلة دونها اي كقولك ان زيد اقام
زيد قائم **قوله** اية الحق اي الامرة بدو هي قوله تعالى واذن
في الناس بالحق كانه مشتق على الطواف في قوله وليطوفوا
بالبيت العتيق ويكن ان يجعل من ذلك اية ان الصفا والمروة
قوله تدب او واجب غير تدب لا بمندوب المناسب لتغييره
بواجب للاختصار **قوله** متقدم ما كان القول على الفعل او
متأخر اي او متأخرنا له او جهل ذلك **قوله** حكم الفعل كما يستف

اي من انه مندوب او واجب **قوله** تأخر الفعل او تقدمه اي او فانه
او جهل فيما يظهر **قوله** حكم الفعل كما يستف اي من انه تخفيف **قوله**
تأخير البيان عن وقت الحاجة **قوله** في الفعيل **قوله** ما سياتي اي وهو
قوله سواء كان للمبين ظاهرا ام لا **قوله** وقوله الفعل احسن كما
قال الاستاذ انما لا بد من هذا التعبير بالحاجة القول بذهب
المعتبر له المدح لورقانه لا يتوقف على الحاجة اليه كلف بل على
حاجة الملحق اليه بيان ما كلف به كلف هذا لا يمنع الاحتياط
نعم غير المص بالحاجة في ما ياتي في بيانها **قوله** يدعون عدم
الوقوف ما روي من انه نزل قوله تعالى حتى ينطق كل ر
الحيط الا بعض من الحيط الاسود ولم ينزل حتى النطق فكان
احدنا اذا اراد الصوم رفع عقابن ابيض واسود وكان
يا كالا ويشتر بحسب يثينا فلما ذاك تحمولا على انه كان في غير
العرض في الصوم ووقت الحاجة انما هو صوم العرض ذكره السعد
التقارزاني وسبقه الي ذلك مع زيادة وايضا ابيض واسود
قيل ان من ذلك فاحله كان قبل رمضان وتلخيص البيان ان
وقت الحاجة جائز وانقضى او لا يا شهما را لا يبيض والاشود في
ذلك ثم صرح بالبيان كما التمس على بعضه من عرض
البي في آخر الحديث لما اخبر بذلك بما يدرك على قلة القطعة
بقوله انك لو يرضى الفقا انما ذاك بيان من الشهاد وسواء
البيل **قوله** بيدي هو في مواضع المدح كوزة مضادة معني
للفحول **قوله** اخذ معيبيته عبرة بالمشي وفي المنظر اطي غفلة
بالجمع نظرا الى المعلوم فيهم او الى العالين **قوله** بيدك مثال
والا فاقبله كما في كونه بيان اجماليا لا يقال بل هو جيب

تفصيله لا فائدتنا نقول السخر عاليا انما يكون لبدله والعبارة بالغالب
مع ان المحذور قد ياتي مع غير الغالب فتأمل **قوله** لمقارنة اجمالي
اي البيان الاجمالي وهو تغليب لما تضمنه دون التفصيلي من جوار تاخير
قوله بخلاف المشترك اي اللغوي **قوله** مما ليس له ظاهر صفة لما
فيه اي بخلاف المشترك والمتواطى الكائنين مما ليس له ظاهر ولو قال
بخلاف نحو المشترك والمتواطى لكان انشيب بتمثيله للمجهول بقوله
قبل كما لشيء مشترك والمتواطى وقوله ان المتواطى ليس له ظاهر قد يقال
بل له ظاهر وهو القدر المشترك وقد قيل به وبحجاب بانه محمول على
ما اذا لم يرد مفهومه بالتزدد حينئذ بين كل ما صدقانه وبعضها **قوله**
لنقل اهل الحديث كما قال المصنف انه كان في غزوة حنين وان الآية تبلى
في غزوة بدر صحيح وقد يقال بل البيان وقع بحديث اخر في غزوة
بدر فني الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم قضى بسلب اي جهل لغاد
ابن عمر بن الجرح وكبر بان هذا بعض البيان لكونه واقعة عين
فلا تنم والفرق انما هو بيان جميعه **قوله** وعلى المنع من التأخير
اي تأخير البيان عن وقت الخطاب **قوله** لا تنافا المحذور السابق
عنه اي وهو ايقاع الخطاب في فهم غير المراد اذ لا خطاب قبل التبليغ
قوله لان وجوب التبليغ معلوم بالعقل ذكره على لسان تأيد هذا
القول وثبه الي مذهب المعتزلة لان ذلك عندنا انما يعلم بالشرع
وعليه فالاولى ان يقال في الجواب قلنا لا نسلم ان وجوب التبليغ علم
بالعقل ولو سلم فتأيدته تأيد العقل بالنقل **قوله** وانه يجوز ان
لا يعلم المكلف الموجود اي الى وقت الحاجة وقوله بالمحققين كسر القاد
وقوله وانه مخصص بكسرها ايضا كما يفهمه كلام الشارح وغيره
لكن ضبطه العراقي بفتحها مع ضبطه الاول بكسرها وبني عليه شيئا ذكره

واقترعوا على المخصص لانه الاصل والافظا مراد المقيد والمبين
والناسخ مثله **قوله** لم يسمع مخصص الجوس اي يخرجهم من قوله
اقتلوا المشركين **قوله** السخر **قوله** والمختار
الاول لشموله السخر قبل التمكن اي بخلاف الثاني وانت خير بان
الثاني كذلك اذ لا بد من وجود اصل التكليف وانما يتمتق بالتعلق
وبيان انتهائه بصدق بانه لا بد من التمكن وقيل بل لا يتمتق
بين القولين ما يصلح كونه خلافا معنويا لئلا يمتدح لانه اذا رفع ثقل
حكم فقد بان انتهائه وبالعكس نعم الحكم في الاول اذ لا التماس في
الثاني انتهى بانه لا يمتدح عند الله معنيا بغاية معلومة والناسخ
مبين لها **قوله** اي من حيث تعلقه بالفعل اشارة الى دفع الاعراض
بانه الحكم قد يم فلا يرفع فيمنع ان المرفوع انما هو تعلقه التغيير
الحادث لا هو نفسه **قوله** خطاب اعترض عليه بالسخر بالفعل كسر
الوضوء كما مست النار بالكال الشاة ولم يتوضا واجيب بان
الفعل نفسه لا يفسد وانما يدل على شيء سابق لكن التفتا زاني
بغير جعله من جملة الادلة الناسخة حيث قال في التلويح وذكر
الدليل ليشمل الخطاب والمستفاد ولا وفلا **قوله** اي الماحودة من
العقل اي عند القابل بها وهم طائفة من المعتزلة قائلون بان
ما لم يقض العقل فيه بحسب ولا فيح فالاصل فيه الا باحة على قول
بدليل عقلي اما الا باحة الاصلية عند زانها حكم شرعي بدليل
شرعي هذا الوجه ان المراد بالاباحة الاصلية المرأة كما عرفت
البر ماوي وهي عندنا ايضا ثابتة بالعقل **قوله** وذكرها اي في كلامه
الاي **قوله** فيه نخل بسكون الخاف فتحا العيب والريبة قاله الجوزي
قال وقوله تعالى ولا تتحدوا بها ثم دخل بينكم اي مكررا وخذ بعلم

قوله وقيل لا يجوز نسخ بعضه اي لا تلاوة وحكما ولا احدهما فقط
كله المجمع عليه اي لا يجوز نسخ كله شرعا ولا فلهو ولا يرعقلا لما سياتي
من جواز نسخ كل الشريعة بحمله على جوارحه غفلا وظاهرا ان نسخ حكم
السنة حكم نسخ جميع التزم ان **قوله** طاردا على تعاليد اي من دليل آخر
كالاجماع وامر من صلى الله عليه وسلم برجم ماعز وغيره الدالين على
تفاحكم الرجم فان قلت **قوله** تعاليد اي ما يتبعه الباطل يمنع
النسخ في القرآن قلت **قوله** النصير لجميع القرآن على ان لا يفسد
النسخ انطالاما هور في تعلق حكمه بدليل شرعي لغاية كتحف
او ابتلا للفرع او وجوب اعتقاد او ثواب تلاوة او نحوها وقد قرع
الفتنار احي فقال ليس المراد بالرفع البطلان بل زوال ما يظن من
التعلق في المستقبل بمعنى انه لو لا الناس لان في عقولنا ظننا لنظر
في المستقبل فيما نسخ زال ذلك الظن انتهى وبما تقرر عرف الجواب
عما يقال ما فائدة التكليف مع رفعه في قولهم الا ان يجوز نسخ
النسخ قبل التمكن منه على ان اعتبار فائدة التكليف من على
ظهور الحكمة والمصلحة للعقل في افعال الله تعالى وهو انما ياتي على
اصول المعترلة واما عندنا فممنوع كما عرف **قوله** عن عمر رضي الله
عنه لو لا ان يقول الناس زاد عمر في كتاب الله لكتبناه استكمال
بانه انما جاز كتابنا في حق قرآن فثبت مبادرة عم كتابتها لان
قول الناس لا يصلح مانعا من فعل الواجب واجيب بان مراد
لكتبتها من قبل ان تلاوتها نسخا ليكون في محله الامن من
لستائها لكن قد تكفلت بلا تنبيه فيقول الناس زاد عمر في كتاب
الله فزكت كتابتها بالكلية وذلك من دفع اعظم لمفسد
باعتقادهما **قوله** وقيل لا يجوز نسخ القرآن ان سكت عن حكاية قول

بغير

بمنع نسخ القرآن به اذ لم يقل به احد ممن جوز نسخ بعضه وحكمه عند
من لم يجوز نسخ من قوله قيل ويجوز على الصحيح نسخ بعض القرآن
اي **قوله** وانقص من عموم ما نسخ تغير القرآن اي لان العام بعد
التخصيص جهة في الباقي كما مر **قوله** ليس تلبلا من تلقا نفسه
اي بل بالوحي كما قال وما ينطق عن الهوى الا اية فان قلت
يجوز ان يكون باقتضاد قلت **قوله** هو راجع الى الوحي حيث
اذن الله له فيه من غير ان يفرضه على الخطا **قوله** وبدل على الجواز ان
استظهاره بالصريح على ما قبله **قوله** وقيل وقع بالاحاد هو محكي
عن بعض الظاهريين ولم يعتبر امام الحرمين في حكم الاجماع على نسخ
وقوعه بالاحاد **قوله** اذ لا شك في موافقته لاي موافقة الرسول
بما او موافقة ما سنده الرسول لكننا ب **قوله** وهذه القسماي نسخ
النسخ بالقرآن ظاهر في الظاهر اي من نص الشافعي السابق وقوله
والوجود اي وظاهر في الوجود كمثل قبيل هذا نسخ التوجه الى
بيت المقدس من الثاني بغير فعله صلى الله عليه وسلم بقوله تعالى
قول وحملك شطر المسجد الحرام **قوله** والاول محمول على الكا اي والشم
الاول وهو نسخ القرآن بالنسخة محمول على الثاني في الظاهر يكون
النسخ المذكور يعني ظاهرا فيه واما بالنظر الى وجوده فيحتاج الى مثال
على ما قاله الشارح ويمكن ان يمثل له نسخ لا وصية لوارث لا يله
كتب عليكم اذ حضر الغنصر ذلك بانه يوجبكم الله في اولادكم
قوله لم يقع نسخ الكتاب الا بالكتاب لا يقال هذا مخالف للعلم
وهو نسخ الكتاب بالنسخة ومعهما قرآن او بالعكس لانا نقول كلامه
في تاويل كلام الشافعي فحكا بهينه لكن قد يقال قطعية لخصر قوله
وان كان ثم نسخة ان كلام الكتاب والنسخة نا نسخ وهو خلاف

المدعي ويجاب بان قوله وان كان الحرف عطف على مقدر وهو
 ان لم يكن ثم شئنا سئلنا والمحصر بهذا التقدير يفيد ان النسخ
 هو الكتاب ولا كلام فيه ويتقد براد يكون ثم شئنا سئلنا وهي
 النسخة والكتاب عاقد وتسميته ناسخا حبيذا مجازا عنه انه
 استعمل اللفظ في حقيقته ومجازه ونظيره ذلك ياتي في قوله
 عفيده ولا يشي الا بالشئ **قوله** مثل المنسوخ في نصه فترانا
 او شئنا **قوله** من انه لا تنسخ السنة بالكتاب في أحد القولين هو
 المشهور عن الشافعي وتقلد الرازي عن لفتيها اكثر اصحابه ومع
 ذلك لم يبال به المصنف فيما في هذه لانه لا ينافيه كما لم يبال بما يقال
 ما الغايه في جعل السنة ناسخة للقرآن والقرآن ناسخ لها وهما
 عكس ذلك لان القرآن اقوى اذ لم يجر بين متنافيين من ذلك فيه
 ما ينافيه بقدر الامكان وان خالف الظاهر **قوله** قال ذلك عدم
 جواز نسخ السنة بالكتاب وعكسه **قوله** علم يقع اي ولم يجر شرعا
 دافع لمحل الاستعظام اي وهو انكار ما وقع ظاهرا من نسخ كل من
 القرآن والسنة بالآخر **قوله** يجعل عن امراته هو بضم الياء اي بجامع
 ويراد ضمنه معنى القول فعداه بعن حوان اعني عنده ولم يمس
قوله بين شعبها الاربع قيل اليان والرجلان وقيل الرجلان
 والفخذان وقيل الشجران والرجلان وقيل نواحي الفرج واختلفت
 القاصص عياض **قوله** ثم جلد هاهنا اي جاعلها وقيل بلغ فشقها
 اي بالجماع وقيل بلغ جملته فيها قال الشافعي عياض وهو
 الاول ويدل الاول رواية مسلم ثم من المحتان ورواية
 داود النوفلي المحتان بالمحتان **قوله** وقيل لا يجوز حذف من تعد
 القياس على النص هو قول الأكثر كما قاله القاضي ابو بكر واختاره

وتقلد

وتقلد ابو اسحاق المروزي عن نص الشافعي وقال القاضي حبان
 انه المذهب والقول بالجواز حطفا وهو ما اختاره المصنف واورد
 عليه ان اطلاق المنسوخ للقياس الذي علمته مستبطله بما في
 ما فيه كغيره في باب القياس من ان محله في قياسه علمته
 ليست مستبطله واجاب **قوله** عن المصنف بان اطلاق القياس
 هنا مقيد بما علمته منصوصة لكن رده الرازي بان اطلاقه
 هنا اول ثم تفصيله في القول الرابع بين ان تكون علمته
 منصوصة او لا يدل على اختياره النسخ بالقياس ولو كانت علمته
 مستبطله **قوله** بخلاف الحق لضغفه انما لم يقل والمساوي لان
 المساوي يعني **قوله** فلا يلغى الادون جزء ما كلام غيره من جوازا
 في ان فيه خلافا وهو ظاهر كلام المصنف **قوله** عن نص القياس المنسوخ
 بدو عن النص المنسوخ به المنسوخ في الاول صفة للقياس والثاني
 صفة للنسخ اشارة بالاول الى القياس المنسوخ بالقياس وبالثاني
 الى النص المنسوخ بالقياس وفي قوله به الاخر اي بالقياس سألنا
 انشارة اليه ان صورة النسخ ان يتاخر بضمه عن النص المنسوخ
 به **قوله** لكن يوحده مما سياتي في قوله وقيل نسخ الغوي
 وهو عكس الثالث المختار لابن الحاجب **قوله** قال الامام الرازي
 والامدي اتفاقا اي من قال بنسخه اصل ذلك الغوي **قوله**
 وحكي الشيخ ابو اسحاق لانه يذهب على ان جزم المصنف بما قاله في الحق
 منتقد وان الاول به تعد على قوله على الصحيح **قوله** فان
 الامتناع مبني على الاستدزام اي امتناعا بقا لهما مع نفي
 الآخر مبني على استلزام نسخ كل منهما الآخر **قوله** وقد اقتضت
 ابن الحاجب في الجواز مع مقابله اي حيث لم يتعرف للاستلزام

في نسخ

وان كان مختاراً حواري لشيء الاصل دون الفحوى كما نقله عنه الشارح
 قبل **قوله** المشتمل بالنصب نعت لشيء الاصل او بل لم نعت لقول
 الامدي **قوله** ان الخلاف الثاني ان الخلاف الثاني هو ان يستلزم
 هل يستلزم شيء الاخر اولاً والخلاف الاول هو انه هل يجوز شيء الفحوى
 دون اصله كعكسه او يمتنع والامتناع الذي عليه الأكثر كما افاده
 كلام الامدي مبني على الاستلزام الذي حكمه الصحن الأكثر والمواز
 الذي رجحه من غير عدم الاستلزام وكل منهما خلاف لغير الأكثر
 هذا وقد جمع بين ما اختاره وما حكمه على الأكثر بان الاول فيما اذا
 نص مع شيء واحد على بقا الاخر والثاني فيما اذا اطلق **قوله**
 وتبعيته له من حيث دلالة اللفظ عليه لا من حيث
 ناته اي ودلالة اللفظ على حكم المنطوق لم ترتفع وان ارتفع
 الحكم ويجاز **قوله** بان ارتقاء حكم المنطوق يستلزم ارتقاء اعتبار
 دلالة اللفظ عليه فان ارتفع ما يترتب على اعتبارها من حكم المنطوق
قوله فقال الشيخ ابو اسحاق لا ينبغي بدعي ان يخرج المم بما قاله
 منقذ **قوله** في المتن ويجوز لشيء الانشاء ذكره توطئة لما بعده
 والا فكل ما ساقف قبله **قوله** نظر الى اللفظ اي لفظ الخبر والخبر لا
 يبدل **قوله** قيد للفعل اي للفعل الواجب فيما رتب عليه وقوله لا
 للوجوب والاستتمار الحكم فلا يجوز شتمه عند الفارقة وقوله لا
 اثر له اي والغرض كما ذكر لا اثر له لانه اذا كان المراد بقوله الصوم
 واجب مستمرا ابد الا نشأ بمعنى صوم صوما مستمرا ابد فلا فرق
 كانه التقييد في الثاني حقيقة انما هو في الفعل كالاول لا في
 الوجوب وكان لا ينبغي فيه فيما ذكر **قوله** ولم يصح غيره بما قاله لا
 ينافي ان غيره من الحنفية كابي زيد ابو يونس والشرطي على ما

نقله

نقله شيخنا الكمال ابن العماد قال به كان القول به محتمل الصريح
 وغير **قوله** ويجوز لشيء ايجاب الاخبار لا لا يفتي ان ذكره الايجاب
 فيه مثال فبقية الاحكام مثله **قوله** فيثبته الباري عنه اي لان
 التكليف بالكدب في حق عقلا وهو حبي على قاعدتهم في الحسن
 والقيح العقليين وقد ابطالناهما فان قالوا الله ب نفسه
 وقبيح به بعقل متفق عليه فكيف جاز التكليف به قلنا
 لا يسلم اطلاق ذلك لما مر عنهم من حبي نافع ولو لم
 فبقية باعتبار فاعله لا باعتبار التكليف به والمانع عقلا من
 ان يسمي الشريعة لغرض المكلف من جلب مصلحة او دفع مضرة
 كما اشار الى ذلك الشارح **قوله** وذلك محال على الله تعالى ان
 قلنا لم كان محالاً عليه تعالى هنا ولم يكن محالاً عندنا فاما
 قبله قلنا لا ثم هنا راجع الى خبر تعالى وفيما قبله الى خبر
 المخلوق **قوله** حبيذ اي حبيذ يكون لفظه وقيل يجوز **قوله**
 ويجوز الشرب بدل انقل اي كالمساواة والاحف المتفق عليهما
 وسكت عنهما لوضوحهما مثال المساوي ففتح توجه بين المقدس
 بتوجه الكعبة ومثال الاحف شرب العدة بالمحول في الوفاة بالعد
 باربعة اشهر وعشر كما مر **قوله** بعد تسليم رعاية المصلحة
 اي من مشروعية الاحكام وطلبه تنبيه بعد تسليمها على ان الانتقا
 الى الاثقل قد يكون اصلي في علمه تعالى نظر الى التوجه اليه والنشأ
 كما في السقم بعد الصحة **قوله** قال تعالى وعلى الذين يطيقونه
 فدية الخ اي هذه الآية بدون تقدير لاجلها قبل يطيقونه
 لكونها دالة على التخيير بين صوم رمضان والفدية منسوخة
 بتعيين الصوم بقوله تعالى من شهد منكم الشهر فليصمه قال

بعد

ابن عباس الالكامل والموضع اذا افطرنا خوفا على الولد فانها باقية
 بلا نسخ في حقها كما قال انها ليست منسوخة في حق الشيخ
 والمرأة اكبيوب عليه قراءة بطوقونه اي يكفونهم فلا يطبقون
قوله اذا انا جئتم الرسول اي قال تعالى اذا انا جئتم نظروا
 قد هذا انما ويجوز ان يكون بدلا من وجوب اي نسخ اذا انا جئتم
 الرسول الالة **مسألة الشيخ واقع قوله** في المتن فالخلف
 لعلي مرتب على قوله وسماه ابو مسلم تخصيصا المتضمن لوجود
 المعنى فقوله فقيل خالف لبيان ما قاله وان لم يناسب
 الترتيب **قوله** الذي فهمه المصنف ضعف لما تقدم وتذاقوله
 المتضمن وخاص **قوله** ما بعده ان ابا مسلم لم يذكر الشيخ وان
 لا يسعد انكاره لنا دلتنا ان انكاره شرعية ببيان ذكره الشارع
 ومن ثم اولوا عنه من انكاره لم يانه اراد انه لا يقع في التران خاصة
 او يانه لا يقع في شريعة واحدة وان وقع نسخ شرعية باخرى
 واعتلوا شيخنا ابن الهمام في تحريره **قوله** كالمعيا في اللفظ
 حاصله ان ابا مسلم جعل المعيا في علم الله كالمعيا في اللفظ ويسمى
 الكل تخصيصا فيسوي بين قوله تعالى واتموا الصيام اليه الليل
 وبين صوموا مطلقا مع علمه تعالى بانه سبيل لا نصوموا لئلا
 والمهور سميون **قوله** الاول تخصيصا والثاني نسخا فالخلف
 لفظي **قوله** المقصود منه اي من النسخ ضعفه للعلم اذا المقصود من
 نسخ جميع النكاح ان يعلم **قوله** لكن يحصولها اي معرفة النسخ
 وانما نسخ يتكفي التكليف كما لانها مطلقة لم تقيد بدوام قصد
 بوقوعها مرة فلا نزاع في المعنى اي لان النسخ حرار المجوز انه
 يجوز عقلا ان لا يبقى تكليف وان كان ذلك بالنسبة الي معرفة

كما هو

انتها

انتها بالاثبات بها ومراد المانع انه لا يجوز عقلا ارتفاع التكليف
 كلها بالنسخ وان جاز انتها بعضها بالاثبات به **قوله** قبل تنبيهه
 صلى الله عليه وسلم اي للناسخ وبعد بلوغه الجبريل فيه صدقت
 ذلك بما قبل بلوغه النسخ له صلى الله عليه وسلم وما بعد بلوغه
 له وقبل نزوله الي الارض كما في ليلة الاسري من رفع فرضه
 خمسين صلاة بخمس صلوات وما بعد نزوله الي الارض وقبل تنبيهه
 الي الامة فيمري الخلاف في الجميع وما قيل من ان الخمس في ليلة
 الاسري ناسخة للمخمسين هو واحد الوجهين مع انه ليس بها
 نسخ فيه لان ذلك نسخ في حق النبي لبلوغه له وكلامنا في النسخ
 في حق الامة **قوله** زيادة ركعة الخ فيه انما زيادة الي ان محال الخ
 الخفيفة في زيادة جز او شرط بخلاف زيادة عماد مستقلة
 كانت فمما نشأ كصلاة سادسة او غير ما نشأ كزيادة الزكاة
 علي الصلاة فليست ناسخة في الثانية اجماعا وفي الاولى عند
 الجمهور وقال يعمن اهل العراق هي نسخ لانها تغير الوسط
 فتغير الصلاة المأمور بالمحافظة عليها في اية حافظوا على الصلوات
 واجبت **قوله** بادا الوسط في الالة ليست من الوسط في الغدد
 بل هي علم علي صلاة مقبلة وهي من الوسط لمعنى الجوار وانما
 لا يتغير بزيادة صلاة وهذا الجواب انما يصح جوابا عن دليل
 المثال المدعور لاعتد مدعي الخصم على ما افهم كلام بعضكم
 ان مدعاه نسخ الزيادة المستقلة مطلقا واما علي ما نقله ابن
 الحاجب عنه ايضا بان الزيادة لا تبطل الحكم الشرعي الذي هو وجوب
 ما صدق عليه ايضا بان الزيادة الوسطي وانما تبطل كونها وسطية
 وليس حكما شرعيا **قوله** ما يقال قد رده لا يكون خيرا للمبتدئ لان

صلوات
 في زيادة
 وغير من انما هو
 صلاة سادسة فالجواب
 كاهر واجب

الاشياء لا يصدق الخبرية عند كثير **قوله** المقتضى بقية الصاد **قوله**
 والمقتضى للشيء كغيره اي كايها الاصلية اذ الاصل البراءة من القدر
 الزايد وكم هو من غير الايد الخ لا ضرر ولا ضرار بالنظر لزيادة التبر
 وغير **قوله** الاقوال المفصلة بكسر الصاد والضم المبيد يعني
 اي **قوله** في تفصيل العبادات او شرطها ذكره كغير العبادات مثال
 فغيرها مثلاً كقصر الجاهل في حاله **قوله** فمع اي ذلك الناقص
 اي هو من ذلك العبادات اي ذلك هو ذلك الناقص **قوله** منضلة الى
 اي الشرط والاستقبال مثال المتصل لا اتصاله بالصلاة والوضوء
 مثال المتصل لا اتصاله عنها **قوله** او قول
 الراوي هذا سابق على ذلك اي او ما في معناه مما يفيد الترتيب
 كقول جابر رضي الله تعالى عنه كان احرار من رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء مما مست النار وتعيين كل من الروايتين
 التاريخ **قوله** فيكون المتأخر هو السابق فيكون المواقف للبراة هو
 السابق على المرجوع لتأخر اذ لو تقدم لكان منسوخاً لم يفد الا ما
 كان حاصله قبله فيعبر عن الغاية وزعم الزركشي ومن تبعه ان الناس
 هو المتأخر لان الانتقال من البراة الى اشتغالها مدة يقين والعود
 الى الا باحالة ثانياً شك وبريداً بانه معارض بمثله اذ عود المواقف الى الا با
 يقين وناظر المتأخر شك مع ان ما قالوه يتلزم عروا المواقف عن
 الغاية **الكتاب الثاني في الستة قوله** وهي اقوال
 محل صل الله عليه وسلم وافعاله المأزومة ما لم يكن على وجه الاعجاز
 قال الزركشي كان ينبغي ان يزيد وهم فقر اخرج الشافعي
 في الجديد على استحباب تلبس الرائي الاستسقاء يجعل اعلا
 اسفله بان عليه الصلاة والسلام هم بذلك فتركه الثقل المخصه
 عليه انتهى **وجواب** بان الحكم داخل في الافعال كما يدخل فيها

تقرير

تقريره وصفاته بجامع تعلقها به **وجواب** العراقي بان لهم حفي
 فلا يطلع عليه الا بقول او فعل فيكون الاستدلال بلحاظهما فلا
 يحتاج الى زيادة **قوله** كما تقدم في مسيلة لا تكليف الا بفعل **قوله**
 معصومون اي يحفظون عن ان يصد رغبهم ذلك بقوله لا يصد
 عنهم ذلك الخ تفسير لقوله معصومون ومن ثم قيل ان التوبة
 في حبر اي لا تستغفر الله وتوب اليه في اليوم سبعين مرة توبة
 لغوية وهو مجرد الرجوع لرجوعه من كامل الى اكمل ليسب تزايد
 قواضله وقضايله واطلاعه على ما لم يكن اطلع عليه قبل وهو صلي الله
 عليه وسلم ما زال يتروى الغواضل والوضايل مع اشتها من ادخشا
 الابرار سيات المعربين ولما تقرر علم ان العصمة بالمعصية من الوقوع في
 دين ويقال النعم منه ويقال له قدرة المعصية ويقال خلق يمتنع
 منها وهي متفارقة واحسن ما قيل اليها ملكة نفسانية تمتع صاحبها
 عن الفجور **قوله** وفاقا للاستدلال اقتصرار عن ذكرهم لا ينافي غير
 والروضة وغير هذا لان اليه المحققين ولعل اقتصرار علي من ذكرهم
 لتصل بهم واظنا بهم في ذلك **قوله** عن ان يصد رغبهم من
 متعلقة بكرامتهم لتعظيمهم من علم اي كبر امتهم على الله ما تعالىهم
 من ان يصد رغبهم ذلك **قوله** ولا كثر عاب جواز صد ور الصغير عليهم
 اي جوازهم عقلاً كغير لا يقرم صلي الله عليه وسلم احدا على باطل يشل
 غير المكلف ووجهه ان يمنع وليه من تكليفه من فعل ذلك فتعبر البراءة
 بخلافه لحد نظر فيه ان الكلام في حكم فعل المكلف والاول اقرب
 اليه من صلي الله عليه وسلم **قوله** اي رفع المخرج عنهم بعض اللوم لا
 الاثم والالصاف بفعل الخير وليس مراد **قوله** فكيف منه اي كيف
 يقع منه لان كمال شرفه ياب ان يقع منه ما ينافي عنه ولان الثاني

١١٥

وي

به مطلوب فلو وقع منه بطلب فيه التماس واللازم باطل **قوله** كقطع
 السارق من الكوع بيانا للمحل القطع التمثيل به كما يصح على القول
 المرجوح من ان اية السرقة مجلة يصح على الراجح من تعابله اذ المراد هنا
 بالبيان بيان معنى النص التام لما اريد به غير ظاهر ونقطة اليد
 ظاهر في العضو اليه **قوله** وغيره اي غير البيان وهو الجبلي والمخصص
 به صلى الله عليه وسلم لسنا متعبد بنه كمن قال ابن التبعاني ان
 الجبلي دال على الا باخذ لان الغد والمحقق والمكر وهو مستقيبان
 فقال الامدي وغيره انه لا تراعى فيه لكن حكى العراقي في تنقيح فولا
 انه للندب وبه جزم الزركشي فقال الجبلي فللندب لا استحباب
 التماس به فحكى الاسناد ابواسحاق فيه وجهين احدهما الا باخذ
 فثابتا الندب وعلمه الاكثر المحدثين فاما المخصص به فالمراد بكونه
 لسنا متعبد بنه اننا لسنا متعبد بنه على الوجه الذي تغير
 هو به والافقه تتعبد بنه على وجه آخر كالنهي والمشاورة فانه
 تعبد بهما على وجه العجوب وتعبدنا بهما على وجه الندب **قوله**
 ثالثي من القولين في تعارض الاصل والظاهر قضيتهما قال العراقي
 ترجيح الاول فيكون كالجبلي قال لكن كلامهما يناهض في الحكم
 فحليسة الاستراحة وغيرها يندل لترجيح الثاني فيكون كالتاس قد
 فقد حكى العراقي وجهين في دها به اليه العبد في طريق فرجوه
 في آخر وقال ان الاكثر بين علي التماس فيه انتهى **قوله** من وجوب او
 ندب او باخذ سكت عن التزايير واتموا هذه التي فيها لم يصد راعف
 صلى الله عليه وسلم كما مر والكلام كما هو في الفعل الصادر عنه لاني
 الفعل المطلق الذي يتكلف به الاحكام الخمسة **قوله** ولا اشكال
 في جواب ما يقال ان كلامه هنا فيما سوى البيان بغزيرة قوله وما

سواء

سواء اي وما سوى ما مر والبيان مما مر فيصير المعنى وما سوى
 البيان لفعل صفة بوقوعه بيانا وذلك انها فت فكثيرا ومما حصل
 الجواب منع هذا لان البيان ذكر اول الامر قبل حكم الفعل الواقع به
 بيانا فانا بما مر قلنا ان وقوع الفعل مطلقا عن كونه سوى ما
 تقدم بيانا فاما تعلم به صفة **قوله** مجرد قصد التزايير مجرد قصد
 لا اطلاع عليه فالمراد ان ذلك قرينة على قصد هائذ ذلك الفعل
 مجرد قصد هائذ لا اطلاع عليه فالمراد ان ذلك قرينة على قصد هائذ ذلك الفعل
 بان لم يكن دليل الوجوب وقول المصنف وهو كثير اي كثير بالنسبة اليه
 بقية الامارات **قوله** كما رايتهما في خطه مشطوبا على الثاني
 منهما منبه به على ان الثاني مرجوح عنه وان الذي رآه الزركشي
 فاعترضه **قوله** اي تخالف اي تخالف مقتضيا هما **قوله** واخره بقوله
 ودل الخ عالم بدري في هذا التفسير وتسمية الاية **قوله** لما تقدم
 التحليل للشيخ القاد بقوله دون تقدم **قوله** فالفعل انما يدلي
 الخاي لان له محال **قوله** بدليل انه يبين به القول اي المشكل وذلك كالاشا
 ونصوير الاشكال الهندسية **قوله** وان رجلا امدي تقدم القول
 فيه ايضا هو المتقول عن الجمهور ايضا **قوله** متفقد من الاخر في العمل لا
 في الوجود **قوله** لان التخصيص اهو من هذا من الشئ لما فيه من المحال
 الدليل لان رفع البعض والشئ رفع للجميع ومحل ذلك في تاجر
 الفعل اذ لم يعمل صلى الله عليه فيله بمقتضى القول والافقه نشئ
 في حقه اخذ ما مر في آخر التخصيص تنبيه **قوله** لو لم يكن القول
 ظاهرا في المخصوص ولا في العموم كانه قال صوم عاشور واجب في كل
 سنة فالظاهر انه كالعامة لان الاصل عدم المخصوص **الكلام**
في الاخبار قوله كد قول لفظ المذيان اي فانه لفظ مركب

بية
 رة

بوجود لا معنى له **قوله** قابل التركيب الخاشار به الي ما فرغ عليه بنو
 فرج خلافا لايان مثل ما ذكرنا من مدلول لفظ المفيد بان لا يسمى
 مركبا من ان ما قاله الامام مبن على تفسير التركيب بان ضم
 لفظ الي لفظ لا فاذا والاول مبن على تفسيره بان ضم لفظ الي
 لفظ اخر وان لم يقد فالامام لا يتكلم بوجود لفظ ضم بعضه الي بعض
 بلا افاضة **قوله** وللتفسير عنه يعني عن التركيب المستعمل المفيد بترتبة
 قوله قاله والكلام ما تضمنه الا لغير التركيب المستعمل مطلقا لانه اعم
 من الكلام لصدقه وبغيره كالمركب التقييدي والاضافي اي كالتاء
 فصاعدا الي تفسير ما تضمنه الي اخره **قوله** يخرج غير المفيد نحو رجل يتكلم
 فيه الخ فيلزم ان لا يغلب الذي ذكره مشترك بين المثالين المذكورين
 كما يظهر للمتأمل فيلزم ان يكون كلاهما مفيد اعلى المراد به مراد
 بان الثاني المفهوم منه الاول بالاول غير مفيد وهو الاول **قوله**
 فانها معنية بالضم اليه اي بالاصول لا يتحقق انها انما تفيد بالضم
 اليه مع غيره كما في مثاله **قوله** في المتن وهو المختار قدمت ما فيه
 في بيت الامر **قوله** ويجاء الخ حاصله ان مطلق التبادر ليس
 علامة للحقيقة بل علامة للتبادر الحاصل بالصيغة والالتصاف
 بالحاصل يتكسر الاستعمال لانه وجد في الجازم مع انه ليس بحقيقة
 وفي احد المعنيين الحقيقيين مع انه الحقيقة فيه لم تعرف به بل
 بالحاصل بالصيغة **قوله** لان مجتهد في ذلك اي لانه الذي يستدل به
 في الاحكام **قوله** اي ما صدق المساني فيه بل على فاعل افاضة هو
 الي المساني لانه اقرب ذكرنا ومعنى لا الي المركب او الكلام كما قيل
 بكل منهما **قوله** ذكرنا لما هيته اي سموات كانت ما هيته لكي اولي **قوله**
 اي اللفظ المفيد لطلب ذلك اي ذكرنا لما هيته يعني ذكرها ذاتا

اوصفة

اوصفه اذا استمرام يكون لطلب ذاتها كالمثال الذي ذكره والطلب
 صفة من صفاتها كتحسين فرد من افرادها نحو من ذاك زيد ام عمر **قوله**
 ام افاد طلبا بالافتراي بان يكون المفاد لازم معناه كما في التقني والترجي
 از معني كل منهما ملزم للطلب لانفسه اذ عود الشيا في التقني غير ممكن
 عادة فلا يطلب وانما معناه الحزن على فواته ويلزم ذلك كون مطلوبها
 لوامكن والترجي توقع حصول المحبوب الممكن كما يعنف في مثال الشا
 ويلزم ذلك كونه مطلوبها وقولي ان عود الشيا لا يمكن عادة محمول
 على تفسير الشيا بعود القوة والشا بالمصليين قبل الشيو **قوله**
 والقول بان لا غير ممكن عقلا مبن على تفسير الشيا بالسنة الذي
 لم يتجاوز ثلاثين فاما كاذ عود ذلك يستلزم الجمع بين التقييدي
 وهو مستحيل عقلا **قوله** وقد يقطع الخ هو فائدة مراعاة الحقيقة
 التي ذكرها قبله **قوله** وقد يقال الخ حاصله تقسيم الكلام للمساكن
 الي جبر والشا وهو ما عليه البيانيون وحاصل ما مر تقسيمه الي
 جبر وطلب والشا وهو ما عليه الامام الرازي ومن تبعه فالتقسيم
 على قولهم ثلاثية وعلى قول البيانيين ثنائية وقد بسط الكلام
 على ذلك مع زيادة في شرح الشذوذ **قوله** صدق او كذب ما روي
 صفة لما بعد وصفا بجملة **قوله** اي مضمومة من قيام زيد بغيره
 المراد به نول الجبر هنا المسئلة لما ياتي من ان مدلولها الحكم بها او تنو
قوله اولم يعتقد شيئا اي كالتشاك واستشكال باد التشاك لا حكم منه
 ولا تصديق بالحاصل منه تصور مجرد فلفظ بالجملة الجبرية ليس بجبر
 ورد بمنع ان تلفظ بها ليس بجبر بل هو خبر وان لم يكن منه حكم
 وتصديقت بمعنى انه لم يدرك وقوع المسئلة اولا وقوعها **قوله**
 وغيره اي وهو النظام ومن واقفه وان لم يسم به انه مشهور عند

بها

كما فعل فيما قبله وبعده اشادة الي اد غير واقعه في ذلك بخلاف
 ذينك **قوله** كالساذج واسطه اي وهو جحر الشاك وهذا منا
 كلام كلام غير كالسعد التفتازاني فانه قد صرح بانه لا واسطه
 على هذه القول بعد ان جعله مفعلا على القول باحصاء الخبر
 في الصدق والكذب وما اخذ المصنف ما ليس معه اعتقاد ليس
 بصادق ولا كاذب وما اخذ غيره انه كاذب **قوله** او بعد ما اعتقاد
 شيئا يقال له في قسم الكذب بخلاف جعل الراء له واسطه
 بينه وبين الصدق **قوله** ومدلول الخبر اي مدلول خاصه قد **قوله**
 لا عقليه اي ليست دلالة لعلاقة عقليه تقتضي استلزام الدليل
 للمدلول استلزاما عقليا يستحيل معه تخلف المدلول عن الدليل
 كما في دلالة الاثر على المورث **قوله** وتقسيم الخبر اي الصدق والكذب
 اي على القول بان مدلوله ثبوت النسبة في الخارج بقرينة مقابلة
 بقوله بعد وتقسيم الخبر عليه كقوله باعتبار وجوده لوله بعد
 وتختلف عنه يقتضي ما قدمه من الجواب ان مدلول الخبر اي ماضيه قد
 هو الصدق لا الكذب وانما احتمال غلط وهو ما صرح به جماعة منهم
 السعد التفتازاني وما رجح من مدلول الحكم بالنسبة لاثبتوها
 في الخارج لا يخالف ما رجح في الكتاب الاول من ان اللفظ موضوع
 للمعنى لا الذهني لان الكلام ثم في اسم الجنس النكرة والكلام هنا
 في الخبر **قوله** نعم الاول الموافق لما قام الداعي ساله عن هذا
 التمايز متسعر بترجيح الاول لكنه قد يعارض بما يوقفه وهو ان
 لقطع بان ما نقصه بقولنا زيد قائم ونقصه منه هو اقادة الحيا
 ثبوت نسبة القيام بزيد لاحلنا بذلك وهذا هو الذي ارتضاه
 السعد التفتازاني **قوله** او صرح كما قال الخ وجله او صحيته

سلامته

سلامته من ايلام العبارة الاولى وجودة الكذب لا بوصفه الخبرية
 والنقص ان تقاوه ومن ايلام الثابتة ان كل جرح كذب وليس كذلك
 ليس غير هو يفتي الراوي فيها بالتبويل وتركه فيها **قوله** كقائم اي
 كسليم قائم وهي قيام زيد فالمراد النسبة الاستدانية لا التقييد
 كنسبة زيد لمروفي المثال كما افاده تقريره **قوله** والمذهب اي الزاه
 عندنا اشهادة بالنسب صناديد على الاستدلال الشافعي وغيره من
 اصحابه على صحة انكرا الكفار بقوله تعالى وقالت امرأة فرعون وقد يقال
 هذا مستثنى من محل الخلاف **قوله** **مسبب الخبر اما مقطوع بانه**
قوله او نقص منه معطوف على كذب **قوله** ويوافق فيها اي في
 نقطة اليوم اي في ثباتها **قوله** او اقتر الاول او تتغير اذا اقتر
 قسم من اوضاع النسب **قوله** بان يستفلسا انما اي او يروي ما
 يظنه حديثا **قوله** او تصديق بوجه ان لا بد مع المعركة من تصديق
 شيئا وليس كذلك فلو قال وتصديق ليس من ذلك **قوله** اما مدعي
 النبوة اي الايجا اليه فقط فلا يقطع بكذبه محله قبل نزول وخاتم
 النبيين اما بعده فيقطع بكذبه وقوله فقط دون دعوى الرسالة
قوله وبعض المشوب الي النبي صلى الله عليه وسلم من المقطوع بكذبه
 قضية كلام المصنف فيه قولنا انه لا يقطع بكذبه قطعا استدلالا
 واثبت الاستدلال صرح بذلك **قوله** والاقبل بموحدة اي في قوله سبكه
 على **قوله** ولو كان ما عني اي ولو كان يعرف لم يخف على اهل بيعة الحقيقة
 اي **قوله** اي الله الذي ذكره خبر الله وخبر رسوله خبر الامة وهو الاجماع
 لانه مختلف في قطعته **قوله** يمتنع عادة نواظيرهم على الكذب هو
 ما صرح به جمع من المحققين فالقول بانه يمتنع عقلا وهم او موول
قوله في اللفظ والمعنى اي المعنى الجزئي او الكلي وقولهم دلالة

انها

القرآن ظنية محمول على دلالة على المعنى المجري المختلف فيه في اللفظ
الظاهر والمعنى وهي مع ذلك متواترة لفظاً **قوله** وكانوا كما قال
اهل التفسير اربعون سجلاً الذي في تفسير البغوي انهم كانوا
ثلاثة وثلاثين سجلاً وست نسوة ثم اسلم عمر فتم به الاربعون
فعليه في الرواية الاولى تغليب **قوله** وحصول العلم من خبري ولو
مع قرآن لا دخل في خبر الاما الذي افاد العلم بالقرآن المتفصلة
كما سباني **قوله** في ذلك متعلق باجماع **قوله** الما مورين صفة بن
اسرايل وقوله بجنادهم اي الكنعانيين يخبروهم اي يخبرونهم انفسهم
بنى اسرايل بجنادهم اي حال الكنعانيين وقيل ان التفسير المذكورين
نصبتهم موسى بنى اسرايل ليخبروه باحوالهم والكنعانيين انهم
نكحت بلغة تضرع العربية اولاً وكنعانيةً ساميةً نوح **قوله**
واجب **قوله** يمنع البسيطة في الجميع اي جميع الاقوال لكنه لا يتناول
قول الاصطري اذ ليس فيه كلمة ليس الا ان يقال هي مقدرة فيه
وبما **قوله** ايضا عن اخبار الله اياه بل حصول الاطمينان به
قوله او نظر الي ان المراد واحد اي الماخوذ من قوله انه خلاف في
المعنى وفي اعتذاره بهذا بعد لا يخفى **قوله** من غير نظر الي عدم اثبات
بينهما اي اذ لو نظر لم يتوقف بل قال باحد القولين **قوله** عن عيان
فاصر على المعانيه وليس مراد افا لاولي عن محسوس **قوله** في المتن
والا فشرط ذلك لا يخفى ان اشرط ذلك علم من حد التواتر الذي
قد مره فالاوليان يقول ثم ان اخبروا عن محسوس لهم فذا **قوله**
والا فشرط ذلك اي وان لم يخبروا كلهم عن محسوس لهم فذا **قوله** ان
اخر عند الطبقة الاولى فقط كفي في حصول التواتر اخبارها
عن محسوس لهم مع ما علم من كون كلهم معا يوسن نواظيرهم على

الكذب

الكذب **قوله** الصالح الي الخبر المتواتر **قوله** بان تكون لازمة اي الخبر
احترامه عن القرآن غير اللازمة وهي المتفصلة كما بينها التشارح
بعد فانه في اطلاق ما قيل ان الخبر لم يحصل العلم به الا باضمام
القرآن ليس بمتواتر **قوله** ولا يلزم من ظنهم صدق صدق في نفس
الامر لا يقال فالاجماع حينئذ ظن وقد قالوا انه قطعي لا نقول
لم يخبروا بان قطعي بل اختلفوا فيه ويتقيد برأيه قطعي انما هو قطعي
في الظاهر وان كان في طريقه لان الظن المجري معلوم لهم قطعا
وهذا لا ينافي قطعية الاجماع في الظاهر **قوله** كما قيل اي قاله الشيعة
قوله وان مات قبله اي مات هارون قبل موسى **قوله** ولم يطلوه
اي بنوا مية الخبر **قوله** من خوف او طمع في شيء منه اي انهم لا يعلمون
الخبر لكونه غير يائس **قوله** اذ فرض المسئلة كذا في الذين اخبر بحضرتهم
عد التواتر وان الخبر عن محسوس وبه علم ان الاول بالمص ان يصف التقوم
بقوله يوم من نواظيرهم على الكذب عن محسوس **قوله** بخلاف ما اخبر الخبر
تتارعه بينهم وبينه **قوله** وان كان دينيا متعلق بالنظر وهو
قوله كما اعلم بكذب المنافقين **قوله** اما اذا وجد حامل على
الكذب والتقرير اي واحد هما لاد الحكم اذ اقيد بقيد ينفي باثبات
فيما تتفا احد هما والحامل على الكذب صورته ان يكون الكذب مباحا
هذا او ظاهرا ان نفي الحامل على التظهير يعني عن نفي الحامل على الكذب
وعكسه لا يستلزام كذا فيهما **قوله** الاول ماخوذ من اشارة به الى ان
الاول قول الفقهاء لا قول الاصولي وهذا عقيد وعبرة ابن الحاجب
الاشارة الي ان الثاني هو قول الاصوليين فقد جزم به الامد
وعبر لكن الحمد كون علي ان قلته ثلاثة وما نقله اشارة كالمعنى
ان اقله اثنان نقله اذ افعي في الشهادات عن جمع **مسئلة**

يها

خبر الواحد لا يفيد العمل الا بقرينة هو ما عليه العمدي وابن
 الحاج وغيرهما واخفاده المص مع قوله في شرح المختصر ان ما عليه
 الأكثر هو الحق **قوله** وغير ابي العمدي وقيل اشارة الى ان قوله المص
 في شرح المختصر لم ار من صرح بذلك يعني غير ابن الحاج رجع لا
 عن ابي اسحاق نظر **مسألة** **يجب العمل به بقوله** في الفتوى في
 معناه الحكم لانه فتوى وزيادة قاله ابي ماوي **قوله** بشرط ان من
 عداله وسمع وبصر وغيره مما هو معروف في محله **قوله** وكذا سائر
 الامور لا بد بنية ابي وكذا الامور لا بد بنية كما صرح به ابيضاوي
 وغيره كخيار طبيب او غيره لمصر شيئا ونفعه **قوله** وقيل عقلا الاول
 وقيل وعقلا بنية عليه الزرشي وغيره واشار اليه الشارح بقوله
 وان دل السمع ايضا بعمل الاول الحال **قوله** اي من جهة العقل بين
 به عقلا يتميز عن النية ومثله ياتي في قوله قيل سمعا ولو قاله ثم
 كان اول **قوله** وانما لم يرجح الاول اي في المتن والاعتقاد رجح في شرح
 المختصر **قوله** ك بعض المغتر له هو ابو الوليد في البصري **قوله** وقالت النظامية
 لا يجب العمل به مطلقا صدق هو بنية الاقوال بعد صيانة يوز
 العمل فيها لم ينتج العمل به وادلتها المذكورة لتطبيق على الثاني
 دون الاول فالذي لا يدل احص من المدعي فلو قال وقالت النظامية
 ينتج مطلقا لوفي بالمراد **قوله** تقدم جواب ذلك قريبا في المسئلة
 السابقة **قوله** مع شمول المدعي شيئا اي حديث البخاري عن ابي
 حيث كتب له ابو بكر لما وجهه اليه يمين بسم الله الرحمن الرحيم هذه
 طريقتك الصالحة التي قد سئل الله صلى الله عليه وسلم في اربع
 وعشرين من الابل فادونها الغنم في كل خمس شاة فاد ابغث
 منها وعشرين الي خمس وثلاثين ففيها بنت مخاض المدعي **قوله**

يجب تحصيله اي السن الواجب بمرجحة كانه **قوله** وقد نعت
 المالكية حيا والمجلس الحيات لم يهمل المذكور **قوله** امر بافضل
 بين للفاعل اي امر ابو هريرة به والتعليق بذلك بين على ضعف
 لقوله بعد قاله والصحيح عنده سبع مرات ان الامر بها ثم
 يقبل اي الجهر المعارض لرجحان القياس محيد بل لا لال الاصول
 العلوية مقطوعة بها من الشرع فغير الواحد مطلقون والمطلوبون
 لا يعارض المقطوعة فلا يجب العمل بغير الواحد كما استدل به الحقيقة
 كما استدلوا كما ذكره الشارح من كماله في القياس فيما
 يضمن به المتلف من مثله او فيمنع واجبه **قوله** عن الاستدلال
 الاول بان تناول الاصل الحال خبر الواحد غير مقطوع به لحوار
 استثنا به من ذلك الاصل وعن الثاني يمنع ان جميع الاصول
 تقتضي الضمان بالمثل او الظلمة فان المرء يضمن بالدينه والجنس
 بالقرعة وليس واحد بمثل ولا قيمة للمتلف **قوله** فلا يقبل حقا
 دونها فيه كاشهاته عليه واجبه **قوله** عنه بان باب الشهادة
 اضيق كما سيأتي بيانه في المسئلة الاثنية **مسألة المختار**
وقال السمعاني قوله لا يستقط المروي قال الماوردي وغيره
 الا انه لا يجوز للقرع ان يرويه عن الاصل وقيل نظروا المراثي وي
 ما تكاذبا فيه سوا كما شهد بشا ام بعضه **قوله** تكذبه للاح الاول
 تكذبه للاح **قوله** ولا ينافي هذا اي القول باسقاط المروي
 قبول شهادتهما **قوله** رد لما قلناه بنا المص المذكور من ان نفي رد
 الشهادة انما يكون على القول بعدم الاستقاط **قوله** ولو استوفى
 المص على الاول من التقويين وهو ما اختارنا به اياه عليه اي من عدم
 رد الشهادة كان قال بد قوله ومن ثم لا بد لئلا انهما لو اجتمعا

ل

١٢٢

نفي

في شهادة لم نرد لسل كلامه هنا من دعوى التنافي بين المبنى
 والنفي وهو رد الشهادة وبين القول الثاني وهو استغاطا لم وقت
قوله افهمها اي دعوى التنافي **قوله** وزيادة العدل مقبول
 مثالها جرم مسلم وغير جعلت لنا الارض مستمدا وجعلت ترسها ظهور
 فزيادة ترسها فقدرتها ابو مالك الا شيعي عن ربي عن حذيفة
 ورواية سائر الرواة جعلت لنا الارض مستمدا وظهور **قوله** ان لم
 يعلم اتحاد المجلس فضته انه لا يربك هذا الخلاف الا في عقبة وعلم
 جميع لكن بغير هذا **قوله** والاول القول اي مطلقا هو الذي اشهر
 عن الشافعي وتغل عن جمهور الفقهاء والمردني **قوله** لا يغفل عنهم
 الفاي على المشهور والافضل جازع عند بعضهم **قوله** فان كان
 السالك اصطلاحي فقيده لمل المختار السابق لا يقال اضططية
 السالك اقوي من عدم عقلة عن الزيادة ومن توفرا الذي واعى
 على لقلها فيكون اولى منيها يمنع القبول لانا نقول لا نسلم ذلك
 بل الامر بالعكس مما لا يخفى على المتامل على ان العلامة الانباري حكى
 قول في السالك الاضططان للزيادة تقبل واستظهره **قوله** على
 وجه يقبل اي بان يكون النفي محصورا بخلاف المطلق كما ذكره الشارح
قوله كان قال ما سمعنا اي ولم يمنع مانع من سماعها كما قد
 به ابو الحسن البصري **قوله** فكذا بين جمل الشارح كغيره راجعا الى
 ما يمكن مجمله هنا مما مر في زيادة العدل فلا يعلم منه الدراج هنا
 فيما اذا قل اتحاد المجلس لان الدراج لا يتا في هنا وظاهر ان الدراج قبل
 هو الدراج فيما ياتي في قوله ولو انتم واخذوا في حمل قول المضم
 فكذا بين عليه فيعلم منه الدراج هنا **قوله** وتركها باسكان الرامض
 عطا على الضمير في اسندها **قوله** ولو انتم واحد عن واحد يقبل
 عند الأكثر

عند الأكثر بوجه من ان ما مر من قوله وزيادة العدل مقبولة
 مصورا كما اذا انكر العدل بزيادة عن عدد من العدل ولا عن
 واحدا بغيره قوله والدراج ان كان غيره لا يغفل مثله حيث
 ان بضمير الجمع وحاصل كلامه وكلام الشارح انها مسيلتان
 وهو الوجه ان لا يتا في هذه هي القول المختار فقوله الشارح
 عن شيخ لا حجة اليه بوجه خلاف المراد **قوله** كالزيادة فيما
 نقد ما لم يذكره القول لئلا يسر لانا لا يمكن محي ما عليه هنا
 من التقصيل بين ما توفرا الدولي على نقله وتالا تنوعا على
 نقله فيكون الدراج هنا هو الرابع ثم **قوله** على الدراج اي وان اقتضى
 كلام المص فيما مر انه لا خلاف فيه كما مر **قوله** اي يحصل النفلت
 للبعض الآخر فسر بذلك بيمين عود صغير يد على بعض الجرم المذكو
 فقوله المم يتعلق مبن للفضول مثله الحديث اي داود وغير
 كما يقال يجوز روايته بحذف احد جريبه المذكورين وقد يقال
 على بعد حذف السؤال الذي رواه ابو داود وغيره بلطفه على
 هريره قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول
 الله اننا بركت الي ونخل معنا القليل من الماء فان نفضنا نأبد عطشنا
 افنوضا بما ابر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الظهور مما وه الحل
 مشتد **قوله** وعلى المنع من حمل التثنية انما ابتدأ كلامه **قوله**
 وقيل اي وفي مثله ايضا **قوله** لا يقبل مجنون **قوله**
قوله واثر في زمن افاقتهم لخر زيدا عما اذا لم يوثق فيه فان
 تقبل روايته لكن زمن افاقتهم مطلقا ليس مجنون وانما لم تقبل روا
 في الزمن الذي اثر فيه مجنونا لخلل في عقله لا لجهونه ولا لاجل
 الي هذا القيد بل قد يصح **قوله** قال المص في شرح التهذيب على الصحيح

يته

فيه اشعار باستعرايه وهو كذلك بل رده العراقي فقال هو الصورة
لا خلاف فيها انما الخلاف في القيل صيا **قوله** لا منه اي امن اللذ بيه
اي في المنتد **قوله** وقال فيها قال مالك لا الداعية هو ما رجع
ان الصلاح والنووي وغيرهما اطلقوا له عن الكثير او الاكثر **قوله**
كالمجسم قضية تكفي الحسنة وهو ما رجع به في المجموع في صفة الامة
وهو مقيد لما نقله في الروضة لا صلاحا عن جمهور الفقهاء انهم لا
يكفون احدا من اهل القبلة **قوله** لما تقدم اي انما نقله نرجح
لختم الكذب **قوله** راجحة فبذ به في تسمية الهيبه ملكة الهيبه
النفسا تسمى قبل رسوخها حالا وبعد ملكة **قوله** مع
جوابه من ان لا تسمى ذلك **قوله** اي المجازة اي بالمعنى الاعم وهو
المأذون في فعله لا بمعنى مستودع الطريقين بقرينة كلامه عقبه **قوله**
مع انه اذا ذكرنا من الامور الثلاثة التي في كلامه **قوله** قد يتبع
هواه عند وجوده لشيء منها ضمير وجودة عباد على هواه ولشي
متعلق يتبع بقرينة قوله بعد ينتفى عند انباء الهوى لشي
منه ويجوز عود **قوله** فلا يقبل مجهول باطنا وهو المشهور هو على
طريقة الاصوليين اما على طريقة المحدثين وفعلها الشافعية
فيقبل على الارواح كماله التوقيه لكثير من المحققين وصحة **قوله**
مع قول الانباري لا تسمى على ان للم بياق فيما قاله بكايه
الاباري الاجاء لانه غير معروف كما ذكره المص في شرح المختصر
وقوله يعني اشار به الى ان قوله فيما ذكره البقاعي لا ير في بالشك
معناه لا ير في انما يتلزم المشك ولهذا احسن قياسا لانه هو
قوله كما لا يد في **قوله** اجماعا في الموضوعات فيه نظر فقد حكى
ابن الصلاح وغير الخلاف في ذلك **قوله** وكذا مجهول العين كان

يقال

يقال فيه عن رجل مرد ودا جاعا هكنا مع قوله فان وصفه نحو انشا
بالثقة طريقة الاصوليين وهي مخالفة لطريقة المحدثين اذ المع
عند هذا مجهول العين من ليس لا الاراء ولقد وان في رده
خلافه وان نحو عن رجل من المتصل الذي في اسناده مجهول او من
المنقطع اذ المجهول كالمساقط وان الوصف بالثقة مسيلة اخرى
وهو التوثيق على الابدان من غير تسمية الموثق كاي واقع في تمثيل
الشارح بقول كقول الشافعي كثير الخبر في الثقة لكن كون الو
بالثقة مسيلة اخرى لا يمنع ذكره هنا اذ ان معنى متقارب بين الخبر
الثقة واخر في رجل ثقة اذ تسمية الموثق وعدم تسميته بيان
واقفا يبيد عن الربيع ان الشافعي اذا قال اخبرنا الثقة
فهو يحيى بن حسان واذا قال من لا انهم فهو ابراهيم بن ابي
يحيى واذا قال بعض الناس فهو اهل العراق واذا قال بعض
اصحابنا فهو اهل الحجاز وقال ابو حاتم اذا قال الشافعي اخبرني الثقة
عن ابن ابي ذيب فهو ابن ابي ذيب او عن الليث فهو يحيى ابن
حسان او عن الوليد بن كثير فهو عمر بن ابي سلمة وعن ابن جرير
فهو مسلم بن خالد الزنجي او عن مالك مولد التومة فهو ابراهيم
ابن يحيى **قوله** ولما انك قليلا قال ابن عبد البر اذا قال مالك
الثقة عن بكير بن عبد الله الاشجعي فهو مخرم بن بكير واذا قال
الثقة عن عمر بن شعيب فهو عبد الله بن وهب وقيل بالزهري
قوله فيكون هذا اللفظ توثيقا اي على القولين المقتضى بل كما قول
الذهبي ليس توثيقا وان انتفى القبول على الثاني **قوله** واجب
المجيب هو المص في منع الموانع **قوله** من اقدم مجاهدا كان ينبغي
ان يقول من اقدم بنا ويل لان المسيلة مصونة بذلك كما قيل وانشا

وف

صفه

اي

الشارح الى رده بقوله سوا اعتقد الا باخرة والا فبد ان
 يقال من قدم معذورا الى الجمل او ناول او كراه او غيرها **قوله**
 او مخطوء في الامور استثنى منها المتدينين بالكذب فلا يقبل قطعا
 وقد استثنى الشافعي بقوله الا المخطأ به وقوله في الامور
 الى المظنون ايضا كما هو ظاهر كلام المصنف رحمه الله تعالى وهو
 الموافق لكلام المصنف في المصنف ويحتمل رجوعه الى المخطوء فقط وهو
 الموافق لكلام المصنف **قوله** وهو لا وقف في ذكره عند تفصيل
 الكتابين فانهم عدوا عنها كل مال البتة والعقوف ونحوهما
 ولا حد في ثمن منها والختار الكسرة ما قدر بوعيد او حد **قوله**
 لان بعض الاله نوب لا يقدح في العدالة اتفاقا بينه وبين الله لا خلاف
 انما هو في التسمية بمعنى ان شيئا من الذنوب هل يسمى صغيرة والجمهور
 على ان مثل ما يسمى بذلك قال تعالى ان تحتبوا كبا بر ما تملكون
 عند نكح عنكم سيئاتكم فانكم يدعون القسم ان نوب الى كبا بر وصغار
 ولهذا قال الترمذي لا يفتي انكار ان يفرق بينهما وقد عرفنا من مدارك
 الشرع **قوله** هو اشمل من القول صغير للجنة فهي كبيرة على هذا **قوله**
 ولما كان ظاهر كل من التعاريف الخايب نظرا لا مثله والا فظاهره
 حقيقة المصنف من ذلك **قوله** كان قتال ابي ظلم **قوله** بخلاف الخطا ابي وليس
 بكبيرة بل ولا صغيرة لانه ليس بعصية **قوله** لانه مضيع لما التسل
 مستثنى من بالاستغناء وبالفعل عن حيليلة قالوا لانه يترادف
 بوطي في فري **قوله** بسببه منعك باهلا **قوله** اما شره بما لا
 يستكره فقلته من غير المصنف ابي حنيفة في حق من شره معتقدا
 حله لقوله شلانا والافلو بغير حقيقة لا يما به الحد وللنوع
 عليه وفي معناه ما اختلف في ترجمته مع مطبوع عصير العنب **قوله**

وقال

وقال ابن عبد البر الام قد حذف المحقق في خلوة الخاي فقال الطاهر
 انه ليس بكبيرة لكن خالفه البلقين فقال بل الطاهر انه كبيرة موجبة
 للحد لظاهر اية والده بن يرمون المحصنات وقال الزركشي قد
 يظهر قول ابن عبد البر الام في الصادق دون الكاذب لجراته
 على الله تعالى **قوله** اذا انت بولدك ليس بقيد في ابا حنيفة
 قد حذف روحه بل المعتبر فيها علمه او ظنه المولد بزناها **قوله** بل هو
 واجب ابي للنصيحة في دين الله **قوله** وهي ذكر الشخص احياه الا
 ابد اللفاه بالخ او بالبيان كما يريد في الانكار **قوله** نعم قال القزطبي
 في تفسيره انها كبيرة بخلاف الجمل على ما اذا امر عليها او اغتات
 عدلا او قترت بما صبرها كبيرة كان يترتب عليها قتل ظلم **قوله** وتناج
 الغيبة في مواضع مذكورة في محله هي ستة التظلم عند من له
 ولاية او قدرة على انصاف المتظلم والاستعانة على تغيير المنكر بين
 له قدرة على ازالته ولا يستغنى عن تحذير المسلمين من الشر ونطقهم
 والتجاء بالضعف او البدعة والتعريف وقد بسط النووي انظلم
 فيها في اذكاره وغيره وما زيد عليها يرجع في الحقيقة اليها **قوله**
 وقطعت بالحد ابي بالامانة والمهر اما يترك الاخصان قسرا
 فالاقرب كما قال المصنف ابي انه ليس بكبيرة بل ولا صغيرة ويحتمل ان
 يكون صغيرة في بعض الاحوال **قوله** وما لا يستمر ابي التعدي فيه واشتبا
 بقوله ابي اكله قتل او انما اختار في التقدير الاكل لانه التي استدل
 بها وانما عبر فيها بالاكل لانه اعم وجوه الانتفاع **قوله** وحيا نة
 الكيل والوزن قال الزركشي وكذا مطلق الحيانة قال تعالى ان الله
 لا يحب الخائين قلت هو معلوم من قول المصنف بعد والقلوب
قوله والله ب علي رسول الله صلى الله عليه وسلم ابي عمدا كما ذكره في

لي

اليد

للدنبت المستدل به **قوله** اما الكذب عليه فيه قصبة اي عالم يقتن
بما يصير به كبرية كالاصرا عليه هذا والوجه ان الكذب عليه من
الانبياء كبرية قياسا على الكذب عليه ولا ينافي فيه خبر مسلم ان كذا با على
ليس كذا بغير احد لان الكبار متفاوتة **قوله** وضرب المسلم قال
انزركشي خض المسلم لانه اغشى اتوا له والا فاذي كذا قال
العراقي ان اراد في الترميم فسلم او في كونه كبرية فممنوع **قوله** كاسيا
عارياتاي تستر كل قنطن بعضه يدنها وينه يد بعضه اظها
لجملتها ونحوه وقيل نكس ثوبها فبقا يصف لون بدنها **قوله**
وست الصحابة الاول كما قال العراقي وسب صحابي فالمراد الحسن
قال ويستثنى منه سب الصديق رضي الله عنه بنفي الصلوة فلو كن
لنكذيب القرآن **قوله** اما بدل مال لتكلم في جابر مع السلطان
مثلا فبما لث جابرة فيموز فيه البذل ففيه تخلص من جنى ظلم
يمتنع اخذ على من تعين عليه دون غيره وعليه بحال اطلاق
النووي في قناريه الجواز **قوله** وتجلد الشياهي بكسر الجيم
المشبهة بالوجاد **قوله** والقيادة الخ تبع فيلا انزركشي والذوي
اصل الروضة في الطلاق عن التهمة ان التواء من بحال الرجال الي
اهله ويخالي بيته وبينهم ثم قال ويستبعد ان لا يختص بالاهل بل
هو الذي يجمع بين الجاهل والشا في الحرم انتهى فالقيادة على الاول
بمعنى انه ياتى وعلى الثاني اعم منها والحامل في ذكره على لا يقتصر
على غير الاهل خوف التكرار فلو تقيس مراد **قوله** ومنع الزكاة
يدخل فيه المنع المطلق والمنع وقت الوجوب بلا عذر **قوله** وباس
الرحمة لا ليس المراد انما رسة رحمة تعالى الله نوب فانه لن نظام
الاية بل المراد استبعاد العنوة عن الذنوب لاستغفارها فتكون

كبرية

كبرية لا لث وهو ما في خبر من انكبار الاشراك بالله والاياس
من روح الله روان الدار فطني لكنه صوب وفقد على ابن مسعود
وعلى هذا يحمل الناس في الاية على الاستبعاد والكر على معناه
اللقوي وهو المستوفى به تعظيما لتعليق طاعلي من تكب ذلك
قوله لان صومهم من اركان الاسلام الخ اقتصر عليه فيما ذكر
ولم يذكر فيه خرا كما ذكره في نظايره لان الخبر الواحد فيه وهو
من افطر يوما من رمضان من غير رضاه ولا مرض لم يقض
ضيام الله فركلم فيه لان له شواهد تحججه فيجوز به **قوله**
والقول وهو الخيازة من الغنمة كما قال ابو عبيدة الاول قول
الازهرى وغيره ان الخيازة من الغنمة او بيت المال او الزكاة **قوله**
الربا بالموجدة جواز انزركشي ان يكون بالثناة التثنية فتكون
كبرية ايضا واقر عليه العراقي **قوله** اي المواظبة عليها بحيث
لا تقلب طاعته معا صيد **مسألة الاخبار عن عامر لا**
ترافع فيه قوله وهو الاخبار عن خاص الخ يصدق بالدعوي
وبالافكار بخاص مع انهما ليسا بشهادة اذا الاخبار بحقه ان كان
بحقه الخبر على غيره عند حاكم فهو الدعوي او لغيره عليه فافترار او
لغيره على غيره عند حاكم فتشادة واما لفظها فشرط للاعتداد بها
ولا يذترقي تعريفها **قوله** فينبغي ان يراعى الاول غالبا اي بان
يقال عن عامر غالبا والاول ان يقال انها داخله دون غالبا لان
القصد منها اعتقاد خصوصيتها لغيره وهو عامر واعل
ان قد يجمع في الكلام شيئا بينا الرواية والشهادة كالخبر عن وربة
هلال رمضان فانه من جهة عمدة رواية فالتقى فيلجوا ومن
جهة اختصاصه بملأ السنة وبالناس الموجودين ليها شهادة

فلم يتر فيه الحرية والنعوذة ولفظ الشهادة **قوله** وما في المروي
الجواب سؤال تقدير ان هذه الامور انشأت فكيف سميت
اخبارا فاجاب **ب** لانها موصولة ولما بعينه بانها اخبار بالمشية
الي ناقلة لان النبي صلى الله عليه وسلم يجتمع عن الله تعالى باله
قال اقموا الصلاة ولا ترموا الزنا وتكون ذلك وغيره بان النبي اخبر
بذلك او بان الصحابي اخبر عنه صلى الله عليه وسلم به وهكذا **قوله**
والثالث اي اللفظ وهو التخييل اي لانه ان لفظ هو الموضوع لفظا
مع قطع النظر عن متعلقه **قوله** فلم يتواردا لثلاثة على محال
ولما بان في الخلاف حقيقته في المسئلة **قوله** لانه صيغة مودبة
لذلك المعنى بمنطقه اي معناه مضار معنى اشهد اخبارا بعلم الخبر
بالمتعلق وان لم يوجد المعنى الا به **قوله** وصيغ العقود اي
والملوك كما عرفت **قوله** بان تقدير وجود مضمونها في الخارج قيل
التلفظ بها اي لضرورة صدق اللفظ الموضوع للخبر في الاصل وللطالب
بالاول ان يجيب بانه لا ضرورة لذلك لكن تغلظ صيغة الخبر الى
الاشعار فافصا رت حقيقة عرفية **قوله** قال القاضي ثبت المرجح
والتعديل بواحد قضية تقدير هذا مع حكمه ما ياتي بتصفية
قبل اختياره له لكن الذي يحكمه الامدي وابن الحاجب وغيرهما في
الاكثر ورجحه الامام الرازي وغيره هو الثاني في الفصل بين الرواية
والشهادة وقال القاضي كلفى الاطلاق فيهما تبع في تغلظ هذا عن
القاضي الامام الرازي والامدي وتغلظ عند امام الحرمين والقراي
في المتقول القول الثالث والوجود في التقريب للقاضي هو العقود
الذات المتقولة عن الشافعي وهو الذي تغلظ عند القراي في
المستصفي وتغلظ الخطيب البغدادي في كفايته لجلسه اليه **قوله**

اذ اعرف

اذ اعرف من ذهب الخارج مفهوما انه اذ لم يعرف ذلك لا يثبت
المرجح بدون بيان سببه كان يقول الخارج فلان ضعيف او ليس
بشيء نعم قال ابن الصلاح وغيره ان هذا وان لم يعتمد في اثبات
المرجح كذا نعمته في التوقف عن قبول خبر من قبله ذلك لانه
اوقع عند ناديه قوله **قوله** اي منه من بان اللام في العالم بمعنى
من **قوله** لا طلاق الخارج علي ما لم يطلع عليه المعدل فيخذ منه انه
لو اطلع المعدل على السب وعلم ثوبته منه قدم عن الخارج وبه
جزم المروي في منها حكمة كاصلة وغيره ولو كان الخارج سببا ففان
المعدل بطريقه معتبرا كان قال قتال فلانا طما يوم هذا فقال المعدل
رايته حيا بعد ذلك او كان الطائل في ذلك الوقت عندي فعارض
قوله ومن التعديل حكم مشترك العدالة بالشهادة اي بان كان لا يرى
الحكم بعلمه اوله يكن عالما بلواقعة فان احتمال انه حكم بعلمه لم يكن ثوبه
كما صرح به المبدئي وغيره **قوله** اي عنده من بان اللام في المعدل
بمعنى عن وقال العراقي عبر المص فيه باللام دون ثوبه لانه لا يخص
ذلك في الرواية عند بل روايته في كتاب التزم فيه انه لا يروي
فيه الا للمعدل تقدير بل له كصحيحي البخاري ومسلم ويلاحظ بها المستحجات
عليها وطحيحي ابن خزيمة وابن حبان **قوله** لانه لا تغايب ان لا
لغني في الشاهد **قوله** ولا يابها الملقى انشأ به اليه تدليس الاستناد
وهو ان يستطشحه ويرتقي اليه من عاصره من شيخ شيخه او
من فوقه بلفظ محتمل يوم سماعه منه كعن فلان او ان فلانا قال
وقد مثل له البشار **قوله** الاول لقوله من عاصر الزهري الحواما
له ليس المتن فذكره بعد فقول العراقي ان المص لم يتعرض لذلك ليس
الاستناد معلوم مع انه يلزمه ذلك اذ ذكر تدليس المتن وقد بينت

مطلقا **قوله** لا يتردد عن العضل والمرسل اي يتردد عن العضل بقوله
 راولا واحد وعن المرسل بقوله غير الصحاوي فهو على هذا ما بين نكل
 منها **قوله** واحد في اشهر الروايات عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي حمزة
 لا انه من زيادته والا فالاشتباه ان يقال عن علي بن ابي حمزة ما كان له
 في ذلك **قوله** وقوله ان كان المرسل من ائمة الثقل لقضائه ابن الحاجب
 وغيره **قوله** اهل العلم العلم بالخبر عطف على الشافعي **قوله** وان كان
 المرسل لا يبرر ويأخذ قضيتك بقرينته ماد كره بعد ان لا فرق في ذلك
 بين كون المرسل من كبارنا وبين كونه من غيرهم مع ان الشافعي
 اعتبر كبارهم وقال لما من بعدهم فلا اعلم واحد يقتل مرسلهم
 وتمثيل المصنف بذلك بائب المسبب تبع فيه قولنا قد يما للشافعي ونقل
 عن الجديد ايضا والجديد المعروف الذي عليه جمهور المحدثين
 ان مرسل ابن المسبب كمرسل غيره لا يقتل الا باعذاره بشئ مما
 ذكره في قول الثوري عن ابي الهيثم قد ذكرنا مراسيل لابن المسبب
 لم يقبلها الشافعي لم ينضمها اليه ما يوكدها فاقضى ذلك انه
 قد يبرر ويمنع غير ذلك وقوله يرويان عن ابي هريرة اي فاذا سقط
 احدهما علم انه الساقط وكان الحديث مستند **قوله** فان عضد
 مرسل كبارنا ببيعة قيد بكبارهم لا شغاب رواياتهم عن
 الصحابة فيغلب على الظن ان الساقط صحابي فاذا انضم اليه عاصده
 كان اقرب اليه القبول وعليه ينبغي اننا نبيح الكبير بمن اكثر رواياته
 عن الصحابة والصغير بمن اكثر رواياته عن ائمة يعني علي بن ابي
 الصلاح والنوري لم يقيد ابالكبار وهو قوي معنى **قوله** بان
 يشتمل على ضعف قيد به ليصلح مثالا لقوله المصنف بوجه
 وليعني قوله ثم هو اضعف من المسند وقوله كان المجموع حجة

اذ لو

اذ لو اعتد بالمسند صحيح لم يكن اضعف من مسند يعارضه بل هو
 اقوى منه ولم يكن مجموعهما حجة بل كل منهما حجة **قوله** معنى قيد به ليصلح
 مثالا لضعفه بوجه وليعني كان المجموع حجة اذ المراد بالقياس معنى
 القياس في معنى الاصل وهو الجمع بقى الفارق وهو ضعف
 لقوته وكنا من اركان القياس الشراعي وهو العلة **قوله** لضعف كل
 منهما علي انما اردت اني عند من قال بضعفه ولا فقد احق بعضهم
 بالمرسل وبعضهم بقول الصحابي وبعضهم بالقياس معنى
 وبعضهم بجهل اهل العصر **مسألة** **قوله** لا يتردد عن العضل **قوله**
بالمعنى **قوله** وفهمه اي ومساوله في فهم المراد منه كان يشمله
 جلا فحقا فلا يبدل جليا بخفى ولا عكسا لئلا تقدم ما رتبته التخر
 وعكسه في تعارض الخبرين **قوله** فلا يجوز ان يعضد قد يضبط
 هنا البعض بما يوجد من نحو الحديث بان المدكورين وهو ما كان شرا
 لشي او ابتدا او خاتمة او ازالة لقصر **قوله** المراد نعت بمعنى الحديث
قوله لا فيما يختلف فيه اي وهو ما ليس ظاهرا المعنى كالمشتركة والمشتا
قوله كما انه ليس الكلام فيما تعبد بالفاظه ولا فيما اذ كان الروي
 من جوامع الحكم نحو لا ضرر ولا ضرار الخراج بالضمادة التيسر على المدعي
مسألة **قوله** الصحاوي **قوله** الصحاوي حكاه في الخلاف
 بناء على قوله في شرح المختصر انه لا خلاف في قبوله **قوله** اي عن ابي
 نعيم حماد المراد وقد يقال اني به لئلا يتلوه من المدكورين
 في الحديث وعليه قال رسول الله او تبي الله يدل النبي لما احتاج
 اليه ذلك **قوله** وكذا في قوله وكذا رخص لا طلبة اليه لان الخلاف
 المدكور بعده لا يختص به كما علم من كلام الشارح **قوله**
قوله وكذا يثبت قضيتك مساواة الحديث للاعلام مع انه دون

في

فلو عبر بالغا كان اولي **قوله** فالمناولة من غير اجازة اي ان قال معهما هذا
من سماعي ومع ذلك فالجواب كما قال ابن الصلاح لا يجوز ان الرواية
بها لا ينفي مناولة مختلفة هذا وفيما قالوه نظرا لانها ارفع من
الوجادة والرواية جازية بها عند الشافعي وغيره فالمناولة اولي
اما اذا لم يقبل معها ذلك فلا يجوز الرواية بها اتفاقا كما نقله
الصفير الهندية واعلم ان المصاهيل من مستندات الرواية انما كانت
وهو ان يكتب الشيخ شيئا من حديثه لمخاضه عنده او غايب عنه
فانه اقترنت اجازته طهي كالمناولة المقر وتب بالاجازة وان تجردت
عنهما فالمناولة الجردة عنها **قوله** كان يومى بكتاب الى غيره اي
ليروي عنه **قوله** منها ابتداء كلامي ومن الاتفاق التي يتوعد
بها الرواية على ترتيب ما تقدم من ابي على **الكتاب الثالث**
في الاجماع **قوله** من الادلة الشرعية مشتقت بالثالث ولو جعله
عقبه كان اولي ويجوز جعله حالا لازمة من الاجماع ولا ينافيه كون
المجموع عليه يكون شرعيا كمال النكاح ولو يوافق ككون الفاعل متعقبا
وعقليا كحدوث العالم ودينويا كندبير الحيوش **قوله** اتفاقا مجتهد
الا انه يوجد منه انه لا يشترط في الاجماع اتفاق ثلاثه فالاكثر لان
قوله مجتهد ليس جمعا بل مفردا صيف الي مع قوله فيع الا ثلثان
والاكثر لا يقال ويعم الوعد مع ان قوله ليس اجماعا لانا نقول
يمنع منه لفظ اتفاق لانه لا يكون الا من اثنين فاكثروا سبيلهم
عليه الشارح والمراد بالامامة الاجابة لا امدة الدعوة كما يعلم
من كلامه **قوله** موطن مسابيل الحمد ودلائلها كمنار عمدة الزركشي
ادمنها ما لا يوجد منه ككون الاجماع جمعا وكونه قطعيا نازة
وظنبا لخر **قوله** بمعنى اطلاق لامة اجتمعت الخ راجع الى القولين

للمكوردين

المكوردين والخلاف على المعنى الاول لفظي وعلى الثاني معنوي
وقوله في قوله بالثاني اي بالمعنى الثاني وقوله ويؤيد له
التفرقة بين المشهور والحقي ومثله ذلك ان يقال في المعاني لا في
على المشهور دون الحقي ومثله ذلك ان يقال في المعاني لا في
الاتفاظ **قوله** لان الاسلام شرطي الاحتياط الاول في المجتهد
لانه الماخوذ في تعريفة لا يقال اذا كان شرطا في المجتهد لا يقبل
قوله فهو شرطا لا اعتبار بقوله لا لخصية استنباطه لغيرها او يدل
لعدم اشتراطه فيها ما سياتي في كتابنا السابغ في مسيلة المصيب
في العظلمات ولقد **قوله** ان كانت العدة ركنا في الاحتياط
الاولي في المجتهد لانه الماخوذ في تعريفة على وجه وياتي فيه
ما مر اتفاقا **قوله** ان كان غيرهم اي غير من لم يبلغ عدد التواتر
اي اكثر منهم وخرج بذلك ما اذا كان اقل او تعاد لا فلا اجماع قطعا
قوله بان كان للاحتياط فيه مجال بان لم يثبت فيه نص بخلاف
ما ثبت فيه نص ادلحاح للاحتياط في مقابلة النص **قوله**
من قوله اي من قول المص في الحد بعد وفاته **قوله** بان وافقهم
بقول او فعل او تقرير وان كان قوله فالجدة في قوله يوم ان ذلك
في القول فقط **قوله** واعلم ان الاجماع كل من اهل الملة ثبت الي قوله
غير جملة يقال الذي علم انما هو اتفاق المجتهد ولا يلزم من اتفاقه اتفاقا
فالمنا سب ان يقول غير اجماع وليس بجمل على الصحيح **ويجاء**
بان انما جرحا ذكره لغرض الاختصار في قوله وهو الصحيح في الكل
مع توفيقه بالنسبة لان الاجماع يلزم للمجتهد فان اتقت انتق وقوله
واهل البيت القول بجعية اتفاقهم متفقون عن الشيعة واستشكل
بانه كيف يجتمع تعلم عنهم مع اشتهار عنهم من انكار جعية الاجماع

وها

ولجب بانهم انما انكروا كونه مجزأ على تفسيره المعروف لا مطلقا
قوله لان الاجزاء قطعي فلا يثبت بجواب الولد بحد يمنع كونه
قطعيامطلقا فقد يكون قطعيام وقد يكون ظنيا ومع كونه
قطعيام قد يكون قطعي لا لانه فقط وكونه قطعي لا لانه لا يستلزم
كونه قطعي السند على ان ثبوته بجواب الولد اولى من ثبوت اشتراط
قوله كالبكر هو الراف الذي يفتح به النار والكور موقد نار
وينصع بفتح الهمزة على الاشهر اي يحلص **قوله** بصد وده اي الخطا اي
بصد وده اي الخطا اي بصد وده **قوله** مرط بكسر الميم ومرحل
بضم الميم وفتح الهمزة وتشديد الهمزة اي كسافه خطوط
يشبه الرحا وروى بلجيم اي كسافه صورة الرحا وهي القدور
واحدة من رحا **قوله** فشرط ذلك نظر العادة اي لان العادة عند
تساقطها وهو اما لم يمتحى بكم باد العدد الكثير من العمل لا يحل
يكون على القطع في شيء بمجرد ثبوت او ظن بل لا يقطعون
بشي الا عند قاطع **قوله** وعلم انه لو لم يكن القول لم يجز به الذي
علم انما هو انتفا الاجزاء لا انتفا الجيدة ولا يلزم من انتفاها انتفاؤها
فانما سب ان يقول لم يكن قوله اجزاء وليس بجمل على المختار ويجاب
بالاجزاء تلزم الجيدة فان انتفت انتفى كما مر **قوله** هل يعقل
اولا يعبر ان كما تقدم اما اعتبار العاقي فتقدم في قوله واعتبر
قوم وفاف العوام واما عدم اعتباره فتقدم في قوله فعلم انتفا
بالمجتهدين واما اعتبار النادر فتقدم في قوله وان لا بد من
انكسر واما عدم اعتباره فتقدم في القوف الثاني والثالث
والرابع من جملة الاقوال فيه ادلا بضمحالة الولد على الثاني
ولا الاثبات على الثالث ولادون عند التواتر على الرابع **قوله**

كما

كما يستغنى اي كمال من التوابع الاخيرين **قوله** فبني على الاولين
اي من الاقوال في ذلك الاول والرابع اي من الاقوال في هذه بيني
الاول على الاول بمعنى ان من اعتبر وفاف العاقي والنادر من مشترطي
الاتراض الشرط انتراض جميع اهل العصر وبنى الرابع على الثالث
بمعنى ان من لم يعتبر منهم وفاف العاقي والنادر الشرط انتراض
غالب اهل العصر ومن اعتبر منهم وفاف النادر دون العاقي الشرط
انتراض على العصر كله **قوله** ان القائلين باشتراط الانتراض وجواز
الرجوع فابلون بحجة الاجزاء قبله لكن بتقدم عندهم في اشتراط جسته
بجوع بعض الجماعات **قوله** وشرطه اي التام اياه الحرميين في الظن
شرطه في الزمان ثبوت الحوض في الواقعة فلو اجابوا بحكم في واقعة
لم تناسوها الي غيرها فلا اثر لما روي الزمان عنده **قوله** واما
ان اجزاء الامم اي قوله غير جمل في ملته فبني ما مر في قوله وعلم انه لو لم
يكن **قوله** ووجه المنع في الجملة اي من غير تفصيل بين الجواز والوجوب
والحق والجلي اذ لا يمكن صدق كل منهما **قوله** بعد هم يعني بعد المتكلمين
قوله اي بعد استقرار الخلاف اي بان يمتنع بعد الخلاف ركن من
يعلم به ان كل قائل بمصمم على قوله **قوله** منهم يعني من المتكلمين **قوله**
منعه الامام وجوز الامم في قوله انقلاب كما ذكره الشارح ولم
يدرج المهم هنا شيئا وقال في شرح المختصر الا في عند اصحابنا المنع
فقال اما ما لم يمتحى اليه ميل الشافعي ولكن ذهب اليه الجواز طائفة
كثيرة وقواه الشارحون وهو ما رخصه النووي في شرحه **قوله**
في دية الذي اي الكتاب اذ ربه الذي الجوس ونحوه ثلثا عشرة
المسلم **قوله** ونقي وجوب الزايد باسكان الفاعل على الاتفاق
بقرينة قوله قبل مع صيغة ان الاصل عدم وجوب ما زاد عليه

قوة

ويحتمل فتحها عطفا على فلان **قوله** بعد العلم به الى اخر ما سياتي اي
 من كون السكوت مجردا عن اشارة رضى وسخط ومن مضمون ميسر
 النظر عادة وكون المسئلة لخصها دية تكليفية والمعاد بالعلم ما يشتمل
 الظن **قوله** لا يقتضاه مطلقا اي مطلق اسم الاجزاء كما مر به بعد
قوله كما سياتي في قولهم في شئنا اسماء خلف لفظي **قوله**
 ونسب هذا القول للشافعي الثاني له هو القاضي ابو بكر حيث
 اختار وتقدم عن الشافعي فقال انه لم يقل **قوله** اخذ من قوله
 اي الشافعي لا يوجب الي شاك قول اورد عليه بان الشافعي استدل
 في مواضع بالاجماع السكوتي **ولم يرد** باننا لا نسلم انه استدل
 فيه بل فقط بل به مع ظهور قوله انه رضى من السالكين **قوله**
 لشمول الاسم لم يرد على الثابت بالان لا يستحق اجماعا **قوله** وانما قيد
 بالسكوتي لانصراف المطلق الى غير ابي وهو لا ينافي في عموم الاجزاء
 كما ان الحدث يشمل الحدث وان كان مطلقا ينصرف الى الاصغر
قوله لان مدركه اي الاول المدكور اي بقوله نظر المعادة في مثل
 ذلك **قوله** هو مدرك ذلك اي القول بان مدركه هو قوله
 فيما مر لان سكوت العلماء في مثل ذلك يظن منه الموافقة عادة فانه ركن
 في القولين ولعله هو كون العادة تقيد ظن موافقة السالكين
 للقبائل **قوله** وفي هذا الكلام وهو قولهم وفي كون اجماعا **قوله**
 لم ذكره اي حاضرا اقوال الخامل الثاني والثالث ان السكوتي
 حجة ومدركه ان اجماع حقيقة لما ذكره وان نفى عنه اسم الاجزاء
 فخاص الاول انه ليس بحجة وان مدركه انه ليس باجماع حقيقة
 وانقضا الاول والثالث في عدم اطلاق اسم الاجزاء عليه واقتض
 الثاني باطلاق ذلك عليه **قوله** وفي اقبله اي وهو قولهم

والصحيح

والصحيح انه حجة **قوله** عن قوله تكليفية يعني عن قوله مسئلة
 لخصها دية تكليفية بقوله اقتضاه رضى وقوله مع بلوغ الكمال
 وما عطف عليه **قوله** يستلزم من الركن ان الصنف والمراد الصنف
 في الترتيب من حيث ان العينة المذكورة انما هي صنف في المعنى
 لمجموعة ما قبلها وما بعد ها وبسبب الصنف ان تارة في الموصوف
 لكن يختلف ذلك كما ذكره في التقارب بين وعن **قوله**
 للخلاف في كون حجة واجما اي فضله عن المعطوفات قبله
 لتقدم الخلاف قبله بغيرها فان مدركه في كل منها **قوله** فان لم
 يبلغ الكمال لا قطع ولا ظن **قوله** وعلم انه قد يكون في امر دينوي
 ان قد علم ايضا انه قد يكون في لغوي كقولنا للتعقيب **قوله**
 كدور العلم ووجه الصانع اي فانه لا يتوقف على العلم
 الاجماع لا مكان ناه عن قائله عن صنفه **قوله** ولا يشترط المساب
 لما قبله ان يقولوا وان لا يشترط لتقديره على انه ما خود من الحد
 وان كان معلوما وكذا الكلام في قوله ولا بد **قوله** والحجة في قوله
 فقط ليس به محرم من ذهب الزوافض وهو المدح في قول الامام
 المعصوم من غير نظر اليه وفاف طبع له فقي تفسيره باشتراط
 امام معصوم في ان مقام الاجماع تسمى **سبب الصنف**
امكان قوله ان يجعله عليه الدليل اي الدليل الذي يتفقون
 على مقتضاه لان كثير من الاراء يختلف في مقتضاها المتجدد
 فياخذ كل منهم بما يظهر له منه **قوله** وقد دللنا على
 حجة اي فالعمل به رتبة انكسار **قوله** في ذلك اي في انه اجماع
قوله فهو على القول بان اجماع صحيح به هو الرأى في السكوتي
 والمرجوح في انه مخالف **قوله** احداث قول ثالث في مسئلة

ون

فرق الفراقي وغير بينه وبين أحداث التفصيل بين مسيلين
 بان محال الحكم في المسئلة متقد وفي المسئلة متقد فبسطا متقد
 بعضهم انه لا فرق بينهما **قوله** اي ابدأ عدل اب نقس والاطلاق
 به عن نفسه بقوله اي سوا حرفا ام لا وان اقتضاه كلام المص
 لعدم ما استنفذ منه كما لا يخفى **قوله** مع القائلين الخ قيد به لما
 عساه ان يقال هذا التفصيل ليس خارقا لان الفصل موافق لما
 لم يفصل في بعض ما قاله **قوله** اي اظهره بنده به على المحدث
 اظهره لا دليل لا الدليل نفسه والماد يا ظاهره الاستدلال به
قوله او غلظت له لحد اثباتها على جواز تعدد العلل **قوله** واجب
 يمنع الا يستلزم فيها اي لان عدم القول بالشئ ليس قولا بعد منه
قوله الذي من شأن الامة بعده ان لا يجر قوه ليس قيد الاخر
 عن غير حتى لا يمتنع فيه ارتداد الامة بل هو استظهار على امتناع
 ارتداد الامة الداخلية في الامة قطعا ولهذا لم يذكره في المسئلة
 قبله وذكره في التي بعده وهو لو كان بالاستظهار **قوله** ولما
 يصدق بالفعل والقول دفع ما يتوهم من ان الردة بالفعل
 لا تكون خرقا للاجماع **قوله** وقيل يجوز ارتدادهم شرعا يعني
 انه لا يمتنع شرعا يعني انه لم يرد ما يرد على امتناع وقوله **قوله**
واجب بان معنى الحديث ان احصا صلة ان اسم الامة صادقة
 عليهم قبل الارتداد فيمتنع ان يقع منهم لانه اجتماع على ضلالة
 والحديث ينفي **قوله** كالنقصيل بجماله انه نظير ويقتل وهو
 الظاهر انه مثال لما لم تكلف به **قوله** وفي التسمية فارقين
 كل فرق في خطبة في مسئلة مخافة لاخرى كما قفاق فرقة عليان
 الترتيب في الوضوء واجب وفي الصلوات العائنة غير واجب
 والترقة

والفرقة الاخرى على عكس ذلك **قوله** لا اجماع ايضا اجماعا
 لا يجوز اعتقاد اجماع على حكم اجمع على ضده لا يستلزمه تعارض
 قطع بين بناء على ان الاجماع قطعي **قوله** في تجويزه ذلك اي
 شرعا لا في تجويزه عقلا ولا في وقوعه فهو موافق على تجويزه
 عقلا وعلى عدم وقوعه **قوله** فلا اي فلا يكون النظام كون الاجما
 عن ذلك لغيره **قوله** **قوله** فالتحقق بالضرورة
 اي في اطلاقه على بالضرورة عليه بجامع عدم قبوله التمثيل فيهما
 وقيل تنبيه على ان الضرورة في قولهم المعلوم من الدين بالضرورة
 ليس معناه استقلال العقل بالادراك بل لا دليل لان احكام
 الشرع عند الاستسار لا تعرف الا بدليل سمعي **قوله** كافر قطعا
 فيه وفيما بعده من مسيلتي المشهور مخالفة لقول الروضة
 في باب الردة من جهة مجمل عليه من دين الاسلام ضرورة لغران
 كان فيه نص وكذا ان لم يكن فيه نص في الاصل وان لم يعلم من دين
 الاسلام ضرورة بحيث لا يعرف كل المسلمين لم يكفر فعلم ان القطع
 مقيد بما فيه نص وان الاصل معتد بما هو مجمع عليه معلوم من
 الدين ضرورة ولا نص فيه فانه لا تكفي بغير المعلوم ضرورة من
 المشهور المذكور بتسميته **الكتاب الرابع في القياس**
قوله معلوم غير به ليس جميع ما يجري فيه القياس من موجود
 وغيره كما يعلم والماد بالعلم ما يشمل الاعتقاد والظن **قوله** لساوانه
 في علة حكمة فيه تنبيه على ان القياس المعروف خاص بما علة متعدد
 اذ القاصح لا مساوان فيهما **قوله** وهو المجتهد جري فيه على الاصل
 او ثبوت المجتهد المطلق للمجتهد المفيد والافعال اصل اعم
 منه ولهذا قال العراقي ولم يعبر بالمجتهد ليشاؤك المقلد الذي

يقبض على اصل امامه **قوله** والفاسد قبل ظهور فساد معهود
به اي سوا الخلل في الخدم لا اذ يجب على المجتهد اتباع ظنه وان كان
فاسدا في العاقل **قوله** فمعه قوم عدل اليه والى نظايره الا انه
عن ان يغير بعد المجتهد الذي **قوله** ظاهر كلام المص اصطلاحا لا
اذ الخلاف كما هو في عدم جواز القياس لا في عدم مجتبه **قوله** يعني
انه مرجح قوله اي ان كان الخطا مطبونا اذ لو كان متوهما لم يكن
ذلك مرجحا لترك القياس بل لسلوله **قوله** بالاسما اللغوية متعلق
بشروع **قوله** ومعه ابو حنيفة في المحدثين وان وافقنا
في التغير بذلك في بعض الاماكن لا تطلق بل تقيد به كما اذا لم يدرك
المعنى فيما منعه كما يعلم من الجواب **قوله** واجب بانه يدرك
في بعض اية بعض كل منها وقد يمثل كل منها بمثل **قوله**
وسماه دلالة الشرح هي المسماة عندنا بمفهوم الواقعة بضمير
الاول والمساوي **قوله** وهو لا يخرج بذلك عن القياس
لانه استنباط ايضا **قوله** واجب بان القياس لا يخرجها عما ذكر
اي عن كونها استنباطا وشروطا وموانع وقوله والمعنى المشترك فيه
كما هو علمها اي للاسباب والشروط والموانع اي لجعلها كذلك
تولد عنه لما تدرب عليها من الاحكام هذا والالتبس بمقابل كلام
المانع ان يقول كما هو علم الاحكام ما يكون هي ايضا علمها
كمنه حينئذ بمن على جواز تعدد العلم **قوله** مثاله في السب
الظلم ومثاله في الشراء قوله الحق في الجلاء في الزنا عقوبة
لا يشترط فيها الاسلام فلا يشترط في الرجوع ومثاله في المانع قول
الشافعي في الاحرام منع ملك الصيد ابتداء فمعه دواجا
كل من المحيط **قوله** فتفوا جواز الصلاة بالايما بالحاج ومثوه

لا بالدراس

لا بالدراس لانه ثابت بالنص في صلاة النافلة في السفر على الرحلة
وعليه كان الاول ان يقول بدل قوله على صلاة القاعد صلاة الموح
براسه كما يقال غيره **قوله** ومنع قوم القياس الجزئي قضية
كلامه ان هذا الخلاف للاصوليين وانما كان عندهما اي التوكيد **قوله**
حيث يخرج طرف الوجوب **قوله** وكفىوا ليس قيدا في صحة الصلاة
كما هو مقرر في الترويع فلو قيد لوقوعها كاملة اذ الصلاة لا
تكتفي بركو هذه **قوله** معارضة عموم الحاجة له متعلق بالحاجة
الحاجة وفي اي عموم الحاجة اليه خلاف مقتضى القياس وله متعلق
بمعاوضته **قوله** قدم القياس على عموم الحاجة بخلاف ان يكون المقدم
له قابلا لعدم صحة ضمان ذلك كانه شرعي وان يكون قابلا
بصحة مستثبالة من تعدد القياس كما ان العقل **قوله** مثال
ذلك قياس الباري على خلقه المحدث اما يسي عند المتكلمين بغير
الغائب على الشاهد وضعف الامام الرازي وتجزئه بانه لا يقدر
التيقن والمطلوب في المسائل التي استند لبوابه في اليقين مع
ان في تغييرهم عن الباري تعالى بالغائب نوع قلما ادب **قوله**
بان لم يجز ايم مدرك الحكم **قوله** فان وجد شي يشبه ذلك اي
ما اتفق الحكم فيه لا تنقاصه ركم فتقوله لاحكام فية ضيقة كما شغل
لشي **قوله** والاعتبار بقياس الشيء لانه افتعال من العبور وهو
موجود في القياس اذا المراد العبور بالنظر في اتقالات الذين من
النظر في حال الى النظر في حال **قوله** الا في العادة والمصلحة قد
يقال يعني يعني عنده ما بعده لتسوية له ويورد مع ذلك ان
العادة والمصلحة غير الاحكام ولو سلم تسوية له يتناول فذكر معه
ليمان المقابل لما المذكور بقوله خلاف للمعبرين وعطف المصلحة

ي

س

عليها العادة قيل عطف تقسيم والاول وجه لا للتقايير هما كما علم من كلامه
 الشارح فالعادة في عوائل الحيز كنية العدد وهو المضاف
 والمخلف في الملامح الخارج من اقصى الرحم خلقه وهو المضاف اليه
قوله قال يجوز ثبوتها بالقياس اي فلا يقاس مثلا بالنفاس على
 الحيز في ان قلته يوم ليلة او اكثر خمسة عشر وعدل الي ذلك
 واي نظاير الاثني عن ان يقول فلا يكون القياس حجة فيها
 الذي هو ظلم كلام المصطلح لا كما لعله في الخلاف انما هو في عدم
 جوازه لا في عدم حجيته **قوله** فيرجع فيها الي قول الصادق في
 الصادق في خبره من ذوات الحيز والنفاس والحكم وممن له اطلاع
 على احوالهم اذا اخرجوا كما يعرف منه الاقل والاكثر وهذا الاصل هو
 مستند الاستدلال الذي يستند اليه الشافعي وغيره في الاقل
 والاكثر **قوله** وهو لغة الجاني للقول الذي ان يقول هذا لا يكفي
 في ادراك المعنى في وجوب اليه على خصوص العاقلة الذي هو
 المقصود **قوله** حتى لو لم يرد التعبير بالقياس استغنى عن استبعاد
 الامر بالقياس في هذه الصورة اي صورة النفس على العلة **قوله**
 بل الغاية بيان مدرك الحكم ببيان المستند والمنع ولو قال لجواز ان
 تكون الغاية بيان مدرك الحكم كان اوفق باصطلاح ذكره المستند
 مع ان مناجرة به هنا تكرر منه في مواضع **قوله** مما تصدق عليه العلة
 اي وهي الاسكار مطلقا سواء كان اسكارا خيرا او اسكارا غير **قوله** بل
 يكفي في الامتناع **قوله** مما يصدر فاعليه المعلن في محله وهو هنا
 بشر بانه اذا المعلن انما هو الحكم لا محله والامتناع انما ياتي في المحل **قوله**
 واركنا ربعة اركان الشئ اجزاؤه في الوجود التي لا يحصل الشئ
 الا بحدودها داخله في حقيقته بالنظر الي الوجود العقلي محققه هو

بالنظر

بالنظر الي الوجود الذهني ولذا ان تقول لكم يذكر وان اركان
 القياس القاييس كما ذكره ابي يع في البيع والحكم في الحكم **قوله** فالاول
 اي من قول الفرع مبين على الاول اي من الاقوال الاصل **قوله**
 اقرب اليه لان اوفق لا استعمال النظر **قوله** وعلم المجتهد بغير عطف
 على ما يدلي به باعتبار ما يدلي بهما وباعتبار او بالحكم **قوله** عثمان
 النبي هو بفتح الموحدة فثبته فوقية نسبة الي بيع الثبوت
 جمع ثبوت وهي الثبات كان يبيع بالبصرة وقيل ان الثبوت مو
 سواحي البصرة وهو عثمان بن مسلم ففقيه البصرة في زمن الامام
 ابي حنيفة **قوله** بشر الميريس هو بفتح الميم نسبة الي ميريس
 قرية من قرى مصر وهو بشر بن عياض كان من المجتهد **قوله**
 من الاتفاق على علمه كذا الا وفتى كلام المصنف هنا ويقول الشارح
 في الركن الثاني وانما عرف به المسبب لانه نسبة المحل ان يقول
 من الاتفاق على وجود العلة في الاصل ان ما قاله من ان علة الحكم
 كذا انما ياسب ذكره ثم **قوله** الثاني حكم الاصل المراد به نسبة الي امر
 اخر بما او سلبا فيشمل الحكم الشرعي والعقلي والنفوس **قوله** ومن
 شرطه الاول جحد من **قوله** لان قوات الاستثناء غير موجود
 فيلزم في الجدة ان لا الاستثناء موجود فيه غفلا وحسبنا لكنه علم
 مواد للعقل بل موادهم انه لا يوجد فيه عادة ولا ريب ان قوائمه موجود
 عادة فمن جحد به جدام للعيافة **قوله** الا ان يعلم مستند النفس
 انشاد به الي ان القول بانه بشرط في حكم الاصل ثبوت به الاجراء
 مقيد بما اذا لم يعلم ان مستنده النفس **قوله** نعم يحتمل ان يكون
 الاجراء عن قياس وبذلك في قضيه فيما اذا ثبت حكم الاصل بالا
 انه بشرط في القياس عليه ان لا يكون الاجراء عن قياس وليس

منه

جاء

مراد انهما يغتفران كلامهما وغيره وانما ارتكب الشارح ذلك ليعطى
كلامه لخصه القابل بان لا يشترط في القياس حكم الثابت بالاجماع ان
يعلم ان مستنده النص كما قد مر **قوله** واعلم من يانه يغتفران
ايضا بان لا يتأتى الاحتجاج به الا لمن يقول بعدم جريان
العقلية كالتفريق بخلاف من يقول بانها فيها كبرياء الم
ان المطلوب فيها اليقين كما ذكره الامام الرازي وغيره فلا يتأتى
الاحتجاج بان لا يغتفر اليقين **قوله** واجاب **ط** في منع
الموانع الحاصلة ان القياس الذي اشترط ان يكون حكم الاصل غير
فيه قيس قياسي مركب من قيسين فاكمل كما قرره الشارح قبل
للم ان اشترط ذلك في هذا القياس المركب مقيد بما اذا لم يظهر
للمستطابدة ولا يلزم من اشتراط ذلك في هذا القياس الخاص
اعني المركب اشتراط قوله ثانيا بغير القياس مطلقا لانه قد ثبت
بقياس ولا يكون قيسا في هذا القياس الخاص وان كان قيسا لاصل
القياس الزيب على التمر في البريوس كما مع الطعم والتمر على
الارز كما مع الطعم مع التمر ثم يبطل ما عدا ذلك من قيسه فالأمر
غير فرغ في هذا القياس الخاص مع ثبوت حكمه قيسا على البر
مثلا وقوله وكذا لا يلزم ان يبين به نفي الملازمة بين المشروطين
بعد ان يبين نفيها بين الاشتراطيين واحد النقيض لازم للاخر
وتفصيل كل منهما تفصيل للاخر وذلك هو الذي عناه الشارح بقوله
المستعمل على التلار **قوله** والمدرك واحد اي وهو لزوم كون القياس
الثاني لغوا او غير منققد **قوله** لا طائل تحتها اي لان غايتها مع ما
فيه من الاطالة السلاحي من العلية كما ذكر ويغنى عنه
بتقدير منع العلية اثباتها بطريقه مع ان قوله قليل ولو قيس

ابتدا

ابتدا عليهم بجامع الطعم لم يسلم ممن يمنع عاليتهم مردود بان لا يسلم
منه مع التدرج **قوله** وان لا يعدل يجوز قرائته بالياء للمفعول
ويالينا للفاعل والياء الثاني مبال الشارح حيث قيس الشارح له
عدل عن سننه بقوله اي خرج عن مناجاة ومنها جلد ان يغفل
المعنى في الحكم ويوجد في المحل اخر يمكن تعديته اليه والعدول
عن ذلك اما بان لا يغفل المعنى في الحكم كاعداد التركات ومقادير
الحجود او بان يغفل المعنى لكن لم يتعد المحل اخر كخص الصف
لما امتنع تفليفا كما يتعدى وهو مطلق الشقة كعدم انضبا **ط**
مرتبة منها تغتفر مناطا المحل تعينت مشتقة السفر وهي غير
منضبطة ايضا فاعتبرت منطقتها وهي السفر لا تضبط طم
مناط المحل وان شئت التعدية وبما قد رزتم علم ان قوله لا المعنى
بصار ولا حاجة اليه **قوله** وان المص بالظاهر بد كالتصميم فعل ذلك
لدفع ايها معود الصم الى حكم الاصل كما اقرب اليه لفظا وقوله
في قوله دليل حكمه منعك ياتي **قوله** فيستقل كاي وهو ممنوع
منه فكله اذا لم يرم المستند اثبات الحكم والعلية والافليس لمنو
كما يعمل كما ياتي فلا يورث حيينه عدم الاتفاق **قوله** ليتأتى للمضم
الباحث منعها **ط** بان يتأتى له منعها من حيث العلة
كما هو المراد وان لم يتأتى منعها من حيث هو **قوله** اي يتأيد
على العلين اي في الاصل ليتم به تعيين ذلك مركب الاصل والفر
بينه وبين مركب الوصف الاتي في كلامه ان الخصم لم يتفق
هنا على الوصف فاعتبر الاصل المنقذ عليه وفي الاتي اتفاقا عليه
ومنع المضم وجوده في الاصل فاعتبر الوصف لانها الجامع ولا تـ
الركن الاعظم قال العراقي ولو حذف كان اولى لا يلامه الاصل

ت

ثانياً غير المسلم ولا قبلت **قوله** فلهذا قد ذكر الخضم بدله **قوله** فالاصول
لا يتناهي ما قدمه من نصيحتي اشتراط اتفاق الخصمين على حكم الاصل
كما مررت الاشارة ايده لاننا ما كنا مقيد لاطلاق مفهوم ذلك
من عدم صحة القياس عند عدم الاتفاق والما **قوله**
ان المشتروط اما الاتفاق على حكم الاصل او اثبات المستند بما ذكر
ادار **قوله** لمنا سبب المجلدين اي لان الخلاف في اشتراط الاتفاق
عليه وجود علم الحكم السبب بالحكم وانما لم يستغنى به عن تلك
مع انها تستلزمها لبيان المقابل للاص فيهما لانها لا تستلزم
المقابل في ذلك **قوله** ومن شرط ان من يسلط على ائمة لم يستوف
صريحاً شروط الفرع اذ بقي منها ان لا يعارض على ما يات **قوله**
لا يهاجم ان الزيادة نظرية ولا يهاجم ان علة الفرع مغايرة لعلة
الاصول مفهوما وان تساويها صامع ان علة الفرع مغايرة لعلة
فان كان دليله اي الاصل ظنياً كما حكم الفرع كذلك اي ظنياً فعلم ان
قطعية القياس بالتفسير المذكور لا تستلزم قطعية حكم الفرع **قوله**
لا من حيث العلة التي لا بعد في اذاد وبيته من حيث العلة للتحال
الذي ذكره ولا يتناهي ذلك كما يهاجم في نفسها **قوله** بمقتضى يقتض
او صند لا خلاف الحكم كل من الثلاث فبه من صوب بمقتضى والاولان
مضافان اليه مثال ما اضيف اليه الثالث وهو نظام **قوله** كما قصد
اي قصد المشتط ان باننا خلة **قوله** اليغير متعلق بخروج وضم
غير راجع اليه ما قصد الخ فغيره هو مع قوله صحة نظر المعترض في دليله
قوله بان القصد اي قصد المعترض **قوله** واما المعارضة لفرقه
توريل على ان المص من حيث ان كلامه يقتضي ان فيه خلافاً وليس كذلك
قوله زيادة على ما يهاجم بكل ما يعترض به على المستند بابتداء اي

كفعله

كفعله فقول المعارض في تثليث مسمى الراس بالفرق يا بد خصوصية
في الاصل لاجلها انتع التثليث وهو اداة الى انكشاف ما بين الحق
قوله مرجع ما ياتي اي في مرجحات القياس من الكتاب السادس **قوله**
وقيل لا يقبل لان المعترض في المعارضة حصول الظن الخردة شجنا
انكر بما حاصله انه لو صي هذا الدليل لا يقتضي منع قبول الرجح
انما يقيد رجحان ظن على ظن وذلك لخلاف الاجماع على قبول الرجح
مطلقاً **قوله** لا يجب الايمان ايده في الدليل اي لان ترجيح وصف المستند
على وصفه معارضته خارج عن الدليل **قوله** وهو ان لا يعارض اي
معارضته لا يثبت دفعها والاف كيف يصح كونه شرطاً في النزوع مع
قبول المعارضة فيه ودفعها كما صرح به المص كغيره **قوله** ولا يقوم
بالنصب عطف على وجود اي ومن شرط الفرع ان يوجد كما هو العلة
فيه وان لا يقوم انقطاع على خلافه وكذا قوله بعد ولا يكون مفهوماً
قوله اي بخلاف الفرع اي مخالفة الفرع الاصل في الحكم فلا يصح القياس
حينئذ لانه في مقابلة القطع **قوله** فانه خالف المصنوع اي الفرع
او حكمه ما ذكره اي الاصل او حكمه فيما ذكره اي فيما يقصد من عاين
جنس وقوله في الاول اي مخالفة الفرع الاصل وقوله في الثاني اي مخالفة
حكم الفرع الاصل واعلم ان التفسير الى العين والجنس ليس له كبير
معنى لانه مفهوم من المساواة هنا وبعضه من وجود تمام العلة
ايضاً فيما مر **قوله** المقصود بالذريعة اشارة الى دفع ما قد
يقال انه ذريعة لتعالي المساواة في عين الحكم وحسنه **قوله** ومن
الوقوع اي هنا **قوله** موافق اي بمقتضى موافق **قوله** خلافاً لما هو زيد دليل
مثلاً على مدلول واحد الا هذا انقله في شرح المختصر عن الاكثر ونقل
الاول عن البعض ورجح هنا ايضاً لقوة دليله عند المختار

صا

ما قلناه عن الأكثر وجدنا هنا أيضا بعد فيكون حكم الفرع منصوصا
عليه أي مع حكم الأصل فلا ينافي في قوله فيما مر وأد لا يكون دليل حكمه
شدة ملا حكم الفرع **قوله** لما جوزنا به من اجتماع دليلين وأكثر على
مدلول واحد تعليل لعدم الاشتراط **قوله** ويقيد القياس عند
معرفة العلة بمعنى يبحث على معرفتها بمسلك من مسالكها **قوله** لا
التجربة النظرية ثم من الدفن ورياضية على استعمال
القياس في المسائل قبل والا استثناء منقطع أي نظرا إلى أن هذا
الشرط شرط للعمل بالقياس على أن قوله ولا يقوم القاطع الخ
يعني عن قوله بعد ولا يخالف قوله اقتصر على ذلك وذكرنا الاستثناء
عقبه لسلم من التدرار **قوله** في الظهور أي للكلف أن تقيد بمعية
في الوجود لا يتصور لانه قد يمتد **قوله** إنما تقيد به بعد هاتين
نزلت آيته في ستة أربع وقيل في ستة خمس في عزوة بني
المصطلق وقيل بعد ها في عزوة أخرى **قوله** لزوم ثبوت حكم الفرع
أي ظهوره فيوافق ما مر وأقام الظاهر مقام المضمم فيما قاله **قوله**
كما قاله الشافعي لجعل هذا مثالا لا لزما عند عدم دليل
للفرغ مع أن الموصود ليل فيجعل كلامه على أنه مثال بتقدير
أن لا دليل **قوله** بحسب اختلافهم فيه أي في كل حكم من أحكام الطلاق
حكمه ما لا أو حكمه الظاهر فينتهي بكفارتة كاحد القولين
عن أحد الحكمين إلا فلا فيجب فيه شفاة يمين كالمخرج عند الشافعي
قوله السابق أي أوائل القياس **قوله** نعم في نفي المصداق انتفا
النص المحقق نقل في شرح المختصر عن الأكثر ما هنا من نفي الاشتراط
مع أنه ذكر كشي جمع بينهما بادد الله في الفرع نفسه وهذا في
النص على مشبهه وذلك مقتضى القياس لا مانع منه من حصوله

ان جميع

ان جميع ان ذكر كشي كما ذكره بين الكلامين لا يصلح جمعا فالتناقض بينهما
ظاهرة كما افاد كلام الشارح **قوله** يبنى عليها مسابيل ثانی منها مجي
الخلافا في ثبوت الحكم الاصل بها أو بالنص ومنها جواز كونها حكما
شرعيا **قوله** هي المعرفة للحكم قد قدم الشارح في الكلام على السببات
العلية والسبب بمعنى وان تعريف السبب كما مر الموافق في المعنى
لما عرف به العلة هنا حيث لا يخفى وان تعريف الحكم له في شرح
المختصر كالامدي بالوصف الظاهر المنصبط العرف للحكم مبيد فلهو
قوله على هذه الخبرية عن بنية الأقوال فلا يجي فيمختلفا
للتقنية أو عن مجموعها لاحتمال تحييد على الاحتمال منها وان لم ينقل
عنهم فيما أعلم **قوله** قلنا لم يفرد بقيد كون محله أصلا كقولنا
بمعرفته نشي واحد من جملته وأما في أنه لا محذور في اجتماعه فمرفق
لشي واحد عند من يجوز اجتماع أدلة على مدلول واحد وهو قول
المقرلة بنوود على أصلهم الفاسد بن لعن الحسن والقيس العقلين
وقوله ادلكا كجاءت بنا على نفيهم الكلام النفس **قوله** وقال
القرائي في الموثوقية أي في تعلقه لا في نفسه لانه عند القرائي
كفيرة من الاشاعة قد يمتنع التأييد **قوله** وان مراد
للمخبرية أي في قولهم حكم الأصل ثابت بالنص **قوله** لان الرب
تعالى لا يعقل شي على شيء أي لان أفعاله لا تقلل بالأعراض فان
قلت قد نقل عن القائل انهم قائلون بان أفعاله تعالى
نا بعة الحكم والمصالح فقتل لا وجوب كما بقوله المقرلة قلت
موادهم كما يشهد اليه كلام المصنف فيما يأتي أنها مستثناة على حكمها
مقصودة للشارع من شرع الحكم نفوذ ذلك الحكم والمصلحة عليها لانها
نا بعة لها في الوجود حتى تكون علة غائية فاعلم له تعالى كما

٤

تقوله المعزولة وما ورد مما يخالف ذلك كقوله تعالى وما خلقت الجن والانس
الا بعبادتي وقوله من اجل ذلك كتبنا على بني اسرائيل وقوله انما على
لهم ليزدوا انما يحول على ما ذكرناه من اشتغال الافعال على المصالح التي تعود
عليها دون الغرض والعللة الغائية وعلى ذلك يجعل كلام الامد في السابق
قوله دافعة للحكم او رافعة له اي دافعة او رافعة لتعلق الحكم
قوله ولا يرفع احد اي النكاح او حله بمعنى حله استمراره **قوله** على عرف
او غير اي من لعله او شرع وان كان تعريفه الوصف للحكم لا يشترط الا
من الشرع **قوله** او غير بمعنى الامور الحقيقية **قوله** فيما تنفخ اخر يذم
تحصيل الحاصل اي وهو اعدام المعدوم وورد زيادة على ما رد به
التشديد باد هذا اللزوم انما يتبين في العلل العقلية لا المعرفات
وكل من الانتفاقات هنا معروف لعدم العليلة والاستحالة في اجتماع
معرفات على شيء واحد **قوله** وانما هو عدم شرط اي لعللة فما حصل رد
الشارح منع كونه انتفاجا لعللة لا يمنع لزوم تحصيل الحاصل والا
فلزومه موجود يجعل ذلك عدم شرط ايضا **قوله** غير ولد لا حاجة
اليه لخر وج الولد بالمكافي اذ معنى المكافاة ان لا يفضل الفائز
قتيله باسلام او امان او حرية او اصلية او سيادة ومقتضى ذلك
ان انتفا الولد بجزء من العللة فالوالد يمانع عللة فنجعلها فيما مر
في المقدمات مانع حكم فيه يجوز **قوله** اي بسبب العللة اي بواسطتها
فليس قول المصبر بها منقطف باللائق لتتكون البيا للتقدير **قوله**
انتفاها على حكمه المعنى اشتغالها عليها كونه دال على الجاهل لا
وطا ليل لها بحيث بمعنى النفس عند ذكرها مع الحكم متشوقة
الي الحكمة كقولنا الاسكار بوجوب الحد فانك مشتغل باللعن المذكور
على حكمه وهي حفظ العقل **قوله** ويصل شاهد الخ اي من حيث

انها

انها عبارة عن جلب مصلحة او تجنبها او دفع مفسدة او تقليلها
قوله وقد تقدم عليه الاشارة الى ان الحكمة هنا تقليل مفسدة
القتل لا دفعها بالكلية اذ قد تقدم على القتل موطن نفسه
على تلغها اي حين وجود شرط الالحاق بسبب العللة وهو اشتغالها
على الحكمة المذكرة **قوله** ومن ثم اي من هنا لا يلحق ان المترتب
عليها اشتراط ما ذكر انما هو كون مانع العللة ما يحل بحكمها لا كونه
وصفا وجوديا ايضا وكان ذلك ليدفعه تعريف مانع العللة
باختصاصه ان المترتب على ذلك حقيقة انما هو مانع الالحاق
بها لا مانعها **قوله** وهي اي الحكمة **قوله** ولا يضرخلو المثال الى اي
لان التحليل للمانع باختيار ما يعتمد للعللة من غير نظر للالحاق
ببعضها **قوله** في المثل وان يكون ضابطا لحكمة علم من قوله اشتغالها
على حكمه فان قلت ذكره ليدكر الخلاف بعد قلت يمكن
ذكره بدون ذلك **قوله** وقيل يجوز ان انصطقت هو ما انقضاه
كلامه في حيث المناسبة والاحاطة ورجح الامدي وانما للحاجب
وبغيرها **قوله** يؤخذ من الدليل وجوابه وجه اخذه من الدليل
اضافة العمل قبله الى الامتنان ومن الجواب الاشارة الى ان عدم
المصناف بقوله ذلك **قوله** كذا الامدي انما منع الى بين به انه لا خلا
بين الامدي والامام فان قلت هذا انما في ما مر من قوله
وصوابه الى من يقانه يقتضي ان بينهما خلافا قلت التصو
بالنظر الى انتقال عنهما وما هنا بالذات الى ما وجد في كلامهما
قوله الوجودي في الموصفين الا ينسب بما قبله وما بعده الثبو
قوله هو قوتك المتكلمين اي اكثرهم **قوله** كذا تقدم في حيث
المانع الى التمثيل للوجودي بالابوت وان كان ظاهرا في انها

وجودية لكن لا يلزم منه ذلك عند الممثل كما ان له مثل بها
 على غير مختاره فالتحارفا قاله المص ان الاضائي ومنه الابوة
 عدمي كما سياتي ايضا حله او اخر الكتاب وقوله عند الفقهاء
 اب بعضهم **قوله** يجوز له القصر في سفره هذا اي على رأي القرا
 وابن يحيى الموافق للموقف عندنا ومثله استبرأ الصغيرة
 النحلة وجوب الاستبرأ تحقق براءة الذم به وهي متيقنة
 فيها لان البراءة متحققة فيها بدوت استبرأ وليس ثبوت
 الحكم في ذلك مطرد بل قد يبرح فيه انتقاؤه كمن قام من النوم
 متيقنا طهارة يده لا يكره له غسلها في ما قبل غسلها
 فلا تخلافا لاهام الحرام وعلى رأي القراي من ثبوت الحكم فيما
 ذكر يجوز الاحتياط كالحاق القصر بالقصر المنظمة فما مر من انه
 يشترط في الاحتياط بالعللة اشتراكها على حلة شرط القطع بجواز
 الاحتياط **قوله** وفائدتها الاشارة الى الجواب عن احتجاج المانعين
 للتعليل بها بعدم فائدة **قوله** حيث يشترط على وصف منعقد
 كقيد بملء الحثية ليندفع بها الاعتراض بدونها على من
 قهر الغاية المذكورة فانه اذا علم تصور العللة علم امتناع الاحتياط
 فمحل تعللها لا تنفادها عنه فاعترض عليه بان ذلك معلوم
 من موضوع القياس اذا لا يتحقق بلا فروع ولا فروع هنا فاجاب
 التلويح كغيره بان الغاية تكون حيث اشتت مل المعلول على وقوع
 اخر منعقد اذا انقاصت فاعترضه فلا يقاس اذ يجتمعا ان يكون
 جزئي العللة فلا تغذية واذ يكون كل منهما عللة مستقلة فتحصل
 التغذية وجيبه فلا بد من دليل يثبت به ان الوصف المنعقد
 مستقل بالعللية لاجل لغز التغذية ولا ينافي هذا ما سياتي
 في الترجيح



في الترجيحات من انهما اذا التمسنا قد منعت المنعقد بانه على قول لان
 ذلك محله فيما اذا كانت الحكمين متعارضتين كما سياتي **قوله** لزيادة
 النشاط وهي الاقبال على الامتثال بكامل الاهتمام **قوله** او
 وصفه اللازم يعني اللازم الخاص كما ينه عليه الشارع بقوله
 باد الكبريخ اللازم العام فانه كالجرح العام **قوله** بالخروج منها
 اي لان الخروج منها جرح ومعنى الخارج ذات ثبت لها الخروج **قوله**
 بجره الاسم اللقب المراد باللقب ما ليس بحشقة ولا شبه صور
 بل دليل مقابله بها على كان او اسم جنس او مصدر او ان اقتصر
 الشارع على الاولين في مسئلة الفاهيم الا اللقب حلة **قوله**
 حالها فيه الاتفاق موجه الى ان اسند ذلك اليه ليس بامنه اذ
 المعتمد خلافه كما علم من كلام المص ومن تمثيل الشافعي انفا
 ومن تمثيله هو في الامر للتفصيل للوصف اللغوي بقوله كنفيل
 ح ملة التبيد بانه يسمى خمر كما تشتد من ما القنب يتاخر ثبوت
 اللعة بالقياس **قوله** الماخوذ من الفعل مع قوله الماخوذ
 من الصفة يجوز ان يكون المراد الفعل مع **قوله** من الصفة يجوز
 النحوي والصفة المعنوية ولا مانع اذ دايرة الاحذ اوسع من
 دايرة الاشتقاق وان لا يكون المراد ذلك بل المراد بالفعل الفصل
 اللغوي وهو الحد الث صادر باختيار فاعله وبالصفة المعنوية
 بوصفها بغير اختيار كالبياض والسواد لا بيض والاسود و
 كونها ونحوهما من التبع الصوري انه لا مناسبة فيها لمثل
 مصلحة ولا لدرء مفسدة **قوله** فوافق ممنوع في التبريد لتسليم
 الدار بحماية قول بالمعنى ينه عليه اذ كشي وغيره **قوله** وسياتي
 الخلاف فيه اي في مسائل العللة **قوله** الحكم الواحد اي بالشخص اذا نوا

يم
 حله

حد

بالنوع يجوز تعدد دالة بحسب تعدد اشتغاله بالخلاف كتعليل
 حل قتل زيد بالردة وعم وبالقود وبكر بالزنا **قوله** بالاستنباط
 ايضا اي استنباط العقل استقلا كل وصف بالعلية **قوله**
 لانا المنصوصة قطعية فلو تعدد لزم المحال الاتي سيعلم جوابه
 من جهة الجهور من قول الشارع واجب من جهة الجهور
 كذا مع اننا لانسمي المنصوصة هنا قطعية لانها في تعاقبها المستبقة
 لجواز ان يكون العلة فيها عند الشارع مجموعا او صافا مثل لو
 خط في التعليل الرد على الخصم والا فهو لا يناسب العلة وقد علة
 غير بان المستبقة وهمية فقد يتساوى الامكان في جميعها ولا
 يمكن ان لا يجعل شي منها علة لتفالحكم بالاعلة ولا يمكن ان يجعل
 الكل علة ولعل في ثبوت الاستقلال في محال افرادها فتبين
 اما امكان التعليل بكل منها **قوله** مطلقا اي منصوصة كانت
 او مستبقة في التعاقب او في المعية **قوله** كبح التقيضات اليتايد
 بالكان يقتضي عدم اختصاص المحال في الجمع بين التقيضات وقد
 نبه عليه الشارع بقوله ويلزم ايضا تخصيص الماهل في التعاقب
 اي لاقى المعية **قوله** فاما التفسير التي هي معرفة حقيقة العلم
 به فلا اي فلا يلزم فيها المحال المذكور من الجمع بين التقيضات
 وتخصيص الماهل كذا قد يقال ان الثاني لازم فيها بناء على تفسير
 العرف بما يحصل به التعريف ويحتمل **قوله** باذ العلم المقادير بالعلية
 الثانية مثلا مثل اعل المقادير الاولى لا عينه وفصاره ذلك
 ان الثانية مؤكدة **قوله** والمختار وفوق حكمة بعلة الخلاف فيه
 مضمون على مخرج وهو تفسير العلة بالباعث اما على تفسير
 بالمعرف فاما هو الحف فوافق قطعنا كما انما جاز قطعنا كما

قاله

قاله ابن المطيب وغيره وتقلد المصلي شرح المختصر واقروا ومثلوه
 بغروب الشمس فانه علة لجواز الافطار وجوب المغرب وبطلوه
 بالبحر يوم من رمضان فانه علة لحرمة الفطر وجوب الصبح وتغير
 بالوقوف قد يقتضي الحرمان بالجواز وليس مراد اعل المخرج من
 تعبير العلة بما **قوله** ان لم يتضاد ايا كالشرق للوجوب
 انقطع والزم وكالحضرة الصوم والصلاة وغيرهما **قوله** لان الشيء
 الواحد لا يناسب المتضادين اي بناء على ان العلة لمفعولها كمال
 ووجه وجوابه من طرف المختار بالتمنع وسنذكر ان لا مانع من ان
 يناسب الوصف الواحد حكمين متضادين بحسب اختلاف مقتضى كذا
 فانه مناسب لصحة البيع لانه يتقلد ذلك الرقبة والمنفعة **قوله**
 فيقطع تعلية البيع بهما وعدم اتنا بيد وهو التاقيت بياقيد
 لا قضاية بقا العلة بهما ومناسب لبطلان الجارة لانها لا تقطع
 تعلية المجر بالرقبة فاللايق صبط المنفعة مع بقا الرقبة لدفع
 التنازع بين التعاقدين والتايد بياقيد **قوله** لان الباعث
 على الشيء والمعرف له لا يتلخص عنده اي لان الباعث لو تلخص لزم وجوب
 الحكم بغير باعث ولو تلخص المعرف لزم تعريف المعرف اذ الغرض ان
 الحكم عرف قلة تبين علة وكل من اللازمية محال كمن الثاني انما
 يتم اذا فسر المعرف بانها الذي يحصل به التعريف اما اذا فسرهما من
 ثبات التعريف وثباتهما لا يتم **قوله** بناء على تفسيرها بالمعرف الا
 بتفسير المعرف بما من ثبات التعريف لا بتفسيره بالذي يحصل
 به التعريف اذ يفتقد احدي العليتين بالتعريف مانع من حصول
 التعريف بما من لانه يحصل للماهل بخلاف تفسير المعرف بما من
 ثبات التعريف لان تعريف حبيته لا يتقدم جازر وواقع اذ

بيد

د

الحادث يعرف بهذا المعنى ان قد يم كالعالم الوجود الصانع تعالى
قوله لانه مستقذر الخ فليد نظ لان الاستقذار لا يتلزم
 النجاسة لان ثبوته قد يقارن بثبوته كما نبه عليه شيخنا
 الكمال بن الهمام ثم مثله للشاعر بتعديل ولايته الاب على صفيو
 عرض له الجنون بالجنون لانه ولايته قبله وليس بنظام لان
 ولايته الجنون ليست عين ولايته الصغير فليست قبل الجنون بل
 بعد او مقارنته له **قوله** كتغليل الخفيفة وجوب الشاهد لا يجب
 من طرفه فإد هذا ليس عودا بالابطال انما يكون عودا له لو ادعى
 الي رفع الوجوب وليس كذلك هل هو توجيع للوجوب بناء على
 انه يستلزم من النص معنى يعبر عنه كما في الخطا عن المكاتب مع
 الاثبات ويترك بان ما قالوه ليس مثل ذلك لانه خروج عن النص
 والنوع بالكلية بخلاف الخطا مع الاثبات **قوله** فان الحسن مظنة
 الاستمتاع بعن التلذذ بسبب ثوران الشهوة باللسان **قوله**
 وان لا تكون المستطلة معارضة المقيده بالمستطلة لانا المنصوطة
 او المجمع عليها اذا قارنتها اخرى متلفا كالحسن واللسان في نقص
 الوضو لا تعارض بينهما لان الشرع جعل كلا منهما آلة مستقلة
 بخلاف حظونه المبتدأ اذا بظهور اخرى متلفا يجب التوقف كاشها
 ادعورضت بلعري يتوقف فيها الى اذ يبرج واحد هما **قوله** صوم عني
 اي صوم فرض عني **قوله** في مثله المسح ابر العارض منافيا اي
 لانه لا منافاة بين المسح وان كن بين مقتضاهما اذا اول
 يقتض من التثليث والثاني بعد ما وسكت عن ان يقول هنا
 ولا يجوز اني الاصل اذ ليس الكلام في كونه في كونه في الراء
 وهو موجود فيه **قوله** ولا يقدح في صحة العلة في نفسه اي في

صحيحة

صحيحة في نفسها تنحلف الحكم لمعارض فلا ينافي في قوله فيما
 مر وتقبل المعارضة فيه بمقتضى تقييد اوصد الحكم على المختار
قوله كما سيأتي اي فن ينافي قوله والمعارض هنا التي فريسته
 عليه الشارح ثم ايضا **قوله** كما سيأتي المشتق قد يقع التعديل
 به في كلام القضاة وغيرهم والقياس الشاف لان فعله ثلاثي مجرد
 ولم اراه في شيء مما رقت عليه من كتب اللغة بفاعيا ولا ثلاثيا
 مر **قوله** اي على النص الاول اي على النص او الاجماع اذ لا فرق
 بينهما وكأنه انما اقتصر كاتب المجاب على النص نظرا للمتنوع **قوله**
 وانما يتجرب الاطلاق **قوله** والمخالف يقول المذهب المشترك يحصل
 المقصود زده المجهول كما قاله الصنف وغيره بانهم يلزم منه مساواة
 العاني للمجتهد في اثبات الاحكام بان يعلم مساواة ذلك الفرع
 لاصل من الاصول في وصف عام في الجملة والكلام في عدم جواز
 التعليل بالاحد الدائري امرين فاكتر اذ لم يثبت عليه كل منهما
 او منهما فلا ينافي فيه قولنا من من من الحسن عجزا لم حرر من حيله
 احد ث لانه اما ما سخره وادى او لا من غير محرم لان كلام من النص
 واللسان ثبتت عليه الحد في الجملة **قوله** وصفا مقدر الى معرو
قوله وكأنه يباله عاك فيلذ اشارة الى بضعيف القول باشتراطها
 ذكر وهو كذا كان حصل المقدر ومقتضى الامر جده عن تونه مقدر
 كيف وكلام التقطاط في بالتعليل المقدر لتعويلهم الحديث وهو
 مقدر قائم بالاعضاء مع صحة الصلاة حيث الصلاة حيث لا مخرج
 وقد يقال القول باشتراطه لغة الاصوليين والقول بعدمه
 طريقة الفقهاء **قوله** وهو صعيق فيه به على عذر السامعة
 في مخالفتهم له **قوله** والصحيح انه لا يشر في العلة المستطلة القطع

صا

حكم الاصل ذكره له في شروط العلة صحيحة ومناصب في الجملة لبعض
 ما عطف عليه لكن الانسب ذكره في شروط حكم الاصل **قوله** من
 كتاب او سنة متواترة اي واجبا قطعي **قوله** بدليل اي بوجود
 العلة في الفرع ولو قال بدليل كان اقرب **قوله** في الاصل صلة النص
 واحترز عن المشتبهة من نص الصحابي الذي يجوز استناده اليه
 مع ان ذلك واضح **قوله** اي دليل اخر اي دليل يدل على استنباط
 ما عطف به الصحابي من اصل اخر فلا يقدح في علة المشتد بعدم
 تعرض المقرض **قوله** وكل مستلحا محتاج الى اخر محتاج في ثبوت
 علة اي ترجيحها على علة الاخر في الاصل لثبوت عليه مدعاه
 في الفرع **قوله** ولا يلزم المعارض من نفي الوصف لكان كان يقول للمشتد
 والوصف الذي عارضته به وصفك في الاصل مختلف في الفرع
 وقوله اي بيان انتقايه يعني به ان النفي في كلام المم بمعنى الانتفاء
 فاحتاج الى لفظة بيان ولو حمل على فعل الفاعل لما احتاج الى ذلك
قوله وثالثها لا هو محتار الامدي وابن الحاجب **قوله** وعارضه عليه
 الطم فيه حال من فاعل قال **قوله** بالاعتبار صلة يشترط **قوله**
 في الاصل صلة وجود **قوله** كما يجوز مثاله لقوله شي فهو اصل يرض
 النقوت فيه وبغرض اتفاق المتناظرين على ثبوت حكمه بنص او
 اجزاء حكمه ليس منصوصا ولا مجمعا عليه **قوله** ببيان خفايه او
 انضباطه اي او غير ذلك ككونه عديميا او غير من مفسدات العلة
قوله فخر الاحتمال قاعد فيه اي لان الوصف يدخل في السبيل لمجرد
 احتمال كونه منا ساوا لا لم تثبت مناسبه فيه **قوله** في المتق ما
 علاه صادق بوصف المشتد اي بصفه وبوصف اخر ببيان المشتد
 استقاله بالعلية في صورة انتفى فيها وصف المعارض **قوله**

كما

كما يكون بالاجزاء اي او بالنص القاطع او بالظاهر الخاص وكما اقتض
 على الاجزاء كونه مقابلا للنص المتقسم الى ذكر **قوله** خرج عما عني
 فيه الخ اي وثبتي المعارضه مسالمة من القدر فلا يتم القياس
قوله اي النص اي اليه اليك الحكم بالنص **قوله** بخلاف ما اذا وجد
 وصف المشتد في نص او وجد حقيقة باتفاق المتناظرين **قوله**
 قال المم مقول القول قوله في الحق وعند رب الخ **قوله** علي ان عدم
 الانعكاس لا يترتب عليه الا نقطاع اعراض عن المم بمنع كون عدم
 الانعكاس علة لا لنقطاعه اذ لا يشترط في العلة الانعكاس بيا
 على جواز التعليل بعلة **قوله** وكما ذكره تقوية للاول اي
 لا تليد لاثباته لان عدم الانعكاس علة لا لنقطاعه على القول
 بمنع التعليل بعلة فيصير مقويا للاعتراف الذي هو علة لا لنقطاع
 مطلقا هذا ما اقتضته كلامه من بقاء التعليل الثاني على امتناع
 التعليل بعلة دون الاول وظاهر ان كلامهما مبني على ذلك
 فعدم الانعكاس علة مستقلة لا مقوية وهذا هو الاصح
 كما صححه المم من امتناع التعليل بعلة اما على جوارحه فلا انقطاع
 كما ذكره وبدل العلم ان عدمية المم مبينة على ما صححه مطلقا **قوله**
 وهذا اوضح من قول ابن الحاجب فستد الانعكاس لانهم لم يفسد
 ثانيا المعترض كما يختلف اعتراف منه بصحة كنه يزيل فائدة
 كما قرره **قوله** او دعوي من سلم اي او يغير دعوي مستدل بسلم
 وهو المظنة ضعف المعنى بنصب ضعف بدعوي ولو قال
 او دعوي ضعف معنى المظنة وسلم ان الخلق مظنة كان اوضح **قوله**
 لوجوده علة بسلم والمعنى سلم وجود المظنة لاجل وجود الخلق
 لكونه مظنة والصير فيه وفي لوجوده للخلق وفي له المعنى

قوله او تعرض له بدعوى قصوره الخ يعني ذلك ان قصوره
لا يجرى عنه صلاح العلية وعليه انه لا يرجع الوصف المتعدي على
القاصر كما سيأتي وعليه ان ضعف المعنى في المظنة لا يصح كما
في ضعف المشقة لذلك المتروكة في السفر وراعي خلاف ذلك
بناء على خلاف ذلك وقوله ياتي في الاول على امتناع القاصرة
اي على امتناع التعليل بها بغير الدعوى اي وبالثانية ولم
يسلم المستدل وجود المظنة **قوله** فيما يقال صلت ياتي ثم قد يقال
لو قال بدعوى قوله ما ياتي فيما يقال هنا وفيما ياتي ما يقال كان
اخصر واوضح ويجوز بان الممثل له ليس هو ما يقال الخ بل
ما ياتي فيه من جواب التعرض هنا واعتراضه فيما ياتي قوله والعقل
الاول والتكليف **قوله** على وصفها يرجع اي عند التعرض **قوله**
بطريق اي من طرق التكليف الا بطل **قوله** فيه اي في المثال **قوله**
فما قال للامام اي ولا بد من الحاجب واحتمل بان ادراك التفتي الحكم بانه
اذا اتفق الحكم مع وجود مقتضى رفع عدمه لجد **قوله** واجب
لخوفه يقال هذا انما يناسب القول بجواز تعدد العلل وهو خلاف
ما صححه المصنف **قوله** بان المجيب لا يلزم مذهبها لان
هادم جميع مسالك وهو انطرق **مسالك العلة**
الاول منها الاجزاء **قوله** كانه الحاجب
الحائز به كالمراقبي على ان ما وقع للزكش من عرو تقديم الاجزاء
الي البيضاوي وتقديم النص الي ابن الحاجب وهو **قوله** الا ان اي
في مباحث الترجيح **الاول الثاني من مسالك العلة** **قوله** التقى **قوله**
الصريح قابل به النظام وابن الحاجب ادرج فيه النظام وقابل بالصريح
التبيين والايما ودرج الثلاثة في التمس وكل صحتها كمن ما صلتها

الم

المصنف **قوله** فتعني لا ياتي في صلاحيتها في التعليل فحيثما يعني ان
المصنف رتبة لان محل كونها للتعليل الذي هي صريحة فيه اذ لم تكن
مصنف رتبة **قوله** فغيره اي فالراوي غير العقيد **قوله** ومن قال من
المناخ بين بعض السعد التفتي راي **قوله** لم يرد بالوصف فيه
المصنف يبين الشارح مراده وقد بينه تحتنا شيخ الاسلام القا
يأتي اخذ من كلام العصفه في دخول الثاني كلام الشارح **قوله**
ان الكاين في الوجود ترتيب الباعث المشتمل عليه الوصف على
الحكم وهو المسوق لدخول الثاني الوصف في المثال هو السجود
وقد اشتمل على حكم مقصوده للشارع باعتدله على الحكم وهو حجر
حلل السجود والحكم تدب السجود ثم قال هكذا ينبغي ان يفهم هذه
المقام وهو كما نريد دقيق وقوله باعتدله على الحكم اي على المثال
الامر به فان قلت كيف عمل بقول الراوي سلمى فتسجد
وتكون معانده اذ قال هذا منسوخ لا يعمل به لجواز كونه عن
اخذها **قوله** هذا من قبيل فهم الالفاظ لغة لا يرجع فيه
للاخذ بغير خلاف نحو هذا منسوخ وهذا اذ قال امره على الله عليه
ولم يكن الاوطني عن كذا يعمل به صلي الله عليه والرفع لا على الاخذ بغيره
منع في هذا انما قال بمقتضى الموضوع **قوله** فالغا فبما ذكرنا من
الا مثله المذكورة للتبسيط التي هي بمعنى العلية ففي الاخير مثلاً
المعنى فتسبب سهوه سجدة وفي ذلك تنبيه على رد اعتراض
المرابي على المصنف بان البيضاوي جعل الغامضات من قبيل الاسما
وظاهر ان كلامها صحيح ولا مشاحة في الاصطلاح مع ان ما قاله
المصنف الثاني لابن الحاجب افقد من قول البيضاوي الثاني للمصنف
الثالث من مسالك العلة **الايين** **قوله**

صله

الحكمة ان كان فيه من الكافات المعطوفات عليها لا يستقصا بالنظر
 الى الايمان المنتقض عليه والتخيل بالنظر الى حطه الايمان وعلى الاول
 يحمل حصرا من حصص الايمان في مدح ولا يثبت **قوله** رواه ابن ماجه هو
 باللفظ انه كور رواية بالمعنى والافلفظة في الصيام وفقت
 على امر الى في رمضان **قوله** اي صاحب اي صاحب الفرس **قوله**
 في الحين الاول قبل التطهر **قوله** لفظه تقويتها اي يكون
 التثاقل بالبيع عن السعي مظنة لتقويتها الحققة **قوله** وان كان
 في بعضها تقدم برأي كسئل الغاية بقوله تعالى فلا تفر بوجه حق
 يظهره فان الوصف والحكم فيه مقداران ومثال الاستثنا بقوله
 تعالى منصف ما فرضتم الا ان يفهم فان الحكم فيه مقداران
 قررها الشارح قبل والمجمل الوصف في الغاية مقداران
 لفظه مذكور بقوله يظهره وجعل في الاستثنا مذكور بقوله
 ان يفهم لانه في الاول ذكر غاية لما قبله من المنع ولا يترتب
 حكم عليه فيحتاج الى تعديره وفي الثاني ذكر محججا لما قبله لرتب
 حكم عليه **قوله** وعلى هذا التقدير يكون مستثنى ليس باما
 قطعاً بل بدلالة على فساد ما يوهم كلام المص في تعريف الايمان
 ان هذا ايمان على قول **قوله** وفيه اي في حكمه اكثر العدل جملة مفرقة
 بين المبتدأ المؤخر وهو قول خلاف والخبر وهو قول في الوصف
قوله مختلف الترجيح اي المرجح في اقران الوصف المفوظ بالحكم
 المستطاعات المرجح في عكسه **قوله** الجواز يكون الوصف اعلم من الحكم
 الحكم فلا يستلزم لانه يوجد به وفيه تحقيقا لمعنى العموم **قوله**
 فحله اي البيع مستلزم له حله وهو الوصف المفوظ في الاية
 ومقتضى هي الحكم المستطاع منها **قوله** لتفصيل الدبوبات اي حكمها

لحمة

لحمة المفاصلة في بيع بيعها ببعض فالدبوبات بمعنى حمة المفا
 فيها هي الحكم المفوظ والطعام وغيره من القوت اما الكيل هو الوضو
 المستطاع **قوله** لعلية له بن له اي يكون الدين على الجواز الغضا **قوله**
 ولا يشترط في الايمان نسبة الوصف الى الخلف كيد بالنظر الى النظام
 والا فالنسبة معتبرة في نفس الامر قطعاً لا تقا على امتناع
 خلو الاحكام من الحكمة اما لفضل او وجوباً على الخلف الكلامي بده
 عليه ان ذكر كشي **الرابع من مسائل العلة السبر والتقسيم قوله**
 وهو اي ما ذكر من السبر والتقسيم كما اشار اليه بعد بقوله
 فالنسبة بمجموع الاسمين واصلة وهذا بمنزلة اصول الفقه على واما
 معناه ما مر دبت فالسبر الاختيار والتقسيم اظهارا لشيء واحد
 على وجوه مختلفة والسبر نوعان لان الشارح يجلبوا اي يعتبر او لا
 هل بالتحمل او صاف ثم بعد وجودها يقسمها ثم يعتبر ثانيا
 الصاوم منها للعديد وبالاختبار الاول السبعة كان السبر مقدما
 على التقسيم **قوله** ويبطل ماعدا الطعام بطريقه اي كان يبطل القوت
 بشي من الحكم في الملح مع انتفا القوت فيه بناء على الشراط الانعكاس
 في اكلة المالح على منع تغدها ويبطل الكيل والقوت ايضا
 لما لتعلقها لطعام خبز مسلم الطعام با لطفه م مثلاً بمثل لانه علف الحكم
 فيه باسم الطعام فانه اي هو بمعنى المعلوم والمعلق بالمشقة معلل
 بما منه الا تستثاق كالقطع والجلد المطلقين باسم السارق والذاني
قوله ويكفي اي في دفع المعترض من المص **قوله** والاصل عدم ما سوا
 الاول جعله الواو بمعنى او كما عرفت في نسخ من الحق بلبا مختصر
 ابن الحاجب وجعل لان بقاها على معناه الاصل يقتضي انه لا بد
 من الجمع بين مدحها وما قبلها وليس كذلك وقوله بعد انه

دها

في تعليل ما قبلها **قوله** ان الجمع على تعليل ذلك الحكم اي عليه انه من
 الاحكام المعللة لا التعليلية **قوله** لا بد من اذ الحكم لا بد من ان يكون
 اليه ذلك لا يلزم من اجماعهم على تعليل الحكم الاجماع عليه انه معلل
 بشي كما يبطل **قوله** الطائي بالجملة لخصر **قوله** ولا يتقطع المستدل
 الخ قال الزركشي وقيل يتقطع لانه ادعى خصرا ظهر بطلانه ثم
 نقل عن المصنف انه قد وعندي ان يتقطع ان كان ما اعترض به مساويا
 في العلل لما ذكره في خصره وبطلان الذي ليس ذكر المدة نور وبطلان اول
 من ذلك المسكوت عنه المساوي له **قوله** ولكن يلزم من تعليل اي دفع منع
 المقدم من بدليل يبطل عليه الوصف المبدئي **قوله** ان الوصف مراد
 يقال فيه ايضا طردب وسبائي مع زيادة **قوله** كالطول والنقص نفروا
 فيهما لا لاختصاص ولا فقر بغير ان في الرخص وعدمه في السخر
قوله ولا العادة اي ولو تغيرت ككسوة وصوم وفدية في
 حيوان فلا يعتبر طول او قصر في العتق ولا في كسوة
 ولا في نهار الصوم ولا في حيوان التقدمة **قوله** ولا اعتقت اي
 ولو في غير العادة كالوصية تعتق عبدا ونذره **قوله** الحكم صله
 مناسبة **قوله** لا تتفا مثلث العلة اي وهو ظهور المناسبة **قوله**
 بخلافه في الايمان لما مر انه لا يشترط فيه ظهور المناسبة وانما الشرط
 هنا لانه لما تعدت فيه الاوصاف لحيث الى بيان صلاحية بعضها
 للعلية بظهور المناسبة فيه فالشرط هنا لغيره لا لبيان ان
 العلة بمعنى الباعث فلا ينافي ما مر من ترجيح انها بمعنى المرف
قوله ولكن يرجح اي ولكن المستدل بغيره **قوله** كغيره اي غير المستدعي
قوله بموافقة التعليلية اي لسر المستدل **قوله** محله مفعول
 تعليلية الحكم الخامس من مسائل العلة المناسبة

وهي

وهي لغة الظن وهي اسما في المعنى الاصطلاحي وهو ملازمة الوصف
 المعينة للحكم **قوله** يخرج في المناط قد قسم المصنفه فانه قسم الترخي
 بالتعيين والمناط بالعلم التي يطر بها الحكم فاصل المناط موضع
 النوط اي التعليل **قوله** مع الاقتران خرج به ابد المناسبة في المستدعي
 في السبر **قوله** يتفصل عن الترتيب من الايمان بمتنازاي بمتناز
 عن ترتيب الحكم على الوصف الذي فيه اقسام الايمان الساتفة كما
 يتنازع عن يقينة اقسامه بالمناسبة اي ظهورها **قوله** كانها قيد
 في التسمية يعني جرائن مسمى هذا المسلك واما بالنية الى
 غيره فشرط خارج عن مسمى علم ان المصنف يذكرها في حد
 المسلك ليجتاح الى هذا الاعتذار بل في حد استخراج **قوله**
 لكنه حد به اي بالحد وهو تعيين العلة بما بدأ من سببه من المعنى
 والحكم **قوله** وما صنع المصنف اقتدارا لانا الاقتران لبيان ان المنا
 يتغير في التعليل لا لبيان حقيقتها ولان سببه الا استخراج
 تحريجا انت من تسمية المناسبة سببه تحريجا ولا بد لطلب احد المنا
 في حد المناسبة فورد عليه انه تعريف للشئ نفسه فاجيب الى
 الجواب بان الحد والمناسبة بالمعنى الاصطلاحي والمأخوذ في
 الحد المناسبة بالمعنى المعنوي والمأخذها في تعريف المناط
 فصل من الاغراض **قوله** ويجوز معنى للمفعول **قوله** بعد ما
 سواء متعلق بجوهر وقوله بالسبر متعلق بعدم وقد يقال
 في الثبات المستدل استقلال الوصف بعدم غيره المشتبه له
 بالسبر اتفق من طريق المناسبة اي طريق السبر وهو ممنوع
 للاشتغال المحذور كما قدم الشارح نظره فيقول هذا المسلك
 واجب بان المنوع منه الانتقال من المسلك الى اخر كما هناك

سببه

سببه

وهناك يتشكك منه بل ثم دليلا بمصداق **قوله** والاصل عدله
 بالاول وهذا اول خلاف ما قد مر في السجل ان العتبر هنا اثبات الوصف
 الصالح للعلية ثم نفي ما لا يصلح لها بنده عليه الشارح فان لم يكن هنا
 الامران فانهما اول **قوله** والنفع الدقة والنظر الالام او يسبها
قوله الدبوس يتخلف المصلحة نسبة اليه دبوس في رتبة
 بخار او سم قند **قوله** وهذا مع الاول متقاربان يقال في الثاني
 والرابع وهو ما عتبه الامد في واجب الحاجب وظهرها كذا بدل
 كل منهما ومن الثالث عند التحقيق ايضا الاول قبل واقتضاه
 في الرابع على الوصف حري على الغالب لما مر ان العلة قد تكون حكا
 شرعا فلو ابدلوه بعلومه كان اولي والاويل ما قاله الشارح في الجملة
 ان الحكم وصف لانه وصف للفعل القائم هو به وقد يقال الوصف
 في مثل ذلك صار على علي بن طه الحكم يتكوا الكان وصفا لغويا لا
 لكن لما راي المصنف ان ذكره بوجه اخر غير اختار تعريف الاول **قوله**
 وقول المضم وجهه ان العلة تتلقى العقول السليمة بالقبول
 فلا يقدر فيه عدم تلقي عقل الغرض وهذا قاله بعض من اعنت
 كالشارح كلامه دبوس والذي جري عليه المصنف كالعضد وغيره ان
 الدبوس قابل بالمتنازع انتمسك بذلك في نظام المناظر دون
 مقام النظر لان العاقل لا يكابر نفسه فيما يقضي به عقله **قوله**
 ما يصلح كونه مقصودا فاعمال يحصل ما والمقصود هو الحكمة وخرج
 يحصل عقلا الخ الوصف المستحق في السبر والمدارك في الوردان
 وعندها من الاوصاف التي تصلح للعلية ولا يحصل عقلا من ترتيب
 الحكم عليها المعنى المذكور من حصول مصلحة او دفع مفسدة
 ولا يلزم من ذلك خلوه عن الاوصاف عن اشتغالها على حكم **قوله**

من حصول مصلحة او دفع مفسدة المصلحة الدقة او سبها
 والمفسدة الالام او سبها وكل منهما ديبوس ولحق **قوله** كالسفر
 الخ مثال المصلحة غير **قوله** المنصسط ومثال منظمة الحق الوطي
 فانه منظمة لشغل الرحم المرتب عليه وجوب العلق في الاصل
 حفظا للنسب كمنه حقي وجوبها في منظمة **قوله** وهو الاثر جار
 يجعله حكمة ترتب وجوب القصاص على عتبه الاثر جار
 وجعلها في شروط العلة حفظ النفوس ولا منافاه لان الثاني
 مقصود بالذات والاول بالعرض لكونه طريقا للثاني **قوله** فان
 المستعجب عنده اكثر من التعدي بين عليه اي لان الغالب من حال المفسر
 انه اذا علم انه اذا قتل قتل كف عن القتل **قوله** فيما يظهر اي لئلا يفي
 نفس الامر لتعذر الاطلاع عليه فهو تعريفي لا حقيقي **قوله** من بقي
 الشيء بنده علي ان نفي كما يستعمل متعديا يستعمل لار ما **قوله**
 والاصح جواز التعليل بالثالث والرابع اي بالمقصود الى قضيتهم جواز
 التعليل بالحكمة ومحملة اذا انضبطت بغيرية قوله قبل فان كان
 الوصف حقا او غير منضبط لا وان كان محالنا اقتضاه كلامه
 في اويل شروط العلة ويوجد من ذلك مع ما مر ان الحكمة اذا علال بها
 يكون لها حكمة **قوله** كجواز القصر المتفرقة نظير للذين قبله دليله لهما
 وضع ابن الحاجب والمصنف بجواز القصر كمن ذكر حيث اعتمد فيه السفر
 مع انتفاء المشقة فيه طنا او شيئا للجامع بينه وبينك انتفا
 المقصود وان لم يعقل به في هذا **قوله** اما الاول والثاني فيجوز
 التعليل بهما قطعا هذا مقيد لمحل الخلاف المتقدم في جواز
 التعليل بالحكمة او هو بالنسبة الى القول بجواز التعليل بهما اذا انضبطت
 لان النظام ان الكلام هنا مقرر عليه **قوله** يعتبر المقصود فيه اي في

ها

بعض الصور **قوله** رجل متعلق ببايعها وقوله منه متعلق بانشر
قوله السبوقه نقت لمرة **قوله** دون ما قبله في الرتبة اي فيقدم
ما قبله عليه عند التفاضل وقد اجتمعت اقسام المناسبات في التفتة
فمع ضروريه والزوجه حاجية والاقارب تحسنية ويعبر عن الحاجي
بالمصالح كما صنع البيضاوي **قوله** لحفظ الدية الخ الكاف فيه
استغنى عنه لان الكليات المرادة هنا محصورة فيما ذكره **قوله**
وعقوبة الداعي الي البدء الاول جعلها من كمال الضروري لا ي
بيانه في كلامه **قوله** المشرع عليه حد القذف اي او التعزير لانه
الواجب في قذف غير المحصن وفي الايداء في العرض بغير قذف **قوله**
انشاء الي انه رتبة المال قال الزركشي والظاهر ان الاعراض تنقل
فمنها ما هو من الكليات وهو الانسان وهي ارفع من الاموال
فان حفظها نارة بتحرهم الزنا ونارة بتحرهم القذف الغضى الي
اي التشاك في الانساب وتحرهم الانساب مقدم على الاموال
ومنها ما هو دونها وهو ما عدا الانسان التمس في قوله ومبنيها
ما هو دونها من الاعراض ما هو دون الكليات فهو دون
الاموال لا في رتبته كما زعم المصنف **قوله** فان ملك المنفعة فيها
اي في الاجارة **قوله** يغوت فاعلم حفظ نفس الطفل اي يغوت
حفظها يغوت ملك المنفعة واعرض بانه قد يغوت ملك
المنفعة ولا يغوت حفظ نفس الطفل بان يوجد منسجرا او
من يربيه يجعل اوييا شر اولي تربيته او يشرى له امه تربيه
وحا **قوله** بان مرادهم ان فوات ملك المنفعة مظنة لقوات
حفظ نفس الطفل لو لم تشر الاجارة واعتبار المظنة لا يشر
فيه مع وجودها فوات الملية **قوله** المزوم اي الذي هو سلب

لا لزام

لا لزام الحقوق لاهلها على المشهود عليه **قوله** ثم المناسب من حيث
اعتباره اي وجودا وعدما اقسام اي اربعة مؤثر وملازم وعرض
ومرسل وكلها تأتي في كلامه **قوله** الوصف في عين الحكم المراد
بعبئيه نوعه لا شخصه **قوله** كذلك اي بنص او اجماع وعرض باعتبار
المناسبات بل اقسام الثلاثة بالانصاف والاجماع ما اذا لم يعتبر
بذلك فانه حينئذ يحل لاهلها كما ذكره البعض بتجلا بين
الخلج **قوله** الاول اي كل من القترية اولي في ترتيب الحكم عليه
من المذكور والاول اولي به من الثاني لان الايهام في العلة الترخذ
منه في العلل **قوله** في جنس الولاية اي لانه جامع لولاية النكاح
ولولاية **قوله** حيث اعتبر البيان لا اعتبار الصغر في جنس الولاية
كما قاله السعد التفتازاني **قوله** بالمرحوم ان تقول لو لم
يقبل عقبيه حيث ثبت معه كمنظرة السابق واللاحق **قوله** وقد اعتبر
جنسه لانه حيث اعتبر في السفر في جواز الجمع فيه بالاجماع كما قال
التفتازاني لان الاجماع على اعتبار ذلك اجماع على اعتبار جنس المرحوم
في جواز الجمع في السفر فجاز الجمع بالمطر **قوله** المرحوم وقوله بالاجماع
اي عندنا عند اكثر العلماء والافقيه خلاف لبعضهم فلو جرح باليمن كان
اول **قوله** وقد اعتبر جنسه اي القتل العمد العمد وان لان جنسه جامع
للقتل بالثقل والقتل بالمجدد **قوله** في جنس القصاص اي فانه جنس
للقصاص في القتل بالمجدد وبالثقل وقد ذكر **قوله** اعلم
ان لكل من الحكم والوصف اجزا ساعالية وقهرية ومتوسطة فالجنس
العالي للحكم الخاص هو الحكم واحض منه الوجوب مثلا ثم وجوب
العبادة ثم وجوب الصلاة ثم المكتوبة والجنس العالي للوصف
الخاص كونه وصفا يباط به الحكم واحض منه المناسبة ثم المصلحة

الضرورة ثم حفظ النفس وهكذا ومعلوم ان الظن المأصل باعتبار
مخصوص الوصف في خصوص الحكم فكثير ما به الاشتراك اقوي من
الظن المأصل باعتبار العوم فالكالات الاشتراك فيه بالمعنى السافل
فلهذا قوي ظاهرا ودون ما كان الاشتراك فيه بالتوسط ثم ما كان
الاشتراك فيه بالمعنى وان لم يعتبر اي لا ينص ولا اجزاء ولا ترتيب
الحكم على وقفه **قوله** فان ذلك الدليل على العايد فلا يعمل به يسمى
بالغريب كما ذكره الشارع بعد وشمته به مع جعل المص له قسما
للمسل هو المنقول لا ما اقتضاه كلام العضد تبعاً لابن الحاجب
من انه قسم الملامم والترتيب بمعيين لغيره ومن ان الثلاث
اقسام المرسل **قوله** فاحاله اي من صغوبه الصوم وسهولة التفتا
عليه بناسب التكيف ابتدا بالصوم فالوصف الملقى حاله كما اشار
ايده بعد ويجوز ان يكون موافقه **قوله** يحيى بن يحيى المغربي
هو من اصحاب الامام مالك وكان امام اهل الاندلس والمالك السالفي
اقتناه هو صاحبها واسمه عبد الرحمن بن الحكم الاموي المعروف
بالمزني ثم اقتناه بذلك قيل له بعد ان خرج من عنده لم تقف
بهذه مالكا وهو التخيير بين الاعتناق والصيام والاطعام فقاء
لوقفتنا هذا الباب سهلا عليه ان يطأ كل يوم ويعتق رقبة تكن
حلقه على اصعب الامور ليلا يعو **قوله** والا اي وان لم اي قوله
فلهذا لم سهل محمد بن يحيى في الخلاف الا ان اذا علم اعتبار عبيده وجنسه
الحكم او عكسه او جنسه في جنس الحكم والافهم مردود اتفاقا كما ذكره
العضد تبعاً لابن الحاجب **قوله** اي قرب من موافقه اي من
جعله اما لا عنهما اعتبر المصالح المرسله وهي ما لم يعلم من الشرع
اعتبار ولا تفاوه الا ان امام الحرمين قيد ما اعتبر منها بكونها

مشبهه

مشبهه لما علم اعتبار شرعا وما لك لم يقيد به والذي انكر امام
المريين عليه هو عدم تقييد **قوله** وليس منه اي من المرسل **قوله**
لانها مما دل على دليل على اعتبار الدليل هو ان حفظ الحكم اهم في نظر
الشرع من حفظ المجرى **قوله** واشترطها الغراب اي اشترط الامور
الثلاثة في المصلحة وقوله به اي بالمرسل **قوله** فجمعها منه اي ويمنع
قوله اي انها مما دل على دليل على اعتبارها وبريد بالدليل المأصل وقوله
وقوله استاصلوا المسلمين اي الحاضرين ومن بذلك الاقل عليه
بجمل كلامه بعد كقوله لحفظ باقي الامة ويجوز اخذ بطاهر ذلك لان
استصحاب البعض قد يستدعي استصحاب الجميع **مسئله**
المثابه **تقرر بمفسدة** مثاله اصناف سلك الطريق البعيد
لا عرض غير القصر لم يقصر في الاظم لان المناسب وهو السفر البعيد
عورض بمفسدة وهي العلوة عن القريب لا العرض غير القصر كما به حص
قصر في ترك ركعتين من الرباعية **قوله** مع موافقه على انتفا
الحكم فيه تنبيه على الخلاف لفظي يرجع الي ان هذا الوصف هو ايقي
فيه مع ذلك مناسبه ام لا مع الاتفاق على ذلك **السادس من**
مسالك العلة ما يسمى بالمشبهه قوله كالوصف فيه اي كالوصف
الكاين فيما يسمى بالمشبهه المسلك الدال على العلية فهو اسم مصدر
بلا شبهة بوزن اكرم وان اريد به العلة فهو وصف بمعنى المشبهه
وهو بالمعنى الاول لا بد له من مشبهه ومشبهه به يكون بينهما وبالمعنى
المشبهه وهو بالمعنى الاول لا بد له من مشبهه ومشبهه به يكون بينهما
وبالمعنى الثاني هو المشبهه **قوله** المعروف بالمشبهه المشبهه الى
نبيه به على ان المعروف هو المشبهه بمعنى الوصف الذي يشتمل عليه
المسلك لا المشبهه بمعنى المسلك وكان الاولى ان يقول المعروف

كما تنقضه قوله الشبه الخ لانه لفظ الشبه ليس من التعريف **قوله**
 بين المناسب والطراد كما لم يبين وغيره بالطراد وغيره بالامد وغيره
 بالطراد بالبا قال العراقي وهو حسن فان الطراد بلايا من مسالك
 العلل على رأي كما سيأتي أي فاطلاقه على الوصف وعلى المسالك
 بوقع في ليس **قوله** واعلاه قياسا على الاشياء جعله نوعا
 من قياس الشبه الذي هو من مسالك العلل وقال المعتز ليس نوعا
 من الشبه بل حاصله تعارض مناسبين درجة واحدة أي فهو من مسالك
 المناسب لان المسالك المسمى بالشبه فخالفا أيضا في الآثار
 فجعل الماهية العبد بالمأشبه منه بالمال ولا يخفى ان شبه الوصف
 بمناسبين لا ينافي شبه مطلقا ما له أصل واحد لسلامة أصله من
 معارضة أصل آخر وقد يقال **بأن** ذلك مفهوم بالاولي بما ذكره
 لما مر **قوله** الغالب صفة لاحدهما أي باحدهما الذي يغلب شبهه
 الفرع به **قوله** ثم القياس الصوري أي قياس الشبه في الصورة
 والتقابل بالشبه الصوري ابن عبيد كما قاله في المحصول ونقل ابن
 برهان وغيره ان الشافعي لا يقول به وهو كذلك وان قال به
 بعض اصحابه في صورته على الاصح الخاف المرة الوحشية في الترخيم
 بالانسية لكن يحتمل ان يكون الترخيم فيها ليس للآفاق ومنها
 على وجه اعطاء الخلل عوضا عن الترخيم في صدق ونحوه والبتفرع الترخيم
 فتغل المصنع الشافعي ان قياس الشبه حجة محمول على قياس غير
 الصوري ثم كان الاول ان يقول قبل قوله ثم الصوري ثم في الحكم
 ثم في الصفة **قوله** لعل الحكم أي تعلقه متعلق بالمشابهة واللام
 بمعنى في كما اشار إليه اشارة **السابع من مسالك العلل**
الدوران معناه الامدي وابن الحاجب الطراد والعكس **قوله** ويعده

لكن اذا علاجه ولا تثير فلو قال كغيره ويعده لمسلم من ذلك
 قيل لا يفيد وهو مختار الامدي والغزالي وابن الحاجب وغيرهم
 فانما ابرق معه يعني مع اسكار المسكر وان كان غير يصير بعده
 عابدا الي المسكر وتوضيح كلامه ان الراية اذا دارت مع الاسكار
 وجود او عدمها دار الحزم معها كذلك مع انها ليست عللة **قوله**
 وبكذلك قابل ذلك قاله عند مناسبة الوصف أي فقد عد معها ان
 كان قابله من لا يشترطها فهو عند غير قطعي والا فليس بعلة **قوله**
 دون مجوزها أي فلا يضر ومحملة ان اتخذ مقتضى الوصفية واللام
 فيطلب الترجيح **قوله** او في فرع فلا يطلب الترجيح **الثامن من**
مسالك العلل الطراد هو مشترك بين ما ذكره هنا وبين
 كون العللة غير منتقضة المقابيل للعكس على ما ياتي **قوله** من غير
 مناسبة أي لا بالذات ولا بالشيء فخرج بقية المسالك **قوله** لا مناسبة
 فيه الاولى فيهما **قوله** في صورة واحدة أي غير صورة التراجع **التاسع**
من مسالك العلل تنقيح المناط **قوله** او يكون اوصاف الخ قيل
 ما الترق بين هذا المسلك بهذا المعنى ومسلك السبر واجب
 بان السبر يجب فيه حصر الاوصاف الصالحة للعللية ثم انفا وهما ما
 عدا ما ادعي عليه وتنقيح المناط بالمعنى المذكور انما بالخطا فيه الاول
 التي دل عليها طاهر السكون وفي تعييد ما ذكره بالاحتياط رد على من
 زعم ان الخذف في ذلك قد يكون بالغا العارفة الحاصلة بالاعتقاد
 فقد يكون بدليل **قوله** ويمثل لذلك بعد ثبوت الصحة في الموافقة
 فيهما رد مضان لا ينافي التمثيل به فيما لا يمان لان التمثيل به لذلك
 باعتبار قوله صلي الله وسلم اعتق رقبة بقول السبايل واقعتها

في نهار رمضان ولاحظنا باعتبار اجتماعها في الوصف الذي
 يناط به الحكم **قوله** فان اما حقيقته الا يوجد منه ان ابا حنيفة يتحمل
 تنقيح المناط في الكفارة وان منع القياس فيها لكنه لا يسميه
 قيا سابل استدلالا وقرئ المنفعة بينهما بان القياس ما الحف
 فليحكم بالجمع بعيد غلبه الظن والاستدلال ما الحف فلي
 ذلك بالغا الفارق المفيد للقطعة وهذا في الحقيقة خلاف لغيري
قوله اثبات العلة في احاد صورها بعين اثبات العلة في صورة
 خفي وجودها فيها **قوله** وقرئ بين الثلاث كعادة الجديين
 نية بد علي نكته اعادة المص ذكر تخريج المناط بقوله وتجرى **العاشر**
من مسائل العلة الفارقة قد جعله البيضاوي
 نفس تنقيح المناط والمص غاير بينهما وهو الاوجه وان لم يتغير
 تغاير كلياً اذ بينهما عموم مطلق لان الفارق بعينه انقطعي
 والنظري وتنقيح المناط خاص بالنظري فبرجعت الي انه قسم في الفارق
قوله لما اشترك فيه اير لاجل وصف اشترك فيه الاصل
 والفروع **قوله** كالمات الامة باعبد مثا للمظني لانه قد يتجمل
 فيه لانه اعتبارا الشارح في عتق العبد استقلاله في جهاد وجمعة
 وغيرهما مما لا يدخل في ذلك وفيه ومثا انقطعي قياسا صب البود
 في الما اير اعلى البود فيه في الراجحة **قوله** ترجع ثلاثتها الى
 تشبه اير انها تقيد تشبه للعلة لعل حقيقة لما ذكره خلافا
 بقية المسالك المرادة بقوله بخلاف المناسبة وقوله يحصل الظن
 اير للعلة **خاتمة قوله** بعلة وصف اير ميسها
 بان يقال اذ كان الوصف علة بينات القياس على محل النص **قوله**

عن افساده اير الوصف المحمول علة ولو قال افسادها اير العلة
 كان السب **قوله** واجيب بانه انما يتعين عليه ان اجيب عنه ايضا
 بلزوم الدور فان صحة القياس تتوقف على علية الوصف فلو اثبتنا
 عليه به لزوم الدور **الفوارح قوله** من حيث العلة او غيرها الا
 علة كان الدليل وغيرها **قوله** منها تخلف الحكم عن العلة املاقة التلوي
 يصدق بوجوده مانع وقد شرط غيرها واطلاق العلة يصدق
 بالمسبوصة قطعا والمنصوصة ظنا والمستنبطة والمماس **قوله** من
 ذلك تسعة اقسام لانها الخارجة من ضرب ثلاثة في ثلاثة تكن
 التقصن انما يتاتي فيما امكن فيه منها **قوله** وفاقا لتشافعي هو
 المشهور عنه وقول الغزالي في تشافعي لا يعرف لتشافعي
 مع خصوصه طاف في ذلك ذكره العلامة البر ماوي وزاد في بيان
قوله وقال المنفعة اير اكثرهم كما صرح به في شرح المختصر **قوله** غير ذلك
 اير غير المتقوض به **قوله** بخلاف الناطع اير وبخلاف الظاهر الخاص بمحل
 التقصن او غيره سواء اعم الناطع المحال ام اخص بمحل التقصن او غيره
 فيقدح التقصن حينئذ وانت حير بان هذا وهم لان العلة اذا ثبتت
 بشي من ذلك فلا تقصن لاستحالة التلوي في الناطع العام وفي
 الخاص ولو طام بمحل التقصن وعدم التعارض في الخاص في الخاص
 غيره وحينئذ فلا قدح في المنصوصة مطلقا كما دل على ذلك كلام
 كثير حتى المص في شرح المختصر فعلم ان القدح على هذا انما هو من
 المستبطل اذا كان التلوي بلا مانع او فقد شرط وهو العتادة ان
 الحليب وغيره من المحققين ولي بهم اسوة **قوله** منصوصة كانت
 او مستنبطة اير مع كل من الاحوال الثلاثة المذكورة **قوله** او كانت
 منصوصة لا لا يقبل التناوب اير اذا لم يكن شي من الاحوال الثلاثة

ص

وقوله بما يبين نص **قوله** الا في المنصوصة بما يقبل التأويل فيه اشارة
 خفية الا ان تقييد الامدي بما لا يقبل التأويل صلت فقد **قوله**
 هو لازم قوله فيها الا اشارة الى بيان ان ذلك لازم قول الامدي
 لانه نفس قوله ووجه لزومه ان العدة بالتقضى فترى المتعارض
 فاذا انتفى المتعارض لزم انتفاء العدة **قوله** فالصالح الا ان يكون
 احد هاتين شيئا فضيله انه استند راسه من المصالح الامدي واثبت
 الامدي لم يذكره وليس كذلك بل هو كلف كلام الامدي نفسه
 صرح به في الاحكام **قوله** وهذا التبريع لتسليح سهو او وان صرح
 به المص في شرح المختصر فلا يرد عليه اشارة به **قوله** فانه انما يتبين
 في تخلف العلة عن الحكم صحيح كما يعلم من قول المص في بحث العكس
 وتكلفه فادرج عند مانع علة **قوله** ويسمى عطف على لام
 المقدر بعدهما اي وان لم يتقد **قوله** التلطف فلا يقطع المستدل
 ويسمى قوله اردت الا **قوله** وانحرار المناسبة اي بطلانها **قوله**
 منع وجود العلة اي كما يدقيد معتبر في الحكم موجود في محل التلطف
 مقفود في صورة التقضى **قوله** وعند من يرى الموانع ببيانها
 انما غير الاسلوب حيث لم يقل او ببيان الموانع عند من يراها ليل
 يوهى عطفه على وجود العلة وقوله ببيانها خير مبتدأ محذوف
 اي وجوابه عند من يرى الموانع ببيانها **قوله** لم يوجد لغير صحيح
 لانه بناء على رجوع الضمير في يكن اليه الحكم المعلق لا اليه ما يعلل به
 اذ لو بناه عليه لم يصح ذلك لانه قد وجد لغير كصاحب المقترح
 اي منظور البروي بموجوه ورا مقتضى خيلين حيث قال ان كان
 امر ما يعلل به حكما شرعيا فليس للمعترض اثباته بالدليل كتهليل
 المتني وجوب المضمضة في غسل الجنابة بان الغم محل يجب

غسله

غسله عن الخبث فيجب عنها فاذا انتقض بالعين فليس مستند
 منع وجوب غسله عن الخبث وحسينه فليس المقتر من اثباته
 بالدليل اما اذا كان ما يعلل به امرا حقيقيا فله ذلك كتهليل
 المتني عدمه الاخر في الاجارة بالاعتقاد بانها عقد على منفعة
 ولا يملك عوضها بالاعتقاد كالمضاربة فان تقضى بالكتاب منع
 ورود على المنفعة وحسينه فله اثباته بالدليل **قوله**
 لحوار ان يكون اي التلطف **قوله** فيما اي في المحل الذي يعلل به عمل
 حكما **قوله** بوجوده اي ذلك بالدليل موجود **قوله** ثم منع اي المشكك
قوله لا تتقاله من تقضى العلة اي تقضى دليلها فيه فلو صح بان
 الكلام فيما اذا ادعى التقاض دليل العلة معين فلو ادعى احد الامرين
 فقال يلزم اما التقاض العلة او انتقاض دليلها وكيف كان فلا يثبت
 العلية كان معصوعا القافا لظهور عدم الانتقال **قوله** لان العدة في
 الدليل قدح في المدلول لا ينعني انه يلزم من بطلان المدلول
 لظهور فساده بل ينعني انه محو الانتقال اي اثباته بدليل اخر والا
 كانه قول لا بدليل وهو باطل **قوله** ويجب الاحتراز منه هو عكس مختار ان
 المجاب المحلي عن الاكثر من كذا الذي حكاه البر ماوي عنهم الوجوب
قوله في المتن وفيه على المستند لا يجب مناظرة كان او ناظر التقضى
 ليوافق ما في شرح المختصر فيكون الراي مفصلا بين المناظر والمناظر
 والقولان الاجران بعده عامين فيهما وان فلهذا ما مر اخر وكلام الشارح
 يوهى انهما في المناظر فقط **قوله** ودعوى صورة تعينة التي عين به ما يتخذ
 من النقوض ويستقت الجواب وهو مشتعل على ثمان صور لان دعوى
 الحكم قد يكون في صورة معينة او مبهم وجميع الصور وهو المقاد
 بقوله وبالعكس وعلى كل منهما لاحتمالها فالمدعي اما اثبات الحكم او نفيه

وعلى كل من الاثبات والنفي في الثالثة فالتقصن اما بصوره مصيبيه
 كريد كايث او مبهمة كايث ما كايث والباقي في قوله بالاثبات للملازمة
 اي دعوى صوره ملتبه باثباتها **قوله** بد ايا لاثبات الرجوع الى
 النفي فيه به على ان في كلام المص لظا ونشأ معكوسا مع توجيهه اذ كان به
 فقوله لتقدم عليه طبعاً اي لتقدم لاثبات على النفي اي لان نفي
 الشيء انما يكون بعد اثباته وقد صرح بذلك في الكلام الاتي عليه ثم
 الثاني حيث قال ويداه لتقدم على النفي **ومنها الكسر قوله**
 لانه تقصن المعنى فيه تختلف الحكم عن العلة **قوله** وهو اسقاط وصفه
 من العلة اي وتقصن باليهما كما يوجد في صوره الابدال من قوله الاتي
 ثم يتقصن وفي غيرها من قوله وليس اي في ما قاله تنبيه عليه انه انما
 يعترض به على العلة المركبة **قوله** ليتعلق به الجار والمجرور اي فللمحتاج
 اليه لتقدم متعلق والا فالكلام بدونه صحيح وان احكامه التي تقدر
 للايضاح كما بينه على ذلك بقوله وصرح بلفظ قادر مع انه ذكره
 فاذرة وهي دفع ايهام تغلق الجار والمجرور بالكسر **قوله** اولاي
 اولاي مع ابداله المعلوم ذلك من ذكر مقابله اي وهو ما مع ابداله
 فقوله المعلوم صفة لقوله اولاي مع ابداله وظاهره ان ذلك معلوم
 منه ذكره نفسه ايضا في المثالين طريق القدر بالكسر ان يقال
 المستدل ان عينه ان العلة المجرورة يصح لانها الوصف الفلاني وان
 عينت ان العلة ما سوى الملقى لم يصح التقصن **قوله** وهو اي تفرقة
 البيضاوي منطبق على ما تقدم بصورته اي الابدال وغد م
 قد يقال فيه تلويح بان تفرق المصحح منطبق عليه لاقتضاره على
 اسقاط الوصف ويجاب بانه منطبق عليه اي بما يوجد من كلامه
 كما بينته قبل **قوله** وعبر عنه اي عما تقدم ابن الحاجب كالامدي

بالتقصن

في قوله التقصن المعنى فيه تختلف الحكم عن العلة وهو اسقاط وصفه من العلة اي وتقصن باليهما كما يوجد في صوره الابدال من قوله الاتي

بالتقصن المكسور وهو كما قال المص وغيره تسمية لا يعرفها الجدلون
قوله وعرفا الكسر كما عرفه ابن الحاجب ايضا بانه تقصن المعنى اي الخلل
 به بمعنى تختلف الحكم عن العلة وللكسر عنده معنيان تختلف الحكم والعلة
 عن حكمها وتختلف الحكم عن العلة فقوله الشارح اي الحكمة لا تتردد عن
 تقصن المعنى بمعنى تقصن العلة **قوله** والراجح انه لا يتقدم هو ما رجحه
 الامدي وابن الحاجب على تفرقها المذكور **ومنها العكس قوله**
 كما سيأتي في قوله وتختلف قادر فالقادر تختلف العكس لانه
 فانه من شرط العلة عند ما يتقدم هذا لا قادر وغيره البيضاوي
 وغيره بعدم العكس **قوله** وهو اي العكس فيه مع ما قبله شديد
 استتداهم لا يحق **قوله** بان ثبت الحكم الا ببيان لا يتفاد ثبوت مقابل
 العكس **قوله** فاليد في العكسية اي في حصول شرط العلة من كونها
 منعكسة عند من يمنع تعدد العلة **قوله** اي الداعي اليه اي الى
 قولهم المذكور **قوله** وفي بضع احدكم اي وطية اهلكه **قوله** استثنى
 بالفاء للمفعول وللفاعل وهو ابني او المجتهد **قوله** عدل للمفعول
 اولفنا عل وهو الواطى **قوله** وبادر الكوجم مبادرته بذلك كون
 عدم العكس الذي انكلام في القدر به متوقف على معرفة العكس
 فكونه قياسا شاهد **قوله** وتختلف ولو في صوره قادر اي كما
 يتقدم تختلف الاطراد فشرط العلة ان تكون مطردة منعكسة
 كما عرفنا ان اعرضت عنها غير مطردة فلهو التقصن او غير منعكسة فهو
 تختلف العكس فيقصد عند ما يقع على دون مجوزهما كما ذكره
ومنها عدم التاثير قوله اي ان الوصف لاحنا
 فيه لا يقال **قوله** المناسب لما ياتي في تفسير الطراي ان يزيد ولا يشهد
 لا في تقصن الكلام هنا في تفسير عدم التاثير بعد المناسبة لا

سبعة

وثم في تفسير الطردي والجامع بينهما وقد يقال تفسيره م
 الثاني بعد المناسبة فيه في وصف المستدل موجودة الا انه
 عند كماله مما ياتي فيه فلو قسم بينا الحكم بدوت الوصف في الاصل
 كما قسم البين في تنوع الامام الرازي كسليم من ذلك ويجا
 بانها استثنى عنه في الثاني عدم غير مناسب تغليباً بل لا نسلم
 انه مناسب اذا المراد بالمنا سب ما دار مع الحكم وهو مقفود في
 الثاني كما يوجد في قول الشارح فيه وعدمها موجود مع
 الروية مع ان تفسيره بما قاله هو الانسب بقوله ومن ثم في قوله
 اختص بقياس المعنى اي وهو الذي ثبت فيه علة الوصف بالما
 الذاتية فلا يقدر الا عليه لوجود المناسبة فيه بخلاف قياس
 الشبه والطردي فالباد اخلف على المقصور عليه والمقصود قد
 عدم التأثير في قوله وبالمستطاة الخ اي في قياس المعنى **قوله** الاول
 عدم التأثير في الوصف قد يقال حاصله عدم تأثير الوصف في نفسه
 وليس مراد اوجهاً **قوله** بان المراد هنا انه لا تأثير له اصلاً فلو
 قال كالعقد عدم تأثير الوصف مطلقاً كان اوضح **قوله** يكون متفق
 بعدم التأثير في قوله طردياً اي او شياً لصدق عدم المناسبة الذاتية
 مع كل منهما فان قلت **قوله** مستدكان للعلة فكيف يكونان قاد
 لها قلت فلا محذور **قوله** لا مناسبة فيه ولا شبهة ببيان تكونه
 طردياً **قوله** وعدم التأثير مما لا يتم به عذران في المثال مع عدم التأثير
 تخلف العكس ومثله ياتي في قوله الاتي فعدمها **قوله** بنا على
 جواز التعليل بعلة اي قبول المعارضة مبني على جواز ذلك هذا
قوله فانا المبني عليه لك انما هو عدم قبولها كما نضرح به الامدي
 وغيره فكان ينبغي ان يقول بنا على منع التعليل بعلة **قوله**

ودار الحرب بالاول فدار الحرب بالغا كظهير فيما بعد **قوله** عندهم
 اي وعندنا ايضاً نكتم اقتصر عليهم لانهم المستدلون **قوله**
 والمناسب لقوله عندهم تنفق النفي اي بان يقول اذ من تنق
 الضمان نقاه وان لم يكن في دار الحرب **قوله** او تكون له قايمة قسمة
 لقوله اما ان لا يكون لذكره قايمة **قوله** في الاصل والغرض اي في
 حكمها **قوله** واذا اعتبرت الضرورة اي بان لم يصح الاعتراض بخلاف
قوله الرابع عدم التأثير في الغرض جعل هذا قايماً هو على
 مرجوح بغيره بقوله والاصح جواز اي الغرض مطلقاً اي لانه قد
 ليساعدك انه يدل في كل الصور ولا يقدر على دفع الاعتراض مع
 بعضها فيستفيد بالعرض عن رضا صحتها **قوله** وقد قال به المنفردة
 لظواهرهم انهم يمتنعون تزويجها انفسها من غير كفوف والمشتبه
 من متغيرها خلافاً وهو انه يصح النكاح وللأوليا طلب التفرقة
 من الحاكم ليحكم به لانه الغضا شرط عندهم في الفسخ **ومنها**
القلب قوله وهو دعوى الغرض لانه تفسير للقلب بمعناه الاعم
 وهو الذي يعترض به على القياس وغيره من الأدلة واما بمعناه الا
 وهو قلب القياس وعليه اقتصر البيضاوي وغيره هنا فيلوان ربط
 المعترض بخلاف قول المستدل على علة **قوله** على ذلك الوجه لم اره
 لطرح ولا حاجة اليه فقول بعضهم انه اخبر انهما اذا كانا بغير ذلك
 الوجه كان يكون استدلال المستدل على المسئلة بطريق الحقيقة
 واستدلال المعترض بطريق المجاز فمثل ذلك لا يسمى قلباً مردود
 ويرد مثاله المذكور ايضاً بما مثل هو به كغيره للقلب من المجاز الاتي
 اذ المستدل استدلاله من جملة الحقيقة والمعارض استدلاله
 من جملة المجاز وقد اعترض كلامهم بانهم كان ينبغي اسقاط قوله

ان يوضح قوله في المسئلة عني ذلك الوجه عن قوله عليه لان المقصود
تقييد كون مدلة بتلك المسئلة وبذلك الطريق لا تقييد استدلال
المستدل بذلك وبان كان ينبغي استقطاء قوله لانه ليتم نوعي
القلب الله بنصره بما الامد بحيث قال قلب الدليل ان يبين ان
ما ذكره المستدل يدل عليه لانه او يدعي عليه وله باعتبارين وقد
يقال قوله لانه اي فقط في النوعين قال الامدي والنوع الاول
قل ان يتفق له مثال في الاقيسة ومثاله من انصوص استدلال
الحق في ثوريت الخال تجر الخال وارث من لا وارث فيقول
المعترض هذا يدل عليك لانه ان معناه ثني ثوريت الخال
بطريق المجازة اي الخال لا يرث كما تقول الجوع زاد من لا زاد
له والصبر حيلة من لا حيلة له اي ليس الجوع زاد ولا الصبر **قوله**
ان ص من تمة المد اذ لو لم يصح لم يكن مصححا لذهب المعترض ولا
مبطل للمذهب المستدل وليس كذلك كما سيأتي والمراد صحة في
الواقع او عند المعترض ولا ينافي عدم تسليم المعترض له كما
سياتي لان معنى عدم التسليم طلب الدليل على صحة **قوله** لان القا
لما تغليل للقولي بطريق الف والشر المرب **قوله** من امكن
التسليم عدم اليق من ملزومه وهو دعوي المعترض الى الذي هو
المتبادر ليجب ترتيب ما يعود عليه **قوله** معارضة جز مبتدأ في
اي وهو معارضة عند تسليم صحة دليل المستدل وهذه المعارضة
غير قادحة بل بحاجب عنها بالترجيح **قوله** قادح جز مبتدأ محذوف
والماضي ان القلب مقبول وهو معارضة عند التسليم ولا
يكون قادحا وقادح عند عدم التسليم والمعارضة ثلاث اقسام
لان دليل المعارض ان كان عيني دليل المستدل سمي قلبا ويسمى

معارضة

معارضة على سبيل القلب او غير فان كان صورته كصورته سمي
معارضة بالمثل والافعا رضة بالغير وقد اوصفت ذلك في
شرح الوهاب بشرح الاداب وقد يقال جعل القلب اذا كان
معارضة لا يكون قابضا مناف لاطلاق ان من الغوادح ويحيى
بان المراد في الاول بالقادح ما يعم المفسر له دليل والموثق عن
العمل به وفي الثاني بنفي القادح فيه فقي كون مقسدا لأمور
قوله وقيل هو شاهد زور اعترض بان هذا القول عني القول
بالماضي مطلقا وقد مر ويد بان ما هنا غير مقبول ولا
قادح لانه شاهد زور وما مر مقبول قادح لافساده دليل
المستدل **قوله** حيث سلمت الحجة بانه الشهادة له وعليه
بطريق الف والشر المعكوس **قوله** صريحا كما من مذهب
المستدل لانه ابطاله ايمحالة كون مذهب المستدل مصححا له
في الاستدلال وهذا يؤخذ من كلام الشارح بعد **قوله** وهو
احد وجهين عندنا محله اذا لم يشتر بعض ما لم يعتقد له ولم
يصف انعقد اليه ذلك بل قال اشتريت له كذا بكذا قال البلقيني
والراجح من الوجهين انما انعقد لقول الوسيط ان الاول بخلاف
شرا الوكيل المخالف لامر الموكل فان الاصل وقوعه للوكيل قال والحق
ان الشري يتركه وكيل وعقله صحيحا ماله او لم يملكه فاذا وقع مع المخالف
وقع له بخلافه هنا لا وكان وهو لم يشتر لنفسه ومقاله او جمل
مما زعم بعضهم من انه لا فرق بين اليايين حتى يكون الراعي
هنا كالراجح ثم من وقوع العقد للعاقدة بجامع انه فيها تصرف
بشر ان في تصرف فيه **قوله** الثاني لابطال مذهب المستدل

قفا

اي من غير تعمد من مذهب المعتز من **قوله** بالاصحاح متعلق بابطال
 فلا يشترط فيه خيار الدوية لو قال كغيره فلا تثبت كانه اولى لان الار
 للصحة عند انقيالها ثبوت ما ذكر لا اشتراط **قوله** ونفي الاشتراط
 يلزمه نفي الصحة اي والصحة يلزمها الاشتراط كما انشأنا اليه عقب
 ذلك واذا انتفى اللازم انتفى المردوم **قوله** اي من القلب او القلب
 لا بطلان مذهب المعتز لا بالانترام **قوله** فيقبل قد رده ليشبه على
 ان خلافة القاضي في قوله قلب المساواة لا فيه بقسم **قوله** قلب
 المساواة هو ان يكون في جملة الاصل حكما ان احدهما متف من جملة
 النوع اتفاقا والآخر مختلف فيه فثبت المتد في المختلف فيه في النوع
 الحاقا له بالاصل فيقول المعتز في ثبوت التسوية بين الحكيم في
 جملة النوع كما وجبت بينهما في جملة الاصل وفي مثال المص
 احد الحكيم في جملة عدم وجوب النبوة في اظهاره بالجامد وهو
 متف عن جملة النوع اتفاقا والآخر عدم وجوب النبوة في الطهارة
 بالجامع وهو مختلف فيه فثبت المعتز في النوع فيقول المعتز
 في ثبوت التسوية بين الحكيم في جملة النوع كما وجبت بينهما في
 جملة الاصل **قوله** فيسوية جامدة تعالي نواب التيمم وما يعيها من
 ما الوضوء والغسل **قوله** والقاضي يقول في رده هذا استدلال
 المستند لاي لاث التسوية في جملة احدهما غير في جملة الآخر فلما
 اكثر بان هذا الاختلاف لا يضر في القياس لانه غير مناف لاصل
 الاستواء في الصف الذي جعله جامعا وهو الطهارة **وفيهما القول**
بالموجب هو بفتح الجيم اي ما اقتضاه الدليل ولا يخفى بالقب
 كما يعلم من قولهم وشاهد **قوله** وهو تسليم الدليل **قوله**

مقتضاه

مقتضاه كما انشأنا اليه التاخر بقوله بان يظهر الى وجعله من القواد
 لا ينافي تسليمه لانه ليس المراد تسليم الدليل على عدم المعتدل
 بل تسليم صفة عليه فلا خلافه في مقتضاه في العلة واعلم ان ورود
 القول بالموجب على لانه انواع الاول ان يستنتج من الدليل
 ما يتوهم انه محل النزاع او ملازم له ولا يكون كذلك ومثل له تقو
 كما يقال في المثقل الى وان صالحا يكون مثالا للنوع الثاني الا ان
 ايضا كما يشير اليه قولنا التاخر بعد من منافاة القتل ان
 الثاني ان يستنتج منه ابطال امر يتوهم انه ملحق مذهب
 الخصم والمخصم يمنع كونه ملحقا ولا يلزم من ابطال ابطال
 مذهبهم ومثل له يقولون كما يقال التقاوت الثالث ان
 يسكت عن مقد منه صغري غير مشهورة وهو ما ذكره بقوله
 وربما سكنت **قوله** من منافاة القتل بالمثقل للمقتضا من فسر
 قول المص هذا فعمله رجعا للمثال الاول ولو غمره بقوله من منع
 التقاوت في التوسيلة يرجع الى المثال الثاني لكان اقرب
 وموافقا لكلام غيره **قوله** ولا يلزم اشتراطها في الوضوء والغسل
 اي لانه لا مقتضا من الواحدة لا تستنتج **قوله** وخرج عن القول بالموجب
 اي لانه انما كان بتقدير السكوت عن الصغري وقد زال بذلها
 ثم بعد الاعراض بالقول بالموجب على المعتدل ان ينص ان
 الذي ابطاله في الثاني ملحق للمخصم وان يبين في الثالث
 ان الصغري حق فان قام بذلك انقطع الخصم والا انقطع
 هو **ومنها القدح في المناسبة** **قوله** وفي صلاحه
 فضلا لكم الي المفسود اي الي المصلحة المقصودة من شرع الحكم
 بان يبقى كلاما من الاربعه اي بان يبيد في الاول منها نصرا

لانه هو كما يوهله تفسير ابن الحاجب وغيره له به وقوله ثبت
اعتباره بنص او اجماع في تقييد الحكم فيمتنع ثبوت الحكم به لان
الوصف الولد لا يثبت به التقييد واللام يكن موثرا في
احدها لان ثبوت كل منهما يستلزم انتفا الآخر **فوقله** يستحب تكرارها
اي مسح فيستحب تكراره لان الجامع هو الصحيح كما يعلم من قوله
في بيان ان جعله جامعا فاسدا الوضع فيقال الصحيح **فوقله**
حيث يستحب الاشارة الى بيان زاد عليها الثلاث فانه قد به الاشارة
بان تثليث الاستصحاب عندنا واجب لاحسب **فوقله** وجوابها
اي قسيمي فساد الوضع رد اقسام فساد الوضع وهو تلقى حقيقة
عن تقليد وتوهم من تضييق واثبات من بقي وعكسه وكو
الجامع ثبت اعتباره بنص او اجماع في تقييد الحكم الى قسمين
تلقى الشئ من صله او تقييده وكون الجامع ثبت اعتباره بنص
او اجماع في تقييد الحكم فغير عن ذلك بقوله وجوابها والافا لاول
ان يقول وجوابها اي اقسام فساد الوضع واول منه ان يقول
وجوابه اي فساد الوضع **فوقله** كون الدليل يبيّن انه مرجوع الضم
في كونه **فوقله** صاحب الحاشية في المشار اليه في ذلك **فوقله** ويجاب
البيان لقوله فيقر الخ الحاشية الى المشار الاول والرابع **فوقله**
وعن المعاطاة التي هو كما تربي جواب عليها في مثال الرابع وامّا
الجواب عنها في مثال الثالث الذي قد مثله خبان الانعقاد
بها مرتبة على الرطب على عدم الصيغة **فوقله** ويقر معطوف على
قوله فيقر لآعلي وتجايب **واعلم** ان القسم الثاني يثبت النقض
من حيث تخلف الحكم عن الوصف الا ان الوصف هنا يثبت تقييد
الحكم مع الوصف ويستحب القلب من حيث انه اثبات تقييد

الحكم

الحكم وفي التقييد لا يتنقض لذلك بل يقع فيه بثبوت تقييد
الحكم مع الوصف ويستحب القلب من حيث انه اثبات تقييد الحكم
بعدم المستند لانه لا ينفك بغيره بان في القلب اثبات التقييد
باصول المستند وهذا باصل اخر ويستحب في المناشئة من حيث
انه ينفى مناسبة الحكم لما يستلزم لتقييده الا انه لا يقصر هنا
بيان عدم مناسبة الوصف الحكم بل بيان تقييد الحكم عليه في
اصل اخر **ومثلا فساد الاعتناء** **فوقله** وذلك مستلزم
لصحة دونه يقال في دفعه ان اريد انه مستلزم لصحة دونه في
الحالة كما في النقل فسلم ولا يفيد وان اريد انه مستلزم له دونه
دايا فهو مستلزم لغيره من لم يثبت الضمان قبل الغر فلا ضمان
له وجا **صل** هذا جواب بالمعارضة كما يعلم مما ياتي **فوقله** وهو
اعم من فساد الوضع ظاهر انه اعم منه مطلقا وقضيه ثمر فيها
كما ذكره المصنف اعم منه من وجه لصحة قطع كذا ذكره المصنف
وصدق فساد الوضع فقط بان لا يكون الدليل على الهيئة الصا
لاستبارة في ترتيب الحكم ولا يعارضه بنص ولا اجماع وصدقهما
معاً بان لا الدليل على الهيئة المأثورة مع معارضة بنص او
اجماع له لما قيل من انه فساد الوضع اعم ومن انهما متباينان
ومن انهما متحدان **فوقله** وجوابه الا ظاهره حصص الجواب فيما ذكره
وليست مراد الا انه غير ذلك كما لقول بالموجب بان ينفى دليل
المعترض على ظاهره ويدعي انه مدلول لا ينافي القياس وقوله
ان اسند النص ما ان لم يكن كتابا او مثله متواترة وذكره النص
مثال فالاجماع مثله بان يكون ظاهرا كانه يكون مستقولا بالاجماع
فيقطع في مثله بضعف الناقل او بغيره وقوله ويسلم الاول

القدح

الحكم

د

اي دليل المستند من قياس او غير ولو عارض المعترض القياس
 بنص اخر لم يقدح لان النص الواحد يعارض النصين فكثر كشهادة
 اثنين تعارض شهادة ثلاثة ثلاثا نعم اذ الالزام ان الجميع
 يثبت الرواية روي بها على الاصح كما يعلم مما سبق وبما نقرر علم ان
 النص لا يعارض النص والقياس لا يجمع انصافا على انهم كانوا
 عند تعارض النصوص يرجعون الى القياس وهذا معنى قول
 كثير المنظر نكرو الناظر اي تابع **قوله** او التاويل له دليل
 اي حمله على غير ظاهره بدليل **ومنها منع عليه الوصف قوله**
 ونسب المطالبة بنص في العلة قاله الزركشي وغيره بل هو
 المفهوم من اطلاقهم المطالبة واذا اريد غير قيد فتقال المطالبة
 بكذا **قوله** مطلقا اي عن التقييد باضافة المنع اليه العلية دليل
 ان منع وصف العلة مقبول جزما وقبول منع العلية محال
 خلاف ويدل ان جعل منه منع حكم الاصل كما سياتي ذلك ولو
 قال بدليل مطلقا للمطلق كذا اولى **قوله** بذلك اي بالجماع زنا
قوله كما تقدم اي في الثالث من مسالك العلة **قوله** وكان العرض
 يتفي المناط والمستند بحقه اي فيقدم المستند لدرجات
 تحقيق المناط فانما يرفع النزاع كما يعلم عليه الزركشي وغيره
قوله اخذ من التمرع الاتي فان التمرع على قول من اقوال
 محكية دون غير منها يوزن برحانه **قوله** لا اي ليس منه حكم
 الاصل بجمده قطعا للمستند وانما يكون قطعا له اذا عجز عن اثبات
 ما يدلي **قوله** لتوقف القياس على ثبوت حكم الاصل اي فلا يضر
 الانتقال اليه عند اثبات حكم الفرع **قوله** قال الاستاذ ان نقل
 ابن تيمية في الاوسط عنه انه استثنى منه ما اذا قال
 المستند

المستند في استدل لانه ان سلمت حكم الاصل والانتقال الكلام
 اليه **قوله** بدليله ان يعود ويعترض الدليل اي فلا يتقطع الا بالبرهان
 كالمستند **قوله** لم لا يكون مما اختلف في جواز القياس فيه اي
 والمستند لا يراه **قوله** في بعضها متعلق بمعية الاصل
 والفرع فالرابع والخامس يتعلقان بالعللة مع الاصل والسادس
 بالعللة فقط والسابع بها مع الفرع **قوله** المعارضات من نوع
 الخ لا يقال فيه وفي ما عطف عليه تقسيم الشيء الى نفسه وغيره
 حيث قسم قسم المعارضات الى معارضات وغيرها وهو ما
 لا نألت قوله ليس فيها ذلك لان المعارضات اذا افترقت بكسر
 الراء ذاك او بفتحها فالمراد بها بقرينة السياف الاعتراضات
 كعلمي بها غير وهي تنقسم الى معارضات وغيرها **قوله** مثال
 النوع الخ مثال للنوع في المعارضات غير المرتبة ومثاله في
 المرتبة ان يقال ما ذكره انه علة متفوضه بكذا وليس سلم فهو مشغور
 بكذا **ومنها اختلاف الصان بط** والمراد بالضابط هنا الو
 المشتمل على الحكمة المقصودة **قوله** او باذا الاقضا سواء اي او بان
 في الفرع ارجح كما فهم بالاوي والالتويح لا للتغير والمعنى انه
 انه اعترض بعدم وجود المانع اجيب بالاوي او بعدم المساواة
 فبالثاني او بهما فيهما يانفعل او مانع خلو **قوله** والاعتراض
 المعبر عنها فيما مر بالفتاوى الشاملة لما ياتي من التقسيم ولهذا
 زاد الشارح عليها ولولا المصداق عن التقسيم كما فعل البرماوي
 كانه اولى **قوله** ليصلح للشهادة له اي فيقدر في الاعتراض بالمنع
قوله ولما اقبله عن المعارض معطوف على الصيغة **قوله** لتنفيذ
 شهادته اي فتمنع شهادته اي فيمنع الاعتراض بالمعارضات

س

سد

ض

صف

قوله وقد قدما الاستفسار انما كان الاستفسار مقدرها لانه
 اذا لم يعرف مدلول اللفظ استحالة منه توجها المنع وهو مرد
 الاعتراضات كلها **قوله** لان الاصل عدمها الاصل هنا وفيما بعده
 بمعنى الراجح اي الغالب **قوله** وقيل على المشتدك بيان عدمها
 اي بعد استفسار المعترض وقيل ببيانها **قوله** ويكتفي في بيان
 ذلك الى اي يكتفي في بيان تشاؤمي الحامل حيث اراد التبرع
 به ان يقول الاصل عدمه تفاوتهما **قوله** وان عورض اي عارضه
 المستدك بانه الاصل عدم الاحمال وان فيه وصليته **قوله** حيث
 ثم الاعتراض عليه بانه اي ببيانها **قوله** بانه يبين ظهور اللفظ
 في مقصوده اي يتقل عن لغة او عرف او غير ذلك **قوله** بان قبال
 الوضوء يطلق على النظافة اي لغة قال الحوفي الوضوء الحسن
 والنظافة تقول منه وضوء الرجل اي صار وضوياً ونفوسات
 للصلاة **قوله** دفعا للاجمال انما يدل دعواه الظهور
 كان يقوله هو غير ظاهر في غير مقصدي لزوم الاجمال اما اذا
 جعل دليلها النقل او الترتيب فتقبل حتما كما يعلم مما قد مثل
قوله وقيل لا يقبل هو الحق كما قاله شيخنا اكمل بن المهام
 وغيره **منه**
وعقبة التفتيش هو راجع للاستفسار مع منع
 وجود العلة في احدها احتمالية اللفظ مثاله ان يقال في مثال
 الاستفسار للاجمال فيما مر ان وضوء النظافة او الافعال
 المخصوصة الاول ممنوع انه قد يتركها الجماعة مثاله في الرد
 بين امرين ان يستدل على ثبوت الملك المشتركي في زمن حيا
 الشرط بوجود سببه وهو البيع الصادر من اهله في محله
 فيقول

فيقول المعترض السبب مطلق البيع او البيع الذي لا شرط فيه والاول
 ممنوع والثاني مسلم لكنه مقفود في محل النزاع لانه ليس ثبعا بلا
 شرط بلا بشرط الخيار ومثاله في ان من امرين لو قيل في المراتبة
 المكلفة عاقلة فيبقى منها الشك كالرجل فيقول المعترض العا
 اما بمعنى ان لها تركها او لها حسن راي وتذير او لها عقلا
 غير يربا والاولان ممنوعان والثالث مسلم ولا يكتفي لان الصغير
 لها عقل غير يربا ولا يصح منها الشك وتمثيلهم بذلك انما رتب
 جعلهم الممنوع في كلام المص هو المراد وشيئا زده **قوله**
 على السواخر بانه لو كان ظاهرا في احدهما فيترك عليه **قوله**
 الآخر المراد صادق بانه يستكت عنه وان يصح تسليمه ونيلك
 صرح ببعضه وغيره وفي وصف الشارح الاخر اي المسلم بالمراد
 اشارة الى رد قوله ان تركه ومن ثبته ان المراد هو الممنوع
 لا المسلم لان المص انما يفيد عرض المشتدك على قوله لا على قولهم
 لينا قولهم على ان العلة عند المشتدك مانع والجواب لا
 يفيد ها وانما يفيد ها الجواب بانها بمسلك من مسالك
 العلة فقوله المراد اي المشتدك لا للمعترض **قوله** ثم المنع اي
 الاعتراض بمنع او غيره ففاعل يعترض الاتي المنع بهذا المعترض
 لا المنع المصطلح عليه فقط بل اي بوجه المعنى في قوله الات
 فلا تباين اما مع منع الدليل او مع تسليمه الي ان يكون انش
 مع ثبته او مع ضده ولا معين له وبذلك ستقطع قول القرا
 كان ينبغي الاقتصار على قوله منع الدليل ولم يظهر له وجه
 لفظه مع **قوله** اي يسمى بذلك يسمى بالنقض التفضيلي
 ايضا **قوله** الذي انما ظاهرة اختصاص التفضيلي بالمنع بعد

جوابه

تمام الدليل وليس مراد ابل هو جار في المنع قبله ايضا ثم هو كما يسمى
تقضا تقصيليا يسمى منا قضا ايضا وقوله لقد مر معينه
منه اشار به الى ردها اعترض به على المص في تقيد بالاجابة و هو
الرد ان ظاهر كلام المص انما هو في منع الدليل يمنع فقد مر معينه
منه وهو لا يسمى تقضا تقصيليا **قوله** او مع تسليم لا يقال
كيف جعل هذا قضا من الافتراض على الدليل مع انه مسلم لنا
تقولا لم يجعله قضا من ذلك بل من مطلق الاعتراض وهو
هنا وارد على المدلول على الدليل **قوله** ولا يكفي المنع ايم خلافا
المعترض **قوله** او يفتي مشهور المشهورات قضايا بحكم
العقل بها بواسطة اعتراض جميع الناس بها المصلحة العامة
اورافة او حجة كقولهم بعد لحسن والنظر فيجب وقولهم
مراعاة الضعفا مجودة وقولهم كشف العودة حد موم
حاشية اي للقياس في حكمه وتقسيمه وحكم المقيس
قوله كما عرف من تعريفه اي تعريف اصول الفقه بانه ادلة
الفقه الاجمالية والقياس من مذهب كما مر بانه خلافا لافلام
المريجة في قوله ليس منه اي لانه دليل انما يطلق على القطعي
والقياس ظني ورد بانه قد يكون قطعا مسلما ولا يستل
اذ اصول الفقه اذ لم يقض مسلما ولا يستل ان الدليل لا يطلق
الا على القطعي **قوله** يقال الدين الله اي وان قيل ان القياس
ليس من الدين **قوله** وهو جلي لا تقسيم للقياس باعتبار
قوله وضعفه وقوله زاد في شرح المختصر بعبارة كل البعد
فالجلي ما قطع فيه بنفي الفارق او ما قرب منه وقوله
لقياس العمياء على العور في المنع من التضييق ايم لا جمل

تأثير

تأثير الفرق بينهما بان العمياء انز شد الى المرعي الجيد فترعي
قشمن والعور ابو كل مرها الى نفسها وهي ناقضة البصر
فلا ترعي حق الرعي فيلود العور مظنة الفزال ويخذل
سقط قوله لم افي وقته نظر فالذي يظهر ان هذا الفتح
من قسم القطعي وقوله وهو ما كان احتمال تأثير الفارق
فيه قويا ايم وكان احتمال نفي الفارق اقوى منه ليصح القيا
وقياس ما زاده في شرح المختصر في الجمل ان يزداد هنا او ما كان
احتمال تأثير الفارق فيه ضعيفا وليس بعيدا كما البعد وقوله
وقد قال ابو حنيفة بعد موخوبه في المثل جعله كقشه
الجد وقوله يشبه بين الممدد بان الممدد وهو المرفق بالخرا
ال موضوعة للقتل والمثقل كالمصالة موضوعة للتلاصق
بالاصالة ويرد باد المراد بالمثلث المثلث بالممدد ما يقتل
غالب كالمج واليه بوس اليك بين والبحرف وهذا الممدد وقوله
اي الذي ذكر اي في تعريف المص وقوله ثم المص على الاول ان
قضية ان المص على الثاني والثالث لا يصدق لا نه يتناول
ويتناول الواقع فيه واما في الثاني فموضوع لا تخادع في المص
فيه وفي الاول وعليه فالم اد بالحق فيهما والواقع في الثاني قضا
الادون كذا في الحق في الثاني ادون منه في الواقع وقوله
كالمساوي فيه لم يثبت لم يثبت المساوي على ان المساواة هي
المعينة في ركن القياس كما مر فالساوي مقيس عليه والاول
مقيس **قوله** كما كان في ذلك وقوله قال فلينا مل واعلم ان
تفسير المص الجلي بما رجح افقد من تفسير العمد له بتعلاين
الحاجب بما يقطع فيه بنفي الفارق فقط **قوله** وقياس العقل

تقسيم للقياس باعتبار علة وقياس علة وقياس في معنى
 الاصل كما سياتي في كلامه وقياس العلة هنا شامل لما اذا كانت
 المناسبتة في علة ذاتية وغير ذاتية فهو اعم من قياس العلة
 في قولهم ولا يصار الى قياس الشيء مع امكان قياس العلة
 وقوله وكل من التلازم يد لعلها ان يعلى العلة فبما انشادة الى
 وجه تشبيه كل من التلازم بقياس التلازم وهو كون الحامض
 بينها دليل العلة لا لنفسها وقوله والقياس في معنى الاصل
 هو المسمى بالغا الفارقة وينبغي ان المناط تحتها ذكر العصد
 وبالجملي كما ذكره الشارح وتغيير في التقسيم الثالث كان
 الملحق وغير بالقياس في معنى الاصل مفسرا يلحق بنفي
 الفارقة مخالف لتغيير اما لم يسم عند بقاء الشيء مفسرا
 له بالغير المنزلة في اصلي وكان ذلك اصطلاح ولا حاجة
 فيه وقوله في مقصود المنع هو تنجس الماء واستنقاده
الكتاب الخامس في الاستدلال الاستدلال
 لغة طلب الدليل ويطلق عرفا على اقامة الدليل مطلقا من نفس
 او اجزاء او غير وعلى نوع خاص منه الدليل وهو علم ادعاه كما بينه
 المص **قوله** ولا قياس اي شرعي اما المنطقي او غير مما ياتي فسياتي
 انه يدخل في تعريف الاستدلال **قوله** فيدخل فيه التبيين على
 ان تعريف الاستدلال كما ذكره بصدق بانواع من الادلة منها
 ما ذكره هنا وهو افواهها ومنها ما ترجم له بعد بحسب
 كالاستقراء والاستصحاب والاستحسان لقوة الخلاف فيه
 طول بعضه **قوله** وهما نوعان من القياس المنطقي يعني
 نوعين اذ ليس له نوع ثالث فليس منه قياس العكسي الا في
 ولا قياس

ولا قياس الخلق والتمثيل والمساواة كما نبهت عليه في المطلع
قوله لزم عنه انما لم يقل كغير من المنطقيين عنها لذاتها
 انشادة الى دخول صورة القياس في الاستدلال **قوله**
 والايضا بان كان لازم من ذكر في القياس بالقوة **قوله**
 لا شتما لعل حرف الاستشاعة على تجري كغيره فبما على اية
 اجل العلة والافاصطلاح النجاسة ان الخارج يمكن يسمي
 استندراكا لاستشاعة **قوله** ويدخل فيه قياس العكس لا خلا
 في انه دليل وليس كذلك بل فيه قول لا صفا بنا انه ليس بدليل
قوله وقولنا الدليل الخ هذا الدليل ليس عندهم باننا في **قوله**
 وكذا انتفاء الحكم لا انتفاء مدركه الاول وكذا انتفاء مدركه
 الحكم لاننا لا دليل الدخالي في الاستدلال واولي منهما عدم وجود
 مدرك الحكم **قوله** المظن ليس بمعروف والمعروف المظنون فلو غير
 به او بالذي يظن خلص من ذلك **قوله** كما سياتي في المتن
 وهو تنبيه على ان قول المص فيما ياتي خلافا لاكثر متعلق
 بالمسئلة فيلزم **قوله** فهو دليل حقيقته ما اقتصر فيه على احدي
 مقدمتين افتقاد اعلى شهرة الاخرى لقولنا وجد مقتضى مقتضى
 الحكم فانما انتج بتقدير بعد مدركه وهو وكلاما وجد
 مقتضى وجد الحكم وهذا مع كون دليله هو استدلال كما
 اقتضاه كلام المص وانما خصه الشارح المقتضى بالدليل لان
 محل خلاف الاكثر وقد ذكرنا العصد تنعلا لاثبات الملحق بالخلا
 في كل منهما حيث قال فليل انه دعوي دليل وقيل دليل وبنا
 على انه دليل فليل استدلال مطلقا وقيل استدلال ان
 ثبت بغير التلازم والافهم من قبيل ما ثبت به ان نصا

فيه

وان اجماعا وان قياسا زاد تبعاله في المنتهى وهذا المختار والاصح
عند المص كما قال الزركشي الاول لان له اثباتا ثلاثة حينئذ دليل
عليه احدي مقدمتي الاستدلال المتيقن للحكم لاعلى نفس الاستدلال
ومقتل ذلك ياتي في المسئلة السابقة فعدم وجوده المظن به
انتفاؤه دليل **قوله** خلفا لاكثر في قولهم ليس بدليل في قول
الاكثر هو المقدم ليوافق ما قد مر منه او ابل الكتاب من ان الحق
ان كلاما من مقتضى وما معه لا يفيد علما حتى يعين **مسئلة**
الاستقرا بالجزئي قوله اي كل الجزئيات مثال كل جسم
متخرفا ثم استقرى جميع جزئيات الجسم فوجدت متحدة
في الخلق والنبات والحيوان وكل منها متخير **قوله** يانه اي لتمام
ما ذكر **قوله** باكثر الجزئيات مثال الوتر ليس بواجب لانه يورث
عليه الرحلة وكل ما يورث عليه الرحلة ليس بواجب فاننا استقرانا
ما يورث من الصلوات على الرحلة فلم نجد منه واجبا فعمل ان
الوتر ليس بواجب فان قلنا ان الوتر كان واجبا عليه صلى
عليه وسلم فكان يورثه على الرحلة قلنا اجيب بانه انما اراد
في السفر والوتر انما كان واجبا عليه في الحضر وان وجوبه كان من
خصايصه صلى الله عليه وسلم وبانه حين اراداه على الرحلة كان
قد نسخ وجوبه في حقه **قوله** فظن فيها اي في صورة النزاع
تدبر **قوله** الفرق بين القياس الاصول والمنطقي والاشترافي
كما يؤخذ مما مر ان القياس الاصولي هو الاستدلال بشي
الحكم في كلي لا يثبت في جزئي والاشترافي المتطقي **مسئلة**
في الاستصحاب قوله دون التخييل اي حسب ما اشهر كما
اشار اليه الشارح بقوله وقد اشهر والافطايقة **قوله**

بجته

بجته مطلقا وطا بقدره فابله بجته في دفع دون الرق
فيما دل الشرح على نبوته **قوله** فتقول لتزير محل النزاع لاشار
به الى ان كلام المص ليس على اطلاقه من رجوع الخلاف الى ال
صحيح الا مستحبات وقوله جزما في الاستصحاب الاول
اي عندنا بقرينة قوله قال علماء ونا والافطايقة **قوله** ايضا
قوله وتقول ان ابن سريج خالف في العمل بالعام المحقق بقوله
اشار به الى ان محقق ابن سريج لا يؤثر في الحرم لانها في العمل
لا في الجته التي الكلام فيها **قوله** بان عدم العمل لازم لعدم
الجته بل اشار به الى ان محل الحرم فيما قبل وفاة النبي صلى الله
عليه وسلم لان خلافة ابن سريج انما هي فيما بعد ها كذا مر
قوله جته في دفع بقرينة اي جته في انفا ما كان **قوله**
على الخلاف الذي ذكره المص قبله **قوله** وهو المرجوح الى اي في الاكثر
والاقل قد يكون الراجح كما في مسئلة البول على ما فصله المص والمعتد
الاخذ بالاصل الا اذا غلب على الظن قوة الظاهر عليه فيوجد
بالظاهر وقد تغلب الشكس البر ما ورثه عن ابن عبد السلام نصا
الاخذ بالاصل داما وعن السكي انه يستثنى منه مسئلة ولحقه
وذكرها ثم قال واعترض عليه بشييل كثيرة وذكرها قال وبالجملة
قال المحقق الاخذ في تعارضها باقوى الطرفين انتهى وليس
من محل الخلاف ما اذا عارض الاصل احتمالا ثم كاحتمال الحدث
بجهد من الزمان من يتقن ظهوره ان يقدم الاصل جزما والا
اذا نصب الشرع النظام شيئا كاشهادة فانها تعارض الاصل من
بداة الامة وهي تقدم عليه جزما **قوله** طهارته الاصل بمر الاصل
تقيا لطهارته **قوله** والحق ان تقصير اي في صورة البول في الماء **قوله**

ان قرب العمل بعد م تعينه اي قبل وقوع البول فيه **قوله** ان بعد
العمل بعد م تعينه اي اوله يكن عهد **قوله** من يقايد بيان
والضمير فيه للوضوء **قوله** ثبوت امر الامر يشمل جميع الانواع التي
قد فيها فكلها محل خلاف بيننا وبين الخائف من الحنفية وان
اكثرها متفق عليه عندنا **قوله** لتقود ان اللام فيه بمعنى عند
كما في قوله تعالى يا ليتني قد مت لما في **قوله** من الاول متعلق
بالتعريف او بفقد **قوله** لا يستصحب متعلق بقوله ولا زكاة
من حيث المعنى ان نفى الزكاة عما ذكرنا ثابت بالاشتصحاب
قوله فيه متعلق بالشوكة فيصير يعود الى امس ويحمل تعلق
ببعض فيصير يعود الى الثابت **مسئلة** لا يطالب الثاني
بالدليل قوله ان ادعي علما من ورنا فيه نظرا لا يلزم من ذلك
ان يكون ما ادعاه من ورنا فالاول كما يوضح من كلامه في شرح المختصر
ان يقول ان العلم النقي ضرورة ويعمل بان الضرورة لا يشترط حتى
يطلب دليله فيستظهر فيه لا يقول لانه بعد التصادف في دعواه
لانه ينتقص بما اذا كان المجتهد غير عدل **قوله** بان ادعي علما نظريا
او ظاهريا نتقايده اي اوله يدعي شيئا كما هو مفهوم بالاول **قوله**
على الاصل لم يذكرنا في تعاقبه ومقابله انه يطالب فانه
يطالب في العقليات دون الشرعية **قوله** هذه اقوال اقربها
الثالث فكل ذلك فيما تعارضت فيه الاحتمالات النائية عن الامارات
التعارضية او تعارضت فيه مذاهب العلماء اما ما تعارضت فيه احبا
الرداوة فسياتي في مسئلة يرجع بعلو الاسناد انه يرجع اليه
على الامر والامر على لا باحة وجن النظر على جنر الاباحة **مسئلة**
اختلفوا هل كان المصطفى صلى الله عليه وسلم متعبدا اقبل النبوة

بشرع

بشرع محل اختلافهم في فروع اختلفت فيها الشرايع اما الاصول
التي اتفقت عليها الشرايع كالتمجيد ومعرفة الله تعالى وصفا
فلا خلاف في التعبد بها جميع الانبياء صلى الله عليه وسلم لان
دينهم واحد **قوله** ومنهم من اثبت هو محتار ابن الحاجب وغيره
قوله فقبل نوح الخ بقى عليه ادم فلم يحكم مع انه محكم **قوله**
تا صلا اي في اصل هذه المسئلة وتقر يقايد في نفيها فكل من
منصوب بشرع الخافض ويحوز نصيبها على التثنية وقوله عن تعينه
متعلق بالوقوف كقوله عن النقي والاثبات **قوله** وقوله تعبد
بما لم ينشئ من شرع من قبله الخ هو محتار ابن الحاجب قال اما من
الحيثية ولشأن في مبال اليه وظاهر ان محله فيما لم يرد فيه وجي
له **مسئلة** حكم المنافع والمضار قبل الشرع **قوله** قال
خلق لكم ما في الارض جميعا قد مد عليه دليل ان الاصل في المضار
التكريم مع ان الانسب بما قبله تلخيصه لشرف كلام الله تعالى عليه
قوله فيما رواه ابن ماجه وغيره لا ضرر ولا ضرار رواه ايضا ابو داود
في المراسيل بزيادة في الاصل ووصله الطبراني في الاوسط **قوله**
في المتن الا اموالنا ليس بظالم لان تحريمها عارض فلا يخرجها
عن اصلها والا فلا يختص باموالنا بل دماونا واعراضنا وغيرها
كذلك فيسفي استثنائها من المضار اذ قد يعرض لها ما يجوز
عن ان الكلام كما هو في ما لم يرد فيه نفي **قوله** والظاهر ان من تمت
كلام الشيخ الامام **مسئلة** في الاستصحاب **قوله** قال به
ابو حنيفة اي واصحابه واصحاب مالك **قوله** خلاف قول ابن الحاجب
اي وقوله الامدي **قوله** وفسر به دليل الخ فسر ايضا ما يقابل القيا
الحلي وهو جهة لانه ثبت بالدليل التي هي جهة بالاجماع وهي بطلان

المعنى راجع الى الادلة الاربع ولذلك نقاصها بالواجبات عند الحقيقة
قوله تشبه بتشديد به الواجزم به الزركشي وغيره ايضا قال الرازي
ولا معنى للجرم بتشديد به هاو الذي احفظه بالتحقيق ويقال في
نصب الشريعة تشريعا بالتحقيق قال تعالى شرع لكم من الله ما
وصي به نوحا **قوله** وليس له ذلك اي لانه كفر او كبيرة **قوله** ليس
من الاستحسان المختلف فيه ان يحقق اي بل امر به المعنى المعقود وهو
عنه حسنا **مسئلة** قول الصحابي علي الصحابي غير حجة **قوله**
المجتهد ذكره بترتيب عليه التعليل بعده مع الاختلاف في حجيته على
غير الصحابي والافتقار غير المجتهد غير حجة وفاقا لمطلقا **قوله**
وفاقا اي حكاية ابن الحاجب وغيره وما عارض به عليه من ان كلامه
الشافعي وغيره ما يقتضي ان حجة خلافا يمكن حمله على غير الصحابي
قوله الاتي التعبدية هو استغناء بحسب الظاهر لا بحسب الحقيقة
لان ذلك من قبيل المرفوع كما يوضح من كلام الشارح فالاحتجاج
به من هذه الجملة لا من جملة انه قول صحابي **قوله** فوالان قد ضحى
المصنف في الجواز فالغير اي اقوال لا اختلاف في الحقيقة بل ان
تحقق ثبوت مذهبه جاز تقليده وفاقا والافلاذ انقلبه غير
الزركشي واجاب بان الخلاف موجود بتحقيق بوجه اخر ذكره
ابن بهمان وهو ان جواز تقليده مبني على جواز الانتقال من
المذهب **قوله** وعلى هذا اي وكذا اعلى القول الذي بعده والمراد فعلى
القول بحجته من غير نظر اليه كونه فوق القياس او ورنه
كما بحثه الرازي **قوله** وقيل حجة ان التشريع من غير ظهور
مخالفة لقوله لا يوليون عن التقديم وظاهر كلام ابن الصباغ انه في
الجدي به ايضا وعليه فتضعيف المصالح من حيث انه قوله صحابي لا

من

من حيث انه انشئ عليه فانه حبيبه حجة وعليه بحال كلام المجتهدين
فيما يقع من الاحتجاج به من ذلك **قوله** قارب قول عثمان بن
عليه ان وجه تسميته قيا من تقريب كونه يقرب ما خالف قيا من
التحقيق والمعنى وكلامه الى وردني يقتضي ان وجه تسميته بذلك
كونه يقرب بالقرعة من اصله فوفق قربه من اصله **قوله** وقد
قال صلى الله عليه وسلم اعلم امتي بالقر ارض زيد لانه ثابت بنه به
على علوم مرتبة الشافعي حيث وافق اجتهاده اجتهاد من اخر
عنه النبي صلى الله عليه وسلم فانه اعلم امثله بالقر ايضا **مسئلة**
في الامام قوله يشاي بضم اللام وحكي فتحها مضومها ما فيه
ثاني بفتحها ومفتوحها ما فيه ثانيا بفتحها ومفتوحها الاول ثلثا
والثاني ثلثا بفتح اوليه تنبيه يقرب من الامام روبا
الامام في راي النبي صلى الله عليه وسلم في نومه بامر او بينها
عنه لا يجوز اعتماده مع ان من رآه فقد رآه خفا لعدم ضبط
الراي **قوله** خلافا لبعض الصوفية في قوله انه حجة في حقيقة اي
مفعلا لبعض الجوزية في قوله انه حجة مطلقا لقوله تعالى فمن
يبد الله ان يهديه لآية ولغيره انقوا قراسته المومن ولغيره الاثم
ما حاك في قلبك فدعه وان اقتاك الناس واقتول قلنا
لا حجة في شيء من ذلك اذ ليس المراد العمل بالاتباع في الغلب بل
دليل شرعي سيما لا يخفى **قوله** اما العصور اي القامه **خاتمة**
في قواعد تشبيه الادلة فتناسب كونها خاتمة طبع الادلة
والفائدة لا تختص ببابه بخلاف الظابط **قوله** مبني العقول
عليه اربعة لموداي وان كان اكثر لا بد جمع اليها الا بوساطة فكل
او يوارى الجوع لو صرح لاداة الامور على ذلك بكثير كما لقاده

المص في فعله **قوله** من حيث استصحابه اي استصحاب حكمه ان الشك
لا يتصور مجامعة للتيقن لما فات له **قوله** ويجعل المص اليه الاول
رجعه غير ان حكم العامة فانها تقضي ان غير المنوي كغسل
وصلاة وكثابة في عقد لا يسمى غسلا ولا قربة ولا عقد هذا وقد
بحث بعضهم بجوع الجميع اليه جلب المصالح **الكتاب**
السادس في التعادل والتراجيح **قوله** بين الادلة قناري
التعادل والتراجيح **قوله** عند تعارضها متعلقت بالتراجيح **قوله**
ليسا بـ **قوله** تعادل الترجمة فاعل يناسب **قوله** ومفعوله الترجمة
وتعادل مقول القول **قوله** لبي توجيهه الا في قناري في القاطعين
التقليين اما توجيهه المانع فظاهر واما توجيهه الجوز ففوائد
لا يحدور في تعادلهما اي يتوهم المجتهد ان لا يصح اجتماع متناقضين
فقد تكون فائدة على القول بالتخيير بخير المجتهد بينهما في
العمل وان لم تظهر له فائدة على القول بالتساوي او الوقف **قوله**
وكذا يمتنع تعادل الامارين لم يغفل تعادل الظنين لانه كما قال
ابن عبد السلام لا يتصور في الظنون تعارض كما لا يتصور في المعلوم
وانما يتصور في اسبابها **قوله** وينسب عليه ما سياتي اي من قوله فان
توهم التعادل **قوله** فالتخيير بينهما في العمل الخيرة فيه في الاجتهاد
للمجتهد وفي القنوي المستفتي **قوله** لظهور ان لا مساواة بينهما اي في
دلائلها وان كانتا باقتين **قوله** لتقدم القطعي محله في غير المواثر
المسوخ بالحار بقرينة ما ياتي **قوله** وهذا اي حكم تقابل القطعي
والظني الذي ذكره المص في شرح المنهاج **قوله** تغلوا من ابن الحاجب
لا تتفا الظن اي مع التعادل لانه الظن كما يؤخذ من كلامه بعد
فان الظن منهما باق عليه لا لتعادل دلالة القطعي اي

وان

وان اتقى الظن عند القطع بالتقليين **قوله** المشتمل مفعول ذكر وتقي
ما للجهل تعاقبهما **قوله** او علم وجهل المناخر او شيء محكم انه لا يحكم
على المجتهد بالجوع عن احدها وان كان كما يعلم رجوعه عنه في غير
الاول **قوله** يخالف اي حقيقته منهما اي من القولين **قوله** وقيل اي
قولا له قبله اي بناء على الاصح من ان لازم المذهب ليس مذهبيا فلهذا لم
يلبس اليه مطلقا بل بقيد ما بان مخرج **قوله** ومن معارضة بضرار
للتظن اي للنص في نظير **مسألة** النص **قوله** اخر صفة لبي
وقوله للتظن على حذف مضاف وهو متعلق بمعارضة ويحتمل ان يكون
لخر صفة لمجدوف وهو مفعول لمعارضة نص نص اخر **قوله** للتظن متعلق
بالمجدوف **قوله** اي من الصيغ التي تنصب لمجلة الكلام قبله **قوله**
الظنيين تتبع في الامام وهو قد يوهن ان الترجيح في طرف اي
هي اختلاف الاصحاب في تقال المذاهب وليس مراد افلوحه بالارئين
او بالذليلين لسلم من ذلك **قوله** بما رجع قطعا اي لتقدم النص على
التباس واما بما رجع ظاهرا فهو ما رجحانه بكثرة الرواة او كثرة الادلة
الظنية او غيرها مما ياتي في المسئلة الاثنية **قوله** ولا ترجيح في القطعيات
لعدم التعارض بين وكذا في القطعي مع الظني غير التقليين **قوله**
والمناخر من النصين المتعارضين فاسرى بينه ان يستثنى من عدم
تعارض القطعيين وان التعارض فيه ليس بمجدور لدواله بالسخر
وبذلك يعلم ان محل عدم تعارض القطعيين التقليين اذ لم يكن المناخر
منهما معلوما **قوله** بشرط السخايم من كون المدلول قابلا للسخر ومن
بقية الشروط المعلومة من مباحث السخر **قوله** لان دوامه اي المناخر
مظنون اي لان الاصل عدم ظهوره وهذا **قوله** والاصح ان ترجيح
بكثرة الادلة والرواة وهذا لا ينافي ما قد مر من تصحيحه ان الترجيح

بالنظر لا يتعدد القابل لأن الكلام ثم في تعارض اقوال المجتهدين
وهنا في تعارض الأدلة التي هي محل استنباط الأحكام هذا هو
الاستنباط ذكره في المسئلة الثانية وسيأتي ثم ما له تغلق بأولها
قوله وقيل لا كالاستنباط يفرضه بأدلة الشارع ضبط البينة بعد ذلك
دليل الاعتبار زيادة عليه بخلاف رواية الأدلة إذا اعتبر فيها ما هو
قوة الظن وهي في الزايد دون الناقص غالباً **قوله** ولو من وجه
أبويهما مكن العمل به من وجه لتخصيص العام بخاص من تعقيد المطلق
بالمقيد **قوله** وترجيح الآخر متعلق بقوله العا والبا للمسيبة **قوله** فمخلاه
أبويهما في الحديث الثاني **قوله** في ذلك أي فيما إذا كان أحد
المتعارضين سنة فابلهما كتاب **قوله** وعلم المتأخر أبويهما ليس في الأصل
فهو كالمجمل وسيأتي في كلامه ثم ظاهره أن محل ذلك إذا قيل المتقدم
السنن والأفان كان لحدتها قطعياً والآخر ظاهرياً قدم القطعي وظهر
طلب الترجيح ويحتمل تقديم الأول لسبقه وعدم قبوله للشيخ **قوله** والا
رجع إلى غيرها يعني عن قوله بعد وإن جعل التاريخ وإن احتاج
إلى التفصيل الآخر في ذلك **قوله** أن تغذر الجميع في الموضوعات يعني
عن قوله قبل فإن تغذر العمل **قوله** هذا كله أي الحكم المذكور في قوله
فإن تغذر الخ مع أن هذا معلوم من تغذر العمل وأما أن صور
النصين المتعارضين شتون لأنهما إما أن يكونا عامين أو خاصين
أو بينهما عموم مطلق أو من وجه وكل من الأربع إما معلومان أو
مظنونان أو أحدهما معلوم والآخر مظنون يحصل انتفاء كليهما
أما أنه يعلم تأخره ولم يشأ أو مقارنتهما في حال تأخر أو المتأخر أو يسبق
فالخاص **قوله** ما ذكره **مسئلة** يرجح بطلان الاستدلال في
الأخبار وأنواع الترجيح سنة الأول بحسب حال الراوي وهو من

العمل

هنا

هنا أي قوله وكونه في المعجزة الثانية بحسب حال الراوي وهو من قوله والنقل إلى قوله وقيل
والناقل عن الأصل أي قوله والوصفي الرابع بالأمور الخارجية وهو الثالث بحسب الأول
من قوله والموافق دليل آخر أي قوله فعل الخامس ترجيح الإجماعات
السادس ترجيح الأقبية **قوله** والأصل لا ترجح بها قال الزركشي
الاقوي أنه يرجح بها لأن من ليس مشهوراً السب قد شاركه ضيف
في الاسم **قوله** وصرح به التكملة بحججها ويرجح به على الحكم **قوله**
على مروي من لم يحفظه كان رواه بنسبة عن غيره **قوله** فيقدم المرفوع
المشتمل على السب على ما لم يشتمل عليه محله في الخاصين بغيره قوله بقدر
ما كان عموماً مطلقاً على ذي السب **قوله** وظهور طريق روايته أبويهما
الرواية في تحصيل المروي وصيغة **قوله** خلافاً للاستاذ صوبه الزركشي
وتفعله العراقي واقره **قوله** في الأحاديث جميعها **قوله** وليس كذلك من
كلام الاستاذ والمصنف أن الأصلية لم تظهر في جميع الأحاديث فيقدم
خير على غيره العبد قال الزركشي وغيره هو ضعيف كذا في قبله وصوبه
فيها العلامة أبويهما **قوله** وكونه متأخراً لاسلام في معناه متأخر
الضحية **قوله** لظهور تأخر خبره أي عن معارضته **قوله** لأن متقدم
الاسلام لأصالة خبره ترجح من متأخره أبويهما وأكثر اطلاعا على أمور الاسلام
من اطلاع المتأخر في الاسلام **قوله** في الترجيح بحسب الراوي الخ أي
تقدم الاسلام ترجيح الرواية بحسب الراوي فتأخر الاسلام ترجيح
لها بحسب الخارج وهو ظهور تأخرها عن معارضتها فاختلفت
الجهتان فلا تناقض كما قلنا أي كما قاله المصنف في شرح المختصر ونسب
الزركشي وغيره وقد تقدم الأول في أمر استدلال الراوي إلى وقت
ولحد لشرف تقدم الاسلام مع عدم ظهور تأخر الرواية في الثاني
قوله من إضافة الأعم إلى الأخص أي لأن الأصل هنا وصف في المعنى

هنا
عنه
من قوله

للاعي فهو اخذ منه **قوله** رواية منفصلة بالراوي او بالاصل **قوله**
وهو ان الراوي الاصل **قوله** المعنى ان الخبر الذي لم يتركها الشيخ
روايته لغيره مقدم على انكر روايته وان لم يقبل انكاره **قوله**
وكونه في الصحيحين اي فيهما على ما في غيرهما وعلى ما في
احدهما وكذا ما في البخاري على ما في مسلم ثم ما كان على شرطهما
ثم ما كان شرط البخاري **قوله** لان القول اقوى لاحتمال العمل الاحتياط
به صلى الله عليه وسلم والعمل بكونه وجود بالاحتياط اقوى من التبريم
قوله لا زائد الفصاحة عدل عن قول المنهاج اقصى اليه ما قاله
لان الاقصى محله ان يكون في كلمة واحدة لقنات لحدتها اقصى بخلاف
ما قاله فانه يكون في كلمات منها النصيب والاقصى كمن الاقصى فيها
الاكثر كذا ذكر الزركشي ولم ينظر **قوله** لتأخر عماله يشتر بذلك
اي لان علو شأنه صلى الله عليه وسلم كان يتجدد شيئا فشيئا كما اشتهر
بان شياضهم اهل فهو المتأخر **قوله** وما فيه نهد يد مثاله حديث
البخاري عن عمار من صام يوم الشك فقد عصى ابا القاسم فهو
لنفسه التهديد مقدم على احاديث التوعيب في صوم النفل
وان كان ذلك مقدم خاص على عام او مقيد على مطلق لان احد
المتن وحيث قد يرجح من جوه **قوله** والافضل تخصيصا الحقالا لكشي
ويستفي ان ياتي فيه الاحتمال السابق بعين ما اختاره المم ويرد
بان الاكثر تخصيصا ليس هو الغالب **قوله** كما علم ذلك في محله محل
الاولى بحث المنطوق في محل الثالث الثالث من محله
العلية **قوله** فيكون الاول اقوى دلالة ويؤخذ من تعليله ان الثالث
اقوى الثاني **قوله** بخلاف الاول اي فلا خلاف في جديته وان كان
في جديتها خلاف هل هي لكون الدلالة قياسية او كونها اعتيادية

فثبت

فثبت من السياق والقران مجاورته او نقل اللفظ لظاهره او لكونها
مفهومة على مر في بحث المعلوم لان الاول فيه زيادة على الاصل
اي لانه يفيد حكما شرعيا لم يكن في الاصل بخلاف الثاني **قوله** والمنبت
على التام لا يتنازع هذا بعض عماله او بالعكس لان القول المنبت
قد يكون معرر للاصل كما ثبت للطلاق والعتاق فانه مقرر
بالاصل لان الاصل عدم الزوجية والرقبة فرجع ذلك الى ان هذا
مستثنى من الاول **قوله** حكى ابن الحاجب مع هذا اي مع ترجيح
الثاني كما على المنبت **قوله** والنتهي على الامر اذ بالنهي الحظر وبالا
الاجاب كما في غير كلام الشارح ويؤخذ منه ترجيح الحظر على الكراهة
قوله والامر على الاباحة لم يذكر فيه خلافا وفيه قول بعكس
ذلك ورجح الصفي الهندي لانه لو رجع الامر لزم من ذلك تعطيل
المباح للاختصاص بالطلب اي بسببه او معه ومراوده بالطلب الاجاب
ليست فيه به التكرار بل عليه بعد وان لم تكرر من وجه اخر كما ياتي
قوله وثالثها سؤاليه يذكر وانظروا في تعارض الامر فيها من
والندب فيها ياتي مع الاباحة والقباس تحييده لهما ويختل خلافا
قوله والوضوح والكراهة على الندب لم تذكر وارجح احدهما
على الآخر والظاهر تقديم الوجود على الكراهة التبريكية **قوله** على
المباح الاستنباط على الاباحة **قوله** لانه المراد بالامر فيه اي في قوله
والامر على الاباحة وحاصله انه لا تلهي على ما قرره كمن لا يحق ان
تقديم الاجاب على الاباحة معلوم من قوله والوجوب الحقوله على
المباح وفي ذلك تلهي من هذا الوجه **قوله** وهما اي كون الامر هو
الاجاب والطلب خلاف في حقيقة **قوله** وفي الحديث هو كما مستثنى
من تقديم المنبت على الثاني وكلمة التعرير **قوله** والمقول اي

والخبر المعتبر معناه **قوله** ما لم يقتل معناه اي لكونه تعديدا
والوضعي اي للحكم الوضعي اي الدال عليه **قوله** والواقف دليل اخر
اي من كتاب او سنة او اجراء او قياس **قوله** وهذا داخل في قوله
تكميل مع ما ذكرنا انما اذا حصلت الواقعة لكل من البلدين وكان
في احدهما اكثر وهذا فيما اذا حصلت لاحدهما فقط بغير حكاية
الخلافا في ذلك دون هذا ذكر ذلك مقصور لا توطئة **قوله**
افرضكم زيد روايته بالحظاب رواية بالمعنى والافضل الحديث
وافرضكم زيد عطفا على ارحم امتي بامتي ايهيكر **قوله** قال
الشافعي انما اذا وقف كل من البلدين صحابيا وقد مير البعض
احد الضحايتين فيما فيه الواقعة من ابواب الفقه فلهذا هي المسئلة
السابقة **قوله** واجماع الصحابة على اجماع غيرهم اي وكذا اجماع التابعين
علي من دونهم وهكذا قال الصفي الهندي تبع الانس الحاجب
هذا انما يتصور في الاجماع الظني لاني القطعي ان لا ترجيح
بين قاطعين **قلت** ولا في القطعي والظني اذا القطعي مقدم
على الظني مطلقا وظاهرا وجود الظنيين انما يتصور عند عقل
المجتهدين ثانيا عن الاجماع الاول والامر بجزأهم ان يجمعوا على خلافه
لما فيه من خرف الاجماع ويحتمل جوارحه بلا غفلة اذا اطلعوا على دليل
اقوي من دليل الاولين ويكون هذا مقيدا لقوله لا يجوز خرقا لاجماع
قوله على ما حكاه الامدي متعلقه بالخلاف **قوله** وقيل السبوت
بجواز اقوي من مقابله اي لزيادة اطلاعه على الماحدة **قوله**
والاصح فتساوي المتواترين ان كان قبل هذا داخل في قوله قبل
هذه المسئلة ولا يتقدم الكتاب على السنة **قلت** ذلك فيما
اذا امكن العمل بهما وجه كما اقتضاه كلامه ثم وما هنا فيما اذا لم
يكن

يكن العمل بهما **قوله** اما المتواتران من السنة الى نكتة تغييره به
دون ان يقول من السنة او الكتاب دفع توهم ايها ان في الكتاب غير
متواتر كالسنة **قوله** والقطع بالعللة او الظن لا على ما يوجب عنده
ما بعده لان الترجيح انما هو لا قورينه وهي انما تكون باقو ودية
مسلك العلة بد بعين عنهما قوله بعد وما يثبت علته بالاجماع
البحر **قوله** ويرجح القياس على قياس اخر **قوله** ويكون مسلكها اي الطريق
الدال على علية في احد القياسين اقوي من الآخر **قوله** وذاتية
على حكمة الدائبة كون العلة صفة ذاتية كون العلة صفة ذاتية
للحمل اي وصفا قائما بالذات كالاسكار في قوله لا يحمل شرب الخمر
للاسكار والحكمة هي الوصف الذي ثبت تعلقه بالحمل شرعا كالنجاسة
والحمل الحرمة وقد حصة الدائبة عليها لانها الزم منها **قوله** وذلك لغير
الحكمة فتبين على الرد على من صنف الفرض بالعرض بغير جهة هذا
معناه الاحتياط قد يجري في غير الفرض كما اذا ورد حديث ضعيف
يلزمه بعض اليهود او الائمة فانه يترده عنه كما ذكره النووي
في اذكاره **قوله** على تعليل اصلها اي تعليل حكم اصلها **قوله** بل لا فرق
بينهما في المقابل وهي العلة المتخلف في تعليل حكم اصلها والخلاف
في المقابل تشابه في الخلاف في تعليل اصلها **قوله** والواقعة الاصول
اي القواعد الشرعية **قوله** بكثر ما يشهد لها اي باعتبار من القواعد
قوله فالاجماع الظني فالنص الظني حكم الصفي الهندي على ما اذا
لتساوي بالادلة والافاضل كما يكون افادته بالاحتياط للظن اكثر
وهذا معلوم مما هو وما ياتي آخر المسئلة **قوله** وقيل النص الحقيل ايضا
المنايسة فاله وراثة الحسب فالشبه فالانما فالطرد **قوله** مثل
اشارة الى ما مر من اذ الجمع في قياس الدلالة بل لازم العلة فآثرها

فحكما **قوله** ان قيل اي على القول بقوله وهو قول الخلفاء وتقدم
ترجيح مقابله في شره وطعم الاصل **قوله** وقيل قد بدى جملة متر
بين العامل ومتعلقه **قوله** كما تقدم اي في بحث العلة **قوله** وان
غير هناك بل الحكم الشرعي اي فلا يتنافى بين التغيير بين لانه الحكم الشرعي
وصف للفعل القائم به ذلك الحكم ومعنى قيامه به تعلقه به فان
الفعل بوصفه بانه واجب او مندوب او محرم او مكروه او مباح **قوله**
السيط منه كالمركب **قوله** مستطاع سكف عن ذكر الخلاف فيه وفيه ثمر لان
اخر ان العكس والتسوية **قوله** والباعثة على الامارة هو ما ذكره
ابن الحاجب واخر ضم المفعول بان العلة دائما اما بعض الباعث او الامارة
والوثر اما انفسا بها للباعث او الامارة فلم يقل به احد فاد وكان
مراده ان ذات التأثير والتجديل ارجح من التي لا يظهر له معنى والي هذا
اشار اشار **قوله** لظهور من ان نسبة الباعثية هذا او ليس في اعتراض
الم كثر جدوي **قوله** وفي التعدية والخاصة اقوال لان قال محله
عند من يمنع تعدد الال اما عند من يجوز فلا معارضة ولا ترجيح
لانا نقول محل منع تعدد الال عند اتحاد الحكم والامر هنا لا يتقيد
به والا فلا خصوصية لهذا بالتقييد بذلك ثم الارجح من الاقوال
اولها وكذا الارجح من التوقيف فيما بعدهما اولها **قوله** ويرجى الاعرف
اي الاشهر وتقدم **قوله** من لحد ويد السمعية المتعلقة بها بعلم
ايضا وان كان صحيحا لكن الاول بل الوجه على طريقته فاحذر عطف **قوله**
وموافق عطف على الاعرف يعني ويرجى الموافق من الحد ودر لنقل
الصحة والمعلقة **قوله** والاعم ظاهر اعم مطلقا ويبقى اعم من
وجه والظلم فيه الشاوي ويرجى ان عطفه على الاعرف ايضا يعني
ويرجى الارجح من طرق الكتاب **قوله** حرككون طريق الاول فطوبيا

والثاني

والثاني ظيلا لان الحد ود السمعية مأخوذة من النقل وطرق النقل
تقبل القوة والضعف **قوله** منه اي كما سبق من المراتب ومن غير
ما سبق ارجحية ما ترجح به من التقديم بالتكليف بالحكم بمتبادرة الترادف
على التوكيد بالعمل بدوايته وتقدم من عمل انه عمل بدوايته نفسه
عليه من علم انه لم يعمل او لم يعلم انه عمل **الكتاب السابع**
في الاجتهاد هو لغة اقتضاه من الجهد بالفتح والضم هو الطاقة
والمشقة واصطلاحا ما ذكره فلو عبر بالظن بالاحكام كاد احسن
اي ليكون على اسلوب ما في تعريف القدر من جميع الاحكام ومن
تعريف الظن باللازم كانه علم ثم فيلوح بان المراد بالعلم ثم الظن
المتكبر هنا **قوله** ما يتحقق به اي يثبت به كونه فقيها **قوله** وقيل
ضرورية هو بالاضافة للضمي واي ضروري العلم اي العلم الضروري
والمراد بعينه كما صرح به جميعا لئلا يلزم ان من فقد العلم بمبدأ
لعدم الادراك لغير عاقل وفهم بعضهم ان ضرورة تفرقا بالتأني
اي علوم ضرورية **قوله** للعلم الضروري اي من حيث انصاف العاقل
بالعلم الضروري لان حيث انصاف بالعلم النظري يصدق العاقل
مع انتفا العلم النظري كما ذكره بقوله كما يصدق لذلك اي لاجل
العلم الضروري علي من لا يتأني منه النظر كالابله **قوله** شديد الغم
بالطبع لخذ المبدأ لغة من هيئة فقيه كونه بركة فصيل والطبع من
مادته لان معنى فقد بالضم صار القدر له سمية او من اصاقته اي
النفس وانما صرف بغير الجهد من يسهن فقيه عرفا من الوقف على
القضايا ومن البوصية لهم لان منهاها على العرف **قوله** والتكليف به
اي بالذليل العقلي اي بالتفكير به وقوله كما تقدم من حيث يتبين لقوله
في الجدية اي في كون الذليل العقلي وهو البراءة الاصلية حجة اي سلم ان

مكلفون بها ما لم يصرف عنها من بعض اوجاع او قيا **قوله** وغريبة
من عطف العام على الخاص لان اللقمة من اقسامها فذكرها مع
عنفها فقول الشاذ من نحو وتصريف تفسير مراد بكن كان الاول
ان يذكر معها الاشتقاق وكانه ادخل في التصريف **قوله** وبلاغة
اخردها بالذکر مع محمولها في علم العربية لئلا يتوهم خروجها
عنه مع انه قد تشكك اشراطها في الجتهد لان المجتهد بن كائنا
موجودين قبل تدوينها وبرد هذا يعلم النحو وغيره **قوله** بدلالة
اي بسببها **قوله** اي المتوسط تفسير للضمير في يحفظ او لقوله
ذو الوجه **قوله** ما يحتاج اليه في الاستنباط كشرائط القياس وشرائط
قبول الرواية **قوله** وضم اي يلزم اليها ما ذكر من الاحاطة بعظم
قواعد الشرع والممارسة لها اي ان صارت ملكة له **قوله** لا يكون له
اي لكونه ما ياتي من كونه خيرا بالمد كورات فالصغير عايد الى مناخر
لفظا متقدما رتبة **قوله** كونه خيرا لمواقع الاجماع اي في الواقعية
المجتهد فيها وياتي مثله في بقية الشروط الاليتة وعليه فكان ينبغي
حذف شرط من قوله وشرائط المواثر والاحاد لانه لم يعتبر لايقاع
الاجتهاد الذي الكلام فيه بل للمجتهد وهو معلوم من قوله وهو ذو
الدرجة **قوله** والصحيح المراد به ما يشتمل الحق وعليه لو اجتمع
وجه وحسن قدم الصحيح **قوله** ولا حاجة اليه على قول الاكثر بعد التهم
اي اما على القول بغيرهم فدخل في حال الرواية لكن قوله لاحاطة اليه
قد يقال بل يحتاج اليه لمعرفته لا برهم والاعلم منهم اذ خبره ابا برهم
معه من علي جراسا من هم وموافق قول الاعلم منهم معه من علي موافق
قول غيرهما على ما صنفوه قال ولا حاجة اليه له خول حالهم في حال
الرواية لسلم من ذلك انه من قول حال الرواية لا تنحصر في معرفة

عدالتهم

عدالتهم **قوله** لما تقدم من التعايل **قوله** في المجتهد اي لا في كون
ما ذكر صفته فيه ولا في ايقاع الاجتهاد منه **قوله** لم يجز من يقتدر
الاسلام تقليدا ليس مبيها على ضعيف كما يعلم مما سياتي **قوله** وقيل
بشرط المجتهد على قوله تتبع الزركشي في جعل هذه مقابلا للام
وتعقيد العراقي بما حاصله انه لا يخالف بينهما اذا اشترط العدالة
لا عما دقوله لا ينافي في عدم اشراطها لاجتهاده اذ الفاسف يعمل
باجتهاد نفسه واذ لم يعتمد قوله اتفاقا في يرجع الخلاف الى
انه لفظي **قوله** والناسخ لا يقال يعتد عنه قوله والناسخ والمنسوخ
لانا بقوله الكلام ثم فيما اذا كان هناك دليلان ناسخ ومنسوخ فلا
يحتاج الى دليل عن الناسخ والمنسوخ وهنا فيما اذا كان دليل واحد واستنبط
منه حكم فيطلب من المجتهد البحث عن معارض من ناسخ او غيره **قوله**
وعن اللفظ هل يعد قرينة تصرفه عن ظاهر هذا في الحقيقة يرجع
الى البحث عن المعارض فيدخل فيه **قوله** وهذا اولى اي قوله وليبحث
الزركشي ان ذكر كشي على الوجوب قائل ولا يخالف ما تقدم من جواز
التمسك بالعام قبل البحث عن المخصص لان ذلك في جواز
التمسك بالظاهر المجرد عن الغرابين والكلام هنا في اشترط معرفة
المعارض بعد ثبوت كونه معارضا وفيما قاله نظر **قوله** ومن حكاية
عطف على قوله من انه يمتنع بالعام وفيها مع قبلها لفظ ونشر
مرتب **قوله** والاصح على الموازن انه وقع هو مختار الغرابي وابن الحاجب
وغيرهما ولقنار البيضاوي الوابع وتقلد عن الاكثرين **قوله** واستند
عليه بانه صلي الله عليه وسلم الخاي من اخبار اخر بيده مجموعها التواتر
العنوي المفيد للقطع فمقط قول الخاي من القطع السبيلة
عليه والخبر انه كور لحد لا يعيد الاظن الوقوع **مسألة**

المصيب في العقليات واحد وهي العقائد او ما لا يتوقف ثبوتها على
 سماع محض كحدوث العالم وثبوت الباري وصفا **قوله** المنطوق
 قد مره بالنظر للدرج المقابل لقوله وقيل زاد العنبري لكون الاقلنا
 للموجود تنقيح بر المصيب ليلما يجمع الضدان وقوله زاد ابراهيم
 قوله لا يلائم المجتهد **قوله** اما المسئلة التي لا قاطع فيها
 حاصل ما ذكره ذكره فيهما ان فيها قولين الاول انه ليس
 به في الواقعة حكم معين وعليه فهل حكم الله فيها تابع لظن
 المجتهد او انه فيها ما لو حكم الله فيها لم يحكم الايد والثاني ان الله
 فيها حكما معيناً في اصالة فهو المصيب ومن اعطاء فهو المنطوق
 وهذا هو الصحيح وعليه فالحل على ذلك الحكم دليل منصوص او لا بل هو
 كد في بصادق من شأ الله الصحيح الاول وعليه فالدليل ظني
 او قطعي الاصل الاول ولهذا عبر عنه بالامارة وقوله حكم الله فيها
 تابع لظن المجتهد ابراهيم من حيث تغلق التخييري والافه في نفسه
 قديم فلا يكون ثابعا لغيره وقوله اصاب اجتهد الاحكام ابراهيم
 ذكر بهد او يعبر عنه ايضا بقوله اصاب اصاب ابتداء لا انتفاء
 كلامه من قوله على الامر فيه سهل **قوله** وقيل لا ابراهيم مكلف
 باصالة الحكم فهو مقابل لقوله وان مكلف باصالة **مسئلة**
 لا يتقضى الحكم في الاجتهاد بآثار **قوله** وان خالف نصا او ظاهرا
 جليا المراد بالنص ما يغاير الظاهر قيد في الاجماع القطعي
 وفي الظاهر الظني ومحل ذلك في النص الموجود قبل الاجتهاد
 فان حدث بعده وهو اضاف في عصره صلى الله عليه وسلم لم يتقضى صح
 به الماوردي وهو ظاهر ويقاس بالنص الاجماع والقياس **قوله**
 بان لم يقلد الحق نفسه بل قوله بخلاف نص امامه **قوله** وسياتي

بيان

بيان ذلك ابراهيم في اواخر مباحث التقليد **قوله** تنقض حكمه مجاز عن
 الظاهر بطلا فلهذا لا يحكم في الحقيقة حتى يتقضى **قوله** يصح اي
 الترويح **قوله** كالنص اي القاطع واطلق كلامه فيه الضمان ونقل
 النووي عن الامام ابي اسحاق انه لما بين ان اذا كان اطلاق التقوية
 والا فالحقيقة مقصودة الزكشي ولم يجز المصنف لهذا القيد لان
 كلامه في المجتهد وقال النووي ينبغي ان يخرج على قوله الغرور
 او يتقطع بعدم الضمان مطلقا اذ لم يوجد منه ان لا فوالا لما اريد
 بالزام **مسئلة** يجوز ان يقال كذا في او عالم لحكم بما تشاء **قوله**
 وليس اي القول من قبل الله تعالى بالتقوية وفيه اشارة الى ان
 هذه المسئلة تعرف بمسئلة التقوية **قوله** لا لا تتم عليه اي لا لا
 القول المذكور على تقوية الحكم في ذكره **قوله** والظاهر الجواز كما
 في حضرة الكفارة وللخبر الذي ذكره فاذ قال النبي او العالم
 هذا احلال مثلا علمنا ان الله في الازل حكم بجله لانه انشأ حكما لان
 ذلك من خصائص الله تعالى **مسئلة** التقليد اخذ القول
 من غير معرفة دليله **قوله** القول اي قول الغير كما عبر به فخرج
 ما لا يختص بالغير كالمعلوم من الدين بالضرورة فليس اخذ تقليدا
قوله يعتقد هو بالبناء للقول وسواء عمل المعتقد بما اعتقده
 ام لا فكم من مقلد يعتقد ولا يعمل بما يعتقد لنفسه او غيره وبذلك
 علم ان تغيير المصنف باخذ القول اولى من تغيير غيره بالعمل بقول
 الغير **قوله** من غير معرفة دليله يشتمل اخذ قول النبي صلى الله عليه
 وسلم واخذ العامة في قول الحق والقاضي قول الشهود حيث لم
 يعرفوا الاخذ دليلها بخلاف تغيير ابن الحاجب وغيره بقوله من
 غير جمل اذ هذه الامور اختلفت وجود حجة مقول النبي جمل بالمعجزة

لك

وقول المعتز والشهود حجة فان قلت **يؤخذ** من قوله بعد
في ايمان المقلد والتحقيق ان كان التقليد اخذ بقول الغير بحجة
لا توافق اولئك قلت **لا** بل حذف ثم لفظ معرفة وارد
بالجمل لا دليل بقرينة ما ذكره **هنا** فخرج اخذ غير القول من الفعل
والتقرير عليه فليس بتقليد هذا الخالف لظاهر كلامهم بل
ولصريح كلام السعدى ليقطعوا اي وغيره من انه تقليد وقد قيد
الذكر كشي وغيره ان التغير بالقول يرجع عنه الموضع عليه وكتب
به له المنهج لان التغير بالقول اعترضه امام الحرمين بالان ليس
من شرط المذهب ان يكون قولاً فكان ينبغي التغير بما يعي الفعل
والتقرير قالوا وما قاله الامام غير وارد لان القول يطلق على
الواي والاعتقاد اطلاقاً شايحاً حتى صار كما انه حقيقة عرفية ولا
فرق بين التغير بين **قوله** بناء على وجوب البحث عنه مبنى على
مرجوح فقد مر ان الامام عدم وجوب البحث عنه فلو قال بعد
قوله لتوقفها الخ لان معرفة الدليل من الوجه الذي باختياره
يفيد الحكم لا يكون الا بالجهل ليس من ذلك **قوله** وهي امية
معرفة سلا متله **قوله** يلزم غير المجتهد اي المطلق جيد حال في
قول الشارح وغير المجتهد في بعض مسائل العقل فيقلده من
المجتهد المطلق فيما عجز عن الاجتهاد فليد بناء على الرابع من
جواز تحريم الاجتهاد **قوله** يسلم من لزوم انباءه في الخطا للباين
عليه اجيب بانه مشترك الا لزام لان ابد المجتهد مستقلة
بوجوب عند كم انباءه مع ان احتمال الخطا بما لا يكون اليات
ظنية **مسألة** اذا ظهرت الواقعة **قوله** قطعاً اي عند
اصحابنا لا عند الاصوليين لانهم ملوا قولاً بالمخع بناء على قوة

الظن

الظن السابق فيجعل به لانه الاصل عدم رجحان غيره **قوله** وكذا
العامي اي في الاصح ومحملاً اذا عرف ان الجواب عن راي او قبا س او
شك فان عرف انه عن بعض او اجماع لم يعد السوال قطعاً **قوله**
ولم يقلد ميت هو موجود في نسخ وعابها ثم في الشارح واقض
كلام ان ذكر كشي وغيره ان التقدير ولو كان السائل منقلد ميت فلعن
بانه مقتضاه جريان الخلاف في منقلد الميت وهو خلاف ما اقتضا
كلام الراعي فقد ربه الشارح له في ذلك بقوله ولو كان العالم اي
وهو المبيوت منقلد ميت وصور المسئلة باعادة المقلد السوال
لن اقتضاه ليعلم انه لو تعدرت اعادة ثمة بان مات من اقتضاه لم
يلزمه اعادة ثمة قطعاً كما اقتضاه كلام الراعي فانه في الاعراض
المذكورة **قوله** بجواب الاول اي بجواب السوال الاول **مسألة**
تقليد الفصول **قوله** وغيره اي لرجوع العلماء اليه دون غيره
وكثرة المستفتين له وقلة المستفتين لغيره **قوله** كما واقع هو
بدل من مفصولاً او صفة كما تنقله لان المسئلة مفروضة في تقليد
المفصول في الواقع **قوله** المبني عليه اي المبني ذلك التوجيه على
الاعتقاد وهذه المسئلة يعنى قوله والراجح على **قوله** مبني
عليه وجوب البحث على الارح الا اي وان كان ظاهر كلام المص ان
مبني على ما اقتضاه اختياره من وجوب البحث عن الارح او
السؤال في اعتقاد المقلد وما حصل انما مبني على موجود
وبما **مسألة** يمنع انما مبني على وجوب البحث عن الارح
في الواقع بل هي مبني على ما اقتضاه اختياره مما ذكر وهذا
ليس مبني على امتناع تقليد الفصول في الواقع **قوله** وثا
يجوز ان قلده الحي قال اليه ما وني لكن اذا قلنا يقلد الميت مطلقاً

لأنها

وكان الى دونه فيحمل اليه ^{يقول} الميت لا يحمله وان يقلد الحي
حياته ويحمل وهو الاظهر الاستواء المتعارض المرحي قلت
بل الاظهر الثاني لترجيح بانه لا خلاف في تقليد الحي بخلاف الميت
قوله ورابعه قال ايضا في الهندي يجوز تقليده الخ قال المتصنعا
تقلد الزركشي وغيره هذا في غير محل التراجع لان الكلام فيها اذا ثبت
انه المذهب الميت فان وضع الناقل لا يوثق بتقلده فلهما وان وفقر
به تعلا نظرق عدم الوثوق بفهمه الى عدم الوثوق بتقلده وصار
عدم قبوله لعدم صحة المذهب عن المنقول اليه لان الميت لا يقلد
وقوله ان تقلد بخلفه وفي مذهبه اي مذهب الميت او الناقل وهما مستقانا
في المذهب **قوله** هذا راجع الى الاول اي اليه من عرف انه اهل وقوله
هذا راجع الى الثاني اي اليه من ظن اياه اهل وكلام الزركشي وغيره يقتضي
ان المشار اليهما راجعان الى الثاني **قوله** وقيل يلحق استغناء بغيره
هو الذي حكاه في الروضة عن الاصحاب **قوله** والاكتفاء بجبر الواحد
العدل عن علمه وعدالته قال النووي وهو محمول على من عنده من
يقيم بها الاصل من غيره ولا يعتمد في ذلك خبر احاد العامة ككثرة
ما ينطرق اليه من التلخيص في ذلك **مسألة** يجوز للمقادير على
التفريع والترجيح **قوله** اي والحال انه غير منصف بصفات المجتهد
اي المجتهد المطلق وأشار بذلك الى ان العاوي في قول المصنف وان لم
تكن الحال لا للعطف على مقدور لينا سبب الخلافية الثانية **قوله**
وهذا كما صرح به الامدي في مجتهد المذهب بانه به على الرد على من زعم
انه لا خلاف في جواز اقتنا مجتهد وهو صريح على ما اختاره الامدي
من ان الخلاف في جواز اقتنا مجتهد المذهب كقول القاعد ما قاله
الزركشي والبرماوي وغيرهما يتبع المصنف في شريح المختصر انه لا خلاف

في جواز

في جوازه وانما الخلاف في جواز اقتنا مجتهد الفتوي وعليه يحمل كلام
المصنف فيعيد نصيحه جواز اقتنا به ويجعل مقابله بما بينا سببه **قوله**
ويمكن رد الاول اليها الخ اي فيثبت الوقوع لسلامة الاحاديث
الدالة على الوقوع عن المعارض وقد يحجج بينهما ايضا بحمل الاول
على المجتهد غير المطلق وحمل البقية على المطلق وهو من استقلال
بقواعد لتقسيم بيني عليها العقل فاجاب عن قواعد المذاهب
المقدرة وهذا مفقود من دهر طويل كما صرح به جمع منهم من
ايمة المالكية ابن المنير وابن الحاج ومن ايمتنا ابن برهان والنوري
في مجموع **قوله** في مثلها هو المراد بقول الزركشي وغيره في ذلك
الحادث بل بعينها يحمل العين على النوع **قوله** اليه غير قيد اي غير
المقتضي فيما اقتناه فيه **قوله** وقال ابن الصلاح الخ نقل في الروضة
عن الخطيب وغيره ما يوافقنا واختاره **قوله** وقيل لا يجوز الخ حكى
قوله ثالث وهو جوازه في عصر الصحابة والتابعين ومنعه في
العصر الذي استقرت عليه المذاهب وقوله وانما يقول امي اعلم
والا فاعلم انهم **قوله** ثم ينبغي بمعنى ينبغي لا بمعنى يجب والا
لخالف قوله فيما مر من ثم لم يجب البحث على الادرج **قوله** وان
يجب الا التزاما اي عند القابل به **قوله** ثانيها يجوز هو ما صحى الرافع
لكن بنا على انه لا يلزمه التزام مذهب معين وسياتي ان النووي
قال انه مقتضى الدليل وان كان خلاف كلام الاصحاب **قوله** والجواز
في غير ما عمل به الحيين بانه محل الخلاف في غير ما عمل به اما ما عمل به
فلا يجوز له الرجوع عنه جز ما وقوله قال ابن الحاج كالامدي انظروا
استند نقله لا تعاف اليهما ليعبر عن عملهم ثم لقول والد المصنف في قنا
ان في دعوي الاتفاق نظر وان في كلام غيرهما ما يشعربا ثبات

به

خلاف بعد العمل **قوله** وقيل لا يجب عليه التزام مذهب الخ قال
النووي بعد ذكره الخلاف في ذلك هذا كلام الاصحاب والذي
يقضي به الدليل انه لا يجب عليه ذلك بل يستغنى من تشاكف
من غير تلفظ بالرضى ونحوه من منعه لم يثبت بعد من تلفظه
انتهى واورد على المصنف جواز تقليد غيره في حكم اخر بعد استيفاء
في غيره مع ايجابه التزام مذهب معين ابتداء وبما
بانه اذا جاز خروج الملتزم فغيره اولى وانما جاز خروج الملتزم مع
اجاب التزام مذهب معين لانه يقتضي في الدوام ما لا يقتضي
في الا **قوله** والثاني مبتدأ خبر الجملة الشرطية وقوله وقد تقرر
على الاول جملة معترضة بينهما **قوله** ان اراد بعدم النصف الجواز
اي وان كان عدم النصف لا يشترط الجواز كما في ارتكاب صغيرة **قوله**
فيها اي في الملتزم وغيره **مسئلة** اختلف في التقليد في
اصول الدين هذا مشروع في مباحث اصول الدين ولم يرد
من الخلاف في التقليد فيه شيئا يكن قضية كلامه فيما مر في مسألة
التقليد ترجيح قوله وقيل النظر فيه حرام فيكون الراجح عزله وجوب
التقليد فيه **قوله** النظر فيه على كل مكلف وجوب عين **قوله** قيد
اي في اصول الدين **قوله** قال تعالى لست له دليل لطلب اليقين
في اصول الدين **قوله** ولا يجب النظر فيه لا وجوب عين ولا كفاية **قوله**
وقيل النظر فيه حرام محال الخلاف في وجوب النظر في اصول الدين
وعدمه النظر في غير معرفة الله تعالى اما النظر فيها فواجب
اجماعا كما ذكره السعد التفتازاني كغيره **قوله** ورفع الالون
دليل الثاني لا يرفع دليل الثالث ايضا باننا لا نعلم ان النظر
في ذلك مظنة للوقوع في الشبهة والضلال اذ ليس المعنى النظر

علي

علي طريق التكليم بل على طريق العامة وهو عليها ليس مظنة
لذلك **قوله** كما اجاب الاعراب الخ اي وكقول العامة اذ اري شيئا
عجيبا سبحان الخالق **قوله** الا انه لا يري السماء والارض والنجاح وغيره
بعضهم بقوله تدلان السماء والارض الموصوفتان بما ذكرناه
في الواقع بعد ذلك فمباح ومجوز وما واجه وعليه فالتغيير تبدل
كما في الواقع ظاهر **قوله** كيف قيام بعضهم به الخ قد بين السعد
التفتازاني ادلة الشبهة المذكورة ثم قال والحقا ان المرقلة
بدليل اجمالي اي كالنظر على طريق العامة بحيث يرفع الناظر عن
خصيص التقليد فرض فيه لا يخرج عنه لاحد من المكلفين ويد
تفصيلي اي على طريق التكليم بحيث يتمكن معه من اراحة الشبهة
والدائم المتكلمين وارشاد المسترشدين فرض كفاية لا بد ان يقوم
بالبعض قال وليس الخلاف في الذين تشاءوا في ديار الاسلام من
الامصار والثرى والصمالي ولا في الذين يتفكرون في خلق السموات
والارض واختلفت البديهة والسماع فان هؤلاء كلهم من اهل النظر بل
في من تشاء على شاق جيل ولم يتفكر في ملكوت السموات والارض
واخبر انسان بما يلزمه اعتقاده وصدق لم يجد دليلا من غير
تفكير وتدبر **قوله** وهو العلم باعتقاد الدين بالدينية المشو
اي دين محمد صلى الله عليه وسلم سواء توقفت على الشرع ام لا وقد
وقد ثبت موضوع هذا العلم ومسايله وعما ينشأ في اول شرح
الطوال **قوله** ولا حاجة لقول بعضهم اي كالمؤمنين وانما
احتجاجه لانه لا يبين علم المتبادر من سوري وهو القوي بالعلم
المعقود والمشار به بنوع النية بالعلم الاصطلاحي وهو كون النجوى
بحيث يتصور وجود احدهما مع عدم الاخر اي انه يمكن الانفكاك

بيل

بنة

دين

بينهما **قوله** كما يشاهد اي ما يشاهد من كنفه الحركة بطروا المسكون
والظلمة بطروا الضوء وعكسهما اما ما لا يشاهد من المحدثات فالحكم
بتغيره مستفيد الى العقل **قوله** وهو الله اي الذات الواجب الوجود
واختصاصه بامور منها ان حيد الممكنات لا بد ان يكون ولها اذ لو
كان ممكنا لكان من جملة الممكنات فلم يكن حيدا لها **قوله** كثرته زيد
زيد وسكونه اي بان يتعلق ارادتها معا بما يجادها في وقت
واحد ولا بدع في اجتماعها اذ لا تضاد بينهما بل بين المرادتين
قوله واطلاق التسمية اسم الصانع الخ دفع به اعتراض من قال
ان اسم الله الصانع لم يرد في اسمائه تعالى على ان اليه يهتق روي
انه من اسمائه تعالى **قوله** لا يتقسم بوجوده اي بالعرض ولا بالوهم
ولا بالعقل **قوله** ولا يشبه لوجع باوكان اولي واوثق بقوله امام
المريجة الوليد معناه المتوحد المتعالي عن الانقسام وقيل الذي
لامثل له **قوله** والله تعالى قد يم توقف بعضهم في اطلاق
عليه الله تعالى لعدم وروده وهو مردود طائفة ورد في سبيل
ابن عايم من حديث ابي هريرة **قوله** ولا انتسبا اي لوجوده ذكر
لمناسيته لقوله لا ابتدا لوجوده لا لانه دخل في مفهوم صفته
القدر ماعنى الازلية فانه ليس داخل فيه لكنه لازم له لان ما
ثبت قد مد استحال عدمه وانما هو مفهوم صفة البقا وهي
الابد **قوله** لا يحتاج الى محدث اي ولا يحتاج محدثا الى محدث
وهكذا في سبيل التشليل محال فالردود المستلزم له محال
قوله حقيقة تعالى ذكرها للمشاكلة والافقيد منع بعضهم
من استعمالها في الله تعالى **قوله** وقال كثير من المتكلمين من الاشاعرة
والعزلة **قوله** هل يمكن علمها اي عقلا او شرعا وصح البلقيني المنع

ويوجد

ويجده بانه يقتضى الاحاطة به تعالى وهي محتقة واما قوله
صلى الله عليه وسلم في خبر الصحيحين في رؤيته تعالى فيا يتهم
في صورته التي يعرفونها فقال العلي المراد بالصوره الصفة
والعين العلم بكونه علي ما يعرفونه من صفاته العلية على ان
الرؤية لا تقتضى العلم بحقيقة المربي كما ذكره الشارح **قوله** هذا
اي لا نظروا ولا اولان **قوله** في ذاته متعلق بحدوث لا بتداعيه **قوله**
فكم وكما قال في كتابه العزيز فعال لا يشا ربه اي ان فعال راجع الى
امدث ولما يعيد اليه ولو شاع ما ما اخترعه وليس كذلك شي الى لم
لم يحدث **قوله** المقدر بالرفع نعتا لمؤنبه به عليا ان مراد المص
بالقدر المقدر لا ما يغرن بالقضا مصدرا في قوله هذا بقضا الله
تعالى وقدره وقضا الله تعالى عند الاشاعرة ارادته الازلية المتعلقة
بالاشياء على ملكي عليه فيما لا يزال وقدره ايجاد الاشياء على قدر
مخصوص وتقدر برمعين وخالفتم المعتزلة في ذلك فقالوا ان
الامر بحقيقة العبد من غير سيف قضا وقدر ولذلك سمو قدرته
لانهم نقوا القدر وقالوا الشافعي رضي الله تعالى عنه اذا سئل العلم
خضوعا ومعناه انهم ان الله واعلم الازل بما يكون لغوا والافان
جوزو وقوع الامر على خلافة العلم القديم لزم نسبته الجهل اليه تعالى
والافلا معن للقدرة الازلية وبسط الكلام على ما ذكره والخلاف فيه
يطلب من المطولات **قوله** ما من شأنه ان يعلم نبيه به على متعلقات
علمه تعالى غير متناهية ونظرا بالنسبة الى القدرة **قوله** ما من شأنه ان يعلم
عليه وان كان ما تعلقت به القدرة بالعلم متناهيا فلنعلقها بالقدرة
غير متناهية وبالعقل متناهية **قوله** بخلاف المبتنع اي فلا تتعلقت به
القدرة لا لتقص فيها بل لعدم مرقا بليته المبتنع للوجود فلم يطرح محلا

✓

ة

لتعلقها وخالف ابن حزم فقال انه تعالى قادر على ان يتحد
ولها والا كما عاجزا ورد بان اتحاد الولد محال وهو لا يتخلل تحت
القدرة لما مر فلا يكون عاجزا وكما المنتفع الواجب فلا تتعلق به
القدرة ولا يترتب حصول الماحصل **قوله** فالارادة تابعة للعلم ان
عند الاشاعة واما عند العتلة فتا بغير الامر لا يترتب بقولون
ان الله يريد ما امر به من خير سوا او وقع امر لا يريد ما يهي
عنه من معصية سوا او وقع امر لا وتظهر ثمره الخلاف في ان
اي جعل فعند الاشاعة انه ما مور وليس مراد او كره من الله عنه
ومراد وعند العتلة بالعكس من حيث الارادة قال بامتناعه لو
اراد ما لا يتصلح كان نقصا في ارادته لولاها عن التوفيق فالتعلق
به وتوسط بعضه كما يبرقع الخلاف فقال الارادة قسمان ارادة
امر وتشرع وارادة فضا وتقدر برقا لاول وتسمى الارادة
الشرعية تتعلق بالطاعة لا بالمعصية لقوله تعالى يريد الله ليهلك
اليسر ولا يريد لكم العسر والثانية وتسمى الارادة القدرية شاملة
لجميع الكاينات لقوله تعالى في يرد الله ان يهديه الاية ولعلم
ان تبعية الارادة للامر عند العتلة لا تنافي قولهم باحاديها
لان المراد باتحادها في الماحصل لا في المفهوم **قوله** غير مستغنى ولا
متناه تغسيرا للشارح له بما بعده فيه لف ونحو مرتب والثر
المشكلى على البقا صفة اضافية وهي استمرار الوجود بالنظر المستقبل
اشار اليه الشارح بعد وحيد فالتعلق عند المراد المفسر باستمرار
الوجود بالنظر الماضي فقال الاشعري البقا صفة زائدة حقيقية
كالعلم والقدرة **قوله** وعلم علمه تعالى بحضور الاشياء عند ربها
اتراعى ضرورة ولا انفصال ولا انصاف بكنيفية وبانه صفة ازلية

لها

لها تعلق بالشئ على وجه الاطالة به على ما هو عليه بدون سبب حقا
والشارح عرفه مراد بغيرها بئس الا المقصود معرقلة قد كثر فيه قد
الاكتشاف المبني على الايضاح بعد الخفا الذي لا يلبس به تعالى
فقوله ينكشف بها اي لنا **قوله** تقتضي صحة العلم لوضوحها اي فلا
يجوز العلم بدون الحياة لانها شرط له وليست سببا له والالزام من
وجوده هو وجوده وظاهر انها شرط لغير العلم ايضا من الصفات المذكورة
قوله يزيد الاكتشاف بمراد اي فيه جانيا ايضا واما السبب اليه
تعالى فبما صفتان ازليتان قائمتان بدائه تعالى وقد يعبر عن الاول
بانه العلم بالمسموعات وعن الثاني بانه العلم بالمبصرات **قوله** المسمى
بكلام الله ايضا اي كما سميت الصفة به فكل من الصفة والنظم
يسمى بكلام الله ومعنى كونه اسما للنظم ان النظم دار على الصفة
القديمة ويسمى اياه الصفة والنظم بالقرآن ايضا اي يسميان بكلام
الله **قوله** والرزق هو بفتح الراء مصدر اليناسب ما قبله وما بعده
ويجوز كسرها بجعل اسم مصدر بمعنى المصدر **قوله** وهي اية الاضافات
قوله مترهني هو حال من فاعل ذوول ونقص **قوله** وهو علم كثير اما يقال
بدا علم الحكم اي اكثر احكاما اي اتقان الاول اول وفيه بالنظر لقوله اي
أخرج الي مزيد علم مجازا ان مجاز مرسل لان معنى اعلم حقيقة ازيد على
والعوجية الي مزيد علم سبب لصيرورة الاحوج اعلم فاطلاق العلم
على الاحوج الي مزيد علم من اطلاق اسم السبب على السبب ومجاز عقلي
حيث استدل على التاويل لانه من اسناد ما للسبب اليه السبب لان
الاحوج الي مزيد علم حقيقة هو الموقوف للتاويل وانما التاويل سبب
له **قوله** كالحار والمجور اي فانه خير ايضا واراد به كقلب الخ فجملة
وايظرف فيه خير كالحار والمجور مختلف بين المبتدأ وهو قوله فالحار

وجبره وهو قوله ان قلوب العباد الخ **قوله** وهو كلامه ذكره لدفع توهم
ان النظم المعروف قد يبر وهو انما يأتي على اختيار المصنف ان الكلام حقيقة
في النفس فقط اما على ما اختاره ثبعا للمحققين من انه مشترك
بين النفس والانساني فلا يدفع ذلك وانما يدفعه ابداد الكلام
بالنفس **قوله** انضاف له باعتبار وجودات الموجود الاربع اربع وهو
باعتبار الوجود الخارجي قديم قائم بذاته تعالى وهو الوجود الحقيقي
وباعتبار الوجود الذاتي محفوظ في الصدور وباعتبار الوجود في
العبارة متغير بالاستدراك وباعتبار الوجود في الكتاب مكتوب
في المصاحف وهو باعتبار حقيقة النفسية لاني الصدور ولا في
العبارة ولا في المصاحف **قوله** نعم واما العقاب اي كقول تعالى
واعطيت به خطيئته فاوذلك اصحاب النار هم فيها خالدون **قوله**
والتميز لاحظ في ذكره ادخاله واب كما لاحظ في ذكر التكليف
ادخاله الاطعاع والافلاح ليجتمع بينهما **قوله** براه سبحانه ان المؤمنين
خالف في ذلك المقترن **قوله** ليس دونها سحاب لعل السري في ذكر
هذا في الشمس دون القمر انه قد ذكر في القمر ما يفيد ظاهره وهو
لبلة الابد اذا اضافه اللبلة الى الابد فتكون بان نوره ممتد الى اخرها
ولا يكون الابد ون سحاب **قوله** فيكشف الحجاب لاريب انه تعالى منز
عن الحجاب لانه المحيط بجسوس فهو في حقنا لاني حقنا تعالى
فجعله عنا يكون بما شاء وكيف شاء حيث ومتى شاء **قوله** ويجعل
بان ينكشف انكشافا قاهما الخ قال ابن عسكلام في فتاويه الرب
تعالى يري بالنور الذي خلقه في الاعين رايا غيب نور العين فان
الدوية تكشف ما لا يتكشف العلم ولما اراد ان يرب تعالى ان يخلق
في الطلب نور كنود الاعين لما عجزه ذلك بل لو اراد ان يخلق نور

الاعين

الاعين في الايدي والارجل لا يمكن ذلك وقوله قاهما اي بقدر ما يصل
اليه ادراك العبد لا بمعنى الاحتاط **قوله** واختلف يعني المجوزون
لرويته في الاخر **قوله** وفي المنام ذكره رويها المنام هنا اي بشرط اري لانها
ليست بالعين بل هي نوع مشاهد بالقلب **قوله** وقوله صلى الله عليه
وسلم ان يري احد منكم ربه حي يموت فيد به الجهور لا يبين قبله بيانا
لجله خلاف اهل السنة وجميعا بين ادلت الرواية وعدمها **قوله** والصحيح
نعم هو قول ابن عباس واي ذروا لمن وغيرهم بما نقله عنهم القاضي
عياض واقرب عليه النووي ومثله لا يقال لا يتوقف ويجاب عما استدر
به التاخر من رواية مسلم عن ابي ذر بانها ليست صريحة في حدة الرواية
وتتقد برصاحتها فابود رقيتها ناف وفي غيرها مثبتا كغيرها مثبت
تقدم على الثاني مع ان دليل الرواية مشعر بعلو شأن الرسو
صلى الله عليه وسلم وهو مقدم على ما لا يشع به **قوله** نور ابي المزي
نور **قوله** عنهم الامام احمد اي حيث قال ربي رب العرق في المنام
فقلت يارب ما افضل ما يقرب به المشتربون قال كلامي بالحمد
قلت يارب بفهمه وبغير فهمه قال بفهمه وبغير فهمه قال النووي
في شرح معجم قال القاضي عياض اتفق العلماء على جواز روية الله
تعالى في المنام وصحتها وان روي بصحة لا تليق بحلاله من
صفات الاجسام لان الرمي غير ذات تعالى **قوله** كتبه في الازل اي علمه
في القدم **قوله** سعيدا فيه دور ظاهرا فالاول من كتب الله في الازل
مؤنه مومنا **قوله** كاللوح المحفوظ اشار بادخاها الكاف عليه انه
لا ينحصر فيه مائة تراه مثله الصحف التي تكتب فيها الملايكه عند نفي
الروح في الانفس ان رزقه واجله وشقي او سعيد كما في خبر الصحيحين
قوله ومن علم الخ الاول لكونه علم ما قبله ان يحدف او يقال من بالغ

وقد عفر جلة معترضة لخر كلام في محل التعليل ومثله قوله وقد
حيط مع الاشارة بها الى دفع ما يقال ان ما تقدم من الايمان
او الكفر ليس ايمانا ولا كفرا اي بل هو ايمان وكفر ولكنه غير اوحى **قوله**
ولما الذين شقوا في التاريخ له بين ههنا بسقط منه لم فيها
زفير وشهيق **قوله** من غير اعتراض اي على الفعل المراد بل قد يكون
مع انعام وافصال **قوله** وقالت المعترضة الرضى والمجزة نفس
المشيرة والارادة قال بذلك ايضا قوم من الاشاعرة منهم الشيخ
ابواسحاق في كتاب المود واجاب **قوله** هو لا عند قوله ولا يرضى
لعباده الكفر بان لا يرضاه ديننا وشرعا بل يعاقب عليه وبان المراد
بالعباد من وقف للايمان وهذه اشرفهم باصنافهم اليد في قوله
ان عبادي ليس عليهم سلطان وقوله عينا يشرب بها عبادة الله **قوله**
فيما نقله عن المعترضة في الجملة اشارة الى ما قدمه عنهم من
التقصيل في حصوله بنقب وحصوله بغير **قوله** والداعية اراد بها
الداعية الثانية عن سلافة الاسباب مع ان ذلك لا خلاف لانها
ذكرها للعلم بها من خلف القدرة المتعارضة للفعل ولهذا لم
يدكرها المحققون **قوله** وقال امام الحرمين بن خلق الطاعة اي لخلق
القدرة لان القدرة الحادثة لا تاتى لها والطاعة هيبة موقوفة
لامر الله تعالى **قوله** اخرة بورنة درجة اي اخر عمره فقوله اشارة
بان تقع منه الطاعة دون العصية اي في امر عمره ونفسه واللطف
بما ذكره نسب للكلمين والذي ذكره السعد التفتازاني وغيره انه
خلف قدرة الطاعة كالنوبيق **قوله** والختم والظلم والاكثة اي
والاقل في قوله تعالى ام قلى قلوبا فقا لها **قوله** والماهيات
مجمولة اراد انها في حد ذاتها لا يتعلق بها جعل جاعل وقائمه

موثر

هذا هو الوجه في قوله تعالى
ولا يرضاه ديننا وشرعا بل يعاقب عليه
بأن المراد من عباده الكفر بان لا يرضاه
ديننا وشرعا بل يعاقب عليه وبأن المراد
بالعباد من وقف للايمان وهذه اشرفهم
باصنافهم اليد في قوله ان عبادي ليس
عليهم سلطان وقوله عينا يشرب بها
عبادة الله قوله في الجملة اشارة الى
ما قدمه عنهم من التقصيل في حصوله
بنقب وحصوله بغير قوله والداعية اراد
بها الداعية الثانية عن سلافة الاسباب
مع ان ذلك لا خلاف لانها ذكرها للعلم
بها من خلف القدرة المتعارضة للفعل
ولهذا لم يدكرها المحققون وقال امام
الحرمين بن خلق الطاعة اي لخلق القدرة
لان القدرة الحادثة لا تاتى لها والطاعة
هيبة موقوفة لامر الله تعالى قوله اخرة
بورنة درجة اي اخر عمره ونفسه
واللطف بما ذكره نسب للكلمين والذي
ذكره السعد التفتازاني وغيره انه خلف
قدرة الطاعة كالنوبيق قوله والختم
والظلم والاكثة اي والاقل في قوله
تعالى ام قلى قلوبا فقا لها قوله
والماهيات مجمولة اراد انها في حد
ذاتها لا يتعلق بها جعل جاعل وقائمه

موثر فلا يتحقق خلاف بين القائلين بانها مجعولة والقائلين بخلافه
لان ماهية الانسان مثلا لكونها لا وجود لها في ذاتها لا تاتى فيها
ولو مع النظر الى الوجود ولا فيه ايضا لانه غير موجود في الخارج
وانما هو امر اعتباري نعم التاثير فيها باعتبار الوجود بمعنى
ان العوثر يجعلها متصفة بالوجود الخارجي صبي اذ الصباح مثلا
اذ اصبح ثوبا ليس تاثيره في الثوب بمعنى جعله بمعنى جعله متصفا
بالصبح في الخارج فليست الماهيات في نفسها مجعولة ولا وجودها
في نفسها بل الماهيات في كونها موجودة مجعولة والقول بان
الماهية المركبة كالسواد المركب من اللونية وقا بضيم البصر مجموع
دون البسيطة كالجوهر ابطال بان الاحتياج من لوازم الممكن فلا
تفاوت بين المركب والبسيط **قوله** الباهرات من بهره اذ عليه فقوله
الشارج في تفسيرها اي الظاهرات من ظهرت على الرجال اي غلبته او من
ظهرت البيت اي علوته لان ظهر بمعنى بان من غير اعتبار زيادة **قوله**
وفي تفسير الامام الرازي لا فيه اشارة الى انه المعتمد من كلام الامام
لما نقله عنه البردكشي من دخول الملايكة في رسالتهم صلى الله
عليه وسلم وكان له من بعض نسخ الرازي فان نسخة مختلفة **قوله**
لن الملايكة اي المساوية والارضية وان كان النزاع انما هو في المساوية
وظاهر كلامه كغير تفصيل الملايكة مطلقا على البشر غير الاثني وليس
كذلك عامة البشر افضل من عامة الملايكة كما عليه الشقي وغيره
والملايكة اجسام لطيفة اعطوا قوة التشكل لهم افعال شاقة وهم
مواظبون على الطاعة معصومون عن الخلق والفسق لا يوصفون
بذكورة ولا نكاح **قوله** والتدعي الدعوي للرسالة فيه تنبيه على
الاكتفاء بدعوى الرسالة تنزيلا لها منزلة التصريح بالتدعي بمعنى

بها

له

م

طلب الاثبات بالمثل الذي هو المعنى الحقيقي للتحمدي لقوله فاتوا
 بسورة من مثله وادعوا شهداءكم من دون الله ان كنتم صادقين
 واصل التحدي لغة المبالغة والمعارضة ومعناه هنا ان النبي صلى
 الله عليه وسلم طلب مباراتهم ومعادضتهم له **قوله** والمخارق
 من غير تحدي المخارفة ثم بينه اقسام كما يعلم اكثرها مما قاله لان
 قارن التحدي بغيره او سبقه كشليم الحج علي النبي صلى الله عليه وسلم
 قبل البعثة قارضا للنبوة اي تاسيس لها من ارهضت الحائط
 اذا استسنته وبعضها مغلغل في العجوة او نازح منه كما يخرج من القادر
 العرفية فلهذا يظهر او ظهر بلا تحدي يدولي فلهذا اجل يد
 غير ضم او معونه او شدة راح او شعيل كالك صاجها الحيات
 وهي نلذ غر ولا يوثقها او اهانته كما روي انه قيل ليس له الكذب
 ان محمدا كان يضع يده على عينه الا عسى فيبصر فان كنت نبيا
 لا تفعل مثله قال اتيوني باعسى فوجد هناك فوضع يده على
 عينه العورا فعميت الصبيحة وروي انه دعي لاعور ان يصير عينه
 العورا صبيحة فصارت الصبيحة عورا ومن شرط المعجزة ان تكون موافقة
 لله عوي فلو قال معجزتي ان احيي ميتا ففعل خارقا لم يدن
 على صدقه وان لا يكون ما ادعاه واظهره مكذبا له فلو قال معجزتي
 ان ينطق هذا الصب فقطف بانه كاذب لم يعلم صدقه ولا بشرط
 تعيين المعجزة فلو قال اني بخارق ولا يقدر غيري عليا لاثبات مثله
قوله وخرج السم الخايم خرج نحو السم باشتراط عدم ما يقارض
 به المخارق فلا يشترط عدمه لانه لا يعارض به بخلاف هذا اما قوله
 الشارح كلام الجمع وقوله وغيره بان نحو السم خرج فباشرة اطاعه
 المخارق معارضا بمثله معللا بانه خارق تمكن معارضته بمثله

انما

وكل

وكل صحيح والاول والثاني الشب يبيان ما يخرج بالقبول **قوله** ضرورة
 اي بما ضرورتها كالوجوب والنبوة والبعث وقرضه الصلوات الخمس
 والذكاة والصوم والحج **قوله** اي الادعاء والقبول تقبيل تصديق
 القلب **قوله** والتكليف ميدي اجرة قوله بالتكليف باسبابه والجهل
 جواب ما يقال ان التصديق الذي هو واحد قسمي العلم من الكيفيات
 النفسانية دون الافعال الاختيارية فكيف يتكلف بتحصيلة وتلق
 الجواب ان تحصيل الكيفية اختيارية يكون بلختيار من اشترى الاسباب
 المذكورة والتكليف بها تكليف بدلك فالتكليف بالايان تكليف
 باسبابه لا يقال بل هو تكليف به لتقصيره بالادعاء والقبول
 وهما فعلان لا يمتنع انهما فعلان بل هما كيفيتان للنفس كما ذكر
 السعد التفتازاني **قوله** وهذا التلطف شرط او شرط تروجه هو
 المحققين علي الاول وعليه المراد انه شرط لاجرا احكام المؤمنين في الدنيا
 علي القادر علي التلطف بالشهادتين من ثوارث ومناجزة وغيرهما وانهم
 ايقابلون بهذا القابلين بالثاني بان من صدق بقلبه قات قات
 اشباع وقت التلطف بالشهادتين يكون كافرا وخوفا لاجتماعه
 ما نقله الامام الرازي وغيره **ويجب** بان هذا الاقدام انما يتبعه من
 اطلق الشريعة دون من قيدها بالقادر ونظيره ثم الخلاف فمن
 صدق بقلبه ولم يتلفظ بالشهادتين مع تمكنه من التلفظ بهما
 ومع عدم مظهر البتة فانه مومن عند الله علي الاول دون الثاني
 وان كان كافرا عندنا عليهما **قوله** والاسلام اعمال الجوارح المشهور ان
 التلطف بالشهادتين لان النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعده كانوا يقنعون
 به ويكفون بالسلام من اتي وعليه فيؤخذ منه مع ما هو من ان التلطف
 بالشهادتين من القادر شرط للايمان او شرط له ان كلاما من الايمان

تشر

والاسلام عندنا لا يوجد بدون الايمان ثم ذهب بعضهم الى
اتحادها وهو وجه نظر الى الماصد قطارها او الى انه قسمها لا يثبت سلام
بالاستسلام ولا نقية الباطني بعن الادعاء والقبول ولهذا
علل السعد النقضاني قول المصنف الايمان والاسلام واحد بان
حد الاسلام هو الموضوع والانتفاء بعن قبول الاحكام والادعاءات
وهذا حقيقة التصديق قاله ابو يونس قوله تعالى فارجعنا من
كان فيهما من المؤمنين فاصحدا نالهما غير بيت من المسلمين **قوله**
وتاجيرا لاهسان حيث اخرج قوله لانه لا يتركب الكثير اي
ومنها اذ ما في الصفة كما مر **قوله** وتردد النووي في ذلك اي فيما
قاله القاضي عياض وغيره **قوله** وزعمت المعتزلة انه يخله في النار والجنة
احتموا بقوله تعالى ما للظالمين من عليم ولا شفيع يطاع وخصه
الاشاعرة بالكفار جميعا بين الادلة **قوله** وله شفاعات اي حصى كما
ذكرها وزاد بعضهم ثقتي الاولى في تخفيف عذاب القبر والثانية
في تخفيف العذاب عن بعض الكفار ولا يرد شي منها على الشكر لان
كلامه نفع للمسلم في الشفاعة العامة يوم القيامة والاولى من هاتين
في البرزخ لاني يوم القيامة والثانية خاصة بابسطاب كما هو
معلوم من الاخبار **قوله** في الرابعة وتشارك فيها الانبياء والملائكة
والمؤمنون استثنى من القاض عياض من في قلبه متفاد ذرة
من ايمان فقال ان الشفاعة فيه مختصة به صلى الله عليه وسلم **قوله**
ولا يموت بعد الا باجله لحي لم بقوله تعالى فاذا جاء اجلهم لا يستأخرون
ساعة ولا يستبقون موت معطوفة على الجملة الشرطية لا الجزئية
قوله وزعم كثير من المعتزلة الاحتواء بالحقبة من احب ان
ليسطاله في ذرقه وينص اليه يزداد له في اثره فليصل رحمة وجيران

المقتول

المقتول يتعلقه بقاتله يوم القيامة ويقول رب انه ظلمني فقتلني
وقطع اجلي واجيبهم عن الاول بان الزيادة موقوفة اما بالبركة في
الافاق بان تصرف في الطاعات وهو الاصل واما انها زيادة بالنسبة
الى الصنف التي تكتسبها الملائكة من الرزق والاجل والعمل وغيرها لا
بالنسبة الى علمه تعالى واما ببقاء ذكره الجليل بعن وكأنه لم يميت
جميعا بين الادلة وعن الثاني بانه متمك في اسناده ويتقدم نرون
صحته فهو محمول على مقتول سبقت في علم الله انه لو لم يقتل لا يحل
اجلا زايلا اذ معنى قولنا المقتول ميت باجله ان قتله انما هو بفعل
الله لا بفعل القاتل وانه لو لم يقتل لم تقطع بوته ولا حياته في
ذلك الوقت واوضح من هذا ان يقال انه محمول على الاجل الواسع
للمقتول **قوله** والنفس اي الروح كما يوحى مما ياتي **قوله** قال نفس
لحقا بظلم قوله تعالى كل من عليها فان **قوله** لاذ الاصل الا ايرى ويكون من
المستثنى بقوله الامن ثنا الله كما قيل به في الحول العين وسكون
الجسم اي ثم موحدة وقد تبدل ميتا ففيلة ست لغات **قوله** والخائضون
فيها الخلفوا الغرض عليهم بالادب واجابوا بان اليهود قالوا فيما بينهم
ان لم يجب عن الروح فهو يني فلم يجب لاذ الله تعالى لم ياذن له
فيه فتركه الجواب انما هو لتصديق ما في كتبهم مما قالوه لانه يمكن
الحوض فيها وبان السؤال عنها كان سوا تعبير وتقليد اذ الرو
مشاركة بين روح الانسان وجبريل وملاكه اقر يسمي بها وضعف
من الملائكة والقران وعيسى بن مريم فلولها عن واحد منها فقالوا
لم يرد هذا تفهيم في الجواب مجمل كما سألوه بمجمل **قوله** فقال لهم يا
المؤمنين ايها جسم الخرافة النووي في شرحه علم انه الاصل عند
اصحابنا **قوله** وانما هي جوهر مجرد اي عن المادة لجسمه مغاير لها **قوله**

ن

ع

اي جائنة وواقعة اي ولو باختيارهم وطلبهم قال النووي والصحيح
ان الكرامة تقع للاوليا باختيارهم وطلبهم فان المم وهذا
لانه كانه تروا من علمه انه قد قال الزركشي ليس الامر كما قال
بل هذا الذي قاله القشيري مذهب صفيي والجمهور وقد انكر
عليه حتى ولى ابو نصر في كتابه المرشد واما المرحوم في الاشارة
والنوري في شرح مسلم فقال فيه في باب البر والفضل ان الكرامات
تجوز بخوارق العادات على اختلاف انواعها ومنه بعضهم وادعي
انها تختص بمثل اجابة دعا ونحوه وهذا غلط من تأييده وانكار
الحسن بل الصواب جريانها بقلب الايمان ونحوه ومن يطلع القشيري
شبهه حافظ عصره الشهاب بن جبر في شرح البخاري فقال وهذا
اي ما قاله القشيري مما عدل المذهب **قوله** ومنه من كفرهم اشارة
الي ان في المسئلة خلافا وان اوههم كلام المم عدم عذاب القبر
جبري كغيره علي الغالب ان عذاب غير المقبور كالعريق والماكول
كذلك وليس ذلك مستبعدا في قدرته تعالى ومثله ياتي
في قول الشارح فيما ياتي للمقبور وكعذاب القبر **قوله**
وسوال الملك استثنى منه الشهيد بخبر مسلم انه صلى الله
عليه وسلم سئل فقال كفى ببارقة البؤوف شاهدة **قوله**
منكر وتكبر قيل هما اسماء ملكي العذاب المذب واما الطبع
فلما كان مشروعا بشر **قوله** بان توزن صحفها بد اي وهي
بعد تحصيلها **قوله** كغيره بان يحيط بها الله لا تقتصر مراد والا
فالشر هو الجمع للقرض والاحتيا بعد الغطاء بعث واخذ
في تفسيره لكونه مقدما له **قوله** والجنة والنار مخلوقتان
اليوم قالوا لا كثرون محل الجنة فوق السما السابعة عند سدرة
المنتهى ومحل النار تحت الارض السفلي قال السعد

التقنازاني

التقنازاني والمحق التوقف **قوله** ويجب اي شرعا لا عقلا خلافا
لبعض المعتزلة **قوله** لانه خالف الخلق اي انهم عليهم باختيارهم
من عدمه اي الوجود فكيف يجب لهم عليه شي بل ان انهم عليهم
في فضله وان منعهم فبعد له واما قوله تعالى كتب ربكم على
نفسه الرحمة وكان خفيا علينا نصر المؤمنين فليس مما نحن فيه ان
ذلك احسان وتفضل لا ايجاب والزام على ان الوجود في ذلك
ونحوه انما نشاهد وعلم بذلك ان الله لا يخلق المعاد **قوله**
باجزائه اي الاصلية السابقة من اول العمر اي الخمر كما افاده بقوله
كما كانه اي بخلاف الاخر الفصلية وبذلك اندفع الاعتراض بان من
الانسانا بحيث صار الماكول جزءا من الاكل فلو اعد الله بعينهما
فاجزا الماكول التي صارت لجزء الاكل اما ان تعاد في كل منهما وهو
محال لا سيما ان يكون جزء بعينه في ان واحد في شئ صحت
منها ياتي او تعاد في احدى اهما وحده فلا يكون الاخر معادا وهو
الانداع ان المعاد الاخر الاصلية لا الفصلية كما عرف **قوله** وهو
الصحيح اي من القولين المذكورين والتصحيح من عند ياتيه فيما
يظهر والمحق التوقف كما قاله في المواضع واقرب شارحه وصرح
به السعد التقنازاني ثم قال وهو ما اقتاده امام الحرمين وعلمه
بانه يدلفا طر سمي على تعيين احدى **قوله** وقيل لا بعدم
الجنم الخ اي فيكون المعاد التاليف لا المؤلف **قوله** وتقتقد
ان جزا الامة بعد بينهما الاختلاف في هذا الترتيب هل هو
قطعي او ظني وبالاول المشار اليه بقوله لا طبقات السلف الخ
قال الاشعري وبالثاني قال القاضي ابو بكر الباقلافي ونحوه
سائر الانبياء والملائكة واما فضله على غيره من الامم فظاهر

جده

لان هذه الامة خير الامة بغير انتران وهو خير هذه الامة فهو خير
 سائر الامة **قوله** ونفسه على ما جرى بين الصمانيه من المنازعات
 والمنازعات اي لان ما جرى بينهم من المنازعات انما جرى باختلاف وكل
 مجتهد ما جاور وان اخطأ كما اوضحه الشارع **بعده قوله** فذلك كما
 لا يتقوله عن عمر بن عبد العزيز ونقل معناه عن يمين بن
 مهران لما سئل عن اهل صيف **قوله** وهو من ذرية ابي موسى
 الاشعري بينهما ثمانية رجال واسمهم علي ابن اسماعيل واسم
 ابي موسى الاشعري عبد الله بن قيس **قوله** فرددتهم القاضي
 هو اسماعيل بن اسحاق الذي **قوله** يخالف ما قبله في الجملة
 اي لا في ما قبله ما لا يضر جملة في العقيد وهو قليل كالمفاضلة
 بين الخلفاء الاربعة **قوله** فيها اي في العقيد **قوله** ما يدبر
 مبتدأ خبره قول المم كما لا يضر **قوله** اي ليس زايديا لا يضر
 ان مفهومه مفهوم الشيء بل يعنى انه عارض له لا متميز عنه
 في الخارج كما متميز السواد عن الجسم **قوله** الممكن الوجود
 خرج به المعدوم الممتنع فانه لا تقر له اتفاقا **قوله** اي
 حقيقة متفردة اي في الخارج متفردة عن صفة الوجود واجمع
 التباين بانه انما امرنا لشي وبان المعدوم معلوم متميز وكل
 متميز ثابت ورد الاول بان اطلاق الشيء على ما ذكره بالنظر
 الى ما يولد اليه والثاني يمنع الكبر بما اذا لا يلزم من التميز الثبوت
 والعدم ثبوت المحال لا يضر بغيره عند العقل والا استحال
 الحكم عليه كما تقر علم انه ليس بالخلاف في المقامان فيها يطلق
 اسم الشيء على الوجود والمعدوم ممكن او محال بل الخلاف انما
 هو في اطلاق اسم الشيء على المعدوم ومعنى الثابت المتقرر
 فعند

فعندنا اهل الحق والثالث والوجود الفاظ متوادية فلا يطلق
 الشيء على المعدوم ولو ممكن كما ذكره المصنف والمعتزلة الثبوت
 اهم من الوجود والمعدوم الممكن كالنسان بسوءه بخلاف
 المستحيل كاجتماع البصرين والمستحيل كحيل من ياقوت
 فالمعدوم الممكن شيء عندهم دون المستحيل **قوله** والاصح
 ان الاسم المسنى هو المتقول كما قاله الشارع عن الاشعري في
 اسم ابي ابراهيم وعن غيره مطلقا وليس المراد لفظ الجلالة ولهذا
 قال في الموافقة نحو اسم ابراهيم كالدان ويقاس به سائر الجوامد
 كما هو ظاهر كلام غيره **قوله** ان مدلوله الذات من حيث هي امر
 خاص **قوله** ان المراد من اسم الله المدلول ومن معناه الذات
 فالاسم هو المسنى والقبيل بانه غير اراد بالاسم اللفظ وبالمسنى
 الذات وانت غير بان الخلاف حينئذ في ذلك خلاف لفظي **قوله**
 بخلاف غير كالمعالم الخ اي فليس هو المسنى عند الاشعري بل هو
 غير ان كان صفة ذات كالمعالم واما عند الاشعري مطلقا كما في
 الجوامد **قوله** بل يوثقه على الخرم الاول كما قال السعد التفتا
 كغيره الخرم لا يفرق ما تعلقت الشك وماروي عن ابن مسعود
 انما يفيد الجواز لا الاولوية **قوله** خوفا من سوء الخاتمة المجلولة
 اي او نحوه كدفع تركية النفس والتبوك بذكر الله تعالى بقرينة
 قوله لا تشك في الحال **قوله** المحط بالجر وصف له كالمقتار به
 الموت على اكثر او بالرفع وصف للموت المذكور **قوله** ومع ابو
 مشقة وغيره الخ قال السعد التفتا زاني بعد حمله قول الشافعي
 ولا ينبغي ان يقول انما مومن ان شيئا الله على ان الاول تركه حيث
 لا تشك **قوله** الخلاف بين الفريقين في المعنى لانه ان اريد بالايان

زاني

بهود حصول المعنى فهو حاصل في الحال وإن اريد ما يترتب
 عليه النجاة والشراة فهو في مشيئة الله تعالى ولا قطع بحصوله
 في الحال في قطع بالحصول أراد الأول ومن موصى الي الشبهة
 أراد الثاني **قوله** ملاذ الكافر أي ما الله الله به من متاع
 الدنيا لا يخفى أن هذا ليس استدراجا على الملاذ يجوز **قوله**
 استدراج معناه في الأصل طلب التدرج وهو التثقل في
 الدرجات ثم استعمل في مطلق التثقل وأريد هاهنا تثقل
 الكافر فيما يتأكد به استحقاقه العذاب حيث تكاد يفي كفه مع
 وصول النعم اليه فهي نعم في صورته نعم فسميها الاشياء في تقا
 نظرا الي حقيقتها والمعقولة نعم نظرا الي صورتها **قوله** وإمام
 الحرمين أي في الشامل والافقد رجع عنه في المدارك كما نقله عنه
 الامدي وغيره **قوله** لا وجودية بالوجود الخارجي أي بالنسبة
 اليه إذ لو وجدت لمصطف في محالها ولو حصلت في محالها
 لوحد حصولها في محالها أيضا لأنه من الامور النسبية والنسبة
 وجودها فيلزم أن يكون المحصول محل آخر والحصول حصول
 آخر وهذا ج فيلزم التسلسل وهو محال واستثنى منها
 جمهور المتكلمين الذين قالوا بوجوده وسموه كونا وجعلوا
 انواعا أربعة الحركة والسكون والاجتماع والافتراق وقد
 بينتها مع بيان المحر فيها في شرح الطوال **قوله** وهي
 شعبة هي من جملة المقولات العشر والثلاثة الباقية الجوز
 والكم والتكيف ومنهم من عدّها تسعة باستقراط الجوهر
 وقد بينتها في الشرح المذكور **قوله** كما تقدم أي في الكلام
 على قوله ليس بجسم ولا جوهر ولا عرض اختصاص النعم

بالمنعوت

بالمنعوت قد يعبر عنه بالاختصاص الساعة وهو أن يتنص شي
 باخر اختصاصا يصير به ذلك الشيء نقلا للاخر والاخر منعوتا
 له ويسمى الأول عالما والاخر محالا كاختصاص السواد
 بالحركة كاختصاص الجسم بمكان وهذا في غرضات الله
 تعالى من المكينات اما صفاته تعالى فليست اعرضا ولا يقاد
 فيها انها حالة بالذات ولان الذات محل لها **قوله** هما
 اعرضا للجسم أي بعد تشبيه انهما وجوديات **قوله** أي ان الله للجسم
 وقوله لا تتحلل فاعل يعرض أي ان الجسم يعرض له عدم تحلل الحركة في
 الجسم بسكنات في السرعة او يعرض له تحللها في البطوان لم
 تشاهد هاهنا فافهم كلامه ان السرعة والبطوان ليسا بعرضين زائدين
 على الحركة وهو كذلك لكنه يقتضي ان الحركة السريعة لا سكنات فيها
 كما تقرر وهو مخالف لقول السعد النفذاني الحركة امر متصل
 بتجلله سكنات اقل واكثر باعتبارها نفس الحركة **قوله** في قوله
 سريعة او بطيئة **قوله** الا الحركة والذمان اي والاصوات **قوله** وقال
 قدما المتكلمين كذا وقع في الموافقة واعترض بان المشهور وهو
 الصحيح انه قول قدما الفلاسفة **قوله** مما يتعلق بطرفين اي من
 الاعراضات كالجوار والافوة **قوله** وهما اعم من الضدين اي من
 علي تعبيرهما بالهما موجود ان لا يشتركان في جميع الصفات
 النفسية أي سواء امتنع اجتماعها لذاتيهما في محل من جهة واحدة
 وهما انضدان املا واما علي نفسهما بانها لا يشتركان في ذلك
 ولا يمتنع اجتماعهما في محل من جهة واحدة فلا يتم ذلك لخروج الضد
 كل منهما عن ذلك فالثلاثة متباينة والصفات النفسية هي التي
 لا تحتاج في وصف الشيء بها الي تعلق امر زائد عليه كالحقيقة

ين

والانسانية والوجود للاشان ويتجلى الصفتان المعنوية وهي
 التي تحتاج فيما ذكرنا ذلك كالغير والحدوث ويعبر عن
 الاول بانها التي تدل على الذات دون معنى زايد عليها وعن
 الثانية بانها التي تدل على معنى زايد على الذات **قوله** وكل
 من الاقسام اي المتكلمين والصديقين والخلافين **قوله** وقيل
 العدم اوله به ان يعنى من مقابل الامور ان العدم اوله به في
 الامراض الحسية كالحركة والزمان والصوت دون غيرها حكاية
 في الموافقة وغيرها ورد تعبد كل من اولوية العدم والوجود
 بما ذكرنا ان اولويته لغرض لا تقتضى اولويته لذاته **قوله** هذا الخلاف
 جعل صيررتي راجعا اليه كما هو ظاهر كلامهم فاقضى بها
 الاصح على اول الاقوال الالوية فقط كما بينه الشارح والاول
 رجوعا الى الاصح ليكون مبينا عليه كل منهما كما يشيرون في
 المناقشة **قوله** والمكان قيل السطح الى القول الاول من
 الاقوال الثلاثة المدونة فيه قول ارسطو او يعبر عنه
 بارسطاطليس والثاني سقراط قول شيخه افلاطون والثالث
 من قول جمهور المتكلمين وعلى الاول متأخر والحكاية سببا
 والغاربي وكبير من المتكلمين وقد بسطت الكلام عليها في
 شرح الطوالع ثم الخلاف في الخلاف هو في الملاذاهل العالم
 اما الخلاف ارجح فتفت عليه بين الحكماء والمتكلمين **قوله** والخلاف
 بينهم في تسميته بعدا فغند الحكماء لا وانما هو غند محض
 يتبهم الوهم ويقدره من عند نفسه وعند المتكلمين بعدا
 وهو ما كالمفروض فيما بين الاجسام على رأيهم والسطح هو
 العرض القاييم بظاهر الجسم له عرض وطول ولا عمق له **قوله**
 وقيل هو بعد مفروض اي مفقد **قوله** يفرض فيه ما ذكر

اي

اي ممتدا الى الجهات **قوله** هذا قول المتكلمين اي المتكلمين بات
 المكان هو البعد المفروض ثم ذكر في تفسيره ان كان هو بالشيء
 الى معناه غير اللغوي اما بالنسبة الى معناه اللغوي فهو
 ما وجد فيه سكوت او حركة كما نقل عن ابن جني **قوله** والزمان
 قيل هو ليس بجسم لاجل له باله لو كان جسما لكان قريبا من
 جسم ويعد من اخر ويد بهه العقل مشاهدة بان نسبتها
 الى جميع الاشياء على السواء **قوله** وقيل فلك معدل النهار ويسمى
 بالفلك الاعظم وبالفلك المحيط وبالعرش المجيد **قوله** ويمتنع
 تدخل الاجسام وقد يعبر عنه افعال الجوام وهو اعم **قوله** لا عقلية
 فيقارن بها اي لانها مؤثرة بذاتها **قوله** الالوية خرج بها اللذة
 الاخرية وهي لذة المحبة فهي اقرب الى النفس عند ادراك ما يدرك
 من الاشياء قطعا فلا تقتضى الى الهم يتقدمها او يقارن بها فيجد
 اهلها لذة الشرب من غير عطش ولذ الطعام من غير جوع **قوله** اي
 ما يعرف اي ما يدرك **قوله** مع ما ياتي حصرا للذة فيما يدرك
 بالعقل فيجوز ان يكون المراد العقلية سببا للذة فلا ينافي **قوله**
 والحق ان الادراك ملزم بها الا ان اريد بهذا الادراك ما يشتمل
 ادراك الحسيات وهو لا وجه **قوله** فالاول ما يتوهم الخ فيه رد على دعوى
 العراقيين الامام لم يحصر اللذة في العارف وانما جعلها اعلى الذات
 مع ان في اخر احتجاجه لذلك ما يدل على ان الامام حصرها فيما ذكره
 وقوله بضم اي بضم الشيء متعلقه بالهم **قوله** **قوله**
قوله المصطفى المصطفى للقلوب فيه اشارة الى وجه تسمية الصو
 موفية فقد قيل سموا بها لصفائهم وبقايتهم وقيل
 انهم في الصف الاول بين يدي الله عز وجل اي بار تفاع همهم

فيه

اليه واقبالهم بقلوبهم عليه وقيل لثرب اوصافهم من اوصاف
اهل الصفة وقيل للمسلمين الصوف كما بينته في شرح رسالتي
في القاسم القشيري **قوله** واختار ما سواه اي بالنسبة الى عظم
الله تعالى والاعلوم ان لاحتقار الانبياء والملائكة والعلماء ور
بل قد يكون كثر اولئك في النصوص ثغريات غير ما ذكره الشرح
وقد ذكر الامام القشيري بعضها وذكر في بعضها في شرح
رسائله وما ذكرته انه ترك الاختيار ومعه انه الجهد في السلوك
الي ملك الملوك **قوله** اي معرفة الله اي معرفة وجوده وما يجب
له ويمتنع عليه لا ادراكه والاحاطة بكنهه حقيقة لا تدركه الابصار
ولا يحيطون به علما فالمراد المعركة الايمانية بقرينة قوله لانها بيني
سائر الواجبات وقوله ادلا يصح اي لان الاثبات بالامور به
امثالا ولا تكلف عن المنهني عند ترجار الا يمكن الا بعد معرفة
الامر والنهي **قوله** والقاضي اول انظر كذا امره كقضية
للقاضي كذا الذي في الموافقة وغيره ان القاضي قايلا بان القصد
الي النظر كذا في فورك وامام الحرمين وقال الامام الرازي ان اريه
اول العجيات المقصودة بالقصد الاول فهو المعركة عند من يجعلها
مقدورة والنظر عند من يجعلها غير مقدورة وان اراد اول
الواجبات كيف كانت فلهو القصد **قوله** كما بكتراي اكبها اظها ر
الشخص عظم شأنه والغضب ثوران نفسه لارادة الانتقام
والحق امساكه في باطنه عداوة متربصا لغرضه به فلهجد
تمنية وقال النعمان عن غيره **قوله** اللهم كلمة لكالة العليم
الكلمة بالسكر والمد الحفظ والوليد الصغير **قوله** كعب اوريا
العجب بالشيء شدة السرور به بحيث لا يعباد له شيء عند صاحبه
والدنيا

والدنيا اظها ر الجميل رغبة في حمد الناس **قوله** من غير قصد
الوجه اشارة اليه لا يد في الايقاع من القصد وفي الوقوع
من عدمه اي فلو غير الم بقوله وقوعه على صفة منفية بلا
قصد لها كان اول **قوله** اي اذا وقع قصد الاستغفار على ما
اذا وقع العجب قصد ما لا اول اطلاقه ليشمل ما اذا وقع بلا قصد
فيدخل الاستغفار الواجب والمندوب **قوله** والله اي
قصد الفعل فهو وحده في الفعل النفس معقوران كما ان
الحاجس وهو ما يلقي في النفس والمخاطر وهو ما يحول فيها
بعد القايده فيها معقوران كما فيهما من الاولين بالاولي والامر
لا يواحد بشي منها كما لا يثاب عليه لانه لم يجزم بشي ولا يثاب في
عدم الثواب رواية مسلم من هم بسببه ولم يعملها كقضية الله
عنه حسنة كما مله لان كنهها حسنة انما هو من حيث الترتيب
لان حيث المزموم خرج بالاربع العزم وهو الجزم بقصد
الفعل فيولجده وان لم يتكلم ولم يعمل الخير الصحيح اذا التقى
المسلمات بسببهما فالتقاء والمقتول في النار قالوا يا رسول
الله هذا القتال ثاب بالالمقتول قال انه كان قد مضى على قتل
صاحبه وما تقرر علم ان ما يجري في النفس لما متعلقه مقصبة
خمس مرات وهي مرتبة الحاجس ثم المخاطر ثم حديث النفس
ثم المزموم وكل من الحاجس والمخاطر من حيث هو يتقدم
الي اقسام يبينها في شرح الاسئلة **قوله** وقضية ذلك انه اذا
تكلم لا سكتة عليه هذه القضية يشعر باعتماده لها وقد يقال
المعتمد خلة في الخير من هم بسببه ولم يعملها لم تكن فاداهم
وقوله كبت سنية واحدة لا يتفق كتب الهم او غوه سية اخرى

فيولحده بكل منهما ثم رايت المم رجلا في منى الوانج مخالفا لولده فيه
قوله اولاً مستحضراً عظيماً للعبادة عبارة غير لا يستحقها ونعمة
 الله حيث ذكرت سعت الرحمة الاولى حيث ذكرت هادم
 الذات فحقت مقت ربك وذكرت سعة الرحمة ليرجع عرض
 التوبة الى الجميع **قوله** وتحقق التوبة اي التوبة وتحققها بما
 ذكره محله في التوبة باطنا وما في الظاهر لتقبل شهادته وتغفر
 ولايته فلا بد في تحققها مع ذلك في المعصية التولية من القول
 كقوله في التذوق قد في باطل وانما نادى عليه ولا عود ابده وفي
 الفعلية كالرثا وفي شهادته الزور وقد ف الايد من استلوا
 ستة **قوله** وتذكرك ممكن التذكر اذا دانه معتبر في التوبة
 وهو المعروف عند ائمتنا فخالف طبع جميع منهم امام الحرمين في
 الشامل والامدي فقالوا ليس معتبراً فيها بل هو واجب براسه
 لا تعلق لاحدهما بالآخر كمن وجب عليه صلوات ذاتي بلودها دون
 الاخر **قوله** سقط هذا الشرط في سقوطه فيما ذكره اذا كان حجب
 الادبي ما ليا نظر ونصي التوبة ولو بعد تقضيها ايلا بقدر في
 صحتها معاودة الذنب بل معاودة ذنب اخر يجب التوبة منه
قوله وقيل لا تنص عن صغيرة تعبيره بل انص هو مقتضى كلام
 المص حيث جعل الخلاف في التوبة عن الصغيرة في الصحة وعدها
 وهو صحيح لتقليد كثر الخلاف فيه عند غيره انما هو في وجوبها
 وعدمه وهو المناسب لتقليد الثاني بقوله لتكفروه باجتناب
 الكبيرة وتوقف السبي في وجوبها من الصغيرة عينا **قوله**
 لتكفروها باجتناب الكبارير وخالفه ابنه المم فقال له ووجوب
 التوبة لها عينا على الفور نعم ان فرض عدم التوبة عنها في

اجتنبت

اجتنبت الكبارير كبرت وما راه يرجع الى ما رجه المجهور
قوله وقيل لا تنص عن ذنب مع الاصرار على تيسر هو قول
 المعتزلة بخالف اهلهم في التقييد العقل **قوله** وغيره قال
 يغسل هو الاصل ويعخذ منه ان ما قاله اتم في الشك من
 الامساك محله فيما لم يغتسل الشارع لهم فيه بقايله كشكله
 وهو يصلي الظاهر اذ لا اذ اورد بها او هو يغسل ما يتحصر
 بخمسة مقلظة اغسل شتا وسبعا وهو طام **قوله** اي فعله الذي
 هو كاسنم بنه بل على ان المراد بالفعول الفعل الاختياري لا
 الاضطراري كحركة المترنح وبالكسب المكسوب وهو الفعل
 بمعنى الخاص **قوله** بالمصدر **قوله** فانها لا بد اع اي للتأثير
 والايجاب وقد لجر السعادة ثم ان يوجد في العبد قدرة فحقيقا
 فاذا لم يكن ثم مانع اوجد فيه فعله المقدر له مقدارنا لها
 والمراد بكسبه اياه مقارنته لقد رتبته وارادته العبد مكشيب
 الكفاية **قوله** مع زيادة ان الموثر في فعل العبد ان كان
 قدرة الله فقط ولا قدرة للعبد اصلا فهو مذهب الجبرية
 او قدرة الله وللعبد قدرة خلقها الله له لكن لا تالوا فلو
 مذهب المعتزلة او باجباب وامتناع تخلف فهو مذهب الكفاية
 بعض اتباع الاشعرية الموثر فيه القدرة **قوله** فلا تعخذ الا
 مع الفعل يقتضيه ان كونه القدرة مع الفعل لازم للفعل يكون
 العبد مكشيب لا خالقا فيه وفقة اد بعض الغايلين يكون
 العبد مكشيب لا خالقا قابل بانها قبل الفعل لدعوانها تظلم
 للضد بي على بسيل البذل **قوله** لا تضل للضدين اي للتعلم بهما
 اذ لو صحت للتعلم بهما لزم اجتماعهما لوجوب مقارنتهما بل

لهابل القدرة الواحدة لا تتعلق بمقدورين وان كان متماثلين
او مختلفين لا معا ولا بد لا فلا تتعلق الا بمقدور واحد لانها
مع المقدور ومعلوم ان ما يخرج عند صدور واحد المقدورين
مما يغاير لما يخرج عند صدور الآخر **قوله** وقيل تصح الاحتشال
بانه لا يستقيم على ما بيناه كالصحيح عليه من ان القدرة لا توجد
الا مع الفعل اي وانما يستقيم على انها قبله وحيزه ولا يتوارد
القولان على محال واحد **قوله** والاعراض بلم عطف تقييد على الف
فسر التوكيد بذلك تبعاً لكثير من الصوفية لا يجردها عن القلب
علي الله تعالى ولا يحايلني عن المحققين لينا في معاد المغاضلة
ببعض التي لا اكتساب وتركه لان تفسيره بالتعني الثاني او بما
يأتي عن المحققين لا ينافي تعاطي الاسباب وقرب مما فسر به
التوكيد فوق بعضهم التوكيد ترك السعي فيما لا تشعه قدرة البشر
والمحققون على انه قطع النظر عن الاسباب مع تلمسها
ولقد اقال صلى الله عليه وسلم لمن قال لم ارسل ناقة في واتوك
او اعقلها واتوك اعقلها واتوك رواه ابي هاشم وغيره **قوله**
وثالث ابي ورجح قابل ثالث الاختلاف باختلاف الناس **قوله**
قولا مقبولا اشار به الى ان هذا القول ليس ضعيفا **قوله** ارادة
التجريد مع داعية الاسباب شبهة خفية اما كونها شبهة
فلعدم وقوف امر يد مع مراد الله تعالى له حيث اراد لنفسه
خلاف ذلك واما كونها خفية فلا بد لم يقصد بذلك تيل حظ
عاجل بل قصد الترتيب اليه من تعالي ليكون عليه ما في العلم بزمه
قوله وقال الجمهور في منع الوازع **قوله** ولا يخفى ما فيه اي بل
يصح تعلقه بتم جعل العلم بمعنى المعلوم كما نبه عليه قوله التواضع

اي

اي المسائل اي اخذ او جعله بمعنى الادراك اليقيني بمعنى
انه يتبين تمام جميع الجوامع ويمنع دعوي انه تمام معلوم معروف
لغير المصداق كان معلوما مع فائدة **قوله** للتأسي بالقرآن اي
في مقام المدح المحض ليناسب ما هناك كقوله تعالى ليت
مثلثه شي وهو السميع البصير **قوله** وفي ذكره الاستماع عطف
على قوله في ذكر السمع **قوله** جموعا بغية الجيم بقرينة تفسيره
بليين الجمع **قوله** وجمعا حال اي كل منهما حال وفي نسخة حالات **قوله**
وموضوعا اي فضله بقرينة ما بعده او للفضل كما اشار اليه
السارح بقوله ذا فضل **قوله** هنا وفيما يأتي لما تضمنه صلة الظا
قوله تحرك بحذف الحادي الثاني فتاوه مفتوحة **قوله** بحيث انا
جاز موت الخبز ملقا قام عنه بتغذرا اختصاره لغير مبدئ
لا ينافي في غيره بهذا ذلك بالنظر المقصود الاضطرار وروم
التقصص منه متفسرا ان كان المراد روم مع بقا المعنى
بتمامه فيرجع الى الاختصاص والافقير متعسر **قوله** اللهم
راجع اليه تفسر روم التقصص ان كما يد له عليه كلام السارح وهو
كثير اما يستعمل عند القصد الى استئثار امر بعيد نادر كان
يدعوا الله ويبايد به استظهارا اياه واستصا به على ذلك وهو
المراد هنا والله اعلم **قوله** لما شيعه اليها ذكره تجمد الله وعونه
وحسن توفيقه ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وصلى الله
على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم تسليما كثيرا وكان النزاع
من كتابتها في يوم الخميس المبارك في ثلاث خلعت من
شهر رجب المبارك من شهر سنة الف ومائة وثمانية
وعشرين على يد اقر الخلف واحوجهم اي مولاه العتي الحق

ب

عبد
غلام